سياسة التمييز الإثني في السودان

تداعياتها على انفصال جنوب السودان

الطبعة الثانية – عن النخبة للطباعة والنشر والتوزيع
1445هـ/ 2023 م

رقم الإيداع:0000/ 000

الترقيم الدولي: : 000-000-000-000-000

الكتاب: سياسة التمييز الإثني في السودان تداعياتها على انفصال جنوب السودان
المؤلف: الدكتور ضيو مطوك ديينق وول
ترجمة: دينقديت أيوك
مراجعة: الدكتور قاسم نسيم

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

23 شارع عبدالخالق ثروت. القاهرة. الدور الثالث
تليفون: 20223926449+
201096124252+
البريد الإلكترونى: info@elnokhbapublish.com
زورونا على موقعنا: elnokhbapublish.com
الفيسبوك: النخبة للطباعة والنشر والأبحاث

يمنع نسخ أواستعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أوإلكترونية أوميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أوأقراص مقروءة أوأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر

طبع فى مصر

الدكتور ضيو مطوك دييِنق وول

سياسة التمييز الإثني في السودان

تداعياتها على انفصال جنوب السودان

الطبعة الثانية

مراجعـة: الدكتور قاسم نسيم

النخبة
للنشر والطباعة والتوزيع

2023

"أنا والَّذِيــنَ انضموا إليَّ في الأحراش، وحاربنا لأكثر مِــن واحد وعشريــن عامــاً، أحضرنا إليكم اتفاقية السَّــلَام الشَــامِل عــلى طبقٍ مِن ذهب. انتهــت مهمتنا، وحــان دوركم الآن، لا سيما، الذين لم تتسنَ لهم الفرصة لخوض تجربة الحياة في الأدغال. حينما يــأتي الوقت لتصوتوا في الاســتفتاء، ســيكون ذلك خياركم الذهبي لتقــرروا مصيركم. هــل تــوَّدُون أن تصوتوا لتكونوا مواطنين مِن الدرجة الثانية في دَوْلَتِكُم؟ الخيار خياركم كلياً".

د. جون قرنق دي مبيور

إهـــــــــداء

إلى روح كلٍّ من

الراحـــل البروفيســـور أنجلو لوبـــالي ليوريا

والراحل البروفيســـور سامسون س. واسارا

شكر وعرفان

خالص امتناني للبروفيسور سامسون س. واسارا- له الرحمة- الذي أشرف ووجَّه هذا العمل باحترافية عالية، فمن دون تعليقاته ونقده ونصحه وإرشاده، ما كان لهذا البحث أنْ يخرج بهذا الشكل.

تألَّف مجلس المناقشة من الدكتور واسارا، وأُستاذين آخرين -أُدِينُ لهما بالشكر- وهما الدكتور إبراهيم ميرغني محمد علي، الأستاذ المشارك وعميد كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية بجامعة الزعيم الأزهري، الذي كان مشرفاً خارجياً على الدراسة، والبروفيسور إبراهيم أحمد حمرة، من مركز دراسات السلام والتنمية، بجامعة جوبا، المشرف الداخلي للدراسة.

خالص شكري للبروفيسور أنجلو لوبالي ليوريا- رحمة الله عليه- الذي بدأ الإشراف على هذا العمل. جزيل الشكر لكل من أعانني في هذا العمل، بما في ذلك راشيل مانيا، وعبد المجيد الشنقيطي على دورهم في طباعة الأطروحة، وكذلك ميوين أبواك مطيت، الذي راجع المصطلاحات الواردة بلغة الدينكا في هذه الدراسة.

كما أَوَّدُ أنْ أشكر المدير السابق لمركز دراسات السَّلَام والتنمية، الأستاذ المشارك سايمون مانوجا، ونائبه السابق الدكتور محمد مختار، على إظهارهما اهتمامًا خاصًا تجاه هذه الدراسة.

الشكر والتقدير لجميع العاملين بمركز دراسات السلام والتنمية بجامعة جوبا (معهد دراسات السلام والتنمية) على التعاون الذي أظهروه طوال

الوقت الذي قضيته هناك. خالــص آيات الامتنان والتقدير لجميع أفراد أُسرتي، والأصدقاء والزملاء الذين شجعوني على القيام بهذا العمل.

ونحن نقــوم بنشر الطبعة الثانية لهذا الكِتَاب، أَوَّدُ أنْ أتقدم بالتقدِير لبيتر لوال ريج دينق، والدكتورة ســارة ماهر التي يستحق التزامها في مراجعة وتنقيح هذا الكِتَاب شكرٌ وذكرٌ خاص، وكذلك الأخ دانيال بارويك على التصميم والتنسيق. أخيراً وليس آخراً، الشكر لله العلي على هذا العمل.

ضيو مطوك دييِنق وول

(حاصل على إجازة درجة
الدكتوراة)

تقديم
الكتاب والشعب

إنّ كِتَاب **"سياسة التمييز العرقي في السُّودان: مبرر لانفصال السُّودان الجنوبي"** لمؤلفه الدكتور ضيو مطوك ديينق وول، كتابٌ فريدٌ مِن حيث إنّه كاتبٌ يكتب مِن موقعٍ يمنحه الأفضلية، لمزيج استثنائي من المؤهلات لإنجاز العمل الذي ارتضاه لنفسه، ففضلا عن شهاداته الأكاديمية المعتمدة، التي تؤهل المخطوطة لنيل درجة الدكتــوراة، فإنه يتمتع بميزة إضافية تتمثــل في وجوده كمراقب ومشارك، ويتمتع ببصيرة من خلفيته كفرد من "دينكا ملوال" التي كان والده ناظراً وســطاناً عمومياً فيها. يعتبر الدكتور ضيو مطوك سياسيٌ ورَجُلُ دولة، حيث كان وزيراً في حكومة السُّــودان، حينما كان بلداً واحداً، وهو الآن وزير ضمن الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية بجنوب السُّودان.

بفضل هذه المؤهلات، ســيتمتع القارئ بامتياز الولوج إلى عالم معقد للعلائق القبلية المتداخلة في الإطار الوطني الأوســع للتنوع العرقي والديني والثقافي. يغطي هذا الكتاب بالتناول العديد من القضايا بعمق وبصيرة لافتة، وبالرغم من أنَّه يُرَكِزُ بشكلٍ أساس على العلائق بين **"دينكا ملوال"** و**"الرزيقات"**، فإنه يربطها بالمستوى الوطني للسياسة في الشــمال والجنوب السُّوداني، والسياسة الطائفية (المجتمعية) في جنوب السُّودان.

وبصورةٍ متناســبة، يتناول هذا التقديــم تلك الجوانب من الدراســة،التي تتعلق بسياســة الهُوِيَّة والتنوع في ســياق العلائق بين دينكا ملــوال والرزيقات، وإلى أي مدىً تربط بين المســتويين المحلي والوطني، من خلال اختراق السُّــلطات المركزية

وامتدادها إلى المستوى الدولي، بصورةٍ واسعة من خلال الاهتمام بالقضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان في البلاد.

صدر هذا الكتاب للمرة الأُولى في شـــهر ديسمبر 2010م. ويشرح الكاتب بأنه تنبأ بثلاثة أشـــياء حدثت، وقد دفعته إلى مراجعـــة الكتاب لإصدار الطبعة الثانية هذه. تضم هذه التنبؤات الثلاثة: التصويت الســـاحق لشـــعب جنوب السُّودان لخيار الاســـتقلال، اندلاع النزاع على الحدود بين جنوب السُّودان والسُّودان عام 2012م، وانـــدلاع الحرب الأهلية في جنوب السُّـــودان عام 2013م. ويدرس المؤلف بدقة ديناميكيات النزاعات الناشـــئة محلياً، والتي تنمو لتصبح كبيرة على المستوى الوطني، وتمتد لتشمل الفاعلين في الساحة الدولية. كانت هذه هي الحالة لكلا من دينكا ملوال والعرب الرزيقات وحالة دينكا نقوك والعرب المسيرية.

إنّ دينـــكا ملوال مثل ســـائر إخوتهم من جماعات الدينـــكا، معروفة بفخرها الشديد واستغراقها في سموها،ويشكل مفهوم الخلود من خلال الذُرِيَّة نظاماً مركزياً في القيم الثقافية، واستمرار الهُوِيَّة وتأثير الشخص الميت على الأحياء، والروابط المتداخلة بـــين الأجيال في التغيير والاســـتمرارية. وبالرغم مِن أنّ هذا النظام يفضل نســـب السلالة للذكور أو الانتســـاب من ناحية الأب، إلّا أنَّ النســـاء قَوِيَّات جداً ولهُنَّ تأثيرٌ كأُمهات في خط السلالة،وبسبب تأثيرهُنَّ على وجه التحديد، يتم التأكيد على دور الأب كوظيفة العقل، بينما يتم التركيز على الارتباط الوثيق بالأُم والاعتراف بها باعتبارها وظيفة من وظائف القلب. في كلا الحالتين، تقتضي قيم الأســـلاف التضامن والوحدة والانسجام داخل الأُسرة، وجماعة الأقرباء، والمجتمـــع ككل. يُتطلب ذكر المرء واحترامه أيضاً وتمســـكه بالقيم الفردية والكرامة والنزاهـــة المجتمعية،وتتقرر مكانة المرء في المجتمع بامتثاله لهذه القيم الأساسية.

إنَّــه ليس من المغــالاة القول إن في عالمهــم التقليدي المعزول يــرى الدينكا أنفســهم وثقافتهم نموذجًا مثاليًا لخليقة الله، لكنَّهم ليسوا فريدين في احترام وحب الذات. إنّ إعلاء المرء لهُوِيَّتِهِ هو جوهر الإنســان وهو أمر عالمي. الهُوِيَّةُ متأصلة في كل شــخص كفرد من أفراد الأُسرة، الأقرباء والمجتمع على أوسع نطاق، ويكمن في الهُوِيَّة أيضاً الإحســاس بالفخر والكرامة الإنســانية في أيِّ وضع اجتماعي ثقافي بشــكل ذاتي. وعلى وجه الدقة، بمعزل عن غيرها؛ تعتبر كل جماعة اجتماعية وثقافية نفســها نموذجاً للكرامة الإنسانية. إنَّه فقط حينما تتواصل الجماعــة مع الجماعات الأُخرى، تبرز مســائل التنوع إلى الســطح، ويصبح الشــعور الذاتي بالتفوق قضيةً وموضوعاً للتساؤل،التنوع بصورةٍ لا يمكن تجنبها تقريباً،ويأتي بتحديــات التفاعل بين الجماعات المتداخلة، والأثر المشترك، وتطابق وتفاوت اجتماعي محتمل.

يقدم ميلفيل ج هيرسكوفيت، الأب المؤســس للدراسات الأفريقية في العالم الغربي ملاحظةً،تقــول: **"عندما يأتي أُناس لديهم عــادات مختلفة إلى آخرين ليكونوا معاً، فإنهم يغيرون أســلوبهم عن طريق أخــذ شيء من أولئك الجدد الذين التقوا بهم. ربما يأخذون كثيرا أو قليلا وفقاً لطبيعة أو كثافة احتكاكهم، أو درجة العناصر المشتركة في الثقافتين، أو اختلاف الموجهات الأساسية،إنهم لا يأخذون كل شيء ولا يتجاهلون كل شئ"** (هيرسكوفيت .. العامل البشري في تغيير أفريقيا، 1962م).

سياق العلاقات بين ملوال والرزيقات/ نقوك والمسيرية

يُؤكِدُ مؤلف هذا الكتاب أنّ العلاقات بين ملوال والرزيقات في حالة وسياق الشمال والجنوب السُّوداني (اللذان هما الآن دولتان مختلفتان: السُّودان وجنوب

السُّـــودان)؛ أكثر تعقيداً بكثير مما يتم عكسه في الخطاب العام، إنّ التعقيد أكثر وضوحاً بين الجماعات العرقية على الحدود بين أعالي النيل وبحر الغزال، التي تتخلل تفاعلاتها في معظمها مع جيرانها الشماليين حالات الغموض والتناقض والتضـــارب، قد يضم هذا في طياته تركيبة مزيجـــة متناقضة للاثنين: احتضان واســـتيعاب التأثيرات الناجمة عن التداخل الثقـــافي بين الأعراق، ومقاومتها. ولكن كما يُبدي هيرسكوفيت ملاحظةً له في هذا الشأن، فإنهما يعطيان ويأخذان بأشـــكال ودرجات متفاوتة، غير أنّ التأثيرات المتبادلة لا يمكن تجنبها. وعلى نحوٍ تهكمي، ينطوي هذا غالباً على درجةٍ مِن التناقض ما بين الاعتقاد والواقع الحقيقي. إنّ الخصومة بين الجماعات العرقية تقود إلى عدم رؤية أي شيء إيجابي في الجماعة الأُخرى، وعدم الاعتراف أو الإقرار بأي صفات مشتركة ناجمة عن التأثيرات المتبادلة،إن الدليل على التداخل بين الأعراق والتأثير عبر الثقافات بين الجماعات الجارة على حدود الشمال والجنوب هو ظاهر في الغالب، إلّا أنه يتم تجاهله أو رفضه بسبب العداون والخصومة.

إنّ الأُمور الشاذة لهذا التداخل الاجتماعي بين الشمال والجنوب السُّوداني غالباً مرتبطة بأبيي على الأرجح، لأنّ دينكا نقوك يمثلون شعب جنوب سُّوداني مليء بالنوايا والغايات، لكنهم يُدارون مِن الشمال في منطقة أبيي ذاتها، مع جيرانهم من العرب المســـيرية. وقد خصص الدكتور ضيو مطوك قسماً من كتابه لحالة أبيي. وكما يُظهر هذا الكتاب، فإنّ العلاقـــات بين ملوال والرزيقات بها كثيرٌ مِن أوجه الشـــبه والاختلاف مع حالة دينكا نقوك والمسيرية، إنّ الاختلافات في حالاتيهما ترتبط بالشمال والجنوب السُّوداني. ويُقَدِّمُ الكاتب العلاقات بين دينكا ملوال والرزيقات كعلاقات تضم تفاعـــلات ديناميكية تتناوب ما بين التعايش الســـلمي والتعاون من خلال التجـــارة، والمواجهة العنيفة من أجل

المـــوارد. وبينما نعتبر هذا أيضاً صحيحاً في علاقات نقوك والمســـيرية، تُشـــير تقارير الإداريين البريطانيين بأن علاقات ملوال والمســـيرية كانت بشكل عام تتميز بالنزاع، ربما لأنّ نقوك والمسيرية يتم إدارتهما في إقليم ومحافظة واحدة.

ولنفس الســـبب، فإن الذكريات التاريخية للصراع بين نقوك والمسيرية تميل إلى أنها شديدة وقوية. إنها حقيقة سيوسيولوجية معروفة؛إي إن النزاعات داخل العلاقات المتقاربة تكون أشد مرارة مِن النزاعات مع الأعداء البعيدين. وهناك لحظاتٌ تتســـم فيها العلاقات بالسلم والتعاون، يرى النَّاس العناصر الإيجابية كالأقران والنظراء في تفاعلهم، بما في ذلك الذكريات التاريخية. وحينما تصبح النزاعات عنيفـــة، فإن أكثر ما يراه النَّاس ويتذكرونه هي الخصومة، ولا يرون شيئاً حسنًا. أظهرت التجربة الشخصية وجهات نظر بديلة حول التاريخ وأثر السَّلَام والصراع على فهمهم. قمتُ بإجراء نوعين مِن المقابلات مع سلاطين دينكا نقوك وكبار الأعيان في منتصف السبعينات. كانت الأسئلة المحددة التي طرحتها تتعلق بتاريخ الاتصال وبدء العلاقة مع العرب في شـــمال السُّـــودان وآفاق المستقبل بالنسبة للوحدة والاندماج.

أجريتُ المقابلة الأُولى بوقتٍ قصير بعد مهاجمة المســـيرية على شاحنات كانت تحمل ركاباً من الدينكا العائدين إلى ديارهم، وقتلوا منهم حوالي مئة شخص، بما في ذلك نســـاء وأطفال. كانت وجهات نظر هؤلاء الذين تم إجراء المقابلة معهم ســـلبية للغاية:**"لقد خلقنا الله بطريقةٍ مختلفةٍ عن العرب. خُلِقْنَاً سُـــوداً وخُلِقَ العرب سُـــمراً مســـفوعي اللون. وظلت طرق حياتنا مختلفة جداً منذ الخليقة"**، هكذا قالوا. قُدِّمَتْ سجايا العرب وقيمهم الأخلاقية بطريقة سلبية جداً، بينما تم تقديم سجايا الدينكا وثقافتهم باعتبارها تجسيد للمثل الأخلاقية

العليا. وبحسب الدينكا، لم يكن هناك أساس للوحدة والتكامل على أقل تقدير؛ وعلى الشعبين البقاء منفصلين على المستقبل البعيد.

أجريتُ المقابلة الثانية بعد مؤتمر ناجح للسَّلَام والمصالحة بين دينكا نقوك والمسيرية، ساعد في قيامه عبد الرحمن عبد الله، وزير الخدمة العامة، وكان قد ترأس المفاوضات. كانت وجهات نظر هؤلاء الذين تم إجراء المقابلة معهم مختلفةً اختلافاً كلياً من وجهات النظر في المقابلة الأُولى: **"لقد خلقنا الله مع العرب توأم"**، هكذا جاء التأكيد. وأضاف بعضهم الجنس الأبيض ليصنعوا ثلاث توائم.، وأقروا أيضاً بأن الناس اختلطوا عرقياً وثقافياً، وأن هناك عائلات معروفة جداً بدماء عربية في دينكا نقوك. وتنبؤوا بأن الاختلاط سيستمر وأن النَّاس سيصبحون واحداً في خاتمة المطاف.

أنتجت المواد مِن هاتين المقابلتين كتابين: **أفارقة مِنْ العالمين: الدينكا في السُّودان الأفروعربي (مطبعة جامعة ييل 1978م)، وعلم الكون لدى الدينكا أو منشأ الكون عند الدينكا** (مطبعة إثاكا 1980م) وقد أعادت دار أفريكا ورل بوكز *African World Books* إصدارهما على التوالي تحت العنوانين: عالم الدينكا المتغير: **حكمة الشيوخ ونظرة الدينكا للعالم في العام 2022م**.

إنّ النظرة المتوازنة للأوضاع هي أن الدينكا كانوا أكثر مقاومةً بدلاً عن أن يكونوا مستقبلين للمصاهرات والاستيعاب الثقافي مع العرب، باستثناء الحالات التي حدث فيها التزاوج، فضل الطرفان العرب والدينكا أن يقتصر الزواج على الرِّجَال منهم، لا النساء، فهم من يجب أن يتزاوجوا عبر الاختلافات الثقافية. هذا لأنّ نظامهم الأبوي أو البطريركي يفضل دمج النسل مِن زيجة مختلطة في صلة

القرابة والنسب. وبطريقة ساخرة، بسبب قربهم للشمال، ظل الاثنتان ملوال ودينكا نقوك منيعتين دفاعياً أمام التأثير والنفوذ العربي. بالرغم مِن أن دينكا نقوك يُدارون مِن الشمال، كانوا للمفارقة أكثر مقاومةً للنفوذ العربي الإسلامي. هناك على الأرجح تداخل عرقي أقل بين عرب السُّودان ودينكا نقوك أكثر مِن التداخل بين الشمال والسُّودانيين الجنوبيين الآخرين في المناطق الحدودية الأُخرى في أعالي النيل وبحر الغزال. الأمر على أي حال معقد، والذي يتم الاعتراف به يمكن أن يكون مخالفًا للواقع.

الصلات مع الجهات الأُخرى الفاعلة إقليمياً ووطنياً

ظلَّ التفاعل بين دينكا ملوال وجيرانهم الرزيقات طائفياً على نطاق واسع، بينما كانت العلاقة بين دينكا نقوك والعرب المسيرية تقليدية شخصية على مستوى زعمائهم، ويعود سبب ذلك إلى الوراء عدة أجيال- على الرغم من أنَّ التعليم الآن قد وسع أسس الاتصال-فقد لاحظ الأنثروبولوجيون والإداريون البريطانيون الذين عملوا وخدموا في المنطقة،أنَّ دينكا نقوك أكثر مركزية تحت زعامة وقيادة واحدة،مِن بقية قبائل الدينكا، وأن نظامهم السياسي قد تأثر بشكل كبير لارتباط قياداتهم بنظرائهم العرب.يضاف إلى ذلك أيضًا أنَّ البعد والانعزال الجغرافي لدينكا نقوك من سيطرة الحكومة المركزية عمل على تقوية نظامهم الإداري الأصلي المستقل بذاته. هذا يُشير إلى مدى تأثير الارتباط بالمصادر الخارجية للنفوذ والسُّلطة على ديناميكيات السُّلطة المحلية.

وعلى النقيض من حالة دينكا نقوك والمسيرية –في نظرتنا للعلاقات المتداخلة التي تقودها النُّخْبَة-، فإن التوصل والتنازع بين ملوال والرزيقات،يظهر بصورة أكثر طائفيةً. يشرح الدكتور ضيو مطوك بأن النزاعات بين المجتمعات تدور في

الواقع حول التنافس على الموارد الطبيعية مثل المراعي، المياه،ومصائد الأسماك، لكن العامل الذي فاقم الصراع هو تورط الحكومة المركزية التي استغلت القبائل وحوَّلتها إلى عمـــلاء لها ووكلاء في صراعها من أجل السُّـــلطة، وخصوصاً في الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب، بحسب وجهة نظر المؤلف، فإنّ العرب مثل الرزيقات في جنوب دارفور،والمسيرية في جنوب كردفان، تم استخدامهم لخوض القتال ضد جيرانهم في شمال بحر الغزال وشمال أعالي النيل، الأمر الذي أنتج علاقات قبلية مريرة في الحدود بين الشـــمال والجنوب، وتم تجاهل حقيقة أنَّ هنالك مصالح مشـــتركة بين هذه القبائل. وقد أعطت هذه الأوضاع لملوال مساندة من الجماعات المتمردة في الجنوب،الشيء الذي خلق توازناً نسبياً للسُّلطة والنفوذ،وساهم في عقد الحوارات المجتمعية للسَّلَام والمصالحة.

يبدي الدكتور ضيو مطوك ملاحظةً مفادها أنّ قيادة الحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان والجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان والسُّـــلطات المحلية للرزيقات والمسيرية وشـــعب دينكا ملوال، لاحظوا بأن الحرب قد كلفت النَّاس الغالي والنفيس، فأسسوا أسواق السَّلَام مع الرزيقات والمسيرية، الشيء الذي حفزهم على ابتكار وســـائل لصنع وتحقيق السَّـــلَام بين النَّاس على مســـتوى القاعدة الجماهيرية، فأقاموا مؤتمرات السَّـــلَام المحلية دون موافقـــة الحكومة أو قيادة الحركة الشعبية لتحرير السُّـــودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان. حافظوا على اتصالاتهم وعلاقاتهم مِن خلال أســـواق السَّـــلَام، وتأســـيس وحدات إدارية للأسواق بين القبائل، فأصبحت الأسواق عاملاً فاعلاً وموحداً لأهل دينكا ملوال والمســـيرية والرزيقات، وســـارت عملية تبادل البضائع والسلع بصورة جيـــدة، وفي بعض الأحيان أتـــى تجار من الخرطـــوم والمدن الكبرى الأُخرى للشراء من أسواق السلام. الآن تم تعزيز الحماية التي وجدتها ملوال

من قــوات المتمردين في الجنوب من خلال الحمايــة الأكثر فعالية من حكومة جنوب السُّودان.

إنّ تجربة استخدام الأسواق كمؤسسات لبناء السَّلَام تكررت أيضاً في علاقات دينكا نقوك والعرب المســيرية، على الرغم مِن نزاعاتهــم المتصاعدة مع قبيلة المسيرية منذ استقلال جنوب السُّودان،فلدينكا نقوك مع المسيرية انتماءٌ واقعيٌ غير معترف به دولياً كمواطنين، داخل عمق أراضي دينكا نقوك، ظل ســوق أنييت يلعب دور الصلة التجارية المهمة مع السُّودان الجنوبي. إن لجان السَّلَام وشرطة المجتمع التي أسســها المجتمعان لعبا دوراً رئيســاً في تعزيز السَّــلَام والمصالحة على مســتوى القاعدة الجماهيريــة، وإن لم يخلو دورهما من قصور. كان الســوق أيضاً وكالةً لانتعاش تجارة واســعة القاعدة مع مختلف المناطق في جنوب السُّــودان، بما في ذلك مراكز حضرية كبيرة، لعب ســوق أنييت في الحدود مع دينكا تويج، أيضاً دورًا مشــابهاً، على الرغم من أنه شهد منذ وقت قريب نزاعاً عنيفاً بشأن الحدود بين نقوك وتويج.

إنّ الاختــلاف الرئيس ما بين حالــة ملوال والرزيقات وحالــة دينكا نقوك والمســيرية، هو المســاندة والدعم الذي تلقته ملوال من الجماعات السُّودانية الجنوبية المسلحة ومنذ الاســتقلال من حكومة السُّودان الجنوبي،فقبل تورط القــوى الخارجيــة، كانت هناك درجة مــن التكافؤ في القدرات العســكرية للطرفين في الحدود بين الشمال والجنوب. كان للدينكا ميزة استخدام الحِرَاب أو الرمــاح الخفيفة التي يمكن رميها من مســافة بعيدة، عكس الرماح الثقيلة التي استخدمها العرب، والتي تتطلب مسافة قريبة لطعن العدو،لكن العرب اســتخدموا الخيل، الأمر الذي أعطاهم ميزة نســبية،هذه المزايا النســبية من الطرفين فرضت درجة من التكافــؤ في قدراتهم القتالية التي عززت التعايش

السلمي. يقتبس المؤلف من تقرير مساعد المحافظ من (البقارة المسيرية) ما يلي: **"لم يتم إخضاع الدينكا مِن قَبْل مِنْ قِبَل العرب حين يتعلق الأمر بالقتال، لقد قدموا أفضل ما لديهم من قوة القتال"**. ويبدى الكاتب ملاحظةً له إذ يقول:**"إن توازن القوى بين الرزيقات، المسيرية ودينكا ملوال كان يزيد ويقل بمقدار متساوٍ ولم تنتصر قبيلة على أُخرى"**.على أية حال، في وقت لاحق كان العرب أول مَنْ حصل على السلاح الحديث في الحقيقة، فأعطاهم هذا الحصول ميزة حاسمة على الدينكا، أما في فترة الحكم البريطاني الاستعماري فقد ضمنت النزعة العادلة لإدارة الحكومة المركزية درجة من التكافؤ حافظت على التعايش السلمي.

بعد الاستقلال، خلال فترة الحربين بين الشمال والجنوب، كانت أبيي تحت إدارة الشمال، وكانت بذلك في جُب أو عرين الأُسود- إذا جاز التعبير- وقدم استقلال جنوب السُّودان دعماً كبيراً لها، لكن أبيي لاتزال متنازع عليها ولا تزال في فراغ نسبي من مسؤولية الدولة بين دولتي السُّودان. ونتيجةً لذلك، لم تحظَ دينكا نقوك بنوعية الحماية التي تلقاها ملوال من الجماعات المسلحة المتمردة (التي اتخذت من الجنوب مقراً لها) وحكومة جنوب السُّودان المستقل.

بما أنّ معظم الجماعات العرقية السُّودانية الجنوبية على الحدود مع الشمال تمتعت بالحماية النسبية من قوات أمنها الجنوبية، فهم على نحو تهكمي أكثر دعةً وأقل خصومة نحو العرب من دينكا نقوك، فعندما لا يتعرض النّاس للظلم وتكون لديهم حرية الاختيار، فإنهم يميلون إلى أن يكونوا أكثر قبولاً للتأثير مع الآخرين الذين يتفاعلون معهم، أكثر من شعورهم بأنهم مجبرون أو مهددون بالاستيعاب في هُوِيَّة ثقافية أُخرى. كانت تلك في واقع الأمر تجربة السُّودانيين الجنوبيين قبل وبعد الاتفاقيتين مع الشمال، اتفاقية أديس أبابا سنة

1972م واتفاقية السَّلام الشامل في ســنة 2005م،فعلى الرغم من أن حركة تحرير جنوب السُّودان وجناحها العســكري (الأنيانيا) قادت حربًا من أجل الانفصال، أصبح السُّــودانيون الجنوبيون بمجــرد توقيع الاتفاقية وحدويين أكثر من السُّودانيين الشماليين أنفسهم.

وبعد اتفاقية السَّــلَام الشامل، تُسمع اليوم نداءات المسلمين للصلاة (الأذان) في جوبا وهي علامة تدل على أنَّ المقاومة للثقافة العربية والنفوذ الإســلامي حلَّ محلها قبــول عظيم لها، فقد أضحى السُّــودانيون الجنوبيون متكيفين مع الثقافة العربية، وقد اســتوعبوا كثيراً منها دون اعترافٍ بها علانيةً، فالزيجات اليــوم، والمآتم، وطريقة طهو الطعــام في المطبخ في جنوب السُّــودان،تجرى بالطقس السُّــوداني الشــمالي بصورةٍ لا لبس فيها. ويمكن للمرء أن يقول إنه بينما فشلت الأجندة السياسية للسُّودانيين الشماليين في السُّودان الجنوبي، نجح برنامجهم الثقافي بأريحية.

أتذكر أننــي قدمتُ محاضراتٍ أو محادثات عدة مــرات بما في ذلك محاضرات قدمتها في الجامعات، ظننتُ فيها أن عليَّ الحديث باللغة الإنجليزية كلغة يعرفها النّاس على أوسع نطاق، استقبلتُ مذكراتٍ تطالبني أن أتحدث باللغة العربية. عــلى الرغم مِن إن الإنجليزية هي اللغة الرســمية، إلّا أن بعض تحيزاتٍ ضد اللغة العربية تظل باقية، هذا يُشــيرُ إلى حدوث اعتدال كبير في التحيز السابق ضد اللغة العربية كلغة ظلم، ظهر هذا التحيز بشكل أكثر وضوحاً في مقابلتي مع السُّــلطان مكوي بيلكوي من منطقة فان أروو، لقــد قال لي: **"لا أتحدث العربية. لقد رفض الله حديثي بالعربية، ســألتُ الله، لمــاذا لا أتكلم العربية؟ فقال: "إذا تكلمت بالعربية ستكون إنساناً رديئاً". فقلتُ: "هناك شيء حسنٌ في اللغة العربيــة". قال: "لا، ليس هناك ما هو حســن في اللغة العربية"،لذا،**

سيذهب أبوك ليتحدث إلى (بابو) وأبقى مع آخرين" (منشأ الكون عند الدينكا 1980م، عالم الدينكا المتغير: حكمة الشيوخ 2022م). سمعتُ المتعلمين تعليماً رفيعاً من نقوك يقولون لي إنهم قاوموا تعلم اللغة العربية، أو أنهم لا يتحدثونها جيداً نسبة لمقاومتهم لها.

مشاركة الفاعلين الدوليين

واحدة من القضايا التي يناقشها الكتاب بعمق قضية الرق أو العبودية التي جذبت مشاركة المجتمع الدولي، استجابةً لانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. أثارت هذه القضية على نحوٍ واضح صراعاً مع الحكومة السُّودانية التي تحججت بأن الذي يحدث هو اختطاف وليس رقاً أو عبودية. مهما كان المسمى، أصبح اختطاف النساء والأطفال واحدًا من القضايا التي جذبت انتباه منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإنسانية والنشطاء. دعمت المشاركة الخارجية **"برنامج فدية الأرقاء"** الذي يُزعم أنه أصبح مصدر فساد كبير. وجد كثير من المراقبين السُّودانيين الجنوبيين صعوبةً في أن يدفعوا للخاطفين ثمنًا لجرائمهم، في الوقت الذي كان عليهم أن يحاسبوا جنائياً، والأسوأ من ذلك أن هذه الممارسة انطوت على ممارسات قام بها سُّودانيون جنوبيون متنكرون في هيئة مختطفين عرب كما ورد، يقدمون أطفال الدينكا من المناطق المجاورة للعب دور الأطفال المختطفين.

يكتب الدكتور ضيو مطوك قائلاً: **"يتم تجميع القرى المحلية ليتظاهروا كأرقاء حينما تصل جماعات مسيحية بحقائب مليئة بالأموال، يتنكر جنود متمردو الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في زي تجار رقيق في بعض الأحيان"** ويقدم الكاتب وصفاً للعملية حين يقول: **"مثلت**

عملية فدية الأرقاء شـــكلا من أشـــكال الدراما الإنســـانية القاسية، ظهر طابورٌ من الأطفال يخرج من الغابـــات الأفريقية،أمامهم تاجر رقيق يلفه جلباب عربي أبيض،كانت ترقد حقيبة نقود عند قدمي رَجُلٍ مسيحي أبيض،ثم جرت عملية فدية الأرقاء تحت ظل شجرة،جرى بينهما نقاش قصير، ثم دفع الرجل المسيحي أموالًا لتاجر الرقيق الذي أومأ برأســـه تعبيرا عـــن رضاه ثم أطلق الأرقاء الذين عبروا عن فرحتهم بالبكاء حيث تم لم شملهم مع عوائلهم أخيراً". ركزت كثيرٌ مـــن الصحف اهتمامها على هـــذه القضية. تم إنهاء هذه العمليـــة أخيراً من قبل الحركة الشعبية والجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان. أجبر ضغط المجتمع الدولي الحكومة السُّودانية على التعاون بتكوين لجنة لاستئصال ظاهرة اختطاف النساء والأطفال، ضمت هذه الآلية الحكومية زعماء قبليين من العرب والدينكا عملوا في تعاون، ومع ذلك، تم فداء عدد قليل فقط من النساء والأطفال.

إنّ مما وجدته رائعاً في هذا الكتاب فيما يتعلق بقضية الرق هو تأكيد الاختلافات في الممارســـة في المجتمعات الأفريقية والعربية بالمقارنـــة مع العالم الغربي. ففي حالة السُّودان، تم تبني واســـتيعاب المختطفين (الأرقاء) في العائلة والمجتمع وبالتالي في المجتمع الأوسع. فيُعَدُّ طفل أَمَة (خادمة) مالك العبيد العربي حرًا ومتســـاويًا مع طفله من أم حرة، في الغرب كان الأمر على النقيض، فيعد طفل مالـــك العبيد من أَمَتِه من العبيد،فهو عبد لوالـــده، الذي يعامله وفقاً لذلك، ويمكنه أن يبيعه لمالك عبيد آخر. من المعروف أن كثيرين من الذين يُسَـــمَّون عرباً من السُّـــودانيين الشـــماليين ويتباهون بتلك النسبة، هم من نسل إماء من الجنوب والغرب، إنه لمن ســـخرية القدر أن هؤلاء الأفراد الذين انحدروا من تلك الخلفية يشتمون السُّودانيين الجنوبيين الذين قاوم آباؤهم بصورة ناجحة العبودية وهربوا منها.

كتب الدكتور ضيو مطوك يقول: **"عندما يُغَادِرُ الأسير أرض المعركة ويصل منطقة العدو، يشعر بالأمان، بالنسبة للدينكا يتم معاملة السيدات كبنات وأخوات. كان محرمًا على الفرد أن يتزوج بفتاةٍ تم أسرها من قبل عائلته المباشرة أو عشيرته. يصبح الرِّجَال تلقائياً أعضاءً في ذلك المجتمع. إنهم يتزوجون ويعاملون كجزء من الأُسرة. في دار الرزيقات، يعتبر ضحايا الحرب والذين تم أسرهم بعد وصولهم إلى منطقتهم أفراداً من العائلة، ولا يسمح لأي شخص بمهاجمتهم أو حتى فرزهم وتمييزهم من وسط النّاس، وإلّا فإنه سيواجه إجراءاتٍ قانونية من زعامة القبيلة"**. إن واحدة من المفارقات التي وردت فيما يتعلق بعمل لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال، هي أن كثيرًا من المخطوفين تم استيعابهم بسرعة، ولم يكونوا يُريدون العودة إلى والديهم من الدينكا أو مجتمع الدينكا. بعضهم ينكرون حتى كونهم من الدينكا بل أصبحوا يحتقرون ويزدرون بعرقية الدينكا وثقافتها.

أبدى الدكتور ضيو مطوك ملاحظة في اقتباسه لمساعد المفوض البريطاني، وهي: **"يمكن أن يكون متوقعًا أن حالات العبيد من الدينكا في أيدي العرب والعكس كانت ستكون أكثر صعوبة في التعامل معها، في الواقع هي أسهل من بقية القضايا، لأن القبيلتين لاحظتا أنه من غير المجدي المطالبة بعودة قريب أصبح في أيدي القبيلة الأخرى فترةً طويلة؛ لأنّ العبد نفسه لن يقبل بالعودة إلى أهله الأقربين. إنهم يصبحون عرباً أو دينكا بعد بضعة سنوات"**.

على الرغم من هذه الممارسات المسببة للخلاف، كانت العلاقات بين الأفراد من عموم دينكا ملوال والرزيقات تعاونية وتصالحية. يُبدي الكاتب ملاحظته على نحو حكيم في قوله أنه بينما تأتي الحكومات وتذهب في المركز، تبقى الجيرة: **"الجيرة بين قبيلة الدينكا في الجنوب وقبائل البقارة في الشمال، لن تتغير بسبب**

الانفصال أو الوحدة بين الشـــمال والجنوب، ولذا فإنه من المهم لهذه القبائل أن تضع في الحســـبان أن المؤسسات السياسية تتغير وتظل الجيرة هي الثابت الذي لا يتغير ؛ إلّا إذا كان النّاس قد قـــرروا الرحيل إلى مكان آخر، الشيء الذي لا يمكن أن يحدث لقبائل مثل دينكا ملوال والرزيقات". ينبغي على السُّـــلطات الوطنيـــة أن تـــدرك أن النزاعات بين وكلائها على المســـتوى المحلي يمكن أن تتصاعد وتؤثر حتمياً على علاقاتهم،ويمكن أيضاً أن تثير الحروب الأهلية.

ظل هذا في الواقع نتيجة اســـتخدام المليشـــيات القبلية في الحروب بين الشمال والجنوب في السُّـــودان. عالجتُ هذه المســـألة في كتابين من كتبي: **"السُّودان على شـــفير الهاوية: تقرير المصير والوحدة الوطنيـــة"** (مطبعة جامعة فوردهام 2010م)، و**"ملزمتين بالصراع: معضلات دولتي السُّـــودان"** (مطبعة جامعة فوردهام 2016م). صدر كتاب **"السُّـــودان على شـــفير الهاويـــة"** مع قدوم الاســـتفتاء، وتنبأ بتفضيل الانفصال بأغلبية ساحقة. تحججتُ في الكتاب بأن الوحـــدة والانفصال كانتا وفقًا لدرجات العلائق القائمة، التي يمكن تقويتها أو إضعافها اعتماداً على إرادة الشـــعب وزعمائـــه. الحجة المركزية في **"ملزمتين بالصراع"**الذي تم اصداره بعد انفصال السُّودان الجنوبي، هي أنه على الرغم من تجزئة البلاد إلى دولتين مختلفتين، تبقيان بصورة سلبية مرتبطتين بالصراعات. كانـــت الدولتـــان تجندان وتســـلحان وتنـــشران المليشـــيات القبلية لخوض صراعاتهما بالوكالة، كان مضمون السياســـة هو أنهما إذا أرادتا تحقيق الوحدة الوطنية وتحســـين علاقاتهما الثنائية، والتحول من حالة "الارتباط بالنزاعات" إلى حالة "الالتزام بالحلول" فهذا يقتضي أن تتعاونا وتســـاعدا بعضهما بعضًا؛ لإيجاد الحلول للحـــروب الداخلية، الخطوة الأُولى الملموســـة في هذا الاتجاه

كان الدور الذي لعبه السُّــودان في وســاطة اتفاقية السَّلام المنشط في جنوب السُّودان، فرد جنوب السُّودان حينئذٍ بوساطة حل نزاعات السُّودان الداخلية، وهي عملية لاتزال جارية.

التنوع وأزمة الهوية الوطنية

السُّــودان وجنوب السُّــودان يعانيان من أزمة الهُوِيَّة التي قد تختلف في مدى درجاتها، ولكن جوهرها يدعو إلى تأكيد الوحدة في ســياق الهُوِيَّات المتنافسة. يجــب التأكيد بأن مصدر النزاع ليــس مجرد فوارق في الهُوِيَّــة، بل كيف يُدار التنوع. في الدول ذات التعــدد الهويوي، تنطوي أزمة الهُوِيَّة دائماً على التمييز، التهميش، والإقصاء. غالباً ما يتم تقسيم السكان إلى أولئك الذين يُنظر إليهم كمواطنين من الدرجة الأُولى ويتمتعون بجميــع حقوق وواجبات المواطنة، وأولئك الذين يتم تشويه ســمعتهم بوضعهم في مكانة مواطنين من الدرجة الثانيــة وحرمانهم من حقوق المواطنة الكاملــة. في أغلب الحالات، ينتج هذا نزاعات يمكن أن تكون عنيفة، ربما تتصاعد إلى مستويات الإبادة الجماعية.

التحــدي إذن هو تبني اســتراتيجية لإدارة التنوع بصورة بناءة نحو الشــمولية والمســاواة. وكما يبدي الكاتب ملاحظة له في هذا الشــأن: **"لم يكن تنوع الأُمم مشكلاً، ولكن حرمان الناس من حقوقهم ليعيشوا في حالة من الإقصاء السياسي، هو إذن ما يتحول إلى مشــكل، هذا قد ينتج عنه في بعض الأحيان تمرد أو انقلاب عســكري في بعض الدول. ولهذا الســبب، ظل السُّودان يشــهد كفاحاً سياسياً طويلاً بين الجنوب الذي يعتنق معظم سكانه المسيحية وينحدر من أصول عرقية أفريقية، والشمال الذي ينحدر من أصول عربية ويعتنق الديانة الإسلامية"**.

الحكومات المتعاقبة **"فشـلت في تطوير الهوية السُّودانية، والقواسم السُّودانية المشتركة، الكومنولث السُّـوداني الذي يضم كل تعقيدات السُّودانيين، وولاء موحد بصرف النظر عن دينهم، أو عرقهم، أو قبيلتهم"**. أثبت هذا التقسـيم أنه من الصعب جسره إلى الدرجة التي بـررت انفصال الجنوب ليكون دولة مستقلة في السُّودان الجنوبي. وبالنظر إليه في سياق عالمي أوسع، فعوامل الهُوِيَّة عامة وديناميكية. الفوارق يمكن أن تنزل إلى مسـتوى انقسام أعضاء المجتمع وحتى العائلة.

ثلاثة خيارات تبدو واضحة لحل أزمة الهُوِيَّة الوطنية،المثل الأعلى هو إنشـاء إطار من الهُوِيَّة الشاملة والمساواة الكاملة على أساس المواطنة، كانت تلك رؤية الحركة الشـعبية لتحرير السُّـودان وجيشـها المنصوص عليها، وتم خوض الحرب من أجلها، لكن لم يكن تحقيقها عسـكرياً ممكناً. الخيار الثـاني هو الوحدة في التنوع، الذي يستلزم احترام الفوارق في إطار الوحدة الوطنية،جرَّب السُّودان هذا الخيار مـن خلال الحكم الإقليمي لجنوب السُّـودان بموجب اتفاقية أديس أبابا سـنة 1972م، تم تطبيقه أيضاً من خلال معادلة **"الدولة الواحدة ونظامين للحكم"** في الفترة الانتقالية خلال اتفاقية السلام الشامل سنة 2005م.

يكتب الدكتـور ضيو مطوك بأن حـزب المؤتمر الوطنـي الحاكم والحكومة السُّودانية طالبا: **"بأن تكون الشريعة الإسلامية مركزاً لأي اتفاق يمكن أن يتم التوصل إليه مع الجنوب ... إلى أنْ تـم تقديم فكرة ومفهوم (الدولة الواحدة ونظامين للحكم) في نيفاشـا كترتيب مؤقت للفترة الانتقالية التي مدتها ست سـنوات ونصف"**. أدى هذا إلى اختيار الحركة الشعبية لتحرير السودان لحق تقرير المصير كموقف ثانٍ بديل. تـم تطوير معادلة **"الدولة الواحدة ونظامين**

للحكم"، في الواقع تم تأسيس فريق عمل من قبل مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية لتطوير سياسة متماسكة لدور الولايات المتحدة في وساطة عملية السَّلَام في السُّودان الذي تشرفتُ برئاسته المشتركة مع استيفن موريسون. كان هدفنا في تطوير واقتراح تلك المعادلة هو إيجاد الحل لوحدة البلاد من خلال نظام **"الوحدة في التنوع"** خلال الفترة الانتقالية لتعزيز احتمالات جعل الوحدة خياراً جاذباً. كما أوضحتُ لفريق العمل، لطالما أن الحفاظ على وحدة السُّودان هو الخيار المفضل من قبل المجتمع الدولي، فيجب أن نسعى جاهدين لأن نجعل المستحيل ممكناً والتوفيق مع بين ما لا يمكن التوفيق بينهما، كان اقتراح **"الدولة الواحدة ونظامين للحكم"** اقتراحنا لحل الأُحجية،(***سياسة الولايات المتحدة لإنهاء الحرب في السُّودان، تقرير مركز واشنطن للدراسات الإستراتيجية والدولية، فريق عمل حول سياسة الولايات المتحدة للسُّودان برئاسة مشتركة لكل من فرانسيس مدينق دينق واستيفن ج موريسون، 2001م***). وحينما تم تطبيق المعادلة بشكل فعال من قبل فريق الوساطة بقيادة السناتور جون دانفورث الذي سهل مفاوضات اتفاقية السلام الشامل، تبين أنها خطوة نحو انفصال السُّودان الجنوبي الذي لا مفر منه.

إنّ دولتي بوروندي ورواندا اللتين لهما تركيبة عرقية متطابقة وتقسيمات تضم ثلاث جماعات عرقية؛ يشكل **الهوتو** الأغلبية إلى حدٍ كبير، ويمثل **التوتسي** المجموعة الثانية، ولكنها الأكثر قوةً، **والتوا** وهم أقلية صغيرة. في أعقاب الإبادة الجماعية عام 1994م، أصدرت رواندا مرسوماً حوى سياسات تتطلب تحديد الهوية الوطنية لكل المواطنين على أنهم روانديون، وتحظر ذات

السياسة أي إشارات إلى العرق أو الإثنية إذ أنها بناء استعماري مبتكر. إنّ هذه الاستراتيجية، على الرغم من أنها تمثل النموذج المفضل، يبدو أنها تقدم بشكل غامض ما يجب أن يكون في الواقع. كما أنه يضع العربة أمام الحصان في إدراك حقيقة التنوع الذي يجب أن يسبق تطوير هوية وطنية متكاملة.

بطريقة ما، هذه هي السياسة التي يبدو أن بوروندي قد تبنتها عن طريق الاعتراف بتنوع البلاد وانقسامها إلى ثلاث مجموعات عرقية ووضع استراتيجية لاستيعابها بصورةٍ منصفة. وعلى الرغم من أنه لا توجد استراتيجية معلنة لتطوير الهوية الوطنية المتكاملة، فيجب أن يُفهم هذا على أنه جانب ضمني من جوانب بناء الأُمَّة.

تتبع معظم الدول الأفريقية الاستراتيجية المزدوجة لاستيعاب التنوع، بينما تطمح إلى الهوية الوطنية المتكاملة. تم إظهار هذا من خلال حديث رئيس إحدى الدولة الأفريقية، الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، في تعليقه على كلمتي الرئيسة في ندوةٍ أفريقيةٍ رفيعة المستوى، دعوتُ فيها إلى الإدارة البناءة للتنوع، لمعالجة أزمة الهوية الوطنية في أفريقيا. وأوضح الرئيس بأنه بينما أن إدارة التنوع استراتيجية تستحق الإشادة، لابد أن يكون هدف بناء الأُمَّة في أفريقيا هو التكامل.

رؤية من أجل الطريق إلى الأمام

على الرغم من أن كتاب الدكتور ضيو مطوك يركز على العلائق بين دينكا ملوال والرزيقات، إلّا أنه ينطبق بنفس القدر على السُّودانيين الجنوبيين الذين يتواجدون في الحدود مع السُّودان بصفة عامة ودينكا نقوك بصفة خاصة،

أنه يتناول كثيراً دولتي السُّـــودان، وعلى الرغم من انفصال جنوب السُّودان، فإنهما يبقيان مرتبطـــين بالنزاعات الداخلية التي تندلق نحو حدودهما، خاصة أن السُّودانيين الجنوبيين لديهم حروب مقاومة طويلة ضد حكومات الخرطوم المتعاقبة مثلت هوية إطارية لتوحدهـــم. لقد حددتهم تلك الهوية إلى حدٍ كبير تحديداً سلبياً، حيث عرّف الجنوبيون أنفسهم إلى حدٍ كبير على أنهم "غير عرب وغير مسلمين".

تدعو رؤية السُّـــودان الجديد إلى الشـــمولية والمســـاواة في الإطـــار الوطني للسُّودانوية. لكن تلك الرؤية تم النظر إليها بأنها اختراع جون قرنق التي قبل بها السُّودانيون الجنوبيون فقط من باب التكتيك أو كحيلة استراتيجية لتحييد معارضة الانفصال الذي بقي هدفاً خفياً للأغلبية من السُّـــودانيين الجنوبيين ونضالاتهم. وعندما تم تحقيق ذلك الغرض ثبت بأن التكهن بانهيار السُّودان الجنوبي بعد زوال العامل الموحد لمقاومة هيمنة الشـــمال كان صحيحاً. بطريقة ما، كانت تلك نبوءة سُّودانية شمالية لتحقيق الذات التي سعوا من أجل اتمامها.

إذن، إلى أين يذهب جنوب السُّـــودان من هنا؟ يبدو أن رؤية السُّودان الجديد الشـــاملة بمساواة كاملة دون تمييز على أي أساس لاتزال تعمل. بعد كل هذا، الهوية مصطلح نســـبي، ولا يمكن أن يُركز فقط على الشمال العربي الإسلامي والجنـــوب الأفريقي العلماني كما كان في السُّـــودان القديم. وكما تبرهن الحالة الصوماليـــة، يمكن أن تنزل فوارق الهوية على مســـتوى العشـــيرة وحتى على مســـتوى العائلات حيث يكون الأشـــخاص الطامعون ضد بعضهم الآخر. تحتاج جماعات الهوية السُّودانية الجنوبية المتصارعة الآن إلى عكس مسار تعريفها الذاتي السلبي على أنهم "غير عرب وغير مسلمين"، أو يميزون أنفسهم سلبياً على الآخر. نحتاج إلى تطوير نظرة إيجابية حول هويتنا الوطنية والقيم الثقافية

ذات الصلة، نحتاج إلى فهم القيم الثقافية لـــكل من جماعاتنا العرقية والإثنية الكثيرة، على المســـتوى الفردي والجماعي، لمعرفة وتمييز مشتركاتها وفوارقها، ونستكشف آفاقاً لتكاملها. نحن في حاجة إلى بناء إطارٍ للهوية الوطنية المُوَحِدَة استناداً إلى إمكانيات ومصادر التعدد، حيث يمكن لجميع السُّودانيين الجنوبيين أن يتشاركوا في الشعور المشترك بالانتماء بكل فخر وكرامة.

فرانسيس مدينق دينق

وودستوك، نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية

أغسطس 2022م

تمهيد

بما أنَّ شَّعْب جنوب السُّودان قد قاتل من أجل العدالة، والمساواة، والازدهار وحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الاختيار ما بين البقاء في وحدة مع بقية السُّودان أوالاستقلال الذي إنجزه من خلال الاستفتاء في العام 2011م؛ تصبح الحاجة إلى دراسة مثل هذه القضية مهمة، لتقييم كيف سيتعامل الشَّعب في الجنوب مستقبلاً مع جيرانهم في الشمال.

تنبأ كثير من المحللين السياسيين بأنه إذا تم إجراء استفتاءٍ حرٍ، فسيختار الجنوبيون الانفصال. كان هذا واقعاً في الانقسام المتنامي في البلاد والتوترات الحدودية الجارية. وبناءاً على هذه الخلفية، استخدم المؤلف دينكا ملوال من شمال بحر الغزال والرزيقات في جنوب دارفور كنموذج، وأجرى هذه الدراسة لتسليط الضوء على قضايا العلاقات عبر الحدود وآفاق التعاون.

في حين كان هناك كثيرٌ من الفرضيات التي استرشدت بها الدراسة، كانت فرضيات العمل هي: السياسات الاثنية التي استخدمتها النُّخْبَة السُّودانية ومن ثم صارت الوحدة غير حقيقية، وهذه لعبت دوراً مركزياً في انفصال جنوب السُّودان عن السُّودان. إن ما كان يبدو كتنافس إثني عرقي بين دينكا ملوال والرزيقات على الموارد الطبيعية (المياه والمراعي) عملت على تصعيده دوافع سياسية واسعة في الخلاف السياسي بين الشمال والجنوب.

كان ممكناً لمجتمعي دينكا ملوال والرزيقات أن يتعايشا على حدود جنوب السُّودان والسُّودان سلمياً مثلما تفعل المجتمعات الحدودية الأُخرى. عند إجراء هذه الدراسة كان من المقرر تحقيق الأهداف التالية:

1- إجراء التحقيق حول تأثير السياسة الاثنية على العلاقات بين جنوب السُّودان والسُّودان.

2- تحديد المسببات والعوامل المساهمة في سوء وتدهور وتحسين العلاقات المستقبلية بين الشمال والجنوب.

3- دراسة أسباب الصراع والمصالح المشتركة بين القبيلتين وربطهما بقضية الوحدة أو الانفصال في السُّودان.

4- استكشاف الإمكانيات لتعبئة المجتمعات في كل من دينكا ملوال والرزيقات للعب دور إيجابي في تعزيز السلام والمصالحة في المنطقة.

5- تقييم وتحليل آثار الوحدة والانفصال في المنطقة.

6- اقتراح الأساليب الممكنة لتقوية العلائق الإيجابية بين القبيلتين في المستقبل.

من أجل إنجاز هذا العمل المهم، تم استخدام الأساليب والتقنيات التالية:

1- تم جمع البيانات الثانوية من الأدبيات المتوفرة حول موضوع الدراسة.

2- تم استخدام المناهج التاريخية والوصفية لتحليل العلاقات السابقة بين الجنوب والشمال والأطراف الأُخرى المعنية.

3- تمت استطلاعات تتألف من المقابلات والملاحظات مع المجتمعات المختارة كحالة للدراسة.

4- أُجريت مقابلات منظمة غطت كل مجالات الدراسة، مع الجهات الفاعلة الرئيسة مثل السياسيين، السلاطين، الشباب، أفراد القوات النظامية، العُمال والنساء من بين آخرين.

5- تم اختيار المشاركين من كلا القبيلتين للإدلاء بآرائهم في الخرطوم، جنوب دارفور وشمال بحر الغزال. لمخاطبة ومعالجة قضية الدراسة على نطاق واسع، 6. وتم اعتماد ثلاثة مجالات: الأول، المجال الزمني أو الدوري من

1821 – 2005م بتكهنات للمستقبل خلال فترة الاستفتاء الوطني في 2011م. تم عمل هذا من خلال استبيان مصمم. المجال الثاني هو الخط العرقي للمجتمعين دينكا ملوال والرزيقات، والثالث هو المجال الجغرافي للمجتمعين بما في ذلك أعضاء المجتمعين الذين يعيشون في شمال بحر الغزال، جنوب دارفور والخرطوم.

وكرسالة بحثية لنيل درجة الدكتوراة، واجه المؤلف تحديات وحواجز كثيرة،منها:

كان المشرف الأول على مشروع البحث، الذي عينته كلية دراسات الخريجين بجامعة جوبا- البروفيسور أنجلو لوبالي ليوريا(له الرحمة) من شعبة العلوم السياسية. بعد قيامه بدوره كمشرف في فبراير 2004م، تم تعيينه مستشارا سياسياً بحكومة ولاية شرق الاستوائية (مقام الوزير في الحكومة الولائية) في عام 2006م. ولهذا السبب ترك الإشراف واستلم مهامه الجديدة في مدينة توريت جنوبي السُّودان.

قضى المؤلف أكثر من سنة ونصف (بين يناير 2006 ويوليو 2007م) دون مشرف على بحثه، ونتيجة لذلك توقف المشروع، كان لغياب البروفيسور ليوريا منافعه وسلبياته. كان من سلبياته أن العمل لم يتقدم في الفترة المذكورة، وبالتالي لم ينتهِ المشروع في الوقت المحدد، وكان من منافعه أن البروفيسور أنجلو، كأكبر محاضر لدينا، ليس في جامعة جوبا فحسب؛ بل في جنوب السُّودان ككل منح ذلك المنصب كمكافأة لعمله الدؤوب لخير الأجيال، كان جديراً بالمنصب الدستوري. تهانينا له وشكرنا للذين جعلوا تعيينه ممكناً.

ولحسن الحظ، كان خليفته الدكتور سامسون س. واسارا- له الرحمة- الأستاذ المشـــارك للعلوم السياسية وعميد كلية الدراســـات الاجتماعية والاقتصادية بجامعة جوبا، ذات الكلية التي قدمت للباحث أول شهادته في سنة 1992م. التقى المؤلف الدكتور واســـارا كمحاضر بالكلية قبيل ابتعاثه إلى فرنسا لمتابعة دكتوراته. عاد لاحقاً ووجد المؤلف على وشـــك التخرج. تابع المؤلف بعض دراســـاته، ولذا لم يكن الدكتور واســـارا غريبا عليه. كان مـــن بين القلة من المحاضرين الشـــباب الذين كانت محاضراتهم وتوجيهاتهـــم ممتعة، وبناءاً على ذلك ساهم كثيراً في المسيرة التعليمية للمؤلف.

وبالعودة إلى الموضوع الأساس، عندما تم تعيين الدكتور واسار اللإشراف على المؤلف، اقترح عدداً من التغييرات، التي تسببت أيضاً في حدوث تغييرات في البحث، فكان على المؤلف أن يعود إلى منصة التأسيس لغرس هذه المقترحات الجديدة كان الاتجاه التصاعدي في البحث هو التنقيحات التي اقترحها الدكتور واسارا والتي نتج عنها هذا الكتاب.

الحدث الآخر الذي لا يقـــل أهميةً فيما يتعلق بهذا العمـــل هو ارتحال المؤلف مـــن الخرطوم إلى جنوب السُّـــودان تاركاً وراءه المشرف وجميع التســـهيلات الدراســـية، وهذا يعني أن المؤلـــف أضطر إلى قضاء بعـــض الوقت بعيداً عن العائلة بسبب العمل.

ســـيجد القُرَّاء أن عدداً مقدراً من المراجع والمصادر عربية. هذا يعني أنَّ هناك جهـــداً كبيراً تم بذله لترجمة محتوى بعض الاقتباســـات مـــن اللغة العربية إلى الإنجليزية، هذه الترجمـــات الموجودة في متن الكتاب ليســـت أصيلة بالمعنى الحرفي للكلمة.

مستخلص الدراسة

إنّ النـــزاع بـــين دينكا ملوال في شـــمال بحـــر الغزال والرزيقـــات في جنوب دارفورعميق الجذور ومتعـــدد الأوجه، في البداية كان الصراع يغذيه التنافس على المراعي ومصادر المياه حـــول نهر كير الذي يُعرّف ب**"بحر العرب"** لدى الرزيقات، لكن بعد استقلال السودان في عام 1956م، تطور النزاع إلى قضية سياســـية، حيث اســـتغلت حكومة الخرطوم الفوارق الإثنية بين دينكا ملوال والرزيقات لتعزيز هيمنتها السياسية. تصاعد الصراع إلى حربٍ نتج عنها رقٌ وعبوديةٌ، واختطاف، وانتهاكات لحقوق الإنســـان، ونهب وسلب للموارد، وتدمير للبنية التحتية.

نتجـــت عن هـــذه الانتهاكات لحقوق الإنســـان تدخلات مـــن قبل المجتمع الدولي،لكن تدخل الطرف الثالث–المجتمع الدولي- جعل الأوضاع تســـوء عن طريق التســـبب في خلقِ مزيدٍ من الشقاق في دولةٍ منقسمةٍ أصلاً، وأخيراً وقع الشمال والجنوب اتفاقية السلام الشامل سنة 2005م، التي منح بموجبها حق تقرير المصير والحكم الذاتي لأهل جنوب السُّودان.

في 2011م، تم إجراء اســـتفتاء يسمح للجنوب بالانفصال عن الشمال. لكن أهمل التقســـيم الواضح للموارد الطبيعية مثل آبار النفط التي أصبحت ساحة حرب، حيث يطالب كل طرف بملكيتها.

قبيل الاســـتفتاء، تم اصدار الطبعة الأُولى من هذا الكتاب، وقدم تنبؤاً فحواه أنَّ السُّـــودانيين الجنوبيين سيصوتون بنســـبة 94 ٪ لصالح الانفصال في تلك الطبعة، تكهن المؤلـــف أيضاً بوقوع نزاع في فترة ما بعد الاســـتقلال – الذي

حدث أيضاً-. تشـــتمل الطبعـــة الثانية هذه على فصـــلٍ يصف الأحداث كما شـــهدها المؤلف بأم عينيه منذ الاستقلال وهي أحداث شاركت فيها الحكومة الحالية – التي يعتبر المؤلف جزءاً منها.

مقدمة عامة

لا تفتــأ قضايا العرق والسياســة تلعب دوراً مركزياً في اكتســاب السُّــلطة السياسية في أفريقيا ودول العالم الثالث الأُخرى، والشيء المؤكد حدوثه حتي وقتٍ قريبٍ هو استمرار النخب في استخدام الفوارق العرقية من أجل السعي للحصول على السُّلطة السياسية في بلدانهم.

تُعْرّفْ الجماعــة العرقية كمجموعة مــن الناس ذوي ســلالة أو أصل ثقافي مشــترك،لقد أمسى من الممارسات الشــائعة لقبائل بعينها استخدام قواسمها المشــتركة لتنظيم وتنفيذ الانقلابات، هذا بالتأكيد يقود إلى الطائفية، وبالتالي حدوث اضطرابات سياسية حين تحاول القبائل أو العرقيات المختلفة الصراع على السُّلطة من بعضها الآخر.

إنّ الصراع الطويل بين الشمال والجنوب هو مثالٌ للفوارق الإثنية الموجودة بين جزأين في بلد وحد، آمن جنوب السُّــودان، ولايزال يؤمن، بأن الظلم الذي وقع عليه من الشمال كان تهميشاً على أساس إثني، يمكن أن يُرى هذا بوضوح من خــلال غياب متطلبات الوحدة مثل التاريخ المشــترك، اللغة المشــتركة، والديانة المشتركة، حتى الإيكولوجية (البيئة) مختلفة في جزأي البلاد.

ظل النزاع من أجل السُّــلطة السياســية والاعتراف الاجتماعي بالآخر الذي استمر في السياسة السُّودانية قبل الاستقلال عام 1956م، يقطر شيئاً فشيئاً على المجتمعات المحلية، وخصوصاً المجتمعات التي تعيش في الحدود بين الشــمال والجنوب، وكمحاولة لمعالجة القضية من جذورها، تقتفي هذه الدراســة آثار

النزاع إلى أبعد فترة حتى العهد الاستعماري حين حاول الحكم الثنائي السيطرة على المجتمعات بوضع قوانين سنة 1922م لتنظيم الإدارات الأهلية.

وبعد الاستقلال، استخدمت الحكومة التي تم تأسيسها حديثاً نفس النظام لاستغلال الولاء القبلي لكسب السُّلطة السياسية. وضع النظام أحزاباً سياسية طائفية في السُّلطة، ولكن كان لهذا أثرٌ سلبيٌ على العلائق المجتمعية، أصبحت بعض القبائل، وخصوصاً تلك التي على الحدود بين الشمال والجنوب محرومة من حقوقها السياسية، ومصير الرزيقات في جنوب دارفور ودينكا ملوال في شمال بحر الغزال مثالٌ للأثر الباقي للأنظمة التي حكمت.

تُعْرّف حدود الشمال والجنوب في السياسية السُّودانية ب**"مناطق التماس"** يسكنها رعاة رحل من القبائل المتنافسة. تواجه القبيلتان(الرزيقات ودينكا ملوال) تحديات مشابهة في ندرة المراعي والمياه لمواشيهما، أثناء موسم الصيف، يبقى المصدر الوحيد للمياه هو نهر صغير اسمه **"نهر كير"** بلغة الدينكا، ومعروف عند الرزيقات ب**"بحر العرب"**. هناك نزاع على ملكية الأراضي ما وراء النهر من الناحية الجنوبية والشمالية بين القبيلتيين فالدينكا تدعي امتلاك 39 ميلا شمال البحر، لكن الرزيقات تري أن حدودها 14 ميل جنوب البحر. استمر السياسيون في الخرطوم يستغلون هذا النزاع لممارسة سياسة "فرق تسد" التي تساعد على ترسيخ دعائم سُلطتهم السياسية.

بدأ الكفاح من أجل السُّلطة بين الشمال والجنوب قبل أربعة أشهر من الاستقلال، لشعور الجنوبيين بأنهم مهمشون من قبل نظرائهم في الشمال، فثاروا في حامية توريت في شهر أغسطس 1955م. أثرت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة البريطانية الاستعمارية عام 1930م سلباً على فرص التعليم

بالنسبة للجنوبيين، إذ بُنيت **"سودنة الوظائف"** في الحكومة لاحقاً على المؤهلات التعليمية والتجربة العملية؛ كان الجنوبيون المؤهلون للمنافسة مع الشماليين قلة قليلة.

في العام 1954م، من بين ثمانمائة (800) وظيفة من الوظائف الكبيرة في الخدمة المدنية مُنحت ست (6) منها فقط للجنوبيين. تسبب عدم التوازن هذا في رد فعل مرير من الجنوبيين، الذين نظروا إلى الاستقلال كمجرد تبديل لمستعمر قديم بمستعمرين جدد. حاول الممثلون الجنوبيون من خلال البرلمان (مجلس النواب) تصحيح الأوضاع، لكن عناد الأحزاب السياسية الشمالية جعل الجنوبيون يبحثون عن أساليب بديلة كوسائل لمعالجة الأوضاع في السُّودان.وعندما انفجر العنف في الجنوب، قُتِلَ الجنود والتجار العرب في مدينتي توريت وأنزارا عام 1955م.

ميِّز الظلم العرقي طبيعة النزاع، كانت دينكا ملوال ودينكا نقوك وقبائل أُخرى على الشريط الحدودي من بين الضحايا الأوائل نسبة لمواقعهم الجغرافية. تم تخطيط القتل الجماعي ضد الدينكا ونفذته الحكومة في محطة القطار في منطقة بابنوسة عام 1964م. مذابح أُخرى حدثت أثناء أفراح زواج في مدينة واو عام 1965م حيث لقي كثيرٌ من المثقفين من بحر الغزال حتفهم. وتشير أصابع الاتهام وراء كل هذه المجازر إلى الحكومة في الخرطوم، ولا يوجد دليل يُشير إلى تورط أي قبيلة فيها.

يعتقد اللواء ألبينو أكول أكول، ضابط سابق في حركة الأنيانيا، بأن العلاقات بين مقاتلي الأنيانيا الأُولى والبقارة في ذلك الوقت كانت ودية، وبعد توقيعهم للاتفاقية استمر الرئيس نميري في سياسة **"المواجهة العرقية"** على الحدود.

كانت المذابح الجماعية لشعب دينكا نقوك عام 1972م وشعب دينكا ملوال عام 1974م في منطقة **"روم أكير"** مؤشرات لاستمرار الصراع بين العرب والأفارقة في السُّودان. نفذ دينكا ملوال انتقاماً دموياً في منطقة **"أشانا"** عام 1976م.

ســأءت وتدهورت الأوضاع عندمــا قُتِلَ تجار أبرياء من قبــل المتمردين من الدينــكا كرد فعل انتقامــي في مدينة **"أرياط"** عــام 1982م. كان هناك كثير من الهجمات المضــادة بين مليشــيات الرزيقات وحُراس ســلاطين الدينكا **"البازنقر"**، الذين أعلنوا عن أنفسهم كحركة الأنيانيا الثانية عام 1982م. في عــام 1987م، نفذت قبيلة الرزيقات الإبادة الجماعية الأكثر شــهرةً في تاريخ انتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان في مدينة الضعين.

استغلت الحركة الشــعبية والجيش الشــعبي لتحرير السُّودان تلك الأوضاع المشتعلة لاستقطاب وتجنيد ما استطاعت من شمال بحر الغزال، المنطقة الأكثر سكاناً في جنوب السُّــودان. قرر الطلاب والتجار والمزارعون ورعاة الأبقار الانضمام إلى الحركة بأعــداد كبيرة؛ لحماية أطفالهــم وممتلكاتهم من الغارات المستمرة ضدهم من قبل البقارة.

ولســوء الحظ، تم إرســال كثير من المقاتلين لمهام في مناطــق حربية أُخرى. واســتمرت المنطقة التي تســكنها دينكا ملوال تعاني حتــى 1992م، عندما هربت مجموعة صغيرة تتألف من مقاتلين من أويل في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، واســتقرت في أويل الشرقية بمنطقة **"فارياك"** على مقربة من الحدود مع المسيرية.

تم السيطرة على الأوضاع في أويل الشرقية، لكن أويل الشمالية والغربية ظلت مسرحًا للغارات المنظمة من الرزيقات ومليشيات المسيرية حتى عام 2001م

عندما توسط السناتور جون دانفورث المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، لإنجاز اتفاق للقضاء على الرق/ الاختطاف وحماية السكان المدنيين. ورد في التقارير أن أكثر من أربعة عشر ألف (14000) طفل وامرأة فُقِدُوا، إذ أُخذوا عبيداً مخطوفين من قبل قبائل الرزيقات والمسيرية.

النتيجة الأُخرى لهذا الكفاح السياسي في شمال بحر الغزال بين مختلف الأحزاب السياسية هو القبول بالإدارة الأهلية. نسبةً لوجود صراع مصالح بين الإدارة الأهلية وبعض الجماعات السياسية، اعتبرت الإدارة الأهلية دمية أو عينًا جرى تأسيسها لقمع الجماهير وليس حل مشكلاتهم.

ولاعتبار الإدارة الأهلية جهازاً إدارياً يعمل على مستوى القاعدة الجماهيرية، كانت لها أدوراً مهمة تلعبها في حل النزاع. ولكن تم تقويضها عبر إخضاع الإدارة الأهلية للمنافسة السياسية في الشمال. بينما في الجنوب تم إضعاف دورها بسبب عدم الاستقرار في معظم المناطق.

في ذلك الوقت، كانت هناك حاجة عاجلة وملحة لمعالجة التنافس على السُّلطة السياسية في السُّودان والتي كانت سبباً لعدم الاستقرار في المنطقة التي تسكنها قبائل دينكا ملوال والرزيقات. حاولت الحكومة المركزية في خوضها للحرب ضد حركة التحرير في الجنوب استخدام الرزيقات والقبائل الأُخرى على الحدود للقتال في الحرب بالوكالة. فعلت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان الشيء نفسه حينما جندت الآلاف من شباب دينكا ملوال في صفوفها. شكل كل هذا حالة من عدم الاستقرار في المنطقة.

علاوة على ذلك، فإن انتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان، وخصوصاً الفظاعات التي ارتُكِبَتْ من قبل الرزيقات والمسيرية ضد شعب دينكا ملوال على الحدود، ساهمت أيضاً في تدهور العلاقات في الحدود بين الجنوب والشمال.

يعتقد كثير من المراقبين لحقوق الإنسان بأن قضية انتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان بتركيز خاص على الرق والاختطاف، أصبحت اهتماماً دولياً في مطلع الثمانينات عندما بدأ بونا ملوال- وزير سابق في حكومة الرئيس نميري- ينشر مقالات حول الاختطاف/ الاسترقات في صحيفة (سُّودان تايمز) السُّودانية التي كان رئيساً لتحريرها.

اكتسبت الأوضاع مزيداً من الشهرة من خلال منشورات محاضرين بجامعة الخرطوم، التي كشفت عن ممارسة الرق والإبادة الجماعية في غرب السُّودان. في العام 1987م، قُتِلَ أكثر من ألف (1000) شخص من شعب الدينكا في مدينة الضعين من قبل قبيلة الرزيقات تحت إشراف الحكومة السُّودانية.

في التسعينات، وصلت تقاريرٌ إلى بعض الناشطين في مجال حقوق الإنسان، بأن هنالك تمييزاً عرقياً ودينياً بتحريض من قبل الحكومة في السُّودان. قرر غاسبر بيرو، ناشط حقوق الإنسان، كسر الصمت الدولي حول الأوضاع في السُّودان؛ فزار البلاد لإجراء تحقيقات حول الشائعات،وبعد إجرائه تحقيقاته سلَّم تقريراً للأُمم المتحدة باعتباره خبيراً، عام 1992م عينته الأُمم المتحدة تبعاً لذلك مقرراً خاصاً لأوضاع حقوق الإنسان في السُّودان. تم تبديله بليوناردو فرانكو عام 1999م، الذي خدم حتى عام 2001م، عندما استبدله السيد غارهرت بؤم الذي أشار تقريره للأُمم المتحدة، لأول مرة منذ 1992 إلى أن هناك خطوات كثيرة معتبرة تم اتخاذها لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في السُّودان.

أثناء فترة التحقيق الدولي حول أوضاع حقوق الإنسان في السُّودان، أصدر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وإدارته قرارات أعلن فيها أنَّ الحكومة السُّودانية غير متعاونة في مجال حقوق الإنسان في الساحة الدولية. وبشأن الأُمورالأُخرى

ذات الصلة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة، فقد أصبحت تشمل المنظمات الدولية ضد الحكومة السُّودانية تتناول جملة قضايا بما فيها علاقتها بالإرهاب الإسلامي الدولي من قبل إدارة كلينتون.

ركز خليفة كلينتون جورج دبليو بوش وإدارته في صياغة سياسة خارجية جديدة حول السُّودان، ترتكز على أربع نقاط كقضايا يجب على الحكومة السودانية الاهتمام بها وحلها، وقد شملت التعاون في الحرب على الإرهاب، تحسين أوضاع حقوق الإنسان، الالتزام بالسَّلَام والتسوية السلمية للنزاعات في الجنوب، واستعادة الديمقراطية في السُّودان.

عين الرئيس بوش مبعوثه الخاص للسَّلَام في السُّودان، السناتور جون دانفورث في سبتمبر 2001م، الذي زار السُّودان في نوفمبر 2001م وفرض على الحكومة ما أسماه **"نقاط الاختبار"**. كانت هذه النقاط قضايا وقف إطلاق النار في جبال النوبة، حماية السكان المدنيين، مناطق الأمان لأغراض إنسانية، وقضية الرق/ الاختطاف في جنوب السُّودان.

أظهرت الحكومة السُّودانية تعاوناً كاملاً حول القضايا أعلاه، ولم تسجل أية حالات رق جديدة منذ فترة اتفاق دانفورث.

الجماعات الدولية الأُخرى التي لعبت دوراً في مجال حقوق الإنسان في السُّودان هي **"منظمة التضامن المسيحي الدولية"** التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، وأول منظمة حقوق إنسانية دولية في مجال الرق، **"المنظمة الدولية لمكافحة الرق"** ومقرها في لندن، وقد بذلت جهوداً في فدية الأرقاء، من خلال دفع

الأموال لتحرير العبيد واستردادهم، تم نقد عملها من قبل منظمات دولية، وخاصةً اليونيسيف: اتُهِمُوا بصب مزيدٍ من الزيت على نار الأوضاع الكائنة والمشتعلة أصلاً.

اعتقدت اليونيسيف بأن الأموال التي استخدمت لفدية العبيد استخدمها أرباب العبيد كأموال متداولة في سوق الرقيق، وطالب بعض قواد الجيش الشعبي لتحرير السُّودان والحركة الشعبية لتحرير السُّودان الجماعات المسيحية بالإنفاق على المشاريع التنموية في المناطق المحررة، بدلاً من الإنفاق على فدية العبيد، اعترف واحد من المديرين التنفيذيين لمنظمة التضامن المسيحي الدولية بأن دفع الأموال للفدية كان **غشاً واحتيالاً وخدعة وفضيحة.**

على المستوى الحكومي، تم القيام بعمل مقدر من قبل لجنة القضاء على اختطاف/ استرقاق النساء والأطفال واللجان القبلية المشتركة بتسهيل من اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة، لكن احتاجت لجنة القضاء على اختطاف/ استرقاق النساء والأطفال واللجان القبلية المشتركة لدعم أكثر لإكمال التوثيق، وإعادة لم شمل الأطفال والنساء المختطفات مع عائلاتهم.

كانت هنالك تحسنٌ هائل في أوضاع المخطوفين الجدد مقارنة بالفترات السابقة. ولكن لم يتم أحراز أي تقدم في الاستعادة وإعادة الاندماج في العائلة. من جملة أربعة عشر ألف (14000) من الأطفال والنساء المفقودين، ورد في التقارير بأن خمسة ألف فقط (5000) تم اقتفاء أثرهم والوصول إليهم، وأن خمسين في المئة (50 ٪) فقط تم إعادة لم شملهم مع عائلاتهم وأقربائهم.

كان من أسباب الفشل في اقتفاء أثر المخطوفين والعبيد المفقودين غياب المعلومات عن مكان وجودهم،الافتقارللدعم المالي من قبل الحكومة والمنظمات

العاملــة في هذا المجال، في بعض الأحيان كان الذين تم اختطافهم مترددين أو غير راغبين في العودة إلى أقاربهم لأسباب تتعلق بانعدام الأمن والفقر.

كانت هناك حاجة لمعالجة هيكلة لجنة القضاء على اختطاف واسترقاق الأطفال والنساء على أدنى مستوى، خاصة على مستوى القاعدة، علاوة على ذلك، كانت هنالك حاجة لمشاركة الناس على مستوى القاعدة في عملية اقتفاء أثر الأطفال والنساء المفقودين. إن منهجية **"الشعب مقابل الشعب"** لحل المشكلات ثبتت فعاليتها من خلال مؤتمر الدينكا والنويــر في وونليت عام 1999م، وقبيلتي المونداري والباري في جوبا، والدينكا والفراتيت في واو عام 1992م.

إنّ الاســتجابة الفاترة من قبل المجتمع الدولي في تمويل أنشــطة لجنة القضاء على اختطاف/ استرقاق الأطفال والنســاء، كانت تتعلق بالفوارق المفاهيمية حول حقيقة الاسترقاق والاختطاف، فقد اعتبرت الحكومة السُّودانية وبعض الجماعات الدولية الأحداث في السُّــودان إفــرازات جانبية للحرب الأهلية، واعتبرت الاختطاف ظاهرة طبيعية بين القبائل في السُّــودان، وليس فقط بين القبائل العربية والأفريقية في الجنــوب. بينما اعتقدت جماعات أُخرى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية الظاهرة عبودية، ودعت إلى اتخاذ التدابير الدولية ذات الصلة. لكن بغض النظر عن تفسيراتهم للظاهرة، هنالك حاجة لاهتمام جاد من كل الأطراف.

اعتبرت **"مجموعة الشــخصيات البــارزة الدولية"** في تقريرهــا حول العبودية والاختطاف في السُّــودان عــام 2002م، اعتبرت الاختطــاف مرحلة مبكرة للعبودية. ويُعتقد بأن الوضع القانوني بين المصطلحين في القانون الدولي مختلف. وقد أبدى أحد أفراد الدينكا الذين تم إجراء المقابلة معهم ملاحظةً تستحســن الاتفاق على اســتئصال الظاهرة. تدخلت جماعات حقوق الإنســان الدولية في

السُّودان من خلال أجندة انتهاك حقوق الإنسان بوصفها (عبودية أو اختطاف) مُوْرِسَ في منطقة قبائل دينكا ملوال والرزيقات من أجل معالجتها.

القضيـــة الثالثة المتعلقة بالنزاع بين قبائل دينكا ملوال والرزيقات هي التنافس على الموارد الطبيعية التي بقيت دائماً بنداً محلياً حقيقياً.

حاولت الإدارة البريطانية الاســتعمارية حل هذه المشكلة، لكن الحلول كانت معضلة زادت من حدة النزاع.

لم يكن تنظيم الحركــة الرعوية في المنطقة فعالًا لإنهاء النزاع بين القبيلتين، لأنّ من خلال تفاعلاتهما، أُثيرت قضايا أُخرى معقدة مثل الزيجات غير الشرعية. لم تعترف زعامــة الدينكا القبلية بالمســارات للرعوية التي رســمتها الإدارة البريطانية سنة 1918م وســنة 1924م على التوالي، فأصبحت مصدر عنف في المنطقة. قِيلَ إن البريطانيين كانوا متحيزين ضد دينكا ملوال في ترسيم تلك المسارات نسبة للمقاومة المســتمرة التي نظمها زعماء الدينكا ضد البريطانيين في شمال بحر الغزال.

قِيــلَ إنّ التمرد الذي قاده **أريــاط مكوي (بول يل)** في شــمال بحر الغزال، هو الســبب الرئيس لهذه الخلافات. لم يتم الكشف عن محتوى اتفاقية سنة 1924م لزعامة دينكا ملوال حتى ســنة 1935م في مؤتمر (سفاهة). عقدت الاجتماعات دورياً وجرت مداولات، ولكن القرارات والتوصيات كانت تتم صياغتها على انفراد من قبل الإدارة البريطانية. كانت تجمعات القيادة القبلية ناجحة من ناحية العلاقات العامة مع الســلاطين، والنُظَّار والعمد، لكن دون مساهمة حقيقية في حل القضايا. القوى السياســية الوطنية، بعد استلامها للمسؤولية الحكومية في السُّــودان- قضت معظم وقتها في المؤامرة السياسية ونســيت تغليب المصالح

الوطنية. كانت مسألة تخصيص الأراضي للرعي ستجد حلاً إذا حظيت باهتمام وانتباه جاد، كانت هناك حاجة لتمكين الإدارة الأهلية للتعامل مع هذه الأمور في الحدود، بالإضافة إلى خلق بعض المشاريع التنموية في المنطقة.

كان كثير من الرموز السياسية أكثر تركيزاً على التخلص من الإدارة الأهلية، المؤسسة التي اعتبرت دُمية استعمارية وعين له خُلِقَتْ لقمع الجماهير.

بالإضافة إلى كل هذا، اعتمدت قيادة الحكومة المركزية في الخرطوم على حدود الرعي بين دينكا ملوال وقبيلة الرزيقات التي ابتدعها الحكام الاستعماريون سنة 1924م كحدود حقيقية بين الشمال والجنوب، ومع ذلك لم يكن هناك داعٍ للحدود في بلد واحد، كان على الحكومة المركزية ألا تصرَّ على الاعتراف بحدود الرعي كحدود إدارية حقيقية بين الشمال والجنوب.

في هذا الكتاب، فيما عدا التمهيد، والمقدمة العامة، يركز المؤلف الانتباه على دينكا ملوال والرزيقات وأراضيهم في الفصل الأول. وهو أمر مهم لفهم نوعية الشعب والأرض اللذين يتم تناولهما في الدراسة.

تطورت العلائق القبلية في جميع مجالات الحياة البشرية، بما في ذلك الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والعلائق السياسية بين قبائل دينكا ملوال والرزيقات، وهذا جانب جرى تناوله بصورة واسعة في الفصل الثاني.

يوضح الفصل الثالث من الكتاب دور الحكومات السُّودانية المتعاقبة في العلاقات القبلية لدينكا ملوال والرزيقات، من الأهمية دراسة وتقييم إلى أي مدىً لعب النفوذ الخارجي دوراً في العلاقات الاجتماعية.

لعبت حركات تحرير جنوب السُّودان دورًا في العلاقات القبلية بين دينكا ملوال والرزيقات، جرى تناول هذا الدور في الفصل الرابع،ومن المهم دراسة

هذا الدور لأنّ قبيلة الرزيقات تؤمن على نحوٍ كبير بأن الدينكا دائماً ما يكونون ضحايا لتمردات جنوب السُّودان.

في الفصل الخامس، محاولــة لتقييم دور المجتمع الدولي في إدارة المظالم القبيلية لدينكا ملوال والرزيقات، دور الدول الغربية، الأُمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، كما جرى دراسة الإعلام الدولي والصحافة أيضاً.

يولي الفصل الســادس اهتماماً للعناصر التي تعتبر حواجزاً لوحدة السُّودان. تتضمن التنافس على الهوية، المطالبة بالأراضي الإقليمية، اســتغلال العرق في الســعي وراء السُّلطة، اســتغلال الدين لتحقيق أغراضٍ سياسية والنزاعات الحدودية المتكررة.

قامت الدراسة بعمل مهم ميدانيًا، ذلك بإعطاء الفرصة لمجتمعات دينكا ملوال والرزيقات المستهدفة في الدراسة للإدلاء بآراءهم في نواحٍ معينة مهمة لموضوع الدراســة. وتعتبر خاتمة الدراسة في الفصل الســابع، الذي يلخص جميع نتائج واستنتاجات الدراسة.

درست الطبعة الثانية هذه تنبؤات المشاركين في البحث في عدد من القضايا التي أضحت حقائق، ينظر الفصل الثامن إلى هذه القضايا بوصفٍ لكيفية صيرورة هذه التنبؤات حقائق بعد اســتقلال جنوب السُّــودان، تقترح الاستنتاجات العامة بعض الطرق التي تقود البلاد إلى الأمام.

مدخل

إنّ (**سياســة التمييز الاثني في السُّــودان: مبرر لانفصال جنوب السُّــودان**) هي دراسة شــاملة لنزاعاتٍ بدأت كمنافســة بين مجتمعين، هما دينكا ملوال والرزيقــات، وتحولت بسرعة إلى مســتوً وطني ودولي. وتعتمــد قدرة هذه الصراعــات في النمو على ديناميكيــات القضايا واللاعبــين فيها. وهذه هي الفلسفة وراء منح الدكتوراة للمؤلف

لربط هذه القضية بسياق أوسع، فإن دراسات السَّلام والنزاعات في أفريقيا، تبدأ عادةً بنظرة أنثروبولوجية للشَّعب، ثم تفسر الأحداث التاريخية لتصعيد الصراع. هــذه هي الحالة في فهم العلاقة بين مجتمعي دينــكا ملوال والرزيقات اللذين تم اختيارهمــا لأغراض هذه الدراســة التي تدرس وتفحص كيــف تعيش هاتان القبيلتــان، ثقافتها وعلاقاتها الاجتماعية. ثم تقوم بمزيدٍ من الدراســة للعناصر الجديدة التي تعمل على تعزيزها.

بالإضافة إلى ذلك، نقوم بدراســة العلاقات من الناحية الاقتصادية والأمنية والسياســية بين القبيلتين منذ عهد أول حكم اســتعماري ثنائي في السُّــودان حتى وقت الاستقلال سنة 1956م، بهدف المقاربة بين علاقاتهما تحت الحكم الاســتعماري وبعده، ســاعد هذا في تحليل علاقات جنوب وشمال السُّودان، وكيف كان هذا أمراً حاســماً حيث سيقرر الناس الانفصال أو البقاء في وحدة في استفتاء شهر يناير 2011م.

الجانب الآخر المهم في هذه الدراسة مرتبط بحقوق الإنسان ودراسات السَّلَام. إنه ليس سراً بأن المجتمعات الأفريقية تعيش في صراعات بسبب تكوينها القبلي والعرقي.

يتسبب في حدوث هذه الصراعات التنافس على الموارد، المنافسة على السُّلطة السياسية، واستخدام الدين لتحقيق غايات سياسية، وتوظيف العرق واستغلاله كأداة في السعي وراء السُّـــلطة، والتدخل في الهُوِيَّة العرقية والصراعات الحدودية المتكررة من بين قضايا أُخرى.

إنّ حالات رواندا، بورونـــدي، الكونغو، أوغندا، الصومـــال، ليبيريا، كينيا والسُّودان ودول أفريقية أُخرى كثيرة، هي حالات للدراسة حول كيف يتحول الصراع على السُّلطة والثراء والهوية إلى كارثة حقوق إنسانية، وعلى نحوٍ وثيق الصلة، ورد في التقارير بأن أكثر من مليوني شـــخص جنوب سُّـــوداني فقدوا حيواتهم، وأُجبر أربعة ملايين آخرين على مغادرة موطنهم، إمَّا إلى الشـــمال أو إلى اللجوء خلال فترة الواحد والعشرين ســـنة فترة الحرب الطويلة قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل ســـنة 2005م. ورد في التقارير بأن عدداً مماثلاً كان في دارفور كنازحين داخلياً ولاجئين.

كان أفراد شـــعب دينكا ملوال من ضحايا الصراع بين الجنوب والشمال نسبة لقربهم للشـــمال الذي كان يُحارب الجنوب، أُخذت ثرواتهم وأطفالهم بحسب التقارير إلى الشـــمال، وأوضحت كثيرٌ من تقارير جماعات حقوق الإنسان، أن هؤلاء الأطفال كانوا يقومون بأعمال رخيصة في العبودية في شـــمال السُّودان؛ في الوقت الذي تم إجراء هذه الدراســـة،كانت لاتزال هذه الأوضاع قائمة في شمال بحر الغزال ومناطق أُخرى محاذية للشـــمال مثل أبيي، تويج، وبانتيو في غرب أعالي النيل. ألهمت المؤلف خلفيته كسليل هذه المنطقة، فقام بإجراء هذه الدراسة، والمعلومات المســـتخدمة في هذا الكتاب؛ أمَّا تمت مشاهدتها مباشرةً مـــن قبل المؤلف أو رواها له الأقارب الذيـــن كانوا ضحايا تلك الحروب منذ القرن السادس عشر حتى اليوم.

أُجبرت الأوضاع الجد الأكبر للمؤلف، وول ريج لوال (وول أرومجوك)، الذي عاش في الفترة من 1802 إلى 1872م تقريباً، على رفع السلاح، ليصبح بذلك قائداً عسكرياً ضد قبائل الرزيقات والمسيرية. وأُخِذَتْ والدته لاحقاً رقيقا" مع بنتين توأم من مسقط رأسهم بقرية متوج في شمال بحر الغزال. ويُعتقد بأن انتهاكات مشابهة تم ارتكابها ضد شعب الرزيقات في دارفور، وحتى اليوم تواجه الأجيال من الجانبين تحديات. لا ينبغي أن تستمر الحرب إلى الأبد، ينبغي أن تتوقف لكيما ينعم المجتمعان بالسَّلام والاستقرار في المنطقة.

العامل الآخر الذي حفَّز المؤلف على القيام بهذا البحث هو عمله مستشار للسَّلَام وناشط في مجال فض النزاعات في مستشارية السَّلَام بالقصر الجمهوري في السُّودان. كانت لديه قناعة بصفته صانعاً للسَّلَام، أن يبدأ من موطنه بمسقط رأسه مستخدماً المعلومات المتاحة لاقتراح وسائل لحل النزاعات المحلية.

تفترض نتائج واستنتاجات بحثه بأن انعدام الاستقرار في الحدود أو مناطق التلاقي أو مناطق الاتصال أو الانتقال (كما عُرِفَتْ)؛ سيخلق عدم وحدة في السُّودان. العامل الموحد في هذه البلاد هو الهدوء والطمأنينة في مناطق التلاقي، ليس فقط بين دينكا ملوال والرزيقات فحسب؛ بل من خلال ما يعرف بالحدود الجغرافية السودانية بتاريخ 1/ 1/ 1956م التي تفصل الجنوب عن الشمال.

استفادت الدراسة من كثير من الكُتَّاب أنثربلوجيين، مؤرخين، وحقوقيين، ودارسي دراسات السلام وفض النزاعات، لكن المساهمة الجدية، أتت من الدكتور فرانسيس مدينق دينق، وهو عالم سُّوداني وعالم الأنثربولوجيا القانونية الذي كان يعمل آنذاك مع الأُمم المتحدة في مجال الأشخاص النازحين داخلياً. يعتبر الدكتور دينق مرجعًا في مجال عادات الدينكا والهوية. كتب أيضاً عن

البقارة والمسيرية، وخصوصاً عن زعيمها بابو نمر. ساهم عمله في الكشف عن طرائق التفكير الاجتماعي للبقارة وسلوكياتهم.

العمل الرائع الآخر في هذا المجال هو الذي قام به أحمد عبد الله آدم، الذي كتب كثيراً عن قبائل السُّودان، بما في ذلك الدينكا والرزيقات. قام بعمل عظيم أيضاً جون وول، -عليه الرحمة- الذي عمل بمحكمة الاستئناف السُّودانية العليا، والذي خدم أيضاً لاحقاً رئيساً للقضاء بحكومة جنوب السُّودان في جوبا. استطاع السيد وول دمج وشرح نواحٍ مختلفةٍ في حياة الدينكا في كتابه **"القانون العرفي للدينكا"**. ليس عمله هذا مجرد تجميع وتحليل لمواد فحسب؛ بل ذهب فيه إلى أبعد من ذلك ليقدم مقارنة شاملة ويكشف أوجه التناقض بين قوانين الدينكا وقوانين المجتمع الغربي (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) من جهة، والتشاريع الإسلامية من جهةٍ أُخرى، ومن هنا يصبح كتابه وثيق الصلة بموضوع الدراسة. يسهل هذا الكتاب فهم مجتمع الدينكا ويكشف عن كيف يتعامل مع أُمور الحياة. بقراءة هذا الكتاب، تكتشف أن أُمور الحياة في مجتمع الدينكا منهجية من الميلادِ إلى اللَّحْدِ.

ساهم كثير من الكُتَّاب بشكلٍ كبيرٍ في هذا المجال،من ضمنهم : النقيب ج. م استاب(**أوراق ومذكرات حول قسم ملوال، مكتب السجلات المركزي بالخرطوم**). كان الكابتن ج. م استاب المسؤول الإداري للمنطقة، في مدينة أويل في الثلاثينات.

كتاب عبد الله محمد آدم (**التنظيم السياسي والبعد الأيديولوجي للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان**)، الذي كان رسالة بحث لنيل درجة الدكتوراة بجامعة أفريقيا العالمية في السُّودان. يحاول الكتاب الكشف

عن أيديولوجيات الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، تفكيرها وتنظيمها.

في مجال التاريخ وفض النزاعات، هنالك أعمال كثيرة حول قبائل دينكا ملوال والرزيقات،والإســهامات الأكثر أهمية هي أعمال دوغلاس جونسون، الذي ساهم في قضايا السَّلام في السُّودان. في كتابه: **"جذور الصراع للحرب الأهلية في السُّــودان"**، قدم فيه شرحاً للأحداث والخلفية التاريخية للنزاع من الحرب الأهلية الأولى إلى النزاع الحالي، كان جونسون ضمن الخبراء الذين كتبوا تقرير مفوضيــة حدود منطقة أبيــي، وطلبت منه حكومة جنوب السُّــودان تقديم الاستشارة والمشورة للجنوب حول قضايا ترسيم حدود 1/ 1/ 1956م بين الجنوب والشمال، وقد قام بنشر نتائجه.

كتب الراحل البروفيسور محمد عمر بشير عن تاريخ النزاع الأول في السُّودان بصفته سكرتيراً للجنة الاثنى عشر التي تم تكوينها بعد مؤتمر المائدة المستديرة. إنّ مؤلفاته: **"جنوب السُّودان: خلفية الصراع"**، **"جنوب السُّودان: من النزاع إلى السَّلام"** و**"جنوب السُّودان: الإقليمية والدين"**، ساهمت بصورةٍ عظيمةٍ في شرح الخلفية التاريخية للصراع بين الشمال والجنوب. وقد قدم كل المحاولات التي قامت بها الحكومات المركزية لحل النزاع في جنوب السُّودان.

كتب جوك مدوت جوك عن الحرب والعبودية في السُّودان، كان كتابه **"الحرب والعبودية في السُّودان"** نتيجة لمقابلات مكثفة مع ضحايا العبودية/ الاختطاف في شــمال بحر الغزال في وقت ســابق (أي قبل توقيع اتفاقية السَّلام الشامل 2005م) في المناطق الخاضعة لسُّلطة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

النقص الوحيد في هذا العمل هو أنه يمثل رأياً من طرف واحد، بينما تم إهمال الآراء الأُخرى، ومع ذلك فهنالك قضايا أُثيرت وتستحق أن يُولى لها اعتبارٌ خاص.

كان هنالك إسهامات عظيمة من الباحثين في شؤون السَّلام، وخصوصاً أولئك الذين كتبوا عن حقوق الإنسان، العرق، القبلية والديمقراطية في أفريقيا، منهم: ألكسيس رولينسون، مايكل كلات، ومارينا أوتاوي.

كانت هنالك إسهامات مقدرة من بعض كُتَّاب الفكر الإسلامي أمثال علي عيسى عبد الرحمن، مؤلف كتاب **"الحركة الإسلامية السُّودانية: من التنظيم إلى الدولة 1949 – 2000م"** نذير صلاح: **"الحقوق الدّستورية للأقليات الدينية في الدولة الإسلامية مع التركيز على السُّودان"**، حسن علي الساعوري**"أساسيات المشاركة السياسية"** وآخرون كثر.

العمل الذي قام به عالمان من العلماء السُّودانيين وناشطا حقوق الإنسان سليمان علي بلدو وعشاري أحمد محمود: **"انتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان 1987م"** و**"مذبحة الضعين: العبودية في السُّودان"**، يظل ككشف لميلاد انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ السُّوداني الحديث. قام بونا ملوال بعمل مشابه عندما كان رئيساً لتحرير صحيفة (السُّودان تايمز)، الصحيفة الإنجليزية الوحيدة في الثمانينات.

استفادت الدراسة من عمل لجنة القضاء على اختطاف/ عبودية الأطفال والنساء في جمع المعلومات، التوثيق وإعادة لم الشمل للأشخاص الذين تم اختطافهم، التي قام بها رئيس لجنة القضاء على اختطاف/ استرقاق الأطفال والنساء،الدكتور أحمد المفتي.

التقاريـــر التـــي قدمها مختلف المقررين لحقوق الإنســـان في السُّـــودان تشرح بالتفاصيل أوضاع حقوق الإنسان في البلاد بتركيز خاص على الفترات 1990 إلى 2005م. يمثل عمل ديفيد هولي، رئيس مجلس العلاقات العامة الأوروبية السُّـــودانية، رأياً آخر في قضية العبودية / الاختطاف في السُّـــودان في الدفاع عن الحكومة السُّـــودانية ضد هجمات الإعلام الدولي والصحافة حول قضية العبودية / الاختطاف.

أُسيئ فهم الســـيد هولي واعتبر بأنه يعمل مع الحكومة السُّودانية، كما اعتبرت اصداراته في هذا الشأن اصدارات ممولة من قبل الخرطوم.

قام كتَّاب كثيرون بعمل عظيم في مجال الإدارة الأهلية في السُّـــودان كمؤسسة واجهت المشكلات بالنسبة للنّاس على مستوى القاعدة الجماهيرية، بما في ذلك عمل جعفر محمد علي بخيت **"الإدارة الأهلية في السُّـــودان وأهميتها لأفريقيا" يوسف فضل حسن، السودان في أفريقيا 1985م"**.

تستند هذه الدراسة بقوة على الاهتمام المهيمن الذي اكتسبته انتهاكات حقوق الإنسان في السُّـــودان من خلال الصحافة الدولية في التســـعينات: ***نيويورك تايمز، لوس أنجلز تايمز، واشـــنطن بوســـت، ذا آيريش تايمز، ذا واشـــنطن تايمز، والانديبيندن أون ساندي***؛ على سبيل المثال لا الحصر، لعبت دوراً رائداً في تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان.

إنه من المهم في هذه المرحلة أنَّ نذكر مساهمة المانفستو (البيان السياسي) للحركة الشعبية لتحرير السُّـــودان لسنة 1983م (جرى تعديله في 2008 و2017م) في تحليل مستقبل البلاد وعلاقات الجنوب والشمال.

اعتمـــدت الدراســـة أكثر على الآراء ووجهـــات النظر التي تـــم التعبير عنها في المنطقـــة. من بين أولئـــك الذين تم إجراء المقابلة معهـــم اللوء ألبينو أكول أكول، ضابط ســـابق بحركة الأنيانيا الأُولى والحاكم الأســـبق لبحر الغزال، ووزير لاحقاً في حكومة جنوب السُّـــودان، فيليب قينق نيوال، وزير ســـابق بشـــمال بحر الغزال، جيمس أقوير أليج، رئيس مجتمع الدينكا الذي عمل مع لجنة القضاء على اختطاف / اســـترقاق الأطفال والنســـاء في مجال العبودية / الاختطاف وعضـــو المجلس التشريعي القومي، الســـلطان عبد الباقي أكول أقانج، من شمال بحر الغزال، الأستاذ محمد عيسى، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لقبيلة الرزيقات بالخرطوم، الدكتور أحمد المفتي، الرئيس السابق للجنة القضاء على اختطاف / اســـترقاق الأطفال والنساء والمدير العام لمركز الخرطوم لحقوق الإنسان، آدم محمد حمدان من المجلس الاستشاري للرزيقات وأشخاص آخرين بما في ذلك الطلاب والشباب والمرأة والمثقفين في المنطقة.

اســـتفادت الدراســـة أيضاً من مؤتمرات فض النزاعات، ســـمنارات، عمل مجموعة الشخصيات البارزة الدولية، في السُّودان؛ بالإضافة إلى الأفكار التي قدمها الفريق الذي قاده جون دانفورث، مبعوث الرئيس الأمريكي الســـابق للسَّـــلام في السُّـــودان، معاً مع مجموعة الأزمات الدولية حول السُّودان سنة 2000م في كتاب صدر تحت العنوان: **"الله .. النفط والحكومة"**.

أجرت الدراســـة أيضـــاً تحقيقات وافيـــة حول موضوع البحـــث من خلال الاســـتبيان الذي قُدِّمَ لمجتمعي دينكا ملوال بشـــمال بحر الغزال والرزيقات في جنوب دارفور، كان الاســـتبيان محورياً جداً في كشف آراء المجتمعين حول القضايا التي أثارتها الدراسة.

اســـتخدمت الدراســـة كلمتي: (العبودية والاختطاف) في نفس الوقت لأنّ الأطراف المعنية، والمنظمات المختلفة العاملة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ فشلت في الاتفاق على ما كان يجري في السُّودان: هل كان استرقاقاً أم اختطافاً؟ ولذا، فإن المصطلحين مســـتخدمان بالتزامن. لكن الأمر المهم ليس اسم الظاهرة؛ بل الأوضاع التي عاش تحتها الضحايا.

مهما كان المصطلح، تحتاج الأوضاع إلى التعامل بعناية من الجميع، على الرغم من علمنا بالفوارق القانونية للمصطلحـــين (عبودية/ اختطاف) في القانون الـــدولي، يبقى مزيد من البحث في هذا المجال عملاً ممكناً. أيضا اســـتخدمت الدراســـة خاصة" النســـخة العربية" كلمتي الإثنية والعرقية علي الســـواء، و تهدف لنفس المعني.

الفصـــــل الأول

دينكا ملـــــــوال والرزيقات: الشعب والأرض

يُعد تكوين القبيلتين وإدارتيهما عاملان مساهمان في فهم مسائل العلاقات القبلية بين دينكا ملوال والرزيقات.

يُعتقد على نطاق واسع بأن التكوين الجغرافي للأراضي التي تقطنها قبائل دينكا ملوال والرزيقات ظلت ولاتزال المصدر الرئيس للنزاع بين القبيلتين، يتنافس الناس في هذه المنطقة على الموارد النادرة مثل المراعي، المياه ومصائد الأسماك.

دينكا ملوال: الجيولوجيا والطبوغرافيا والتربة

تتميز أراضي دينكا ملوال عادةً بتنوع التربة، التربة في الأجزاء الشمالية على الحدود مع أراضي الرزيقات تربة طمية أو طينية، مع وجود للتربة السفلية في معظم الحالات. إنه من النادر أن تجد أشجاراً كثيفة تضمن التحرك نحو نهر كير بالماشية دون خوف من الحيوانات البرية. يلتقي الدينكا مع الرزيقات عند النهر في فصل الصيف من شهر فبراير إلى شهر إبريل من كل سنة، وعندما يصلون إلى النهر، يجدون الأهالي من الرزيقات بمواشيهم التي وصلت إلى هناك منذ شهر يناير، ويبدأ الدينكا الرحيل من المنطقة في مطلع إبريل عائدين إلى منازلهم لبدء الزراعة، بينما يبقى الرزيقات في المنطقة ويتحركون جنوباً في بعض الأحيان حتى شهر يونيو حينما يتكاثف هطول الأمطار.

تتميز الأرض في الجنوب بالتربة العلوية التي تجعل الزراعة ممكنة خلال الموسم الممطر. هناك تلال صغيرة في الغرب. ومع ذلك فإن المناطق القبلية لدينكا ملوال الشرقية يحتلها "توج"[1] في معظمها، هذا يجعل

(1) تعني كلمة "توج" الأراضٍ الرطبة أو المستنقعات المائية حيث يتم رعي الماشية في لغة الدينكا. وقد شاع استخدمها في عربية السودان بلفظها.

بعــض الأفراد مــن القبيلة يذهبــون إلى تلك الأجزاء أثنــاء الصيف للرعي بدلاً عن الذهاب إلى الشــمال، ولكنهم عادةً ما يخافــون من الحيوانات البرية المفترســة، وخصوصــاً تلك التي تتجــول في الأجزاء الجنوبية مــن المنطقة. تقع دينــكا ملوال على خطي عرض 10˚ - 85˚ درجة شــمالاً وخطي طول 26.5˚ - 28˚ شرقاً في السُّودان.

إنّ كلمة **"دينــكا"** ليســت واردة في لغتهــم. الكلمة التي يســتخدمونها هي **"مونجانــق"** التي تعني "ســيد الأمــم"، إنّ كلمة **"دينــكا"** حديثة جداً في تاريخهــم، وتعود إلى العهد التركي المصري في السُّــودان، ويُقال إنّ الإداريين الاستعماريين وجدوا رجُلاً من مونجانق في محيط النيل الأبيض، اسمه "دينق كاك"،فتم نطق اسمه بصورة خاطئة **"دينكا"**. هذا الاسم الذي أُخطئ في نطقه تم إطلاقه لاحقاً على كل فرد من **"مونجانق"** أو **"جيينق"**، إلّا أن هناك جدل حول ما إذا كانت هذه القصة صحيحة أم مختلقة.

كان يجب اســتخدام كلمة **"جيينــق"** أو **"مونجانق"** كبديل، لكــن لأغراض هذه الدراسة، ســتكون كلمة "دينكا" قابلة للاســتخدام والتطبيق على النحو التقليدي المتبع. تم تقسيم الدينكا بشكل عام إلى مجموعتين: كوي (الصقر أو العقاب الأسود) ولويث (العقاب الأبيض).

يقطن قســم كوي مناطق تونج، قوقريال وأويل. ويعرّف أهل هذه المجموعة جماعياً بأنهم ريــك / *Rek*. من جهة أُخرى، توجد لويث في رومبيك، يرول، الســوباط، بور، فانريانق، ملوط، الرنك وأبيي. وعــلى الرغم من أن لويث منتشر على نطاق واسع في بحر الغزال وأعالي النيل، فإنهم يمثلون فقط 40 ٪ من جملة تعداد الدينكا في البلاد.

كما ذُكِرَ آنفاً، تركز هذه الدراسة أكثر على ريك التي هاجرت من قوقريال إلى أويل، على الرغم من أن التوقيت الدقيق لهذه الهجرة غير معروف، يقول بعضهم إنه كان في القرن الثالث عشر؛ فيما يقول آخرون إنه كان في القرن الرابع عشر. سكن دينكا ملوال في المناطق التابعة لقبائل **"شات"** و**"فورقي"** الذين يطلق عليهم دينكا ملوال اسم **"جور لويل"** (أي الغرباء والأجانب من ذوي اللون الأسمر البني الداكن المحمر). يُشير هذا المصطلح إلى أنه كان هناك غرباء كثيرون لكن بألوانٍ مختلفة. واحد من هؤلاء الغرباء بحسب دينكا ملوال هو **"جور شول"** (الغرباء السود) الذين يقطنون الأجزاء الغربية من شمال بحر الغزال.

انتهت الحروب التي خاضها دينكا ملوال من أجل الاستيطان ضد قبائل الشات والفورقي بمصادرة أراضيهم وماشيتهم لصالح دينكا ملوال. ثم أُجبر المنهزمون على الرحيل غرباً حتى دخل بعضهم إلى دولة تشاد واستقر آخرون في منطقة راجا والمناطق المحيطة بها، في منطقتهم الجديدة هذا ولأسباب إيكولوجية، نبذت قبائل شات وأفورقي الماشية وأصبحت تشتغل بالزراعة.

في موطنهم الجديد، نظم دينكا ملوال أنفسهم حول نهرين: نهر ألوك في الجنوب ونهر كير في الشمال حيث يقسم نهر لول المنطقة إلى قسمين: الضفة الغربية والضفة الشرقية في إشارة إلى **فجوك وفاليوفينج** على التوالي. أثناء مراسم الموكب الاحتفالي في المستوطنة الجديدة، ذُبِحَ ثورٌ كبيرٌ أحمر اللون (ملوال) شكراً وحمداً لله، (ليج نيالج). تضرعوا إلى الهمم، إله قرنق أبوك، سائلينه أن يحفظهم ويُنَجِّيهم مع عائلاتهم ومواشيهم في الأراضي الجديدة التي تم اكتشافها، سُمي بعض الذين استقروا في الضفة الغربية لنهر لول باسم زعيمهم الروحي أكوت تونق، فأصبحوا يُشار إليهم **بملوال أكوت تونق**. وسُمي أولئك الذين استقروا في الضفة الأُخرى للنهر باسم زعيمهم الروحي

أتورجونق قيارنيانق، فباتوا يُشـــار إليهم **بملوال قيارنيانق**[1]. ولكن الاســـم فجوك يجمع هذين القسمين معاً.

وبعد فترة ليســـت بالطويلة، حدثت انقسامات أخرى، فقُسِّمَ الذين في الضفة الغربية لنهر **لول إلى فاليوفينج وفاليت**، بينما تم تقسيم الذين في الضفة الشرقية إلى **ملوال قيارنيانق وأبيم** وأصبحوا قسمين منفصلين، على الرغم من محافظتهم على نفس العلاقات والاتصالات.

أثناء عهد الحكم الثنائي الأنجلو مصري، شهدت مجتمعات دينكا ملوال مزيداً من التقسيم إلى الوحدات الإدارية التالية:

1- سَـــلطنة **قومجوير** تحت السُّـــلْطَان **أكوت أوتياك** ورئاســـتها في **منطقة نيامليل**.

2- سَلطنة **شميل** تحت السُّلطان **كواج كواج** ورئاستها في **منطقة أوضوم**.

3- سَلطنة **أجويت** تحت السُّلطان **دينق أكول** في **منطقة مادوانج**.

4- سَلطنة **أكواك** أيات تحت السُّلطان **لوال داو في منطقة مريال باي**.فصل عنها مجاك باي تحت السلطان **دانق اني** بمنقطقة **مجاك اماندیت**

5- سَلطنة **أجاك** تحت السُّلطان **ويك أتينج** في **منطقة مليك أليل**.

6- منطقة **كونقدير** تحت السُّلطان **دوت جوك** في **منطقة روم ألويل**.

7- سلطنة **بونشواي** تحت السلطان **أرياط كون** في منطقة تيار أليت.

8- سلطنة **بر ميان** بقيادة السلطان **أنقونج أجونقا بمنطقة بر الميان**

9- منطقة **أرويو** بقيادة السلطان **كون ديشك بمنطقة أرويو**

10- ســـلطنة **كروك** تحت السُّـــلطان **يور وال** في **منطقة واطوك**، لكنها قُسِمَتْ لاحقاً إلى عدة سلطنات. انفصل السُّلطان **دينق مجوك** واستقر في **كويوم**.

(1) إفادة في مقابلة مع السلطان عبد الباقي أكول أقانج من مجتمع دينكا ملوال، الخرطوم – إبريل 2004م

11- سلطنة **أتوكطو** تحت السُّلطان **دينق وول** في **منطقة مجوك**.

12- سلطنة **دولويت** تحت السلطان **دينق قينق** كانت في **منطقة ميوم أضيل**.

13- سلطنة **فاويج** وينق تحت السلطان **أنيوان أتورجونق** في **منطقة قوكمشار**.

14- منطقة **مكيم** تحت السُّـــلطان **نقانق جونقكور** الذي انفصل واستقر في **منطقة أكوج أنيضوكديت**.

15- منطقة **مجاك** باي تحت السُّـــلطان **دوانقبار أني** ورئاستها في **منطقة مجاك أماندیت**.

16- سلطنة **دولويتكوج** نقور تحت سلطنة **كوج نقور** في **أييي ضيب**.

17- سلطنة **وون دينق** تحت السلطان **نقونق قاو** في **منطقة رينق مال**.

18- سلطنة **أجوانق طي** تحت السُّلطان **تونق تونق** في **مرينق**.

19- سلطنة **أفواط** تحت السُّلطان **مكواج كوال** في **منطقة وانجوك**. وانفصل **وون أنيلاحقاً** تحت السُّلطان **أني أنقوك وين** واستقر في **ملوال كون**.

20- **أجوانق ديت** تحت السُّلطان **يور دينق** في **منطقة مضول**.

21- ســـلطنة **لو أقويـــر قينق** في منطقـــة **أجرياك**. ولاحقاً قُسِـــمَت مناطق أُخرى أكثر إلى ســـلطنات صغيرة[1]. كانت العلاقة الإدارية بين هؤلاء السَّـــلَاطِين أفقية، وكانت الإدارة الاستعمارية رأساً لها، كما هو موضح في الشكل رقم (1).

المنَاخ

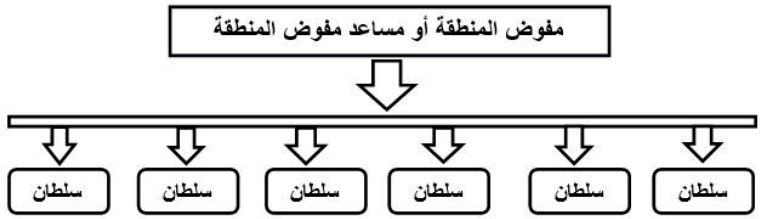
إنّ فترة هطول الأمطار سنوياً طويلةٌ جداً حيث تغطي فترة ثمانية أشهر (إبريل – نوفمبر) ويترواح معدل ســـقوط الأمطار ما بـــين (800) إلى (1500) متر

(1) ج. م استاب (أوراق ومذكرات حول قسم ملوال)، مكتب السجلات المركزية – الخرطوم 1930م

مكعـــب. يتميز فصل الصيف بارتفاع درجات الحرارة، وخصوصاً في شـــهر فبراير، مارس إلى شـــهر إبريل مما يجعل ســـقوط الأمطار مبكراً في بداية إبريل ممكناً. يعتبر شـــهر ديســـمبر ويناير أشـــهر الشـــتاء البارد للغاية ويمثلا نهايةً للموسم الممطر.

الغطاء النباتي

تتميز أراضي دينكا ملوال بنمو أعشاب مرتفعة طويلة وأشجار ضخمة، بما في ذلك أخشاب الســـافانا مثل المهوقني والتيك. تكثر هناك الحيوانات البرية في الجزء الجنوبي من المنطقة التي تجذب رجَالاً من البقارة يأتون للصيد في المنطقة، إلى جانب أنشطة الرعي، يُمَارِسُ الدينكا الزراعة ويزرعون محاصيلا مثل الذرة الرفيعة، السمسم والفول السُّوداني وخضروات أُخرى.



الشكل التوضيحي رقم (1) العلاقة الإدارية بين مفوض المنطقة وسلاطين دينكا ملوال.
المصدر: مكتب السجلات المركزية في الخرطوم.

نظام تصريف المياه ومصادرها

بصرف النظر عن هطول الأمطار، هنالك أنهار كثيرة وينابيع في أراضي الدينكا وتعدُّ المصادر الرئيســـة للمياه، في الشـــمال هناك نهر كير الذي يتشاركونه مع البقارة، في وســـط المنطقة يوجد نهر لول الذي يقســـم المنطقة غربا وشرقا، في الشرق توجد أنهار مثل **أكويم، وأكابيل وواردیت**. في الجنوب هناك أنهار **كوم**

وألوك؛ بينما يوجد **ماكاضيك وشـيل** في الغرب، وهي أنهار قادمة من أفريقيا الوسطى. هنالك أراضٍ رطبة ومسـتنقعات كثيرة تحتل مناطق متفرقة، تعتبر مصادراً لمياه الحيوانات خلال فصل الصيف.

الرزيقات: الأرض والشعب

الأراضي التي يقطنهـا الرزيقات في خريطة السُّـودان تقع بين خطي عرض 12° – 100° وخطـي طـول 26° – 28°. وتعتبر قبيلـة الرزيقات واحدة مـن القبائل العربية التي دخلت السُّـودان من المغرب عبر تشـاد إلى دارفور إبان انهيار الإمبراطورية العربية في الأندلس (إسـبانيا) في القرن الرابع عشر. ويقول بعض الكُتَّاب إنهم دخلوا السُّـودان عن طريق مصر، لأنّ هناك قسمٌ من الرزيقات في محافظة قِنَا في مصر. مهـما يكن فهناك روايتان حول تحركهم وسيرهم ودخولهم إلى دارفور.

الرواية الأُولى تزعم أن قبيلة الرزيقات كلها دخلت شمال دارفور، لكن البقارة منهم هاجروا إلى الجنوب بسـبب الرعي. وبقي رعاة الإبل (الأبالة) في شمال دارفور.

الرواية الثانية تزعم أنهم قسـموا أنفسـهم قبل دخولهم السُّـودان. اتخذت المجموعة الأُولى الطريق الشمالي إلى دارفور، واتخذت المجموعة الثانية الطريق الجنوبي. أصبح أولئك الذين في الشـمال رعاة جمـال (أبالة)، بينما بات أولئك الذين في الجنوب رعاة أبقار (بقارة) نسـبة للعوامل البيئية[1]. منطقة الدراسة هي الرزيقات في الجنوب (البقارة) في جنوب دارفور، الذين يشاركون الحدود مع دينكا ملوال عند نهر كـير (بحر العرب). مثل دينكا ملوال قبل هجرتهم،

(1) مقابلة مع محمد عيسى من المجلس الاستشاري للرزيقات – الخرطوم مايو 2004م

كانت المنطقة التي غزتها واحتلتها الرزيقات تسكنها قبائل الشات. ويعتقد أنه عندما استقرت الرزيقات في المنطقة، تكاثروا بشكل كبير وتفوقوا في العدد على السكان الأصليين في المنطقة، ونتيجةً لذلك، خاضوا حرباً ضدهم وانتصروا عليهم وأُجبروهم على الفرار والدخول إلى أفريقيا الوسطى، دولة تشاد وغرب بحر الغزال.

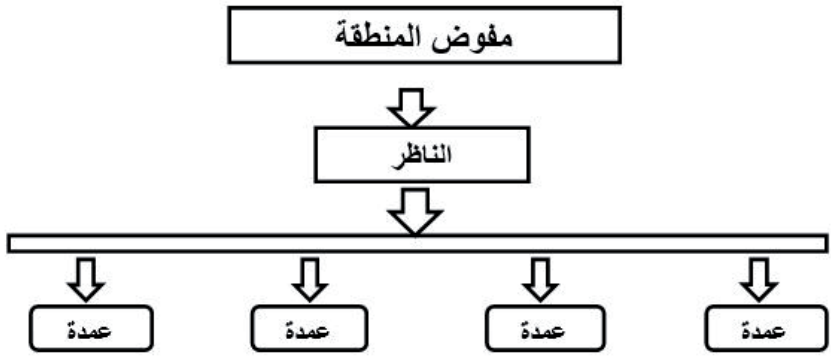
ينحدر الرزيقات من (رزيق)أحد أسلاف القبيلة، وينقسمون إلى ثلاثة أقسام، ويُقال إنّ القسم الرابع هو (حريك)الشقيق الأصغر لرزيق. القسم الأول النوايبة، وكانت مدينتهم هي **أضان حمار**، تغير اسمها إلى الفردوس الآن. والقسم الثاني المحاميد ومدينتهم الرئيسة هي **القمولاية** وتغير اسمها إلى **العسلاية**. والقسم الأخير الماهرية ومدينتهم الرئيسة هي **أبو جابرة وأبو مطارق**.

تم تقسيم هذا القسم إلى قسمين فرعيين: **أم ضحية وأم أحمد**.يُشارك قسم **أم ضحية** الحدود، خصوصاً مع دينكا ملوال، مدينتهم **أبو مطارق** وهي أقرب مدينة لشمال بحر الغزال، وقِيلّ أيضاً إنّ أغلب الناس من **أم ضحية وأم أحمد** مؤيدون ومناصرون للدينكا أو أنهم من أصول تعود إلى دينكا ملوال.

على الرغم من أنه كانت هناك صراعات خطيرة على زعامة قبيلة الرزيقات لفترة طويلة، فقد استطاعت أُسرة مادبو الحفاظ على منصب النَاظِر. كانت إدارة القبيلة مبنية على نظام مركزي خلافاً لنظام الدينكا.

يندرج تحت الناظر العُمَّد. وكان من أبرز العُمَّد : سلام أبو كلم من أم أحمد، أحمد برام من المحاميد، يحيى موسى من أم ضحية ويعقوب أحمد من **الجدينيا** وخالد محمد نور. كان هناك عُمَّد آخرون من مختلف القبائل التي تعتبر جزءاً

من مجتمع الرزيقات مثل عيسى النور من البريقات، عبد الرحمن وادودو وآدم شريف خليخلي وكلاهما من **المحالة**[1].



الشكل التوضيحي رقم (2) الإدارة القبلية للرزيقات

الجيولوجيا والطبوغرافيا والتربة

لأراضي الرزيقات ثلاث مناطق بيئية، لكل واحدة منها خصائصها وسماتها،ويُقال إنّ المنطقة الرابعة تقع في أراضي الدينكا، من الضروري الإشارة إلى هذه المناطق.

تسمى المنطقة الأُولى القوز (كلمة عربية معناها أراضٍ شبه صحراء) إنّها في معظمها طبقة من التربة التي عرتها الرياح، وبها تجمعات للكثبان الرملية ومناطق الانتقال الطمية والوديان،وتعتبر التربة السائدة فيها هي تربة حمراء مصفرَّة طفيلية طمية. تحتل ملامح التربة هذه أجزاءاً كبيرةً من المنطقة من الشرق إلى الغرب من خلال كثير من المدن الرئيسة، توجد هذه الملامح البيئية

(1)) مقابلة مع محمد عيسى من المجلس الاسشتاري للرزيقات مايو 2004م

أيضاً في الشمال وتمتد إلى الجنوب من الفاشر حتى أراضي الرزيقات في جنوب دارفور وصولاً إلى قرية **الرقبة** في الجنوب.

تسمى المنطقة الثانية الرقبة حيث تنتهي المنطقة الأُولى في الجنوب وتستمر نحو نهر كير (بحر العرب). التربة هنا شبه طينينة مختلطة بالرمل، إنها تربة السدود الغرينية الطمية وبها تجمعاً للمستنقعات السوداء، التربة الغالبة هي التربة الجيرية ذات أرضية داكنة في **الرقبية بونو، القوز وأم كوروبا**.

تسمى المنطقة الثالثة منطقة البحر، وهي تربة طمية رملية سهلية يغسلها الرمل، ذات أحواض وكثبان رملية بها تجمعات من السدود، تتراوح التربة من الرمال إلى الصلصال المتشقق مع وجود سيطرة للتربة المتماسكة المتوسطة والثقيلة. كانت هذه المنطقة معروفة كأراضي رعي أثناء فصل الصيف بحسب الرزيقات، وقد جرى التنازع عليها بين دينكا ملوال والرزيقات. هناك أشجار قصيرة وأعشاب من مكان إلى آخر. هنا يقضي أهالي الرزيقات معظم وقتهم بمواشيهم.

المنطقة الرابعة، بحسب قبيلة الرزيقات، كانت تسمى **"البورية"**. لم تكن هذه الأرض معروفة كأراضٍ لرعي الرزيقات حتى وقتٍ قريب، لقد استخدموا هذه الأرض كمناطق صيد، ولكن نسبة للتدهور البيئي، بدأ الأهالي من الرزيقات يستخدمونها كمنطقة رعي.

المنَاخ

هنا يتراوح معدل الأمطار السنوية ما بين (800) إلى (300) متر مكعب من الجنوب إلى الشمال، وتنحصر فترة تساقط الأمطار في خمسة أشهر من شهر يونيو، يوليو، أغسطس، سبتمبر وأكتوبر.

الغطاء النباتي

يمثل الغطـــاء النباتي في أراضي الرزيقات لطبيعة البيئـــة ونظام صرف المياه. تنمو الأشـــجار مشـــتتة من مكان إلى آخر في الأجزاء الشـــمالية للمنطقة، بينما توجد في الجنوب أشجار قصيرة وأعشاب، وخصوصاً نحو نهر كير (بحر العرب). الأشجار التي تتواجد في هذه المنطقة هي من نوع الســـافانا والمحاصيل الرئيسة التي تزرعها الرزيقات هي الدخن، الذرة الرفيعة، السمسم، الفول السُّوداني، والكركديه.

نظام تصريف المياه مصادرها

يمثل تساقط الأمطار والآبار المحفورة يدوياً مصادر لامدادات المياه في المنطقة. يتم الحصول على الماء من الآبار والمستودعات المحفورة ومجاري المياه الموسمية التي يطلق عليها (الخور، خيران).

الخيران وينابيع المياه هي المصادر الرئيســـة لامدادات المياه في فصل الصيف، بالإضافة إلى ذلك، هناك بعض تربة سفلية في نهر كير (بحر العرب).

الخاتمة

في الواقع، امتلاك الماشـــية عبارة عن تحديد لحياة البدواة والترحال، إذ يفرض بيئة معينة أكثر مـــن الوجود البدوي[1]. بمعنى آخر، البداوة ليســـت اختياراً لأحد؛ بل تقررها البيئة. هذا البيان وصف حقيقي للأوضاع في أرض البقارة، وربما لأنّ الدينـــكا هم جزئياً قبيلة تقيم في مكان واحـــد (غير دائمة الترحال والهجرة)، وتكون بيئتهم أحياناً للتسلية والترفيه، يحتاج الشباب إلى أن يكونوا بعيدين عن عائلاتهـــم بعض الوقت. في حالة البقارة الحركة البدوية هي حالة يتبع فيها الشخص الماشية بدلاً من أن تتبعه الماشية.

(1) أحمد عبد الغفار محمد – إدارة الأزمات في السُّودان، 1989م صفحة (65)

إنها حالة عكسية بالنسبة للدينكا. وبمعنً آخر، لا تسمح الماشية لمالكها بالاستقرار إلّا إذا توفرت مصادر المياه والكلأ. إنه تحدٍ يواجه الحكومات في دارفور و كردفان مما يستدعي معالجة عاجلة للأوضاع.

التحركات غير المنظمة للماشية تتسبب في النزاعات بين مالكي الماشية والمزارعين، وتتصاعد أحياناً حتي تصل إلى مستوى الصراع القبلي. استغل الصفوة من القبيلتين الأوضاع لتحقيق غاياتٍ سياسية، مشكلين بذلك أجندة سياسية تخرج عن سيطرة زعامة القبيلة. هذي هي الأوضاع الدقيقة في إقليم دارفور والسُّودان في نفس الوقت.

في أطروحة غير منشورة للمؤلف لنيل درجة الماجستير في الآداب ودراسات السَّلام والتنمية، ذكر في خاتمتها أن المسبب الحقيقي للمشكلات بين دينكا ملوال والرزيقات هي المنافسة على الموارد الطبيعية مثل المياه، المراعي، مصائد الأسماك وصيد الحيوانات البرية. لكن عنصر الطرف الثالث صعَّدها إلى قضية سياسية عن طريق تقديم مسببات أُخرى للنزاع مثل تسليح قبائل ضد قبائل كوسيلة للدفاع عن مصالحها في الحكومة المركزية.

إنّ الوقت الذي يقضيه الرزيقات في أرض الدينكا أكثر من الوقت الذي يقضونه في أرضهم، هذا عادةً تسبب المشكلات أثناء غياب السُّلطات المسؤولة عن تنظيم تحركاتهم، الجدير بالذكر أنّ الرحل من الرزيقات يتحركون بين شمال دارفور وشمال بحر الغزال على مدار السنة[1].

(1) ضيو مطوك ديينق وول – علاقات دينكا ملوال والرزيقات: دور الطرف الثالث (أطروحة غير منشورة لنيل الماجستير، جامعة الخرطوم، 2003م ص (167 – 170).

تقضي القبيلة سبعة أشهر في شمال بحر الغزال من شهر ديسمبر إلى شهر يونيو. ويعبر دينكا ملوال كذلك النهر أثناء المواسم الممطرة إلى شمال نهر كير (بحر العرب). كانت هذه التحركات تُدار من الإدارات القبلية[1].

يكشف هذا الكتاب دور الإدارة القبلية لدينكا ملوال والرزيقات في إدارة العلاقات بين القبيلتين وقد تمت مناقشته في الفصل الثالث.

(1) عبد الغفار م. أحمد، إدارة الأزمات في السُّودان، 1989م ص (65)

الفصـــــل الثاني

نشــوء وتطــور العلاقــات القبليــة بين دينــكا ملوال والرزيقات

إنّ التاريخ المعروف للعلاقات القبلية لدينكا ملوال والرزيقات يعود إلى فترة مملكة **الفور الأُولى** في دارفور، عندما استقرت قبائل الرزيقات في مواقعها الحالية، منذ ذلك الوقت، شهدت علاقاتهم مع الدينكا في مختلف جوانب الحياة استقراراً، وأثناء عهد مملكة الفور، لم تكن ثمة علاقات منهجية موجودة بين دينكا ملوال والرزيقات، لكن المملكة فرضت ارتباطاً وتبعيةً نظريةً على إقليم بحر الغزال لتاجها.

لم تكن مجتمعات الدينكا منظمة في شكلٍ إداري، إلّا أنّه كانت هناك مجهودات جماعية لمواجهة أي شيءٍ يواجههم تحت قيادة الزعماء الأرواحيين، ويُقال إنّ بعض القبائل الدارفورية التي هاجرت إلى غرب بحر الغزال، مارست **العادات العربية الإسلامية**، لكن مجتمع دينكا ملوال، على الرغم من قربه من دارفور؛ لم يتأثر بتلك الثقافة التي مُورِست في الجزء الغربي من بحر الغزال (منطقة راجا والمناطق المجاورة)[1].

أثناء الحكم التركي المصري (1821 – 1885م)، جرى حكم بحر الغزال كجزء من دارفور تحت حاكم واحد للمرة الأُولى، وبدأت فترة الإدارة التركية المصرية في الجنوب سنة 1869م، لكن لم تكن بحر الغزال ودارفور جزءاً من هذه الإدارة حتى سنة 1874م، حينما أصبح الزبير باشا **حاكماً على الإقليمين**.

خلال هذه الفترة، أصبحت اللغة العربية رسمياً لغة عامة ووسيط التخاطب والاتصال في الجنوب، على الرغم من أن السُّلطات الاستعمارية لم تُولِها اهتماماً؛ لأنّ اهتمامها كان اقتصادياً أكثر من كونه اهتماماً بجوانب اجتماعية أو ثقافية.

(1) عبد الغفار م. أحمد، "إدارة الأزمات في السُّودان" 1989م ص (65)

في تلك الفترة، كانت علاقات دينكا ملوال والرزيقات مهمة، إذ كانت رئاسة الإدارة الجديدة في ديـــم الزبير على مقربة من **راجا**. كان هناك قليل من تعاون بين الزبير وزعيم الدينـــكا الذي يدعى **دينقديت أوتياك مجوك**، الذي اتخذ من **شاكشـــاك** بالقرب من **نيانلاث** مقراً له، وقد تم نقلها لاحقاً إلى **نياملیل**، وقِيلَ إنه كان متورطاً في تجارة النخاسة والتعاون الثنائي بين الكيانين[1].

عندمـــا تولـــت الحكومة المهديـــة مقاليد السُّـــلطة في الفترة مـــن (1885 – 1899م)، كانت أقل اهتماماً بالجنوب؛ لأنّ سياســـاتها كانت تتركز أكثر على الشرق الأوســـط، ولهذا الســـبب، كانت الإدارة في الجنوب ضعيفة. ساندت المهدي **القبائل ذات الأيديولوجية الإسلامية**، وخصوصاً في أعالي النيل وبحر الغزال[2].

واجهت مســـاندة دينكا ملوال **للمهدي** صعوبات جمَّة، من بينها أن الإسلام لم يكن يحظى بشعبية في مناطق دينكا ملوال، واعتماد المهدية على زعماء الرزيقات في التبشير ونشر المهدية في مناطق ملوال، الأمر الذي لم يجد ترحيباً وقبولاً، إذ ظهر أنه اســـتمرارٌ للنزاع بين القبيلتين. كُلفت بعض الشخصيات التي كانت بارزة في الصراع آنذاك بقيادة حملات التجنيد في صفوف جيش الدولة المهدية في شمال بحر الغزال.

وقِيلَ إنّ المهدي **أرســـل كتيبتين** إلى مناطق ملوال: الكتيبة الأُولى إلى الغرب، والثانية إلى الشرق (ملوال وأبيم على التـــوالي). قاد القوات التي توجهت إلى الغرب من خـــلال منطقة **فيط، قومجوير، مكيم، كـــروك وأتوكطو** القائد أبو مروم. بينـــما قاد القوات التي توجهت إلى الشرق من خلال منطقة **أبيم، تويج**

(1) دوغلاس جونسون "جذور الحروب الأهلية في السُّودان 2002م

(2) مقابلة مع السلطان عبد الباقي أكول من دينكا ملوال، إبريل 2004م

ودينكا نقوك القائد عثمان. كان القائدان من قواد الجيش في الحركة المهدية.

كانت مهمة هاتين الكتيبتين **التجنيد**، ولكن نتيجةً لحقيقة أنّ القيادة كانت من خصم معروف، أسأت دينكا ملوال في الغرب فهم المهمة، وواجهت أبو مروم في واطوك بمنطقة **كروك**، وقتلته وقامت بتدمير قواته. من بين أبرز قيادات دينكا ملوال الذين شاركوا في هذه الحرب، وول ريج لوال (وول أرومجوك)، وال أشين أني (وول دورجوك) وآخرين.

أما المهمة التي اتخذت الجانب الشرقي فقد استطاعت تحقيق أهدافها بنجاح، وقدم معظم القيادات من هذا الجزء من دينكا ملوال مساندتهم ودعمهم للمهدية، اعترافاً منهم بها. وانضموا إلى القوات التي كانت في طريقها إلى قدير حيث كان المهدي يقيم.

تم **غسل أدمغتهم** وأمروهم بالدعوة للمهدية في أرضهم داخل مجتمعاتهم، أسلموا على الرغم من أن بعضهم تخلى عن الإسلام فور عودته إلى منطقته. من بين القيادات التي استمرت تؤمن بالإسلام بعد عودتها، **السلطان أروب بيونق، والسلطان ماوير ريحان**، أما **السلطان أقوير قينق** فقد تخلى عن الإسلام حينما عاد إلى دياره، ويمكن القول إنه تم تركيز الإسلام على الجزء الشرقي من مناطق دينكا ملوال أكثر من أي منطقة أُخرى في شمال بحر الغزال.

أثناء فترة المهدية، تدهورت العلاقات بين القبيلتين من خلال الغارات المستمرة من الطرفين، وازداد القتال حدةً وكثافة من أجل الموارد الرعوية من المياه ومصائد الأسماك عند نهر كير / بحر العرب، واتخذت الحرب أبعاداً مختلفةً بإضافة عناصر جديدة مثل **خطف الأطفال والنساء**. لم يكن االقصد من الاختطاف الرق، كان القصد منه شيئاً آخر أقل من الاسترقاق والعبودية، كان

استيعابا حيث كانوا يعاملون هؤلاء الضحايا بطريقةٍ حسنة يصبحون بها جزءاً من مجتمعهم الجديد.

عندما يُغَادِرُ الأســير أرض المعركة ويصل منطقة العدو أسيرا، يشعر بالأمان، بالنســبة للدينكا يتم معاملة السيدات كبنات وأخوات. كان ممنوعاً أن تتزوج بفتاةٍ تم أسرها من قبل عائلتك المباشرة أو عشــيرتك، يتم استيعاب الرِّجَال ويصبحون تلقائياً أعضــاءً في ذلك المجتمع، ويتزوجون ويُعاملون كجزء من الأُسرة. في دار الرزيقات، اُعتبر ضحايا الحرب الذين تم أسرهم بعد وصولهم إلى منطقتهم الجديدة أفراداً من العائلة، ولا يُسمح لأي شخص بمهاجمتهم أو حتى فرزهم وتمييزهم من وســط النّاس، وإلّا فإنه سيُواجه إجراءات قانونية من زعامة القبيلة.

يُوضح تقريرٌ صادرٌ عن مُسَــاعِد مُفَوض المنطقة من البقارة قائلاً: "تم تغريم الرزيقات الذين كان آباؤهم من الدينكا، لقيامهم بالاعتداء على الدينكا"[1].

وفيما يتعلق بالعبيد، يقول التقرير:

"يمكن أن يكون مقبولا اعتقاد أن حالات العبيد من الدينكا في أيدي العرب والعكس ستكون صعبة حين التعامل معها. في الواقع هي من أسهل القضايا، لأنّ القبيلتين لاحظتا بأنه من غير المجدي المطالبة بعودة قريب أصبح في أيدي العرب فترةً طويلة؛ لأنّ العبد نفســه لن يقبل العودة إلى أهله الأقربين. ينطبق ذات الشــئ على العرب في أيدي الدينكا، إنهم يصبحــون عرباً أو دينكا بعد بضعة سنوات".

(1) تقرير صادر عن مســاعد مفوض المنطقة من البقارة إلى حاكم دارفور .. مكتب الخرطوم للسجلات المركزية 1926م ..

في فترة **الحكم الثنائي الأنجلو مصري** (1899 – 1955م)، اتخذت حكومة إعادة الغزو الاستعماري للسُّودان سياسات مختلفةً في الشمال والجنوب. في الشمال كان هناك **انتقالاً مقبولاً وسريعاً** من الاحتلال العسكري إلى الإدارة المدنية قبل الحرب العالمية الأُولى.

استبدل المسؤولون البريطانيون المدنيون جميع الحكام العسكريين في الأقاليم الشمالية، وتولت الشرطة مسؤوليات بسط الأمن في المناطق الريفية من الجيش. كان هناك تجنيد للشماليين في وحدات الشرطة والجيش.

لم تكن هذه هي الحال في الجنوب. ركز السكرتير المدني على "السياسة الجنوبية" في العام 1930م، وأعلن عن أن إدارة الجنوب سيتم **تطويرها أفريقياً**؛ بدلاً عن **تطويرها على الخطوط العربية**، وأن جنوب السُّودان قد يقع ضمن **دول شرق أفريقيا البريطانية** بدلاً عن **الشرق الأوسط**[1]. في مجال الإدارة المحلية، أعطى الإداريون البريطانيون السُّلطات **للعائلات التي تولت السُّلطة تحت الحكم التركي المصري**. تم تنظيم الممارسة ومُنح هؤلاء **السلاطين سُّلطات قضائية وإدارية محددة**. كان هناك استيعاب للهياكل الأصلية في الإدارة لاحقاً في الجنوب أكثر من الشمال. كان هذا في الأساس لأنّ الإداريين البريطانيين لم يجدوا إطاراً لهيكل السُّلطة التنفيذية في الجنوب كما وجدوا ذلك في الشمال -الشيوخ والعُمَّد-، إلّا في بعض الممالك مثل مملكة شولو (الشلك) ومملكة الأزاندي.

طُوِّر نموذجان من الإدارة في الجنوب، واحدٌ للرعاة الذين وُجِدُوا بشكلٍ أساسي في **السهول الطينية المركزية** بأعالي النيل وبحر الغزال، ونموذج آخر للمجتمعات الزراعية المستقرة (غير المهاجرة) التي تتواجد فيما يُعْرّف الآن

(1) Ibid

بالاستوائية وعلى الهضبة الصلبة في بحر الغزال. في السهول، كان الوصول إلى النّاس ممكناً فقط أثناء فصل الصيف، ما دفع السُّلطات الاستعمارية للتفكير في **إتباع أجزاء شاسعة من المناطق، التي كانت إدارتها صعبة، إلى المناطق الإدارية القريبة، وهذه هي الكيفية التي أصبحت بهـا منطقة أبيي التابعة لدينكا نقوك** جزءاً من كردفان في سـنة 1905م[1]. كانت المحاكم محاكمًا متحركة وتتعامل أكثر في عملها مع قضايا الماشـية، وكانت مزودة بالسُّلطات لجمع الغرامات والضرائب. لم يكن للسُّـلطان العمومي مكتباً بسُّـلطات تنفيذية قوية. كانت المحاكم والتسلسـلات الهرمية الإدارية للجنوبيـين في معظم الأقاليم يمكن الوصول إليها من قبل الإداريين في أغلب أوقات السنة[2].

تميز **العهد الأنجلو مصري** باتصالات منتظمة واجتماعات مستمرة سنوياً بين القبيلتين. تدرس الدراسة هذه **الاجتماعات والاتفاقات**.

اتفاقية سافيل بارغس واتسون 1918م

صنع هذه الاتفاقية الإداريون البريطانيـون في إقليمي بحر الغزال ودارفور. كان هدفها السماح للرزيقات برعي ماشيتهم لمسافة أربعين (40) ميلاً جنوب نهر كير (بحر العرب)، وهذه المسافة **داخل أراضي دينكا ملوال** بمعدل ثلاثين في المئة (30 ٪) تقريباً.

أدينتْ الاتفاقيـة ورُفِضَتْ من قبل القيادة القبليـة لدينكا ملوال، إذ اعتبرتها إخـلاءً وطرداً لهم من أراضيهـم لصالح الرزيقات، ثـار الزعيم الأرواحي أرياطديت (بول يـل) في العام 1921م احتجاجاً على بنـود الاتفاقية وجمع

(1) دوغلاس جونسون "جذور الحروب الأهلية في السُّودان، 2002م ...

(2) Ibid

الغرامات والضرائب في أراضي دينكا ملوال. أُعتقل في العام 1923م وأُرْسِلَ إلى السجن في بورتسُّودان وأُطْلِقَ سراحه في العام 1928م.

اتفاقية مونرو وايتلي، 1924م

كانت هذه الاتفاقية تعديلاً لاتفاقية سافيل بارغس واتسون 1918م، انعقدت الاجتماعات في سفاهة في 22 إبريل 1924م. حضرها حاكما إقليمي بحر الغزال ودارفور بالإضافة إلى مفوضي أقاليم المنطقة الشمالية، المنطقة الغربية، أقاليم بحر الغزال ومفوض إقليم البقارة وإقليم دارفور[1].

حضرها أيضاً زعماء القبائل من الرزيقات، الناظر إبراهيم موسى، العمدة يحيى موسى وأمير المؤمنين، العمدة جواد أبو خليخ، العمدة عبد الله أبو القاسم، العمدة فضل الله بومبوم، العمدة محمد النور ود حامد، الشيخ بشير عبد الله، الشيخ يونس دماس، الشيخ محمد دوم فلاتي، الشيخ خير النور. ومن جانب دينكا ملوال، حضر الاجتماع السُّلطان أوتياك أكوت، السُّلطان لوال داو مراج، السُّلطان أنيوان أتورجونق، السُّلطان دييتق وول، السُّلطان أقانج أماج، السُّلطان تونق بيك قووت والسُّلطان لوال حبيشي[2].

اجتماع سفاهة 24 مارس 1935م

حضر هذا الاجتماع (C.B.E) حاكم إقليم دارفور، بي لوبليسون حاكم إقليم بحر الغزال، النقيب ج. م استاب محافظ المنطقة الشمالية لبحر الغزال، لو إف كروفورد محافظ المنطقة الجنوبية لدارفور، وإي جي (E.G) نايتتانقل مساعد محافظ المنطقة بإلجنوبية لدارفور.

(1) ملفات السكرتير المدني .. مكتب السجلات المركزية بالخرطوم، 1924م ص (111).

(2) حاول المؤلف تتبع وإقتفاء أثر أبناء آخر السلاطين الثلاثة داخل دينكا ملوال ولم يتمكن من ذلك، ربما كتبت الأسماء بطريق خاطئة.

انعقد الاجتماع بهدف إيجاد وسائل لتحسين العلاقات بين الرزيقات ودينكا ملوال حول المراعي الموجودة في أراضي نهر كير (بحر العرب)، بعد سلسلة من الهجمات العنيفة في المنطقة، كان هذا الاجتماع اجتماعا مهما بسبب عدم رضا دينكا ملوال باتفاقية مونرو وايتلي 1924م.

سبق الاجتماع مراسلات كثيرة بين الإدارة البريطانية الحاكمة في بحر الغزال، دارفور والاستوائية مع السكرتير المدني. الوثائق الرئيسة التي سيطرت على المناقشة في الاجتماع كانت مشاريع قدمها النقيب ج. م استاب من إقليم شمال بحر الغزال في العام 1930م لحاكم بحر الغزال الذي رفع تقريراً بالشأن **للسكرتير المدني**.

كانت مقترحاته تتمثل في بعض **التغييرات** في اتفاقية مونرو وايتلي لاستيعاب بعض **نقاط الضعف** التي ظهرت أثناء التنفيذ، لم تكن هذه التغييرات مقبولة لدى السكرتير المدني بسبب أنه طالب باستيعاب قسمين من أقسام دينكا ملوال كان قد تم إقصاؤهما سابقاً (وون أني و وون مكواج).

أعطى الاجتماع اعتباراً للأوضاع القائمة والصعوبات التي برزت والتي اشتملت على:

عدم قدرة دينكا ملوال على تقدير حكم اتفاقية مونرو وايتلي القاضية بامتداد حدود الرزيقات جنوب النهر بأربعة عشرة (14) ميلاً. لقد ظنوا بأن حدودهم كانت شمال النهر، لا جنوبه.

ازدادت بلا شك أعداد الماشية التابعة لملوال التي تستخدم منطقة الضفة الجنوبية للرعي.

زعم دينكا ملوال أن أعداد العرب في التخييم للرعي على الضفة الجنوبية قد زادت بشكل كبير منذ العام 1924م. وقد أنكر ذلك العرب.

تم التنازع حول مسألة **ازدياد أعداد ماشية ملوال** التى رمى بها مفوض الإقليم الشـــمالي، وقد قدَّم جدولاً للمقارنة في العام 1935م الذي أظهر فيه "ووت" التي ســـمحت اتفاقية مونرو وايتلي في ســـنة 1924م الرعي فيها، ومن كانوا يقومون بالرعي فيها يومئذ في سنة 1935م.

الجدول رقم (1) المناطق المسموح فيها الرعي بمقتضى اتفاقية مونرو وايتلي 1924م

1924م	1935م
فاط + فجوك (قسم واحد)	فاط + فجوك (قسم واحد)
مكيم	مكيم
ودولويت	دولويت
كروك	كروك
أتوكطو	أتوكطو
½ وون أني	وون أني (قسم كامل)
½ وون مكواج	وون مكواج (قسم كامل)
مجاك باي	.....
جزء من قومجوير	.....

المصدر: ملفات السكرتير المدني 1924م

ملحوظة:

كانت واحدة مـــن تأثيرات الاتفاقية إقصاء جزء من أقســـام وون أني و وون مكواج.

أثناء المفاوضات، تم طرح ودراسة ثلاثة مناهج يتم التداول حولها:

1- تقســـيم منطقة الضفة الجنوبية إلى منطقة للعرب ومنطقة مشتركة للرعي بين العرب وملوال.

2- تخصيص فترة محددة في بداية كل موسم وأثنائه، يكون للعرب الحق في الرعي في كل المنطقة، وحينما تنتهي تلك الفترة، ينسحبون كلياً إلى الضفة الشمالية، ويتركون ملوال تتمتع بالرعي في الضفة الجنوبية في الجزء المتبقي من فصل الصيف.

3- تعديل البند رقم (1) و(2) بما في ذلك الاحتفاظ بمناطق محددة للرعي بالنسبة للعرب والاعتراف بالمناطق المشتركة كمناطق اعتيادية للتخييم بالنسبة لملوال.

كان هناك شعور بأن كلا الطريقتين الأُولى والثانية من خلال الفصل بين العرب وملوال إلى مقصورات ضيقة المياه، ربما توفر احتمالية أكبر للتخفيف من المشكلات الحالية. تم التكيُّف مع الطريقة الثالثة في نهاية المطاف.

في 29 مارس 1935م، تم تقديم التوصيات للمجلس الذي تم تكوينه من قيادة قبلية تتألف من ملوال والرزيقات، بالإضافة إلى المسؤولين البريطانيين. كان هناك ممثلون من كلا القبيلتين كما في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2) ممثلو القبائل في مارس 1935م

سلاطين الدينكا	سلاطين الرزيقات
السلطان أنيوان أتورجونق	الناظر إبراهيم موسى
السلطان نقانق جونقكور	الشيخ محمد موسى
السلطان نيوال دينق	العمدة يحيى موسى
السلطان أشين يور	العمدة عبد الله حمدان
السلطان دينق مجوك	العمدة فضل الله بومبوم
السلطان دينق وول	العمدة أمير المؤمنين

السلطان أقانج أضيك	العمدة عبد الله أبو القاسم
السلطان أكوي أجو	العمد جواد أبو خليخ

المصدر: ملفات السكرتير المدني 1924م

قبيل انعقاد جلسة المجلس العام، قدم حاكم بحر الغزال، تنويراً لسلاطين الدينكا وشرح لهم، للمرة الأُولى، بنود الاتفاقية التي فُرِضَتْ عليهم. ومنذ ذلك الوقت في العام 1924م، أعطيت المنطقة للرزيقات للرعي فيها.

عبَّر السلاطين عن استيائهم وعدم رضاهم بصورة كبيرة بمضامين التنوير وبنود الاتفاقية، على الرغم من أنّهم في نفس الوقت، أكدوا جاهزيتهم للامتثال لأوامر الحكومة بالسماح لأبقار الرزيقات أن ترعى في مناطقهم. ورفض السُّلطان أنيوان أتورجونق حضور اجتماع المجلس العام، حتى طلب منه الحاكم الحضور.

بعد قراءة الاتفاقية، أعطيت لسلاطين الدينكا فرصة ليعبِّروا عن وجهات نظرهم. كان جوهر كلماتهم عدم الرضا بالاتفاقية كلياً وبالأوضاع العامة في منطقتهم.

اجتماع وونروك فبراير 1935م

وونروك مدينة تقع على الحدود بين تويج، دينكا نقوك ودينكا ملوال. عُقِدَ الاجتماع بهدف حل مشكلات قضايا الشؤون المحلية، وإمكانية حل مشكل قسمي ملوال: وون أني و وون مكواج اللذين تم حرمانهم من حقوق الرعي في منطقة الميل (14) جنوب نهر كير (بحر العرب).

حضر الاجتماع محافظو مناطق غرب كردفان، شرق وشمال بحر الغزال، وكل السلاطين المعنيين. تم حرمان حقوق الرعي في المناطق الواقعة بين ألال وكير ووضعت ترتيبات بحيث تقوم بعض "وُوات" تابعة لملوال بالرعي في المنطقة. كانت البنود الرئيسة للاتفاقية كما يلي:

لنقوك حقـــوق كاملة للرعي جنوبي نهر ألال وتويج (التابع للمنطقة الشرقية) من بحر الغزال، والتي تُعَرِّفها قوانين شـــمال نهر كير كمنطقة مشتركة للرعي بين تويج ونقوك.

تم إلغاء اتفاقية أوين بلاكلي فيما يتعلق بحقوق الرعي لملوال، وجرى إلغاءها لاعتبارها غير متعاونة.

اتفق سلاطين نقوك وتويج على السماح بتسعة وُوات بالرعي في منطقة الرعي المشـــتركة بينهم. بقيت وُوات ملوال على الحدود الغربية كمناطق للرعي (في موعد لا يتجاوز شهر ديسمبر). التقى كوال أروب، ناظر دينكا نقوك، وماوير ريحان، سلطان تويج بسلاطين الوُوات[1] المعنية ورتبوا مناطقاً للرعي.

كانت القضايا الناشئة بين ملوال ونقوك أو ملوال وتويج يستمع إليها سلاطين نقوك وتويج على التوالي مع سلاطين ملوال المعنيين الجالسين معهم.

وأيُّ وُوت من ملوال يخلق مشكلات متكررة، يتم منعه من الوصول للمنطقة بالاتفاق مع مفوضي الأقاليم.

(1) كلمة وُوت (مفردة) و وُوات (جمع) بلغة الدينكا تعني مخيم للأبقار ..

تم مناقشـــة قضية الاتصال بين قبائل الإقليمين بشـــكل عام (بموافقة حاكم كردفان) وتم التوصل إلى مقترحات مبدئية قابلة لمزيد من النقاش بين الحكام. كانت المقترحات المبدئية هي:

1- تفويض الإذن بالرعي بالنســـبة للعرب وزيارة بحر الغزال للنُّظَارات أو السُّـــلطات الأهلية المعنية، إلى حين يتم مناقشة تلك المقترحات والمصادقة عليها، وتصدر مثل تلك الأذونات من قبل مفوض المنطقة شخصياً.

2- إصدار الأذونات للدينكا من قبل محاكم السلاطين لأغراض محددة.

3- لن تُمنح الأذونات للموسم الزراعي.

4- منع الاتصال وقتها إلا مع نقوك.

5- يتم إعادة الأشـــخاص الذين لا أذونات لهم إذا ما تم تعقب آثارهم وتم العثور عليهم.

6- ســـيتم إعادة الدينكا الذين ضلوا طريقهم للزراعة في موعدٍ مناسبٍ قبل موسم الزراعة (ينطبق نفس شئ على العرب أيضاً إن وُجِدُوا).

كانـــت هناك اجتماعات أُخـــرى أقل أهميةً تعقد ســـنوياً في ســـفاهة لمراجعة العلاقات المشتركة بين ملوال والرزيقات ومحاولة معالجة بعض المظالم الناشئة عن منطقة النهر والمراعي. من بين هذه الاجتماعات:

اجتماع سفاهة مارس 1939م

في هذا الاجتماع، كانت هناك قضية قيـــام الرزيقات بالصيد داخل منطقة 14 ميلاً جنوب بحر العرب. كانت هناك فكرة من المســـؤولين البريطانيين حول ما إذا كان يجب توســـيع المنطقة المحدودة حتى نهر لول، خمسة وثلاثين (35)

ميلاً شـــمال مدينة أويل، بحيث يتم تحديد الحـــد العملي للصيد؛ بدلاً من الحد الوهمي الذي يبلغ 14 ميلاً جنـــوب نهر كير (بحر العرب). أظهر هذا بجلاء النية السياسية للحكم الاستعماري في المنطقة.

اجتماع سفاهة 5 مارس 1943م

عُقِد اجتماعاً مهماً مماثلاً آخر في ســـفاهة خـــلال الفترة المذكورة أعلاه. حضره الإداريـــون البريطانيون مـــن كلا مناطق الدينكا والرزيقـــات. من بين الذين حضروا النقيب م. ج اســـتاب، الســـيد بلفور، الســـيد ميتشـــل إِنْ والســـيد ووردواث.

في هذا الاجتماع، قُدِّمَ تقريرٌ بشأن الأوضاع في المنطقة ذكر أنها آخذة في التحسن، في الاجتـــماع ثبت بالملاحظة أن التاريخ 15 ينايـــر المحدد لعبور العرب للنهر كان مبكراً جـــداً. علاوة على ذلك تـــم الاتفاق على القيام بدورية مشـــتركة لـــوُوات الدينكا في نفس الوقت في العام القادم لمنع "رعي القشـــطة" (الرعي من أجل الحصول على القشـــطة/ الزُبْدَة) الذي كان التحقق منه صعباً. كانت المنطقة التي يجب الإشراف عليها صغيرة جداً، إذ تمتد من رِجِل البقيلي (كانق ابار) إلى رِجِل السليم (بورفينج) وأن رجُلان من كل طرف كافيان للإشراف. نوقشت أيضاً القضايا الأُخرى البسيطة مثل نقص الحبوب في مناطق الدينكا.

العلاقات الاجتماعية والثقافية

ورد في التقريـــر أثنـــاء اجتماعات الحوار بـــين الدينكا والمســـيرية والرزيقات في أديس أبابا في شـــهر فبراير 2004م، أن العلاقات الإيجابية المشـــتركة بين القبيلتين، وُجِدَتْ وأصبحت موجودة قبل بروز القوانين الاســـتعمارية، وأن هناك طرق كثيرة ارتبطت بها المجتمعات وأصبح مصيرهما متشابكا.

إنهما يشـــتركان في نمط الحياة كرعاة ومزارعين وكانـــت هناك حالات زواج مختلط. لم يكن هناك تقييد لحرية الحركة، وكانت المجتمعات تســتقر بالقرب من بعضها. كانت عملية تبادل الزيارات تحدث وتتعاون الجماعات المجاورة في القبض على المجرمين الذين يتهربون من الملاحقة من الجانبين.

في الآونة الأخيرة، شـــاركت المجتمعات في مجالس السَّـــلام عبر الحدود لحل النزاعات وتساعد في تسهيل عملية التجارة عبر الحدود.

في نفس الاجتـــماع للقبائل في أديس أبابـــا، تم الاتفاق عـــلى أن مجتمعات الدينكا والمسيرية والرزيقات قد انقســـمت في الآونة الأخيرة بسبب الزيادة – غير المؤكدة – في التمييز والإقصاء.

تم تعزيز الإقصاء الإثنـــي والتمييز العرقي والعنف على مختلف المســـتويات من قبل القبائل نفســـها، وعززه في أحيان كثيرة نشر الشـــائعات الضارة بدلاً من التعايش الســـلمي، وأصبحت العلاقات بين مجتمعات الدينكا والمسيرية والرزيقات متأثرة ســـلبياً بالعنف مـــن خلال المواجهة الجســـدية واللفظية، الاســـتغلال السياسي، إثارة مشـــاعر الغضب والاســـتفزاز، التحريض على العنف، تجاوز الحدود والتعدي عـــلى أراضي المناطق القبلية من قبل الجيران، عدم احترام حقوق الإنســـان، غياب التسامح، اســـتغلال المعتقدات الدينية، سرقـــة الأبقار والنهب والســـلب، والخطـــف وعمليات القتـــل التي كانت شائعة[1].

ويمكن أيضاً الإشـــارة إلى أن النتيجة الكلية لهذه العوامل والمســـببات هي أن العلاقات التاريخية الجيدة الســـابقة بين الدينكا والمســـيرية والرزيقات جرى

(1) تقرير اجتماعات الدينكا والمسيرية والرزيقات في أديس أبابا، إثيوبيا 2004م.

تقييدهـــا بصورة خطيرة، وأصبحـــت هناك قدرة ضئيلة على التنســـيق لخلق المصلحة المشـــتركة. إنّ انتشار وسيادة العنف الجســـدي والعاطفي يعني أن هناك قلة ثقة بـــين مجتمعات الدينكا والمســـيرية والرزيقات. عانى كل مجتمع من خســـائر خطيرة في إرثه الثقافي وعاداته، نسبة لانهيار العلاقات المجتمعية المتبادلة وقيادتها التقليدية.

كان الاحتـــكاك والاتصالات بين القبيلتين ضعيفـــا أثناء عهد الحكم الثنائي. يجدر بنا ذكر أن سياســـة المناطق المقفولة لعبت دوراً كبيراً في عزل الجنوب عن التجار الشماليين.

كان ذلـــك واضحاً جداً في المناطـــق التي تقطنها القبائل التـــي جرى تعريبها وأســـلمتها في الإقليم الغربي (منطقـــة راجا ببحر الغـــزال). ونتيجة لذلك، هاجـــرت بعض القبائل إلى دارفور وتم جلب بعضهم إلى منطقة قريبة من واو من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية. حاولت السياسة عزل بحر الغزال عن دارفور، منع اللغة العربية ومنع ارتداء الأزياء العربية. في مدينتي واو وأويل، أُثِيرَتْ مفاهيم حول استيراد البضائع لإفشال التجارة مع التجار العرب.

كان التداخل والتفاعل الوحيد عند نهر كير (بحر العرب)، ولكن بنتائج سلبية اشتملت على القتال من أجل مصادر المياه، مصائد الأسماك وخطف الأطفال والنســـاء، سلب الأبقار والزيجات القسرية التي كان أحياناً يتم رفع الشكاوى بشأنها إلى المحاكم بعد جماع غير شرعي.

كان هناك كثير من الســـيدات من قبيلة الرزيقات متزوجات من الدينكا ولهنَّ أطفـــال، من بعـــض القادة البارزيـــن في دينكا ملوال، لكـــن لم يتم تزويجهن وتســـليمهن من قبل آبائهنَّ البيولوجيين، كنَّ إمـــا تم أسرهنَّ في معركة أو تم

اختطافهنَّ وتبنيهنَّ من قبل الآباء الجدد الذين قاموا بتزويجهنَّ لرجال آخرين. لم يُقْتَل الشباب الذين تم أسرهم في المعارك، بل تم استيعابهم في المجتمع حالما وصلوا إلى دار الدينكا.

في الجانب الآخر، حاولت الرزيقات بكل الوسائل استيعاب وتذويب أبناء الدينكا الذين تم أسرهم في المعارك في مجتمعهم. وقاموا بمعاملتهم معاملة حسنة وأعطوهم خيارات اختيار القسم أو البطن الذي يريدون الانتماء إليه. وعندما فعلوا ذلك، آلت مسؤولية حمايتهم للبطن الذي اختاروه. قال محمد عيسى، رئيس المجلس الاستشاري للرزيقات:

"إنه جرمٌ في مجتمع الرزيقات أن تُشير إلى شخص ما من أصول الدينكا أو أيِّ قبيلة أُخرى، وأيِّ رزيقي يقوم بهذا؛ يتم معاقبته. إنها جريرةٌ حتى بالنسبة لي في هذه المقابلة أن أذكر أسماء تلك الأسر التي تنحدر من أصول الدينكا".

ورد في التقرير أن قسم أم أحمد من الماهرية الذي يقطن في أبو مطارق، يضم عائلات من أصول تعود إلى الدينكا، وقد لعب ذلك دوراً مهماً في جلب السَّلام إلى المنطقة.

تم خطف الجدة الكبرى للمؤلف مع بنتين توأم وأُخِذَتْ إلى موطن الرزيقات في مطلع القرن التاسع عشر، ولم يُرَوْن مرةً أُخرى أو يقتفى أثرهنَّ على الإطلاق، ويعتقد أنهنَّ كوَّنَّ عائلةً داخل قبيلة الرزيقات.

الجانب الإيجابي الذي ميز هذا الصراع بين القبيلتين في الماضي هو أن مسألة الدين، لم يتم اعتبارها جزءاً من الصراع في المنطقة، على الرغم من أنّ الإداريين البريطانيين حاولوا جعلها مسألة خلاف مع عوامل أُخرى في سياسة المناطق المقفولة في الجنوب، لم تكن الصراعات الدينية موجودة بين القبيلتين على مستوى القاعدة الجماهيرية أثناء الحكم الثنائي.

وعلى الرغم من وجود **فوارق ثقافية** بين القبيلتين، والتي اعترف بها الإداريون البريطانيــون، **لم تســاهم في تصعيد النزاع في المنطقة**. بــدأ الصراع الديني بين المجتمعين بعد استقلال البلاد في العام 1956م.

في تقريره سنة 1926م لحاكم دارفور، قال مساعد مفوض المنطقة من البقارة: " لكونه عربياً، فإنه ينظــر إلى **الجنقاي** بازدراء على أنه أدنى رتبة منه في الخلق، وعلى المستوى الحضاري بشكل واضح، واعتقد أن هذا هو سرُّ الصعوبة التي يجب التغلب عليها في التعاملات بين القبائل".

لم يكن هناك شيءٌ ذُكِرَ عن وجود صراع ديني بين المجتمعين سوى العروبة.

وأضاف مساعد محافظ الإقليم من البقارة قائلاً:

"لم يتم إخضاع الدينكا مِن قَبْل مِنْ قِبَل العرب عندما يتعلق الأمر بالقتال، لقد قدموا أفضل ما لديهم من قوة القتال، وفي التاريخ الحديث لحروبهم أنهم غزوا دار الرزيقات في أم ديسوسة".

يجب أن يكون هذا الشــعور مــن الجانبين نقطة قــوة في علاقاتهم الاجتماعية والثقافية، وليس نقطة ضعف.

كان العامل المشــترك الآخر هو ختان الذكور الذي قِيلَ إن مجتمع دينكا ملوال تبناه من من خلال احتكاكهم مع الرزيقات والمسيرية. ويعتقد بعض النّاس إنّ عادة ختان الذكور، جاءت إلى شمال بحر الغزال بواسطة أشخاص محددين من دينكا ملوال ذهبوا إلى الشــمال أثناء الثورة المهدية، وأقاموا هناك فترة طويلة؛ وعندما عادوا إلى الجنوب أخذوا معهم هذه الممارسة الإسلامية.

العلاقات الاقتصادية والتجارية

كان الهدف الرئيس من غزو محمد علي باشا للسُّودان الحصول على الرِّجَال والمال. وعلى الرغم من أن مهمته لم تكن ناجحة إلى حد ما في الحصول على السلع التجارية، فقد تمكنوا من نقل الأخشاب والعسل والعاج من السُّودان إلى مصر. وتكاثفت ممارسة الاتجار بالبشر في المنطقة، وخصوصاً، في الجزء الغربي من بحر الغزال حيث كان الزبير باشا متواجداً.

لقد زُعِمَ بأن السُّلطان أوتياك مجاك، القائد القبلي من الدينكا، كان متعاوناً مع الزبير باشا في ممارسة تجارة النخاسة في منطقة دينكا ملوال. وقد حدثت تغييرات كثيرة جداً أثناء الحكم البريطاني في السُّودان. أولاً، تم إيقاف تجارة النخاسة ومنعت تماماً. ثانياً، كانت هناك قوانين وقواعد للمناطق المقفولة التي منعت التجار العرب (الجلابة) من الدخول إلى الجنوب لأغراض تجارية.

على الرغم من كل هذه الممارسات، كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دينكا ملوال والرزيقات ملموسة، وملحوظة ومعتبرة، كان الدينكا معروفين بممارسة الرعي وزراعة محاصيل الكَفَاف (الذرة والعيش). وبعد زراعتهم لمحاصيلهم في شهر يونيو، يذهبون في رحلةٍ إلى دار الرزيقات للانخراط في الزراعة التي تسمى (المقمس)، مقابل الأبقار أو أموال نقدية أو نصيب من المحصول الزراعي. الرزيقات كرعاة لا يزرعون؛ بل يعتمدون على ما يُعرف بجنقاي (وتعني كلمة جنقاي هذه الدينكا عند البقارة) في زراعة منطقتهم في الفترة من شهر يوليو إلى أغسطس. يترك تنظيف المحاصيل وحصادها في دار الدينكا والذي يسمى (واك واك) لمجموعة مختارة من النّاس. تعرف هذه الممارسة باسم النفير عند الرزيقات.

يقول الدكتور فرنسيس دينق:

"تتأثر الأنشـطة الاقتصادية للدينـكا إلى حدٍ كبير بفصول السـنة الأربعة التي يعرفونها، لكنها لا تتوافق تماماً مع الفصول الغربية. إنها تسمح ببعض التداخل في الأشـهر. فصل كير / *Ker*، الذي يبدأ من شهر مايو حتى أوائل شهر يوليو، وفصل رويل / *Ruel* الذي يبدأ (من شـهر يوليو إلى شـهر أكتوبر) من فصل هطول الأمطار، لكنه يمتد حسـابه من شـهر نوفمبر إلى فبراير. وموسـم ماي *Mai* الذي يبدأ (من شـهر فبراير إلى مايو) من فصـل الصيف، وفي فصل كير / *Ker*، وهـو وقت الأمطار المبكرة، يتم زرع الحقول التي تم تنظيفها وإعدادها في وقتٍ سـابق، وتبدأ الماشـية بالعودة تدريجياً للتخييم على مسافات قريبة من القرى، بينما يتم الاحتفاظ ببعض الأبقار في القرية لتوفير الحليب. في شهر يوليو يتكاثر البعوض ويصبح من الضروري إحضار الأبقار إلى المنزل لتحظى بالحماية في حظائر الأبقـار ليلاً، رويل هو فترة هطول الأمطـار الغزيزة وخلاله، يتخذ الأهالي من القرى مقاراً ثابتةً لهـم، يكون العمل الزراعي بها في ذلك الحصاد في هذا الفصل. إنّ نهاية الأمطار هي ما يُشـار إليها بميـه، الفترة التي تنضج فيها المحاصيل وتبدأ الأبقار بالرعي مبتعدةً عن القرى، لكنه يتم إعادتها أثناء موسم الحصـاد الثاني للمحاصيل، هذه هي الفترة التي يتم حماية الحقول فيها حماية تامة خوفاً من التهامها من قبل الأبقار التي تشـتهي نكهة هذا الموسم الثاني، عادةً ما تحـدث صراعات ما بين مالكي الأبقار وأصحاب المـزارع عندما تضل الأبقار طريقهـا إلى الحقول وتقـوم بالتهام المحاصيل، يعتبر رويل أيضاً موسـماً لخلود الشباب إلى الراحة، تاركين القيام بالزراعة للنساء وكبار السن" [1].

يُظهـر هذا أن الدينـكا يقومون بأمريـن: الرعي والزراعـة، في آنٍ واحدٍ في اقتصادهم.

(1) فرانسيس مدينق دينق .. الدينكا في السُّودان .. نيويورك – هولت رينهارت ووينستون، ص (109).

تم حل نقص إنتاج الغذاء في دار الرزيقات عن طريق احضار الحبوب (الذرة الرفيعة) من أرض الدينكا. كتب مساعد محافظ الإقليم من البقارة الذي رفع تقريره إلى حاكم البقارة حول هذا الأمر، كتب تحت عنوان: *صعوبة الحصول على الحبوب عند النهر*:

"كان على الرزيقات عند النهر تجاه سفاهة، وإلى أبعد من ذلك في جهة الشرق، الذهاب في رحلة تمتد أربعة أيَّام للحصول على الحبوب من قراهم. تعتبر مهة جلبها شاقة وصعبة بالنسبة لهم. اقترحتُ لبيمب أوين أنه ربما يتم تحفيز الدينكا الذين يملكون حبوبًا على بيعها للرزيقات، إذ أن قراهم تقع على مسافة يومٍ واحدٍ من النهر، بدأ متشككاً في الاستجابة الفورية لهذا الأمر، لكنه قال إن لديه مئتي ألف (200000) رطلاً / جوالاً مخزنة في نياملیل كان قد جمعها كضرائب. وهكذا قال إنه سيكون سعيداً غاية السعادة أن يبيعها للعرب، شريطةً أن يتم الحصول على الموافقة الضرورية، وأنه يمكن تحديد أسعارٍ مرضية"[1]. على الرغم من أن الرزيقات يفضلون الدخن، قبلوا استخدام الحبوب (الذرة) في حالة نقص الغذاء.

من الناحية التجارية، وعلى الرغم من تقييد حركة التجار العرب الذين يدخلون الأسواق في جنوب السُّودان، كانت لاتزال هناك فرصٌ لتبادل السلع بين القبيلتين. لكن تم زيادة الرسوم المفروضة على الحركة، ووجهوا بالذهاب إلى مدن الدينكا للحد من الذهاب إلى تلك البلدات.

تضمن التقرير الذي تم تقديمه لحاكم دارفور من قبل مساعد محافظ الإقليم من البقارة سنة 1926م، شكوى تقدم به الناظر إبراهيم موسى من الرزيقات يقول التقرير:

(1) تقرير مساعد مفوض الإقليم من البقارة لحاكم دارفور، ص (14 – 15).

"تقدم الناظر إبراهيم موسى بهذه المسألة قائلاً إن هناك شكوى عامة لدى أبناء شـــعبه تزعم أنه جرى تغريمهم نقدياً بغرامات عالية نسبة لذهابهم للأسواق في بحر الغزال. لقد أخبرني في وقت ســـابق أنه يبدو له بأن السُّـــلطات في بحر الغزال لا تريد ذهاب العرب إلى أسواقهم على الإطلاق".

وأوضح قائلاً:

"وجـــدتُ لاحقاً رجلاً عائداً من ســـوق واو، ذهب إلى هناك عن طريق أويل آخذاً معه سبعين (70) رطلاً من الســـمن وشرائح السمك المجفف، قال إنه فُرِضَت عليه رســـوم بلغت 27 قرشاً في مدينق و14 قرشاً في واو، فضلًا عن 10 قرش كرسوم لبيعه ثوره".

كانت هذه الممارســـة قبل الإعلان عن قانون المناطق المقفولة، وعلي أية حال، فإن النية لعزل الجنوب بدأت في ذلك الوقت عن طريق إحباط التجار العرب وإســـاءة معاملتهم لإيقافهم عن الذهاب إلى الجنوب، ومع ذلك استمر تبادل البضائع في شـــمال بحر الغزال مع التجار العـــرب، فاحضروا معهم الخيول، الأبقار، السكر، والملح لمقايضتها بأشياء مثل الجلود، الذرة، السمسم، الزيت والعسل.

بالإضافة إلى مسألة الضرائب والرسوم الباهظة، كانت هناك صعوبات أُخرى تعرقل التجارة بين القبيلتين. أولاً، كانت السياســـات صارمة وقاسية. ثانياً، غياب وســـائل المواصلات والمنشـــآت مثل البنوك، وحتى في عهد الحكومة الوطنية الأولى في السُّـــودان كانت البضائع تحملها الجمال، والحصين، الأبقار والنّاس بين الأسواق الداخلية في شـــمال بحر الغزال وإلى الأسواق الأُخرى خارج المنطقة.

كانت كل هذه حواجز أمام ترقية الاقتصاد وتوسيع الأسواق. لكن بحسب تقرير الحوار بين الدينكا والمسيرية والرزيقات في أديس أبابا في العام 2004م، تم تحديد العوامل الاقتصادية والبيئية كعوامل مساهمة في مسببات النزاع، ومن بين هذه العوامل هطول الأمطار بشكل غير منتظم والجفاف الذي فاقم التنافس على الموارد الطبيعية مثل المراعي والمياة للماشية. وتسبب انتشار الأوبئة وسط الأبقار من قبيلة إلى أُخرى في النزاع فيما مضى.

انعكس الانهيار العام للأوضاع الاقتصادية في مجتمعات الدينكا والمسيرية والرزيقات في الفقر المتزايد، الأمية المتزايدة، انخفاض في امتلاك الأبقار، نسبة البطالة العالية، وقد جرى ملاحظة عدم الحصول على الخدمات الأساسية كعامل مهم في تحسين النزاع بين المجتمعات. لوحظ بوضوح بأن العوامل الاقتصادية كانت تتعلق بسياسة العزلة وتهميش المناطق الحدودية ومجتمعات الدينكا المسيرية والرزيقات التي مورست من قبل الحكومة المركزية.

العلاقات السياسية والأمنية

منذ البداية، لم يكن هناك تنسيق في المسائل السياسية والأمنية بين القبيلتين، إذ بدا أن السلطات تعمل على تقويض الحاجة لحماية المصالح المشتركة للمجتمعات.

أثناء فترة المهدية، ورد أنه حينما أعلن المهدي عن سياسة التجنيد في صفوف جيشه، هرب بعض الرزيقات من موطنهم إلى مناطق الدينكا، فأسيئت معاملتهم واعتبروا أعداء. كتب مساعد محافظ الإقليم من البقارة في التقرير إلى حاكم دارفور يقول:

"عندما تم القبض على الرزيقات ليأخذوهم إلى المهدي، هرب بعضهم إلى دار الدينكا وتم استعبادهم من قبل جنقاي، الرزيقي المعروف ويُدْعى آدم مكي، واحد من أولئك الذين تم إساءة معاملتهم".

إن صحة وموثوقية هذه القصة موضع شك، لأنها لا تتناسب مع عادات الدينكا، بحسب العرف، يميل الدينكا إلى الدفاع عن غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم (الضعفاء) حتى الموت. إنهم يأصلون هذه القيم في كل جيل. يقول فرانسيس دينق:

"في الصفات والشخصية، فرد الدينكا شخصٌ واعٍ اجتماعياً، ومع ذلك، فهو فردي، لطيف ولديه روح الدعابة، ولكنه حساس ومزاجي، وعرضة لرد فعل عنيف، عندما يتم تجريح شعور الكبرياء والكرامة لديه، ولا يكلف هذا الكثير. إن مجتمع الدينكا من الناحية الاجتماعية عنيفٌ جداً، ومنذ عصور مبكرة، فواحدة من القيم المركزية في تربية الصبي هي البسالة والقوة البدنية، والإصرار والعزيمة والاستعداد للقتال من أجل الكرامة والحقوق ضد أيٍّ واحد مهما كانت قوته، قيمٌ تستحق التقدير العالي لدى الأطفال والشباب. والقتال بالعصي والهراوات بين الأفراد والجماعات المحلية، يترك على العديد من أفراد الدينكا ندوباً على رؤوسهم، ويترك القتال بالحراب والرماح بين الجماعات القبلية العديد من الخلافات قد تستمر إلى الأبد"[1].

ورد خلال عملية التجنيد في صفوف جيشه، أن المهدي أرسل قوتين إلى أراضي دينكا ملوال، كانت إحداها يقودها واحدا من الرزيقات، لكن مهمة القوة فشلت بسبب حدة النزاع بين القبيلتين.

(1) فرانسيس دينق ..

السُّـــلطان أوتياك مجاك الذي قِيلَ إنه عمل مع الزبير باشـــا في الاتجار بالبشر، كان مشهوراً بامتلاكه لأكثر من عشرين (20) بندقية من فرنسا، أرسل دعمه ومساندته للمهدي، وقام بتوصيل رسالته للمهدي رجاله وأرسل معهم ابنته، أويت أوتياك، كهبة للمهدي، قبل المهـــدي بالهبة وتزوجها واحدا من رجاله من قبيلة الفور، وأعطي السيدة أويت اسماً جديداً هو "مقبولة" بمعنى أنها تم قبولها. تزوج من بنات مقبولة أحد أبناء المهدي، عبد الرحمن، وهو جد الراحل الصادق المهدي، وهكذا تأسست العلاقة بين أُسرة المهدي وأُسرة أكوت جوك نقيـــث. وعندما تُوفِّي الإمام الصادق المهدي، نظمت أُسرة أكوت جوك نقيث طقـــوس الجنازة له في جوبا، حضرها شـــخصيات مرموقة في حكومة جنوب السُّودان.

لم يرد ذكر شـــئ عن التحركات السياســـية والأمنية بين القبيلتين أثناء العهد الأنجلو مصري. كانت دارفور تحت حكم السلطنة بقيادة السُّلطان علي دينار حتى ســـنة 1915م. ويعتقد بعـــض الكُتَّاب بأن الاســـتيلاء على دارفور من قبل الحكم الاســـتعماري، جاء من جهة الجنوب عـــن طريق دار الدينكا ودار الفراتيت. كان الزبير باشـــا متمركزاً في الجزء الغربي مـــن بحر الغزال، وكان هنـــاك قتال بين دينكا ملوال وقوات الحكـــم التركي المصري في ألوك في العام 1922م، وأرياطديـــت قائد قوات الدينكا الذي تـــم القبض عليه وأُخذ إلى السجن في بورتسُّودان.

الشرح الذي قدمه الإداريون الاســـتعماريون حـــول الحرب هو: أولاً، لم يكن الدينكا راضين عن حدود مناطق الرعي الجديدة التي حددتها اتفاقية ســـافيل بارغس واتسون ســـنة 1918م، والتي وسعت مناطق الرعي للرزيقات حتى أربعـــين (40) ميلاً جنوب نهر كير (بحر العـــرب). الشرح الثاني الذي قدمه

الإداريــون البريطانيون هو أن الاحتجاج جاء كنتيجة للضرائب الباهظة التي تم فرضها بشــكل كبير، ومع ذلك يُعزى ســبب قيام الثورة للسعي من أجل الإجــلاء الفوري للنظام الاســتعماري وإعلان الاســتقلال الكامل للبلاد، ولسوء الحظ، فشلت الثورة نسبة لغياب الدعم الأيديولوجي.

كانت هناك لجان على المســتوى المحلي بين القبيلتين، كانت تلتقي وتجتمع عند المناطق الحدودية، غالباً في منطقة ســفاهة (كيرأديم)، تحت إشراف الإداريين البريطانيــين من إقليمي بحر الغزال ودارفور؛ لتنســيق المســائل الأمنية بين القبيلتــين. ورد في التقارير أيضاً أنه حتى اللجان المحلية، لم يكن يُســمح لها حل نزاعاتها دون تدخــل الإداريين البريطانيين. وقد أصروا على أن يقدم لهم كل شيء أولاً. جاء الآتي في تقرير مســاعد مفوض الإقليم من البقارة لحاكم دارفور:

"أبلغتُ بيمب أوين أنه لا يُســمح بتســوية للصراع بين الأطراف المعنية دون الرجوع إلى مفوض المنطقة أولاً. كان هذا حتى في تسوية النزاعات بين الدينكا أنفســهم، إذ أن الخطر يكمن في أن أي محاولة للوصول إلى اتفاق، فربما تؤدي إلى انفجار ضدهم"[1].

يُظهر هذا أن المؤسســات الأهلية لعبــت أدواراً ثانوية في حل الصراعات بين أبناء شــعبها. إن اغتصاب السُّلطات من قبل المســتعمرين هو علامة هيمنة واستخدام الإدارات الأهلية لأغراض الهيمنة وجمع الضرائب.

وبحســب الحوار بين الدينكا والمســيرية والرزيقات في أديس أبابا 2004م، فإن البيئة السياســية المتقلبة في السُّــودان، ومؤسســاتها المتأصلة والتغييرات غير المتوقعة في السياســة والممارســة؛ تم اعتبارها عاملاً رئيساً في الصراع بين

(1) تقرير مساعد مفوض المنطقة من البقارة، ص (14 و15).

المجتمعات. تدخلت الأنظمة المتعاقبة والأحزاب السياسية أيضاً في العلاقات القبلية، وهو تدخل أنتج تفاقماً للصراع محلياً وإضعافاً للقيادة التقليدية بشكل مزمن.

إن هذا الاتجاه والنزعة المدمجة مع المقاومة وعدم فاعلية السياسة، وفرَّ بيئة مورس فيها العنف والأنشطة الإجرامية بلا عقوبة.

النتيجة الأُخرى للتهميش الاقتصادي والاجتماعي هو التسليح والتجييش المتزايد للمجتمعات. تم تأسيس مليشيات قبلية مسلحة بأسلحة ثقيلة بدلاً من السكاكين التقليدية لحماية القبائل والمصالح السياسية في غياب سُّلطة محلية فعالة بهياكلها، وعدم قدرة السلطات التقليدية على السيطرة على هذه المليشيات التي كان ضحاياها في أغلب الأحوال من المدنيين.

كانت التحركات وأنشطة المليشيات غير منضبطة وهمجية، لكنها كانت عادةً تحظى بالدعم من قبل أطراف النزاع السابقين: القوات المسلحة السُّودانية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، والتعامل بالمثل كوسيلة لخلق عدم الاستقرار.

كانت المليشيات يُنظر إليها بأنها مستخدمة من عناصر قبلية تبحث عن منافع لنفسها في سياق القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السُّودان والقوات المسلحة السُّودانية، وقد تلقوا أسلحة من عدة مصادر.

قاد التوافر المتزايد للأسلحة الصغيرة إلى تزايد الاستخدام العشوائي وغير المنضبط والإغارة على القطعان، والموارد للسكان الأصليين ومالكي الأرض. علاوة على ذلك، تجييش القبيلة واستخدامها في الحرب ضد الجيش الشعبي

لتحرير السُّودان سياسة استخدمها المثقفون من أبناء الرزيقات كآلية للبحث عن توفيق أوضاعهم سياسياً في المؤسسات الحكومية في الخرطوم. قام الجيش الشعبي لتحرير السُّودان بنفس الشيء لإزالة وإزاحة حكومة الخرطوم عن السُّلطة.

الخاتمة

على الرغم من وجود صعوبات في الاتصال، كانت الإدارة البريطانية مهتمة بالسَّلام في المنطقة. كان تطبيق قانون الإدارة الأهلية في العام 1922م والتنظيم المتلاحق للقبائل عاملاً مساعداً لدينكا ملوال وقبائل الرزيقات. لم تكن هناك أجندة سياسية بين القبيلتين، كانت مشكلاتهم هي المراعي ومصادر المياه لمواشيهم ومصائد الأسماك. كانت هذه المشكلات تتم إدارتها سنوياً من قبل الإدارة الاستعمارية من خلال تنظيم مؤتمرات السَّلام بين القبيلتين. كان الحكم الاستعماري مهتماً بحياة مواشي البقارة، وهذا جعلهم يخلقون مراراً وتكراراً ما أسموه حدود الرعي بين الشمال والجنوب.

في الماضي، كان واضحاً بأن مسألة الدين لم تبرز كعامل من عوامل الصراع بين قبائل دينكا ملوال والرزيقات، على الرغم من وجود قضايا الاختطاف بين هاتين القبيلتين. ولم يكن القصد من الخطف النخاسة أو العبودية كما جرى فهمه، كان الأسرى والنساء المخطوفات والأطفال يتم استيعابهم وتذويبهم ثقافياً، إذ تمت معاملتهم كجزء من العائلة أو البطن أو العشيرة بعد أسرهم.

اتهمت شخصيات معتبرة من دينكا ملوال الحكم الاستعماري بالانحياز لموقف قبائل الرزيقات بسبب تمردهم ضد السُّلطة الاستعمارية في المنطقة سنة 1918م تحت قيادة بول يل (أرياط مكوي). ويعتقد أن التمرد كان سبباً

لمحاولة السُّـــلطات البريطانية في اجتماعاتها المختلفة مع القبيلتين، دعم موقف الرزيقات. وقد حدث هـــذا في العام 1918م و1924م أثناء الاتفاقيات على حدود الرعي بين المجتمعين، ما أسفر عن خلق منطقة 14 ميل كمنطقة لرعي للرزيقات.

الفصـــل الثالث

دور الحكومـات الوطنيـة المتعاقبـة فـي العلاقـات بيـن قبيلتي دينـكا ملوال والرزيقات

كانت فترة ما بعد العهد الأنجلو مصري في السُّـودان طويلة وظالمة وقاسية. وعلى الرغم من أنّ الإدارة البريطانية اسـتولت على المدن الرئيسة في الجنوب منذ بداية القـرن العشرين، لكنه مـا كانت قادرة على اخـتراق الجنوب من خلال سكانه المحليين حتى العام 1930م، حينما سُن مرسوم الإدارة الأهلية في العام 1922م. قسـم المرسوم البلاد إلى سـلطنات، وتم تعيين السلاطين الموالين للحكم الاسـتعماري ليجعلوا الأهالي أكثر خضوعاً للمسـتعمرين. ترك الاستعمار الذي جثم أربعة وخمسين (54) عاماً على البلاد، أثراً باقياً على الهوية الوطنية للسُّـودانيين الجنوبيين. ومع ذلك يجب الإشـادة بالبريطانيين على مجهوداتهم في حماية ثقافات وعادات السُّودانيين الجنوبيين. ذهبت الإدارة البريطانية إلى أبعد من ذلك عن طريق صياغة قانون عُرف بمرسـوم المناطق المقفولة للحفاظ عـلى ثقافات الأهالي. كان هذا مغايراً لسياسـات الحكومة السُّـودانية التي ركزت على تعريب وأسـلمة السُّـودانيين الجنوبيين وتحقيق الوحدة الوطنية من خلال العروبة والإسـلام. فقد ناشـدت السـلاطين في جنوب السُّودان بتغيير أسمائهم وتبني الأسماء العربية واعتناق الإسلام. وتم تقديم اللغة العربية وأصبحت دراستها إلزامية في المدارس. وطرحت الجلابية (الجلباب) والتوب (وشـاح نسـائي يغطي الجسـم من الرأس إلى القدمين) كزي وطني للذكور والإناث على التوالي. ولم يُسـمح للمسيحيين بالزواج من الفتيات المسـلمات إلّا إذا كانوا مختونين واعتنقوا الإسلام. وأجبر حتى الذين لم يكونـوا راغبين في مثل تلك الارتباطات على الختـان. عملت هذه المعاملة السـيئة على تصعيد التمرد وهجرة الجنوبيـين إلى شرق أفريقيا ودول أُخرى مجاورة في السعي للحصول على السلاح لمحاربة النظام في الخرطوم.

شَـــهِدَ السُّودان بعد الاستقلال عدداً من الحكومات الوطنية المتعاقبة في الفترة من 1956م حتى عهد حكومة ثورة الإنقاذ الوطني، التي تحوَّلت إلى حكومة الوحدة الوطنية، لتوقيعها على اتفاقية السَّـــلام الشـــامل في العام 2005م مع الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان. كان لكل حكومة دورٌ في الأحداث السياســـية في السُّودان. ولم يتم مناقشة فترة ما بعد البشير لأنّ الجماهير السُّـــودانية لاتزال تكافح من أجل إنشاء نظام حكم جدير بالثقة في الخرطوم.

ولذا، تحصر هذه الدراسة نفسها في عهد ما قبل توقيع اتفاقية السَّلام والتنبؤات التي جرى التنبؤ بها عن مســـتقبل البلاد قبيل الاستفتاء في العام 2011م. تم مخاطبة مســـألة الاستفتاء في الفصل السابع بشـــكلٍ دقيق عن طريق استخدام استبيان تم تصميمه خصيصاً لذلك. ونركز هنا على الدور الذي لعبته كل هذه الحكومات في القضايا المتصلـــة بعلاقات دينكا ملوال والرزيقات. إنها تُغَطِي عهـــد حكومة الأزهـــري (1956 – 1958م)، الحكومة العســـكرية الأُولى بقيـــادة الجنرال إبراهيم عبـــود (1958 – 1964م)، حكومـــة الديمقراطية الثانية (1965 – 1969م)، حكومة ثورة مايو (1969 – 1984م) وحكومة الديمقراطية الثالثـــة (1985 – 1989م) وحكومة ثورة الإنقاذ الوطني التي بدأت في يونيو 1989م، لكنها تتحمل المســـؤولية حتى يوليو 2005م، ميعاد تشـــكيل حكومة الوحدة الوطنية. هناك قضايـــا أُخرى لها علاقة بفترة ما بعد الاســـتفتاء والتي تمت مناقشـــتها في الفصل الثامن، وهي التي شكلت أسباباً لإصدار الطبعة الثانية هذه.

حكومة الأزهري (1956 – 1958م)

بعد الاستقلال في العام 1956م، كانت السياسة التي صممتها الحكومة الجديدة لسنة 1953م تتركز على سودنة جميع المؤسسات في الشمال والجنوب. واعتبر الجنوبيون السودنة استعماراً جديداً. وحدثت أشياء كثيرة حينما استبدل الإداريون الشماليون نظراءهم المستعمرين، بما في ذلك استبدال اللغة الإنجليزية بالعربية، ومطالبة الإرساليات المسيحية بمغادرة الجنوب.

سبق هذه الإجراءات تمرداً في توريت سنة 1955م، كنتيجة لتطبيق سياسة السودنة وانتشار الشائعات حول نقل القوة العسكرية الموجودة في الاستوائية إلى الشمال. اعتُبر الأمر بأنه نقل للجيش من موطنه الأصلي واستبداله بجيشٍ يقوده الشماليون. زادت الأعداد المتزايدة على نحوٍ سريع للشماليين في الجنوب كإداريين، كبار الضباط في الجيش والشرطة، معلمين في المدارس الحكومية وتجار- زادت مخاوف الجنوبيين من هيمنة الشماليين.

تسبب فشل الحكومات الوطنية في صياغة دستور دائم يضمن وجهات نظر الجنوبيين حول الحكم الفيدرالي في حدوث انتكاسة في العلاقات الشمالية الجنوبية. وقاد هذا إلى تأسيس الحزب الفيدرالي في الجنوب والقيام بتعبئة الأقاليم الأُخرى للانضمام إلى المطالبة بنظام الحكم الفيدرالي في البلاد.

نظام إبراهيم عبود (1958 – 1964م)

لم تستمر حكومة إسماعيل الأزهري المنتخبة فترة طويلة بسبب وجود مؤامرات بين حزبه، الحزب الاتحادي الديموقراطي، وحزب الأُمَّة تحت قيادة عبد الله خليل. قام الممثلون الجنوبيون بتعبئة نواب البرلمان الآخرين لدعم

مطلبهم بالحكم الفيدرالي. قاد هذا إلى إضعاف الحكومة التي تم قلبها من قبل حزب الأُمَّة المدعـــوم من قبل الجيش بقيادة إبراهيم عبـــود. وما تزال ذكرى حكم عبود عالقة في الأذهان بصورة واضحة في جنوب السُّـــودان بسياساتها في إجبار الناس على قبول العروبة والإسلام، وتأسيس المدارس الإسلامية في المدن الرئيسة في جنوب السُّودان، وأمرها بإيقاف عمل المدارس التي أسستها الإرســـاليات التبشيرية المسيحية وإغلاقها في الإقليم. وقبل اندلاع الانتفاضة الشعبية في ســـنة 1964م، تم إيقاف وإغلاق حوالي ثلاثمائة (300) من مقار العمل الإرسالي المسيحي في كل من الجنوب وجبال النوبة (أروب 2012م)، وطُلِـــبَ من العاملين فيها مغادرة البلاد. وقد اقتبس أروب من حديث حاكم النظام في إقليم الاستوائية، السيد علي بلدو، قوله بشكل قاطع:

"الحمد لله، بفضل الجهود العظيمة لحكومة الثورة، ستبقى البلاد موحدة".

ومع ذلك، كان النظام على خطأ فيما يتعلق بفعالية سياســـات الاســـتيعاب في الجنوب، فكانت محاولاتهم غير ناجحة.

تســـببت الحكومـــة الديمقراطية الثانية تحـــت قيادة حـــزب الأُمَّة (1965 – 1968م) في مزيد من ســـفك الدماء في الجنـــوب. وفي يونيو 1965م، أجاز البرلمان قراراً باســـتعادة ســـيادة حكم القانون في جنوب السُّودان. وبحسب أروب (2012م)، مُنحـــت قـــوات الأمن حرية التصرف ســـعياً وراء تحقيق هذا الهـــدف. فجرى تنفيذ المذابح في جوبا، بـــور، و واو ومدن كثيرة أُخرى. وتعرضت بعض المدارس إما للإغلاق أو النقل إلى الشـــمال. كانت مدرستي رومبيك الثانوية وجوبا التجارية تعملان في الخرطوم. هرب كثير من الطلاب والمثقفين من البلاد وانضموا للتمرد أو العيش والبقاء في المنفى كلاجئين. كان بعض الساسة من مناصري العروبة في الشمال مؤمنين إيماناً خاطئاً بأن جنوب

السُّودان ليس لديه هوية ثقافية ولذلك يجب أن تسْتَوْعِبَهُ وتذُّوِبَهُ الثقافة العربية وهويتها.

الحكومة الديمقراطية الثانية (1965 – 1969م)

بعد قيام الانتفاضة ضد الجنرال إبراهيم عبود في العام 1964م، اتخذت الحكومة الانتقالية التي سيطرت عليها العناصر اليسارية سياسةً أثرت سلباً على مجتمعات دينكا ملوال والرزيقات بطريقة غير مباشرة. فقد اتخذت الحكومة إجراءات ضد الإدارة الأهلية معتبرةً إياها مؤسسة استعمارية، وأعلنت الحرب ضدها.

وأجازت الحكومة قراراً بحل كل الإدارات الأهلية، إذ اعتبر قادة الحركات الوطنية الذين تمدنوا وتحضروا وتلقوا تعليماً غربياً، -اعتبروا الإدارات الأهلية، وكيلاً وجاسوساً للسُّلطات الاستعمارية تم تأسيسها لإعانة الحكم الأجنبي في تهدئة السكان في المناطق الريفية لإطالة أمد وجوده. شعرت العناصر الراديكالية على الدوام بأن الإداريين الأهليين قد سدوا الطريق أمام وصولهم إلى الجماهير. اعتبروا الإداريين الأهليين انصاراً مؤثرين لصالح الأحزاب السياسية الطائفية المحافظة في المناطق الريفية[1]. لم تستحسن حكومة الصادق المهدي المنتخبة في سنة 1966م قرار تجميد الإدارات الأهلية، فقاد هذا الموقف إلى اتهام الأحزاب السياسية الطائفية من قبل العناصر اليسارية بتقديم الدعم للإدارات الأهلية والتعاطف معها. يعتقد بخيت (1985م) بأن فترة الحكومة الانتقالية تم تقصيرها.

(1) بخيت ج. م. أ: الإدارات الأهلية في السُّودان وأهميتها لأفريقيا .. حسن يوسف فضل .. السُّودان في أفريقيا – الطبعة الثانية 1985م/ ص (54 – 94).

تجاهلت الحكومات الطائفية التي تعاقبت تنفيذ قرار تجميد الإدارات الأهلية، لكن الضرر كان قد وقع. إذ فقدت الإدارات الأهلية جدارتها في عيون أتباعها في القيام بمسؤولياتها التقليدية.

حكومة ثورة مايو (1969 – 1984م)

عـلى الرغم من أنه لم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الرئيس نميري في النزاع بـين دينكا ملوال والرزيقـات حتى منتصف السـبعينيات، أدى قرار تجميد الإدارات الأهلية في العام 1970م إلى بروز آليات أقل فعالية في حل النزاعات التقليدية في السُّـودان. كان الفاعلون في ثورة مايـو، معروفين بالتعاطف مع الأيديولوجية الاشـتراكية بعد توليهم للسُّـلطة، وبالتالي أرادوا بناء برنامج اليساريين الذي فشل في إيجاد الطريق لتجميد الإدارات الأهلية خلال حكومة الصادق المهدي الديمقراطية[1].

انعكس قرار تجميد الإدارات الأهلية نفسـه سـلباً في غرب السُّـودان أثناء المؤتمرات القبليـة التي عُقِدَتْ بين المسـيرية، الرزيقات ودينـكا ملوال، في الحدود الجنوبية الشـمالية. لم يكن هنـاك تمثيل للقيادة القبليـة في المؤتمرات. تصاعـدت الصراعات على مـوارد المراعي، المياه ومصائد الأسـماك وحتى المسائل الاجتماعية دون محاكم. خلق غياب هذه المؤسسات المهمة من المجتمع إلى غياب الحل السلمي للنزاعات.

منحت مسـؤولية شـؤون القاعدة الجماهيرية في كردفـان ودارفور لأعضاء الاتحاد الاشـتراكي السُّـوداني، وخصوصاً في مناطق قادة الإدارات الأهلية، لكن خبرتهم في مجال فض النزاعات القبلية كانت محدودةً. وبحسـب بخيت

(1) Ibid

(1985م)، فإن أكثر الضربات خطورة ضد الإدارات الأهلية، جاءت في العام 1970م، عندمـــا حلت الحكومة الراديكالية الثانية (1969 – 1985م) نظام الإدارات الأهلية وخلعت السلاطين العموميين والنظارات. وعلى الرغم من المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبـــة لإعادة النظام الأهلي، لم يكن ممكناً جعله يعمل ويقوم بنفس الوظائف.

تم إدانة غياب سلاطين الرزيقات في مؤتمرات السَّلام من قبل سلاطين دينكا ملوال، معتبريـــن قرارات وتوصيات تلك المؤتمرات قـــرارات وتوصيات لا معنى لها بدون مشاركتهم.

علق السُّلطان رينج لوال داو من منطقة مريال باي، في واحدة من المؤتمرات في العام 1974م على أعضاء الاتحاد الاشتراكي السُّوداني الذين أُوْتِي بهم لحضور المؤتمر قائلاً:

"كيف يمكننا التفاوض حول قضايا المنطقة المهمة مع أُناس عاديين غير رجال الإدارة الأهلية؟

كان قصده أن أعضاء الاتحاد الاشـــتراكي السُّوداني الذين مثلوا الرزيقات في مؤتمر السَّـــلام لم يكونوا أناساً مناسبين للتفاوض معهم. تم تأكيد صواب هذا التعليق فيما بعد لأنّ قرارات وتوصيات المؤتمر لم يتم احترامها ولم تُنَفَذْ.

على الرغم من أنّ نميري تخلى عن موقفه المتعلق بتجميد الإدارة الأهلية نتيجةً للضغوط من جانب الأحزاب السياسية التقليدية بعد المصالحة الوطنية، ظلت الإدارة الأهلية تُعَانِي من تبعات خسارتها لجدارتها أمام مجتمعاتها، وخصوصاً في المناطق الريفية.

وفرت المصالحة الوطنية في سنة 1977م مع الأحزاب السياسية التقليدية مزايا للإدارة الأهلية في الشمال، لكنها خلقت مشكلاً آخر في نفس الوقت في الجنوب. فقد عارض قادة الأحزاب السياسية حكومة مايو لصناعتها للسَّلام في الجنوب. وبعدما عادوا إلى الداخل، مارسوا ضغوطاً كبيرة عليها لئلا تقوم بتنفيذ اتفاقية أديس أبابا الموقعة في العام 1972م.

توقفت قضية الحدود التي عالجتها الاتفاقية مثل منطقتي أبيي وكفيا كنجي. وبدلاً من ذلك، تم إعادة إحياء حدود الرعي لسنة 1918م بين دينكا ملوال والرزيقات من قبل الحكومة المركزية في سبتمبر 2012 بأديس أبابا كالسابق، مما يدل علي وجود نية للتوسيع جنوبا" بعد انفصال جنوب السودان ، والمطالبةً بجزء من شمال بحر الغزال حتى منطقة 14 ميل جنوب نهر كير (بحر العرب) كجزء من جنوب دارفور.

بدأ نميري بتوفير الأسلحة واللوجستيات الضرورية للرزيقات لاحتلال مناطق دينكا ملوال، فرد قواد جيش الأنيانيا الأُولى في حامية مثيانق العسكرية بتوفير الأسلحة لأبناء شعبهم ليدافعوا عن أنفسهم وعن أبقارهم. تم خوض كثير من المعارك في الفترة ما بين الأعوام 1974 و1984م. ثم تم إسقاط نظام مايو عبر انتفاضة شعبية بعد ظهور الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش لتحرير السُّودان في العام 1983م.

الحكومة الديمقراطية الثالثة (1985 – 1989م)

في العام 1984م، قبل أن يتولى الصادق المهدي الحكومة كرئيس وزراء منتخب، كان النزاع بين دينكا ملوال والرزيقات قد بلغ ذروته. ضم المجلس العسكري الانتقالي بقيادة الفريق سوار الذهب، اللواء فضل الله بُرمة ناصر،

من قبيلة المسيرية بجنوب كردفان، والذي ارتبطت سيرته بالنزاع في المنطقة. وعلى الرغم من أن المجلس الانتقالي العسكري دعا إلى حل النزاع السُّوداني مع الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان، استخدم اللواء بُرمة منصبه لتسليح الرزيقات والمسيرية في نيّة واضحة لاحتلال أراضي الدينكا. تولت حكومة الصادق المهدي مقاليد السُّلطة في العام 1985م ولسوء الحظ، تم تعيين الجنرال بُرمة مرةً أُخرى وزير دولة بوزارة الدفاع. لم يتم تعيين الجنرال بُرمة في هذا المنصب الوزاري المهم للقيام بوظيفة وطنية؛ بل كاستمرار للخطة المبدئية في خلق تشريد ونزوح جماعي هائل وإبادة جماعية ضد الدينكا والقبائل غير العربية في المنطقة.

صاعد تعيين الجنرال بُرمة الصراع إلى حربٍ اتخذت أبعاداً مختلفةً من مجرد التنافس التقليدي العادي على موارد مثل المراعي بأسلحة تقليدية غير متطورة، إلى حربٍ منظمة بمشاركة الجيش الوطني من الجانبين.

بعد أن عرفت قوات جيش الأنيانيا الأُولى في مثيانق بأن الأمر وصل إلى هذا الشكل من التصعيد، قرروا المشاركة في الحرب بأنفسهم لحماية أبناء شعبهم ضد الغارات المنظمة والتشريد والإبادة. ومن بين الجثث التي تم العثور عليها في أرض المعركة في منطقة سفاهة شخصيات فاعلة من رئاسة القيادة العامة للجيش في الخرطوم جرى التستر والتمويه عليهم من أجل إخفائهم كمدنيين.

لم يكن هناك من شرحٍ يمكن أن يقدمه رئيس الوزراء للشَّعب، سوى أنه رد فعل لما قام به الجيش الشعبي لتحرير السُّودان في المنطقة، متجاهلاً حقيقة أن الضحايا الذين قُتِلُوا مواطنين أبرياء من بلاده. ومضى قدماً ليدعم القتل الجماعي للنازحين في الضعين رغم أن أعماله مخالفة وتمثل تقويضاً للتعاليم الإسلامية. قال:

"على المسلمين من السكان الأصليين حماية المهاجرين غير المسلمين".

وراح يلقي باللوم على الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقواتها، قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان بسبب المذابح التي حدثت في الضعين في سنة 1986م. اتفق المهدي والحكومة الائتلافية على منح الإدارة الأهلية دوراً فعالاً، ولكن بمهام سيتم تعريفها. وتم تكوين لجنة وزارية للقيام بالدراسة وتقديم المقترحات حول الأمر. وفيما يلي بعض التوصيات التي قدمتها اللجنة:

1- إعادة الإدارة الأهلية في المناطق الرعوية وشبه الرعوية بتنظيم إداري كامل، وسُّلطات قضائية وأمنية.

2- إعادة الإدارة الأهلية في المناطق الريفية المستقرة بسُّلطات شبه قضائية .

3- إعادة الإدارة الأهلية في المدن والمناطق الحديثة المنتجة لكن بأحكام إدارية محدودة على مستوى الشيوخ.

كان هناك كثير من التقييد على الاختيار، والإشراف ونوعية العلاقة بين الإدارة الأهلية والسُّلطات الإقليمية، إلّا أنّه لم يتم اتخاذ أي إجراءات حول هذه التوصيات حتى جاءت حكومة ثورة الإنقاذ الوطني إلى سدة الحكم في العام 1989م.

حكومة ثورة الإنقاذ الوطني (1989 – 2005م)

تُغَطِي هذه الفترة العهد ما قبل توقيع اتفاقية السَّلام الشامل وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية في السُّودان. وسيتم مناقشة القضايا ما بعد الاستقلال المتعلقة بهذا النظام في الفصل الثامن.

قبل اســتيلاء الجيش على السُّــلطة في 30 يونيو 1989م، كان جزءٌ كبيرٌ من جنوب السُّــودان تحت ســيطرة الحركة الشــعبية لتحرير السُّــودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان. كانت السُّلطات الحكومية محصورة في المدن الإقليميــة: جوبا، ملكال و واو وبعض المــدن الصغير في الجنوب بما في ذلك أويل، راجا، ويــاي. لم يكن الجنوب فقط مهــدداً بالاجتياح من قبل الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان، بل تحوَّلت الحرب إلى الشمال، وخسرت الحكومة بذلك المناطق الحدودية التي تُعْرَّف بأنها "مناطق التلاقي والاتصال" مثل الكُرْمُك وقيسَان.

وفي نفس الوقــت، كان القِتَال يجري في جبال النوبة، غرب كردفان ودارفور. وتدهورت الأوضاع الأمنية حتى في المدن الكبرى.

كانت هناك إشــاعات من بورتسُّــودان تزعم بأن بعض الضباط في القوات المسلحة السُّودانية يخططون لانقلاب لقطع الطريق بين بورتسُّودان والخرطوم. وكانت هناك مخاوف أيضاً تزعم أن الحركة الشــعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشــعبي لتحرير السُّــودان ستستولي على السُّــلطة عن طريق اجتياح الدمازين، ود مدني والخرطوم.

التبرير الذي قدمه رئيس مجلس الثورة، العميد عمر حســن أحمد البشــير، في البيان الخاص باســتيلائه على السُّلطة من حكومة منتخبة هو إهمال الجيش من الحكومة الديمقراطية، ما نتج عنه تدهور الأوضاع الأمنية في القطر بأكمله.

ألقى البشــير باللوم على الأحزاب السياســية فى إهمال المصالح الوطنية بينما انشــغلت بالصراع على أجندتهــا الضيقة. ووصف اتفاقيــة قرنق والميرغني للسَّلام الموقعة بين الحركة الشــعبية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان

والحزب الاتحادي الديمقراطي بأنها علامة استسلام للمتمردين وليست مبادرة سَّلام دائم.

وتبعاً لذلك، اقترح مبادرته للسَّلام التي أسماها "السَّلام من الداخل" وأسس لها هيئة السَّلام والتنمية لتقوم بتعزيزها، ووعد بتطبيق القوانين الإسلامية في البلاد. وجدت هذه السياسة تقديراً من قبل غالبية السُّودانيين الشماليين الذين اعتبروا الحكومة الجديدة إنقاذاً حقيقياً لأنّ الأوضاع في كل نواحي الحياة كانت صعبة. كان هناك نقص في الغذاء، الوقود، الدواء، التعليم، المياه والكهرباء بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية.

ولإعادة الأمن، ركزت الحكومة الجديدة مواردها المحدودة على الإمداد العسكري. تم تسليح الجيش الوطني للقيام بمهامه ووظيفته على أكمل وجه. كان هناك نداء وطني بمساهمة عامة أبناء الشَّعب في الحفاظ على الأمن والمشاركة في الحرب ضد من سماهم الكُفَار في جنوب السُّودان.

تم تحويل الحرب إلى حربٍ جهادية، وبناءً على ذلك، طُلِبَ من المسلمين المشاركة في حماية الدين والدولة. فجرى تنظيم المليشيات التي كانت موجودة لمواجهة التهديد الذي فرضه أعداء الله في الجنوب.

تم إجازة قانون قوات الدفاع الشعبي من قبل قيادة مجلس الثورة في العام 1989م، وأُخِذَ فيما بعد إلى المجلس الوطني (البرلمان) للمصادقة عليه في العام 1992م. وفُتِحَتْ مراكز التدريب للطلاب والمسؤولين الحكوميين والمواطنين. وجُعِلَ التدريب العسكري أمراً إلزامياً وشرطاً للحصول على فرص التوظيف، الرخصة التجارية أو فيزا السفر إلى خارج البلاد. وتم تسليح المليشيات القبلية في أعالي النيل، الاستوائية، بحر الغزال، كردفان، الخرطوم،

الجزيرة، النيـــل الأبيض ودارفور إلى جانب الجيش الوطني لمواجهة المتمردين في الجنوب، التمرد الذي جرى فهمه بأنه شأن قامت به قبيلة الدينكا.

سعت حكومات الخرطوم لتنفيذ هذه الحملة الإرهابية غالباً في مناطق الدينكا لظنها بأن الحركة الشـــعبية لتحرير السُّـــودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان تنظيم يتبع للدينكا.

كانت المهمة التي أُعطِيتْ لمليشـــيات الرزيقات والمســـيرية هي دحر وسحق الحركة في شـــمال بحر الغزال عـــن طريق تدمير قواعدها عبر القتل وســـلب الممتلكات. في فلســـفة الجهاد كحرب مقدسة، تعتبر مصادرة ممتلكات العدو عملاً شرعياً.

كانت مليشـــيات الرزيقات والمســـيرية القبلية تتلقى دعماً وتســـهيلات بما في ذلك تســـيير قطار لنقلهم إلى بحر الغزال في جنوب السُّـــودان، وجرى تقديم تعويضات لهم كمكافأة لتشجيع الغالبية العظمى من أبناء القبيلتين للمشاركة في الحرب.

رغم كل هذه الأنشطة، لم يجد الرزيقات والمسيرية تحفيزاً في الجهاد، كانت نيتهم فقط هي النهب واختطاف النساء والأطفال لاستخدامهم كعمال في مزارعهم ومراعيهم، وكان هذا تأكيداً على أن الصراع ليس صراعاً دينياً.

في خطابٍ تعبـــوي له في جنوب كردفان، ورد أنّ الراحـــل الفريق أول الزبير محمد صالح، النائب الأول لرئيس جمهورية السُّـــودان في ســـنة 1996م دعا المســـيرية، وبصفة خاصة، أولئك الذيـــن ناصر آباؤهم الحركـــة المهدية، إلى الخـــروج وتقديم مناصرتهم ودعمهم لحكومة ثـــورة الإنقاذ الوطني كاقتراح لمواصلـــة الأيديولوجية المهدية الإســـلامية، طالباً منهم أن يشـــاركوا بفعالية

في الحرب في جنوب السُّـــودان ضد الوثنيين، لكن رجُـــلاً معتبراً من وجهاء المسيرية، رد على الزبير قائلاً:

"ليـــس لدينا ديانـــة صعبة (متطرفـــة ومتعصبـــة) لتجعلنا نُحَـــارِب جنقاي (الدينكا)".

اعتبرت كثير من دوائر حقوق الإنســـان اســـتخدام القطار من قبل المراحيل تورطاً مباشراً للحكومة في اختطاف النساء والأطفال.

جاء في تقرير مجموعة الشـــخصيات البارزة الدوليـــة حول العبودية، الخطف والعبودية القسرية في السُّودان سنة 2002م الآتي:

"إن شـــن الغارات من قبل عدد كبير من المراحيل على القرى في بحر الغزال، مرتبط بالحركة الموسمية للقطار العسكري الذي يُسافر بين بابنوسة و واو".

وأضاف التقرير:

"حينما يتحرك رعاة البقارة شمالاً بالماشية لمراعي الموسم الممطر، يستعد القطار العســـكري للذهاب إلى الجنوب. إنّ هدف القطار الذي يديره الجيش، هدف ثنائي: إمداد الثكنات العســـكرية الحكومية في المدن الواقعة على خط ســـكة الحديد، وتأسيس شمال بحر الغزال كمنطقة حكومية. وتقوم الحكومة بتجنيد المراحيـــل في جنوب دارفور وغـــرب كردفان لحماية القطـــار. كان المجندون يتم تســـجيلهم وتســـليحهم على ظهور الخيل لخلق طوق أمني على بُعد عدة كيلومترات بجانبي خط ســـكة الحديـــد. فتم خلق الطـــوق الأمني للإغارة وحرق القرى في عمق أراضي الدينكا ومناطق اللوه. وتكون الغارات وحشية ومصحوبة بالقتـــل والاغتصاب، ووردت في التقاريـــر حالات بتر لأعضاء

الجسم، بالإضافة إلى نهب الماشية وممتلكات أُخرى واختطاف المدنيين. ويكون الاختطاف سيئاً بشكلٍ عام عندما يعود القطار إلى الشمال"[1].

جرت ملاحظة أن الهدف الرئيس لمليشيات الرزيقات والمسيرية، حينما يتحرك القطار إلى الجنوب هو الإغارة لنهب الماشـــية. وحينما كان القطار يأتي، كانت أســـعار بيع الأبقار تنخفض وتتراجع في مدينتي أويـــل و واو إلى (50000) جنيه سُّوداني والذي يعادل 20 دولاراً.

وعندما يعودون (المراحيل) إلى الشمال، كان هدفهم الرئيس النساء والأطفال. وقيل إنّ بعض النساء والأطفال لم يتم اختطافهم، ولكن نسبةً للأوضاع المدمرة للحرب، قررت هؤلاء اللاتي فقدنَّ والديهـــنَّ أو أزواجهنَّ مرافقة القطار إلى الشمال، ظناً منهنَّ بأن الحياة ستكون أفضل هناك. وعندما وصلنَّ إلى الشمال، جرى الاعتقاد بأنهنَّ من بين اللائي تم اختطافهن، وتم إجبار بعض الأطفال على رفع السلاح كجزء من قوات المراحلين.

هذا صحيح لأنّ الأطفال الذين تم خطفهم في أعمارهم المبكرة أصبحوا جزءاً من قـــوات المراحيل. وقرر أيضـــاً بعض الجنود من الجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان الذين ارتكبوا جرائم في الحركة الهروب إلى المدن والانضمام إلى قوات المراحيل في المنطقة، ليس فقط لطلب المال عن طريق النهب؛ بل للانتقام ضد الأعمال السابقة ضدهم أو ضد عائلاتهم. وهذا حوَّل المواجهة إلى نزاع جنوبي جنوبي.

في العام 1998م، تم التصـــدي لخطة حربية حكومية لتدمـــير المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان

(1) تقريـــر "مجموعة الشـــخصيات البارزة الدولية" حـــول الاختطاف والعبودية والعبودية القسرية في السُّـــودان 2002م.

في شـــمال بحر الغزال. شـــنت القوات الحكومية هجمات عـــلى منطقتي نيامليل وفارياك، التي كانت رئاســـات للجيش الشعبي لتحرير السُّودان في مناطق دينكا ملوال الغربية والشرقية على التوالي.

قامت الحكومة بتعبئة مكثفة وواســـعة للسيطرة على نيامليل في العام 1998م عندما تم تعبئة الرزيقات والمسيرية للقيام بعملية مشتركة مع القوات المسلحة السُّودانية وقوات الدفاع الشعبي.

تم الاســـتيلاء على نيامليل واضرام النار فيها وجرى نهبها. قُتِلَ أُناس كثيرون من بينهم ضباط كبار بالجيش الشـــعبي لتحرير السُّـــودان وجنود في الثكنة، كانت هناك عمليات خطف واســـعة للنساء والأطفال وتم أخذهم إلى مدينة الضعين، وبعد وقت قصير، زار المدينة التي جرى الاستيلاء عليها مسؤولون حكوميون من جنوب دارفور بما في ذلك محافظ منطقة الضعين.

كانت خسارة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّـــودان لرئاســـته في مقاطعة أويل الغربية موجعةً للقيادة لأنها كانت ثكنة عســـكرية اســـتراتيجية ربطت دارفور وغرب بحر الغـــزال. ومع ذلك، تم استعادة الاستيلاء على المدينة في غضون أيَّام قليلة.

تم التصدي لمحاولة أُخرى للاســـتيلاء على منطقة فارياك في أويل الشرقية في ســـنة 2000م من قبل قوات الجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان في منطقة قيير على بعد 10 كيلومـــترات من مدينة أويل. رافق قوات المراحيل القطار، وبعد وصولهـــا إلى مدينة أويل، قرروا مهاجمة حامية فارياك. ولكن قبل وصولهم إلى فارياك وقعوا في كمينٍ نصبته قوات الجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان في قيير. قُتِلَ وجرح كثير منهم وقُبض وأسر آخرون. لم يســـتطيعوا التقدم إلى الأمام؛

بل عـــادوا إلى مدينة أويل. زارهم كبار قادة القوات المســـلحة السُّـــودانية في مدينة أويل وتـــم أخذ الجرحى إلى الخرطوم بطائرة عســـكرية بعد أن تم دفع تعويضاتهم.

إن الدعم والتسهيلات التي وجدها المراحيل من الحكومة تبرر الاتهامات بأن الحكومة كانت وراء أنشـــطة هذه القوات. اتهمـــت كثير من وكالات حقوق الإنســـان الحكومة بارتكاب انتهاكات حقوق إنسان. ألقت الحكومة باللائمة والمسؤولية في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان على المراحيل بشكل مباشر.

في حـــوارٍ أجرته مجموعة الشـــخصيات البارزة الدوليـــة، نفت قوات الجيش استخدام القطار من قبل المراحيل، أو أنهم كانوا جميعاً مسؤوليين عن أعمالهم. وألقى مسؤولون حكوميون آخرون باللوم على زعماء القبائل. واعتُبر المراحيل عناصر مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان ولم يستطيعوا السيطرة عليهم، وقد اجتذبتهم الحوافز التي قدمتها لهم الحكومة.

في نهاية المطاف شرحوا بأن "القطار كان قطاراً حكومياً"، وأشـــارت التقارير: "في السنتين الماضيتين إلى سعى كثير من المســـيرية والرزيقات للنأي بأنفسهم عن قوات المراحيل لتثبيط عزيمة شبابهم من الانضمام إلى المليشيات التي ترفق القطار"، إلّا أنّ عملية نهب الممتلكات واختطـــاف الناس برهنت أنها رابحة ومثمرة.

منـــذ أواخر ســـنة 2000م، كانت هناك أدلة قوية تزعـــم أن وزارة الدفاع قد بدأت دفع الحوافز لأعضاء المليشيات على مرافقة القطار.

ولهذه المزاعم، حمَّل المجتمع الدولي الحكومة مسؤولية انتهاكات حقوق الإنسان وإحياء مؤسســـات الرق في السُّودان. وأرســـلت الأُمم المتحدة مقرراً خاصاً

لحقوق الإنسان في العام 1993م، الذي رفع تقاريره بانتظام للاجتماعات السنوية لمفوضية الأُمم المتحدة لحقوق الإنسان.

تم اعتبار السُّودان دولة غير متعاونة في مجال حقوق الإنسان. وكان اختطاف النساء والأطفال في مناطق دينكا ملوال من قبل قبائل الرزيقات والمسيرية قد وصل إلى درجة مثيرة للقلق حينما تدخلت منظمة التضامن المسيحي الدولي، وقامت بتعبئة المجتمع الغربي ولفت انتباهه على تجارة النخاسة التي انتعشت في السُّودان في القرن العشرين.

أطلقت وسائل الإعلام الغربية حملةً لتعبئة دوائر حقوق الإنسان ضد الحكومة السُّودانية. وبدأت الجهود المنظمة لتحديد المختطفين وإطلاق سراحهم في مطلع التسعينيات عندما كون سلاطين دينكا ملوال في الشمال مجموعة أصبحت معروفة باسم "لجنة سلاطين الدينكا" للقيام بتحديد الأشخاص المختطفين والشروع في المفاوضات لتحريرهم. كان عملهم خطيراً وكانوا يقومون به في سرية تامة.

في العام 1996م، بدأت منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة توفير دعم صغير لعمل اللجنة. وفي مطالع العام 1999م، وكنتيجة للذيوع الإعلامي للأمر من قبل المنظمات الدولية وتقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، بدأت النقاشات بين الحكومة السُّودانية والاتحاد الأوروبي لتغيير مصطلح "الرق/ العبودية" وتبني مصطلح "اختطاف". انتهت النقاشات بالاتفاق على الإجراءات التي يجب اتخاذها للقضاء على الممارسة، بدايةً بتكوين لجنة عرفت ب"لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال" من قبل الحكومة

في مايو 1999م. أصدر أمر الإنشـــاء وتكوين اللجنة وزير العدل الذي كان رئيساً للمجلس الاستشاري لحقوق الإنســـان. ومرةً أُخرى تم إنشاء المنظمة بأمر رئاسي رقم (14) لســـنة 2002م لإعطائها مزيدا من السُّلطات والدعم وإتباعها مباشرةً لرئاسة الجمهورية. كان تفويضها على النحو التالي[1]:

1- إجراء التحقيق في التقارير المتعلقة باختطاف النســـاء والأطفال ومحاكمة الأشخاص المتهمين أو الداعمين أو المشاركين في مثل تلك الأنشطة وغير المتعاونين مع لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال.

2- إجراء تحقيقات في قضايا خطف النســـاء والأطفـــال وإخضاعهم للعمل القسري أو الحالات المشابهة والتوصية بالطرق والوسائل التي تقضي على هذه الممارسة.

ضمت عضوية لجنة القضاء على خطف النســـاء والأطفال ممثلين من الجهات الآتية:

1- السُّلطات الحكومية المعنية: وزارة العدل، الشرطة والأمن.

2- منظمات المجتمع المدني (نقابة المحامين واتحاد المرأة).

3- البرلمان.

4- منظمات غير حكومية.

5- القبائل المعنية.

(1) أحمد المفتي .. تجربة لجنة القضاء على خطف النســـاء والأطفال في جمع المعلومات والتدريب وإعادة لم الشـــمل للأشخاص المخطوفين أثناء الصراع المسلحة .. الخرطوم 2003م

كان للجنــة القضاء على خطف النســاء والأطفــال أجهزة على المســتوى القومي والولائي والإقليمي والمســتويات المحلية. ولكيما تعمل المنظمة بفعالية، تم تكوين اللجان وتألَّفت من ممثلين من مكتب مدير النيابة العامة، الشرطة، القوات المسلحة، الأمن والحكومات الولائية.

كان لديها أيضاً أجهزة قبلية على مســتوى القواعد الجماهيرية تتألف من اثنتين وعشرين (22) لجنة مشتركة في كل المناطق المتأثرة. كانت تلك اللجان أذرعاً تنفيذيــة للجنة القضاء على خطف النســاء والأطفال وتــم اختيار أعضائها من قبل القبائل. لم تكن للإدارة العليا ســلطات لتغيــير عضوية اللجان التي تم ترشــيحها من دوائرها. عملت لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي وخصوصــاً منظمة إنقاذ الطفولة البريطانية بالمملكة المتحدة واليونيسيف.

بعد تأسيســها في العــام 1999م، قامت لجنــة القضاء على خطف النســاء والأطفــال بعدد من العمليــات من خلال اللجان القبلية المشــتركة. عملت الأجهزة على مســتوى القاعدة. لكن واحدة من المشكلات التي واجهتها هي فحص الإحصائيات الحقيقية للمخطوفين. كان هناك اختلاف حول الأعداد الاجماليــة للمخطوفين، والذين تم إعادة لم شــملهم مــع عائلاتهم من قبل المنظمات المختصة، كما يظهر في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3) الأعداد التقديرية التي تم تحديدها للنساء والأطفال المختطفين والذين تم إعادتهم من مختلف المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

المنظمة	العدد التقديري للأشخاص المختطفين	إجمالي عدد الأشخاص المخطوفين الذين تم تحديدهم	إجمالي عدد الأشخاص المخطوفين الذين تم إعادتهم أو الذين تم تجنيدهم
لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال	14000	1.500	1.000
لجنة سلاطين الدينكا	14000	1.127	1.000
اليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة	10000 – 17000 **العدد التقديري للأطفال والنساء المخطوفين** 6000 – 7000 **المفقودين**	1570	1034

منظمة التضامن المسيحي الدولي	**أكثر من 100000 وقد اقتبست العدد التقديري 200000 من سلاطين الدينكا في بحر الغزال (المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان).**		65000 – 70000

المصدر: تقرير مجموعة الشخصيات البارزة الدولية 2002م.

بعد توليها للسُّـــلطة، أعلنت حكومة ثورة الإنقاذ الوطني حرباً ضد مجموعة من الأعداء في الشمال والجنوب. في الشمال، أصدر المجلس العسكري للثورة المرسوم الدســتوري الثاني بحل جميع الأحزاب السياسية ونقابات العمال في البلاد. وفي بيانٍ لقائدها العميد عمر حســن جاء الآتي: "ستتقود الثورة حرباً ضد الطائفية في السُّــودان". من المعروف أن الأحزاب الطائفية (حزب الأُمَّة والحزب الاتحادي الديمقراطي) من الأســاس لديهــا جمهور من الأنصار في شمال السُّــودان من الإدارة الأهلية، وبالتحديد يمثل زعماء القبائل في غرب السُّــودان الذين هم أنصاراً لحزب الأُمَّة، فيما يناصر الناس الحزب الاتحادي الديموقراطي في الشرق والشــمال. في الجنوب، كانت هناك الحركة الشــعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان التي سُمِّيت بحركة الدينكا أو منظمة موالية للدينكا واتُّخِذَتْ مجموعة من الإجراءات ضد الحركة.

يحاجج دوغلاس جونسون بالقول: "أوردت تقارير المراقبيين من الخارج الكثير عن القتال في الحرب الأهلية من منظور قبلي، وكان يُنظر إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان على مدار السنوات على أنه جيش لقبيلة الدينكا"[1].

هذه هي الكيفية التي نظرت بها الحكومات المتعاقبة للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان. عانت المؤسسات القبلية من حرب التمييز العرقي والإثني بين الشمال والجنوب. كانت هناك محاولات لإضعاف دور زعماء القبائل على الأرض عن طريق خلق نُظَّارات جديدة في غرب السُّودان.

في دار الرزيقات كان عدد العُمَّد عشرة (10) فقط في العام 1989م، وتم زيادته لأكثر من خمسين (50) عُمْدَة. وكان الهدف من هذه الخطوة هو خلق ولاء لصالح الحكومة. في شمال بحر الغزال، تم إرسال الزعماء القبليين الذين كانوا معروفين بمناصرة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان إلى المخيمات في الخرطوم والمدن الفقيرة في الشمال لإضعاف الحركة.

لم يتم الاعتراف بالسلاطين النازحين في الخرطوم، وبدلاً من ذلك، تم خلق هرمية جديدة للقيادة القبلية لدعم ومناصرة الحكومة. فكان لشمال بحر الغزال وحده خمسمئة (500) سلطان حول الخرطوم. استخرجت لهم بطاقات من قبل إدارة النازحين داخلياً في ولاية الخرطوم وجرى استخدامهم للتعبئة السياسية وللتظاهرات لدعم ومناصرة سياسات الحكومة.

اقتنع حامد بشير أن الحكومة استبدلت الزعماء القبليين التقليديين بتعيين زعماء جدد موالين لأيديولوجيتها الأساسية.

(1) جونسون دوغلاس ه op cit ص (67)

لم تكن الأيديولوجية الإسلامية شائعة في المناطق الريفية، ولذا كان على الحكومة التأكد من أنها خلقت لها أتباعاً في الإدارة الأهلية.

انتهت هذه الممارسات بانهيار مؤسسات الإدارة الأهلية في المناطق التي يتم فيها حمل السلاح في دارفور وشمال بحر الغزال، وبالتالي تدهورت الأوضاع الأمنية، وخصوصاً في الحدود بين قبائل دينكا ملوال والرزيقات.

تم ترك فكرة اجتماعات اللجان المشتركة، فلم تكن هناك مؤتمرات تعقد لسنوات، وبقيت الصراعات بلا حلول. وتم إيقاف الإشراف المستمر على الحدود لإدارة موارد الرعي المشتركة، ولم تكن هناك محاكم استئناف سنوية لمعالجة قضايا الخطف، والتعويض والزواج غير الشرعي بين القبيلتين. كان العمل المشترك الوحيد الذي قامت به القبيلتان هو العمل مع لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال ولكن بتعاونٍ أقل من زعماء قبائل الرزيقات والمسيرية.

بدأ برنامج إعادة لم شمل الأطفال المختطفين مع عائلاتهم حسناً، لكنه واجه بعض المشكلات، على سبيل المثال، لم يعرف بعض الأطفال مكان تواجد عائلاتهم. البعض بالكاد يعرفون أسماء والديهم لأنهم تعرضوا للاختطاف في سن صغيرة. قرر بعض الأطفال عدم العودة لأُسرهم. تعرضت بعض الإناث منهن للاغتصاب وأُجبر بعضهنَّ على الزواج وأصبحنَّ نساء وربات منازل.

أصبح التعاون بين القبيلتين ممكناً بعد عدد من ورش العمل التي أقامتها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

المشكلات التي واجهت الإدارة الأهلية إبان حكومة ثورة الإنقاذ الوطني لا تنحصر في منطقة دينكا ملوال والرزيقات فقط، بل تشمل البلاد قاطبة.

في العـــام 1998م، تم إجازة قانون من قبل المجلس الوطني لدمقرطة الإدارة الأهلية. ولكن لم تجد الفكـــرة ترحيباً في ولايات كثيرة خاصة للموقف القبلي الذي اتخذه السلاطين التقليديين في مناطقهم تجاهها.

أعطـــى القانون المحلي الجديد لســـنة 2002م الذي أجـــازه المجلس الوطني ســـلطات قوية للإدارة الشـــعبية على مســـتوى القاعدة الجماهيرية كوســـيلة لإضعاف الإدارة الأهلية.

في 9 سبتمبر 2001م، رشـــحت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الكاهن جون دانفورث كمبعوث خاص للسُّودان (مناقشة التفاصيل في الفصل الخامس).

وبعد الهجوم الإرهابي يوم 11 سبتمبر 2001م على مدينة نيويورك، الذي لقي فيه مئات من مواطني الولايات المتحدة مصرعهم في برج التجارة الدولي، كانت هناك أمواج من التغييرات في بيئة السياسة الدولية، والتي وضعت السُّودان في قائمة الولايات المتحدة كدولة تدعم الإرهاب الإسلامي. أصبحت الحكومة مجبرة على توقيع بروتوكول السَّلام مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّـــودان في مشـــاكوس في يوليو 2002م برعاية المعبوث الخاص للولايات المتحدة للسَّلام في السُّودان جون دانفورث.

أعطى هذا البروتوكول شرعية سيادة شعب جنوب السُّودان على أرضه، ليقرر مصيره من خلال اســـتفتاء جرى جدولته بعد فترة ســـت سنوات. في استفتاء ســـنة 2011م كان على الشـــعب الاختيار ما بين البقـــاء في الوحدة أو فصل جنوب السُّودان عن السُّودان. العناصر الأُخرى المهمة لبروتوكول مشاكوس المتصلة بالموضوع هي استثناء جنوب السُّودان من القوانين الإسلامية وحكمه بحكومة شبه مستقلة خلال فترة الست سنوات الانتقالية.

بعد توقيع بروتوكول مشاكوس، بدأت مفاوضات جادة وتم توقيع الاتفاقية، الحكومة السُّودانية مثلها حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان في نيروبي في 9 يناير 2005م.

وتباعاً لذلك، جرى ملاحظة انتهاكات المؤتمر الوطني للاتفاقية إبان التنفيذ، وهي انتهاكات كانت ستؤثر على عدد من القضايا التي يجب حلها قبيل الاستفتاء. من بين هذه القضايا: انسحاب القوات المسلحة السُّودانية إلى الحدود الشمالية بتاريخ 1/ 1/ 1956م، وانسحاب مليشيات القوات المسلحة التي مازالت في الجنوب، ترسيم حدود الجنوب والشمال، تقاسم عائدات إنتاج النفط في الجنوب، إحصاء السكان في السُّودان وترسيم حدود منطقة أبيي.

في جنوب دارفور، أعلنت كثير من المليشيات الحكومية السابقة من قبائل الرزيقات والمسيرية عن ولائها للجيش الشعبي لتحرير السُّودان، الخطوة التي اعتبرتها الحكومة ضارة بالسلام والأمن.

بذلت الحكومة جهوداً لسحب القوات من المنطقة الجنوبية والتي تقف حدودها عند تاريخ 1/ 1/ 1956م. لم تكن الجهود مثمرة؛ بل كانت هناك بوادر لاستئناف الحرب إذا ما لم تُخاطب وتعالج القضايا. عبرت إدارة الولايات المتحدة ومكتب الأمين العام للأُمم المتحدة عن مخاوف بشأن هذا الأمر، وزار الأمين العام للأُمم المتحدة جنوب السُّودان للدفع بخطوات تنفيذ اتفاقية السَّلام الشامل إلى الأمام مع قياداته. قام بنفس الخطوة المبعوث الخاص السابق للرئيس بوش إلى السُّودان أندرو ناتسوس في أكتوبر 2007م قبل أن يستقيل ويترك المهام للسيد روبرت بيترسون وتباعاً لإسكوت غريشون.

الخاتمة

ظل دور الحكومات الوطنية المتعاقبة في صراع دينكا ملوال والرزيقات متواصلاً. وكان السبب الرئيس هو أن الحكومات في الشمال احتاجت إلى استغلال قبائل الرزيقات من أجل بقائها في السُّلطة ضد التمردات المتكررة في الجنوب.

وجدت دينكا ملوال كواحدة من القبائل الموجودة على الحدود مع الشمال، ومعقلاً قوياً كذلك للمتمردين- وجدت نفسها مستهدفة من قبل مليشيات الرزيقات والمسيرية. ويمكن الاستنتاج أن جميع الحكومات التي تولت مقاليد الحكم في الخرطوم ساهمت بشكل مباشر في تصعيد النزاع بين القبيلتين. ومع ذلك، فالأمر واضح بحسب الوقائع في الفصل الثالث: الحكومات الديمقراطية التي قادها الصادق المهدي، الحكومة الانتقالية في سنة 1985م، وثورة الإنقاذ الوطني في سنة 1989م، كان لها دور كبير في تصعيد التوتر بين دينكا ملوال والرزيقات.

أثناء الحكومة الانتقالية بقيادة الجنرال سوار الذهب، استلمت قبائل الرزيقات أسلحة من الحكومة. إن فكرة تدريبهم كقوات شبه عسكرية فكرة أوحت بها حكومة الصادق المهدي في سنة 1986م، ولكن في عهد حكومة ثورة الإنقاذ الوطني، تم إضفاء الطابع المؤسسي للمليشيات القبلية بقانون اسمه قانون قوات الدفاع الشعبي الذي ركز على قبائل الرزيقات والمسيرية بسبب قرب موقعهم الجغرافي للجنوب.

إن استخدام السياسة العرقية من قبل حكومات الخرطوم كاستراتيجية لبقائها في السُّلطة ظهرت بوضوح بأنها مؤذية لوحدة الشعب السُّوداني.

وعـــلى الرغم من أنّ مصـــدر هذا النزاع هو المجتمعات المتنافســـة على الموارد الطبيعية مثل المراعي، المياه ومصائد الأســـماك، فقد جعل الصراع على السُّلطة هذا الأمر متجاوزاً لطبيعة الصراع التقليدي، وحوَّل القبائل إلى وكلاء ينفذون سياسات حكومة الخرطوم.

ولكن هناك حقيقة واحدة وهي أن خروج البشـــير من الســـلطة لم يغير شيئاً في سياسيات الخرطوم تجاه جنوب الســـودان، حيث استمرت ملفات النزاع الحدودي في كل المناطق في أبيي، كافي كانجي، الميل 14 الي الخ.

الفصـــــل الرابع

أثــر الحركـــــات التحررية في جنـــــوب السُّــودان على العلاقــات بين قبيلتي دينكا ملوال والرزيقات

اُتهمت حركات التحرير في جنوب السُّودان من قبل بعض القبائل والأفراد في الشمال بالتسبب في غياب الوحدة بالبلاد من خلال التمردات المتكررة التي كان يُعتقد أنها ضد العرب والإسلام في السُّودان.

يدرس هذا الفصل الدور الذي لعبته حركات الكفاح السُّودانية الجنوبية، بما في ذلك حركة الأنيانيا الأُولى والثانية والحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

حركة الأنيانيا الأُولى (1955 – 1972م)

كانت الأنيانيا تمثل الجناح العسكري لحركة تحرير جنوب السُّودان، وهي الجناح العسكري الذي بدأ في توريت في أغسطس 1955م. وعلى الرغم من أنّ الحركة اتخذت أسماءً مختلفة على مر فترات طويلة، كان الاسم الذي استمر طويلاً هو (الأنيانيا). بدأت الحركة كتمرد من القوات الموجودة في الاستوائية احتجاجاً ضد السياسات العدوانية في الفترة ما بعد الاستقلال في البلاد.

هُمِّش الجنوبيون في عملية السودنة، وتسببت محاولة نقل القوة العسكرية الاستوائية إلى الشمال في نشوء الأزمة. ونسبةً للمظالم الخطيرة التي شعر بها الجنوب، اتخذ الصراع أبعاداً مختلفةً، وبدلاً من أن يدعو للعدالة؛ دعا إلى الانفصال عن الشمال. وعلى نحوٍ مدهشٍ، أثناء مفاوضات السَّلام في أديس أبابا التي اخْتُتِمَتْ باتفاق السَّلام في 1972م. تنازلت الحركة عن المطالبة بالانفصال إلى المطالبة بالحكم الذاتي المحلي الذي أفضى إلى تسوية سلامٍ غير مستدامٍ في الجنوب.

لم تنتشر الحركة التي بدأت في الاستوائية سريعاً في بحر الغزال إلّا لاحقاً بعد عشر سنوات، حينما قتلت حكومة الصادق المهدي أكثر من مئة (100) شخص في حفل زفاف في مدينة واو، ووقعت أحداثٌ مماثلة في بور، ويمكن تصنيف أعمال القتل الجماعية التي وقعت هذه بأنها إبادة جماعية.

قرر وليم دينق، زعيم حزب سانو، نقل أنشطته السياسية إلى الداخل، بدلاً من أن يقوم بها في دول شرق أفريقيا. وقد ناصره كثيرون من الجنوبيين. وعلى الرغم من أنه كان يدعو للحل السلمي للنزاع بمنح الجنوب الحكم الفيدرالي، اعتبر الشمال مطلبه جريمةً. اعتقل الكثيرون من أتباعه في المدن الرئيسة وقتلتهم الأجهزة الأمنية في الجنوب، الأمر الذي حفَّز ودفع النَّاس للانضمام إلى الحركة المسلحة في الجنوب.

لم تُنَظَّم الأنيانيا على أسس فعالة، بل كان تنظيمها مبني على تجمعات قبلية في بحر الغزال، أعالي النيل والاستوائية، وحاولت كل قبيلة أو جماعة إثنية الدفاع عن إقليمها ضد من يعتقدون أنه العدو.

وعلى الرغم من أن الحركة كانت في الأساس احتجاجاً ضد هيمنة الشمال، كان موقف المتمردين من دينكا ملوال مدهشاً عند الحدود المشتركة بين الدينكا والرزيقات والمسيرية.

قال اللواء ألبينو أكول أكول- ضابط سابق في الأنيانيا، وحاكم سابق لمنطقة بحر الغزال الإدارية، إبان حكومة سوار الذهب الانتقالية في سنة 1985م، ووزير سابق في حكومة جنوب السُّودان-:

"كنا ودودين للغاية مع الرزيقات والمسيرية، وعندما بدأنا الحركة في شمال بحر الغزال في العام 1961م، كان هناك سؤال حول كيف يجب التعاون مع

القبائـــل الموجودة في المنطقة؟ كانت دوريتنـــا تتمركز في قرية قوك أنور. فجاء إلينـــا وجهاء من الدينكا وقالوا لنا: "لا تســـتهدفوا البقارة وخاصة الرزيقات والمســـيرية في دارفور وكردفان على التوالي". كانت العلاقات بين دينكا ملوال والرزيقات طيبـــة، إذ حدث دمجٌ وتكاملٌ بـــين القبيلتين، وبالطبع فعلاقات الدم الموجودة بين قســـمين فرعيين: فارياط وفاضيو (هذه أقســـام فرعية من دينكا ملوال الغربية)، مع أولاد أم ضحية من الرزيقات تم اســـتغلالها لفائدة القبيلتين. كان هـــذا تفاهماً اجتماعياً ولم يكن أحد يرغـــب في تخريبه. أصبحنا ودودين مع الرزيقات إلى درجة أنهم قاموا بحمايتنا من اســـتهداف الجيش في مناطقهم. كانت الامدادات وجميع المواد تأتي من دار الرزيقات"[1].

ومضى الجنرال ألبينو قدماً في حديثه يقول:

"كان الاجتـــماع الأوَّل بين الأنيانيا في شـــمال بحر الغـــزال والزعماء الأهليين للرزيقـــات في قوك أنور ناجحاً جداً، قال أحـــد الوجهاء من الرزيقات حينما رآنا بأســـلحة أوتوماتيكيـــة: "على هـــؤلاء الذين أعطوا للدينكا الأســـلحة الأوتوماتيكيـــة صناعة السَّـــلام الآن، لأنّ الأوضاع ســـتكون خطيرة. لقد حاربنا الدينكا بالحرَاب والرماح، ماذا ســـتؤول إليه الأوضاع إذا استخدموا الأسلحة؟[2]".

يوجه التحذير للحكومة عن الأوضاع الخطيرة التي سيتسبب الدينكا في خلقها بامتلاكهم للأســـلحة، ويرجح أن الخيار الوحيـــد لتجنب الأوضاع الكارثية هو صناعة السَّـــلام فوراً في المنطقة. لم يقع قتالٌ بين الرزيقات والمســـيرية مع حركة الأنيانيا حتى ميعاد توقيع اتفاقية أديس أبابا في العام 1972م. والجدير

(1) مقابلة مع اللواء ألبينو أكول أكول، الخرطوم يونيو 2004م ..

(2) Ibid

بالذكر أن الفترة ما بين 1962 إلى 1972م كانت فترة مستقرة على الحدود بين القبيلتين، على الرغم من عمليات القتل الجماعية للجنوبيين في مدن البقارة من قبل الحكومة، كان الرعي والحصول على مصـــادر المياه والصيد يتم القيام بها بالاشتراك في نهر كير (بحر العرب).

ويمكن التلخيص بأن هناك عاملين ســـاهما في الاســـتقرار في المنطقة: انعدام الرغبة لدى زعماء القبيلتين، قبيلتي الرزيقات والمســـيرية من جهة، وقيادات الأنيانيـــا من جهـــة أُخرى، في الانجرار إلى السياســـة، وخصوصاً السياســـة المحلية. العامل الثاني هو أن ميزان القوة بين الرزيقات، المسيرية ودينكا ملوال كان متوازناً إلى حدٍ كبير، ولم يكن بوسع أي قبيلة أن تتفوق على الأُخرى.

حركة الأنيانيا الثانية (1976 – 1983م)

بعد توقيعها عـــلى الاتفاقية مع الحكومة السُّـــودانية في العام 1972م، احتج بعـــض الضباط في حركة الأنيانيا، قائلين إن الحركـــة لم تحقق أهدافها. لم يكن بعضهم أيضاً راضياً عن سياســـات الاســـتيعاب والدمج في القوات المسلحة السُّودانية.

رفض أولئـــك الجنود والضباط الذين احتجوا ضد اتفاقية السَّـــلام، ونظموا أنفسهم في الحدود الإثيوبية، وأعلنوا عن أنفسهم كحركة الأنيانيا الثانية تحت قيادة قاي توت، أكوات أتيم، فينســـنت كوانج ووليم عبد الله شول، وهم من قادة حركة الأنيانيا السابقين من إقليم أعالي النيل.

في إقليم بحر الغزال، وخصوصاً في الثكنة العســـكرية بـــواو (قرينتي)، تمرد النقيب أقويت مع بعض الجنود في العام 1976م. وانســـحب إلى قرية اسمها بور مديـــر بالقرب من منطقة كيانقو، على طريق أويـــل – واو. كان قد احتج

ضد الترقيات وبعض المسائل الإدارية في الجيش. وجرى الاتصال به من قبل قائد الحامية، القائد الثاني في القيادة للواء جوزيف لاقو، العميد إيمانويل أبور، وضباط آخرون، لكنه رفض أن يتراجع؛ بل أطلق النار وقتل العميد أبور وبعض الضباط، فيما هرب الآخرون بجروح بعد إصابتهم أثناء إطلاق النار. كانت هذه انتكاسة رئيسة على كل عملية السَّلام في الجنوب.

في العام 1981م، تمرد عدد مقدر من مواطني أويل بما في ذلك طلاب مدرسة نيامليل الثانوية، احتجاجاً على ما اعتبروه غزوة عربية على مناطقهم وسياسات الرئيس نميري في الجنوب. وبعد وصول كتيبة الجاموس بقيادة المقدم كواج مكوي ميار إلى المنطقة، جُمِعت كل قوات الأنيانيا الثانية، وتم إرسالها إلى بيلفام في إثيوبيا، لمزيد من التدريب العسكري، حيث يصبحون جزءاً من قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان، وأُوكِلَت إليهم مهام مختلفة. علما بأن الطلائع الأولي قد غادرت المنطقة وعلى رأسهم طلاب وشخصيات سياسية بارزة مثل لوال دينق وول (بابا أفريكا)، بول ايول نوم، قايتانو كوم كوم، الوك أكيج وآخرون.

في قيامها بوظائفها ومحاولتها تنفيذ اتفاقية أديس أبابا، أثارت وناقشت الحكومة الإقليمية قضية المناطق المتنازع عليها في الحدود بين الجنوب والشمال، وخاصة مناطق كافيا قنجي على حدود بحر الغزال ودارفور وأبيي على حدود بحر الغزال وكردفان. تصدت الحكومة المركزية لهذا الأمر ورفعت القضية إلى البرلمان الوطني. كانت مناطق الرعي بين الرزيقات ودينكا ملوال التي صنعتها اتفاقية وايتلي مونرو، ضمن قضايا المناظرات المثيرة للجدل، بين النواب الجنوبيين ونظرائهم من الشمال في البرلمان الوطني؛ على أساس أن الحكومة المركزية تقوم بإمداد الرزيقات والمسيرية بالأسلحة الأوتوماتيكية،

لخوض الحرب ضد الدينكا لإخلائهم عن أراضيهم، وأصر الجنوب على حصول دينكا ملوال أيضاً على الأسلحة من حركة الأنيانيا.

صبت الحكومة المركزية والإقليمية مزيداً من الزيت على النار، وقدم كلا منهما دعمه للأطراف المتحاربة، بدلاً من أن تدعوا إلى الحل السلمي للنزاع، فحاربتا بالوكالة من خلال القبائل في الحدود. ويمكن القول بشكلٍ قاطع إنّ منطقة 14 ميل، لم تكن على الإطلاق جزءاً من أيِّ اتفاقية؛ حتى أضافتها الحكومة السُّودانية أثناء المفاوضات في القضايا العالقة بعد الاستقلال بأديس أبابا في العام 2012م.

كان هناك هجوم على دينكا نقوك أيضاً مما جعل الفترة ما بين 1972م و1982م فترة صعبة لكلا من دينكا ملوال ودينكا نقوك. بدأ الأمر كمواجهة بين الشمال والجنوب متخذاً منعطفاً عرقياً بين العرب والأفارقة، وصورته الحكومة في الخرطوم في بعض الأحيان بأنه نزاع ديني بين المسلمين والمسيحيين.

قرر بعض ضباط الأنيانيا والجنود وحراس السلاطين العودة إلى الكفاح المسلح، فذهب المواطنون من شمال بحر الغزال إلى أراضي الأزاندي وأفريقيا الوسطى لشراء الأسلحة للدفاع عن أنفسهم، وعن أطفالهم ونسائهم وأبقارهم من هجمات المراحيل.

في العام 1985م، تمت الإطاحة بنميري في انتفاضةٍ شعبية واستولى سوار الذهب الذي كان قائداً لأركان الجيش في حكومته على السُّلطة، وكَوَّنَ مجلساً سُمِّي بالمجلس العسكري الانتقالي. وأصبح فضل الله بُرمة، من قبيلة المسيرية من كردفان عضواً في المجلس العسكري الانتقالي.

أصبحت سياسة إمداد الرزيقات والمسيرية بالسلاح سياسة ذات صبغة مؤسسية في الحكومة المركزية، ما أدى إلى إحياء حركة الأنيانيا تو، وتحوَّل الصراع تباعاً إلى صراع بين الشمال والجنوب في مناطق التلاقي.

قُتِلَ كثير من التجار العرب في مدينة أرياط على يد جنود من قوات الأنيانيا تو. واستمر شن الغارات واختطاف الأطفال والنساء ونهب الماشية من الطرفين، وخاصةً في منتصف الثمانينات حتى ظهور الحركة الشعبية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان في 16 مايو 1983م. كان ميزان القوة يميل إلى الضعف في جانب دينكا ملوال، وقد شجَّع في بعض الأحيان كثير من الأهالي على الانضمام إلى الحركة الجديدة الحصول على السلاح لحماية أنفسهم وممتلكاتهم.

جاءت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان نتيجةً للمظالم المتراكمة التي مر بها الجنوب وشعوب السُّودان المهمشة في عهد ما بعد الاستقلال. دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بالظروف السياسية التي مر بها الجنوب في بداية الثمانينات فقد جهز نظام مايو الأرضية لنجاح الحركة. من بين قضايا الخلاف السياسي بين الجنوب والشمال قضايا الحدود التي رُفعت تباعاً في البرلمان الإقليمي والوطني.

كان العامل الآخر، قضية مصفاة البترول التي كان تسعى الحكومة إلى إنشائها في كوستي بدلاً عن بانتيو، وقضية قناة جونقلي التي قررت الحكومة المركزية حفرها دون موافقة الجنوب. خرجت تظاهرات كثيرة مناهضة للمشروع في كبرى المدن في الجنوب. وزاد تقسيم الجنوب إلى ثلاثة أقاليم وتطبيق قوانين

الشريعة الإسلامية في سبتمبر 1983م نسبة الذين يؤمنون بأن النزاع لا يمكن حله من خلال الحوار.

وعندما هاجمت قوة من رئاسة قيادة الجيش الجنوبي في جوبا مدينة بور، تمردت الكتيبة (105)، وذهبت إلى الأدغـــال تحت قيادة الرائد كروبينو كوانيين بول في 16 مايو 1983م. كانت القوة المهاجمة بقيادة الكولونيل دومنيك كســيانو، ضابط ســابق في حركة الأنيانيا. كانت مهمته إخماد التمرد في الثكنة العسكرية في بور بالقوة[1].

تحت قيادة الرائد بول، اســتطاعت القوة التي في بور أن تقاوم مقاومةً شرسةً قبل إجبارها على الانســحاب إلى الأدغال[2]. الرائد كروبينو ينحدر من بحر الغزال من دينكا تويج.

انضمت وحدة أُخرى صغيرة في بيبور وفاشلا إلى الرائد كروبينو في الغابات. في 6 يونيــو 1983م، قتل الرائد وليم نيوان بانــج، صديق كروبينو وضابط ســابق في حركة الأنيانيــا العرب في أيود، وانســحب إلى الأدغال مع كتيبته، الكتيبة (104).

كانت هناك خطة بأن تتحــرك كل قوات الأنيانيا في جميع الثكنات في الجنوب في وقتٍ واحد لتســتولي على المدن. فنتج عن هذه الخطوة محاولة ثكنة رومبيك من قبل كتيبة (111) للســيطرة على المدينة، إلا أن الملازم أول أبينكو مجاك، لم يتحرك في الوقت المقرر مما أدى إلى فشل الخطة.

كانت الكتيبة (110) في حامية مثيانق في أويل أيضاً يفترض أن تقوم بعملية في التاريخ المحدد، لكن نســبة لاختلاف بين قياداتها، فشلت المهمة. كان المقترح

(1) لام أكول .. الثورة الشعبية لتحرير السُّودان ثورة أفريقية، 2001م ص (12 – 20)

(2) Ibid

الذي تقدم به بعض الضباط هو تأخير التمرد لكيما يتدرب الضباط الصغار على أساليب إدارة الحرب الحديثة. تم نقل القوات الموجودة في حامية مثيانق إلى دارفور وفشل التمرد.

كانت هناك معسكرات موجودة على الحدود الإثيوبية تسيطر عليها قوات الأنيانيا تو. انضم إليها المتمردون وفُتِحَتْ مراكز التدريب للجنود الجدد. ولكيما ينضموا إلى الثورة، تَحَمَّلَ الطلاب والعمال والمسؤولون الحكوميون مشقة الرحلة إلى الحدود الإثيوبية حيث انسحب الجنود لإعادة التجميع والتنظيم[1].

التقت هذه الجماعات ببعض عناصر حركة الأنيانيا الثانية في إيتانق بإثيوبيا، لتكوين تنظيم يقود الكفاح المسلح ضد الخرطوم. انسحب الكولونيل جون قرنق الذي كان في بور مع أُسرته لقضاء إجازته السنوية مع القوات، عندما اندلعت الحرب، كضابط كبير من بين صغار الضباط اخْتِيرَ الكولونيل قرنق لقيادة الكفاح، ولكسب الدعم من إثيوبيا والمعسكر الشرقي. تبنت الحركة الأيديولوجية الاشتراكية وكان المنفستو الخاص بها يدعو إلى تحرير السُّودان قاطبة، بدلاً من تحرير جنوب السُّودان. من بين النقاط المهمة في المنفستو كانت النقاط التالية [2]:

1- خوض القتال من أجل خلق سودان جديد موحد تسود فيه المساواة والعدالة.

2- تبني نظام اشتراكي للحكم.

3- إعادة تجميع القوات المقاتلة المنتشرة في الجنوب، بما في ذلك الأنيانيا الثانية وتدريبها لبدء القتال في كل أنحاء البلاد.

---

(1) Ibid

(2) أروب مادوت .. طريق السُّودان الشاق نحو السلام 2006م / ص (67 – 71).

عارض الاتجاه الجديد ضباط حركة الأنيانيا الثانية، الذين ذهبوا لمقابلة الرئيس الإثيوبي مانغيستو هايلي ماريام برفقة الكولونيل جون قرنق. ظنوا أن على الحركة الكفاح من أجل انفصال الجنوب. وعندما عاد الفريق إلى المعسكرات، طُلِبَ من أكوات أتيم، بصفته رئيساً للوفد كتابة ورقة تحمل موقفهم. كان هذا لأنّ أكوات أتيم قد أظهر شكوكاً في جون قرنق. لكن تم الكشف عن الورقة المستعجلة التي كانت بجعبة الكولونيل قرنق واندلع القتال وهُزِمت عناصر حركة الأنيانيا الثانية بدعم من الرئيس مانغيستو. وأصبح جون قرنق الرئيس والقائد العام للحركة. ورُقي الرائد كروبينو إلى رتبة المقدم وعُيِّنَ نائباً للرئيس وقائدا عاما للحركة. ورُقي أيضا الرائد وليم نيوان وعُيِّنَ نائباً للرئيس ورئيساً لهيئة الأركان بالحركة. انضم النقيب سلفا كير ميارديت الذي كان ضابط استخبارات في حامية ملكال قبل انضمامه إلى التمرد، فرُقي إلى رتبة الرائد وعُين مسؤولاً عن الأمن والعمليات بالحركة[1].

عندما أتت قوات الأنيانيا الثانية من شمال بحر الغزال للانضمام إلى الحركة، وجدت أن هياكل الحركة قد تم تأسيسها. أخبرهم الكولونيل قرنق بأنه لا يحب خلق مزيد من الهياكل التنظيمية، لكنه وعد الرائد كاواج مكوي (من دينكا ملوال) بعد أن رفعَّه إلى رتبة المقدم وكلفه بقيادة كتيبة إلى بحر الغزال- أنه سيجرى مزيداً من التنظيم عندما يعود (كواج) من مهام التعبئة من أجل تجنيد مزيد من الجنود ببحر الغزال.

استطاع المقدم كواج القيام بأداء مهمته بنجاح. وفي طريق عودته إلى إثيوبيا، التقى المقدم كواج الرائد أروك طون، الذي تم ترقيته إلى رتبة المقدم، وكان مسؤولاً عن التدريب والشؤون اللوجستية كقائد رقم خمسة في الترتيب الهرمي للقيادة. وبطريقة بريئة ودون أن يعرف أن الرَّجُل أصبح أقدم منه، طلب كواج من

(1) Ibid

(أروك) أن يقدم له التحية العسكرية، الأمر الذي اعتبره أروك مخالفة وعصيانا ضده، التهمة التي تصل عقوبتها في الجيش إلى الاعتقال والعقوبة. ومع ذلك، سمح للرائد كواج المواصلة في مشواره.

بعد أن عرف بترقية المقدم أروك إلى موقع القائد الخامس في السلسلة الهرمية العسكرية للحركة، احتج المقدم كواج واختلف مع الدكتور قرنق رئيس الحركة والقائد الأعلي للجيش الشعبي لتحرير السُّودان. فتم اعتقاله في العام 1984م وأرسل إلى السجن حيث هرب منه سنة 1993م وعاد إلى السُّودان.

كان من ضمن السياسيين الذين وصلوا من شمال بحر الغزال إلى إثيوبيا في نوفمبر 1983م مع المقدم كاواج مكوي: القائد لوال دييِنق وول، السلطان قايتانو كوم قينق، ألوك أكيج، القائد لوال رينج لوال، القائد جورج كواج وكثير من طلاب مدرسة نياملیل الثانوية. أُخذ جميع هؤلاء النَّاس والجنود للتدريب العسكري في إثيوبيا.

مهمة كتيبة الجاموس في بحر الغزال

كان أغلب ضباط وجنود كتيبة الجاموس من أعالي النيل، وخصوصاً من قبيلة النوير، وعدد قليل من الدينكا، وعلى الرغم من انضمامهم إلى الأنيانيا الثانية، ناصروا الكولونيل قرنق في حربه ضد من أسماهم بالانفصاليين في الجنوب.

كان هناك أكثر من خمسين ألف (50000) من قوة الأنيانيا في المنطقة. كان القائد العام في المنطقة هو القائد لوال رينج لوال (لوال مكونق) وهو أول من اتخذ قراراً باستخدام أسلحة والده، السلطان رينج لوال، وأسس جيشاً في مريال باي لحماية أبناء شعبه من هجمات مليشيات الرزيقات.

في وقت عمليات الأنيانيا في الجنوب، هاجر السلطان رينج لوال الذي كان يُحارب قوات الأنيانيا إلى الضعين، وخلق صداقةً مع الناظر محمود موسى مادبو. وأسسا محكمة مشتركة في الضعين. وعاد السلطان رينج لاحقاً إلى منطقته في مريال باي بعد توقيع اتفاقية السلام في العام 1972م.

رافقه بعض الأصدقاء من الرزيقات الذين جاءوا بمواشيهم إلى المنطقة للرعي. استخدم رعاة الرزيقات محمية أشانا (المحمية الوطنية لصيد الحياة البرية). فوقع قتالٌ بين الرزيقات وقوات الحياة البرية، قتل الرزيقات كل أفراد قوات حرس الصيد إلّا شخصاً واحداً فرَّ و بلَّغ لحامية الجيش بنياماليل. أرسلت الحامية قوة لإجراء تحقيق في الحادثة فوراً. جرت معركة أُخرى وهزم فيها الرزيقات.

وصلت الأنباء إلى الضعين، وبعد أيام قليلة، كان هناك هجوم على منطقة مريال باي، وبالتالي تجددت الحرب بين دينكا ملوال والرزيقات، قرر دينكا ملوال التعامل مع الأوضاع الجديدة، وكان واحد من الخيارات المتاحة لهم هي تعبئة الأهالي لتكوين قوة تمنع الرزيقات من الدخول إلى شمال بحر الغزال. قرروا شراء أسلحة من أراضي الأزاندي في الاستوائية، لكن آخرون ذهبوا إلى بيلفام في إثيوبيا. استغل الجيش الشعبي لتحرير السُّودان والحركة الشعبية لتحرير السُّودان الأوضاع كمصدر رئيس للاستقطاب والتجنيد للكفاح من أجل التحرير في السُّودان.

كان هذا عندما تم إرسال المقدم كواج مكوي إلى أويل لأغراض التعبئة والتجنيد، ونجح في تعبئة جنود الأنيانيا الثانية والطلاب للانضمام للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان. قادت كتيبة الجاموس عمليات في أويل في مارس 1984م بهدف الحصول على المواطنين من المدينة لينضموا

إليهـــم. في فبراير 1983م، دمر جنود الأنيانيا تـــو جسر نهر لول، الذي يربط أويل بخط الســـكة الحديد المؤدي إلى بابنوســـة لوقف المراحيل من استخدام القطار من بابنوســـة إلى أويل – واو والعكس. عـــادت الكتيبة إلى إثيوبيا بعد قيامها بمهمتها بنجاح، غير أنّ قائدها المقدم كواج مكوي اعتُقِلَ من قبل قائد الحركـــة في مطالع العام 1984م. في العام 1993م، بعد هروبه من الســـجن كوَّنَ المقدم مكوي فصيلاً مع آخرين وانضم لاحقاً لاتفاقية الخرطوم للسَّلَام كموقع مع خمســـة من قيادات فصائل جنوب السُّودان بقيادة ريك مشار تينج سنة 1997م. كانت الحكومة لاتزال تسعى لإضعاف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّـــودان عن طريق تحويل الحرب إلى حربٍ جنوبية جنوبية. ومع ذلك، لم تنجح الخطة وعـــادت أغلب الفصائل الموقعة لاتفاقية الخرطوم للسَّلام وانضمت إلى الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

الدور الذي لعبه بعض الضباط والجنـــود الوطنيين من أويل في حماية المنطقة

في طريقه إلى مدينة بور، تلقى ملازم أول–حينها– جورج كواج أتوير، عسكري الجيش السُّـــوداني السابق في أويل، تلقى أنباءً تفيد بأن مليشيات الرزيقات قد شـــنت غارة على المنطقة. واختطفت النساء والأطفال وقامت بنهب ممتلكات وموارد الدينكا وأحرقت المنازل. حدث هـــذا بعد أن تم أخذ مقاتلي الأنيانيا الثانية من المنطقة لمزيد من التدريب العسكري في إثيوبيا.

قرر الملازم أول أتوير عصيان الأوامر الصادرة من ســـلطة القيادة العســـكرية العليا للجيش الشعبي لتحرير السُّودان، وعرج بالمهمة إلى أويل بجيش يتكون أغلب مقاتليه من دينـــكا ملوال. من بينهم ضباط صغار مثل ملازم أول أتاك دينق ميان، الملازم قرنق ملوديت وآخرون لم ينجوا من نيران الحرب.

وعندما وصلوا إلى قوقريال، وجدوا قوات المراحيل وهي تقود أكثر من ثلاثة آلاف (3000) رأس من الأبقار، وعدداً مقدراً من النســـاء والأطفال كأرقاء مخطوفين، فحدثت معركـــة في منطقة بُول مجاك على مقربة من مدينة قوقريال. تم دحر القوة الغازية واستعيدت النســـاء والأطفال. قرر الملازم أول جورج الذهاب للتمركز في الحدود بين قبائل الرزيقات، المســـيرية ودينكا ملوال. في طريقهم إلى هذه المنطقة، خاض كثيرا من المعارك وتكبد الطرفان خســـائراً في الرِّجَال والعتاد.

في العام 1985م، تخرجت الفرقة مورمور وكان أغلبهم من شمال بحر الغزال. تم نشرهم في المنطقة الوسطى بجنوب السُّودان بزُعِمَ أن سياسة الحركة كانت ترى أنه لا يجب أخذ أيَّ قوة عســـكرية إلي شـــمال بحر الغزال، لأنّه إذا توقف المراحيل عن الهجوم ضد دينكا ملوال، فإن تجنيد النَّاس من شمال بحر الغزال في صفوف الجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان سيتوقف؛ ولذلك اعتُبرت حماية هذا المجتمع من هجمات مليشـــيات الرزيقات والمســـيرية والقوات المسلحة السُّودانية غير ضرورية.

وهناك مقولة شـــهيرة، زُعِمَ بأن قائلها هو الراحل جون قرنق: " القردة تاكل عادةً أطراف الزرع، ولا تُحصد إنتاجه"، ولذا، دعوا العرب يقومون بتخريب شمال بحر الغزال كطرف مزرعتنا. كان هذا الزعم ينتشر بالتزامن مع الأخبار التي جرى تداولها على أوســـع نطاق في شـــمال بحر الغزال بأن قائد الأركان بالجيش الشـــعبي لتحرير السُّـــودان، القائد ســـلفا كير مياريديت كتب رسالةً لمساعده المسؤول عن الإمداد والشؤون اللوجستية؛ طالباً منه ألا يقوم بإرسال الذخيرة إلى أويل. كانت كل هذه المزاعم وسيلة لخلق نزاع بين القيادة وشعْب شمال بحر الغزال الذين يُشَّكِلُون أغلبية الأعضاء والأنصار الملتزمين. والجدير

بالذكر أن صاحب الفخامة، الرئيس سلفا كير، قد نفى في الطبعة الأولى لهذا الكتاب بشكلٍ قاطع المزاعم القائلة بأنّه أمر ضباط القيادة بعدم إرسال الأسلحة والذخائر لشمال بحر الغزال، معتبراً الأمر مجرد دعاية من العدو.

إنّ سياسة عدم توفير الحماية لأهالي شمال بحر الغزال ولممتلكاتهم، بالطبع تتناقض مع الأهداف التي من أجلها رفعت حركة الأنيانيا الثانية السلاح في المنطقة. قررت بعض العناصر من مختلف الكتائب الهرب إلى أويل والانضمام إلى الملازم أول جورج كواج. في العام 1986م، جرى تمديد العمليات حتى منطقة سفاهة (كير أديم) حيث قُتِلَ كثير من الرزيقات ونُهِبَتْ أبقارهم وجرى اختطاف نسائهم وأطفالهم. أجبرهم هذا على الانتقام وقتل الأشخاص النازحين داخلياً في مدينة الضعين بمعرفة وحضور المسؤولين الحكوميين والشرطة في العام 1987م.

قرر مزيد من الضباط العودة إلى المنطقة، الأمر الذي أجبر القيادة على الاعتراف بشمال بحر الغزال كقاعدة عسكرية مهمة للجيش الشعبي لتحرير السُّودان. قائمة قيادات الجيش البارزين الذين ساهموا في هذا العمل ضمت القائد لوال رينج لوال، القائد فاول ملونق أوان، القائد داو أتورجونق، القائد سانتو أيانق، القائد بطرس بول بول، القائد جيمس أجونقا أونقويج، القائد دينق وول، القائد دييني دييني وول، القائد أتاك دييني وول (دييني جوك) النقيب كوال دييني وول، النقيب دييني ملونق وول، النقيب ريج ملونق وول وآخرين كثر من الذين ضحوا بحياتهم، بينما أُصيب آخرون بجروح في سبيل قضية جنوب السُّودان والشعب السُّوداني المهمَّش. وستكون إسهاماتهم في مسيرة التحرير الوطني خالدة إلى الأبد، لم تذهب دماء الذين ضحوا بحياتهم

هدراً؛ بل ستكون بمثابة عامل تنشيط يقودنا نحو غاياتنا ونحو الازدهار.

مهمة قوات قلوينق في شمال بحر الغزال

كانت قوات قلوينق جزءاً من الجيش الشعبي لتحرير السُّودان ولم تكن قوة منفصلة. وتعني كلمة "قلوينق / *gelweng*" في لغة دينكا ملوال "حماية الأبقار أو الماشية". كانت القوة يقودها واحد من ضباط الجيش الشعبي لتحرير السُّودان. كان السبب وراء تكوينها وتأسيسها حماية المنطقة جزئياً من مليشيات الرزيقات والمسيرية التي كانت تشن الغارات إلى المنطقة، والقيام بمساندة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان في المنطقة. وكما ذُكِرَ آنفاً، فعل هذا عدد مقدر من الأنيانيا الثانية الذين انضموا للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان لكيما يضمنوا الحصول على الأسلحة لحماية أنفسهم، وأطفالهم وأبقارهم. ولسوء الحظ، تم أخذهم إلى تنفيذ مهمات مختلفة في مناطق أُخرى.

تم تأسيس قلوينق في كل القرى وتم نشرها أيضاً في الحدود بين الرزيقات والمسيرية أثناء الصيف وتحت قيادة القائد جال مليط جال. كانت قيادة هذه القوات ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السُّودان منتسبون من وحدات أُخرى ويتم توزيعهم بصورة راتبة.

نُشِرَتْ قوات قلوينق من أتوكطو في وار بينج، ونُشِرَتْ قلوينق من دولويت في سياك، ونُشِرَ أولئك الذين مِنْ مكيم في ماسورة سفاهة، ونُشِرت قوات قلوينق من أكوانق أيات في أجوك ومجوك دينقديت في الطريق المؤدي إلى راجا. كما نُشِرَت قوات قلوينق من كروك في قوك أنور بالقرب من نهر كير (بحر العرب)، وقوة قلوينق من مكواج في منطقة مليك أليك ياي على مقربة من

المـيرم. كان الهدف من هذا التوزيع هو وضع القـوات في حدود العدو حتى لا يتـم خوض الحرب داخل أراضي الدينكا،و يتـم مكافح الأضرار الجانبية (اختطاف النساء والأطفال).

كانت قوات قلوينق الأُخـرى في مناطق جنوب أويل، وخصوصاً من فاليت وفاليوفينج متمركزة حول السكة الحديد على طول طريق واو – أويل.

قال جندي من الجيش الشـعبي لتحرير السُّـودان تم إجراء مقابلة معه قبيل توقيع اتفاقية السَّلَام الشامل، إنّ مهمة قوات قلوينق لم تكن مجرد حماية أبقار؛ بل اشتملت على المشاركة في أيِّ عمليات حينما يتم مهاجمة معسكرات العدو. وكذلك في أعقاب سقوط معسكرات العدو على أيدي قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّـودان، كانت مسـؤولية قوات قلوينق الحفاظ على الأمن والنظام في المدينة، هذا يعنـي أن قلوينق كانت تقوم بـأداء وظيفة الشرطة في المناطق المحررة. كانت أيضاً تقوم بالاشتباك مع العدو حتى تأتي التعزيزات العسكرية من الثكنات القريبة لقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

كانت قوات قلوينق مسؤولة أيضاً عن توفير اللوجستيات والذخيرة في أرض المعارك وسـحب كل ما يمكن أن يتم الاسـتيلاء عليه كغنائم بالمدن في حالة هزيمة قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

شـاركت قوات قلوينق في معارك بمنطقة مجوك دينقديت في العام 1994م، ومتويـج في العـام 1995م، ومعركة لول كو في سـنة 1996م، أرياط، واد ويل ونياماليل في العام 1998م. ويُذْكّرُ أنه في التسـعينات، أصبحت أنشـطة مليشـيات الرزيقات والمسـيرية محدودة، لكنها اسـتمرت في مناطق محددة، وخصوصاً في مناطق ملـوال الغربية. جرى تأمين الـشرق بالكامل من قبل قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان، ما أدى إلى تأسيس أسواق السَّلام.

تأسيس أسواق السلام مع الرزيقات والمسيرية

لاحظت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان والسلطات المحلية للرزيقات والمسيرية ودينكا ملوال بأن الحرب قد كلفت النَّاس الغالي والنفيس، وأن الذين يعانون غالباً هم أناس أبرياء يعيشون على الحدود. وهذا حفزهم على ابتكار وسائل لصنع وتحقيق السَّلَام بين النَّاس عن طريق استخدام منهج الشعب للشـــعب على مستوى القاعدة الجماهيرية. فأقاموا مؤتمرات السَّلَام المحلية دون موافقة الحكومة أو قيادة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

حافظوا على اتصالاتهم وعلاقاتهم في أسواق السَّلَام، وأسسوا وحدات إدارية للأســـواق بين القبائل، فأصبحت الأسواق عاملاً فاعلاً وموحداً لأهل دينكا ملوال والمســـيرية والرزيقات، وصارت عملية تبادل البضائع والسلع بصورة جيدة. وفي بعض الأحيـــان، أتى التجار من الخرطوم والمدن الكبرى الأُخرى للشراء من أسواق السَّلام.

كانت هناك أســـواق سلام مختلفة في ملوال الشـــمالية مثل منيل أكوك ومشار أدوت وفي أويل الشرقية مثل ســـوق وار أوار. كانت وســـائل النقل متاحة في تلك المناطق بين دينكا ملوال، الرزيقات والمســـيرية، كانت إمَّا بالسيارات أو بالأحصنة أو الحمير أو بالجمال وأحياناً، كان النَّاس يمشون سيراً على الأقدام.

الخاتمة

بالمقارنة، كانت الأوضاع بين دينكا ملوال، الرزيقات والمســـيرية، إبان حركة الأنيانيا مغايرة للحالة في فترة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشعبي

لتحرير السُّـــودان؛ حيث أنّ العلاقات بين القبيلتين بقيت متقلبة. اســـتمرت الحكومة السُّـــودانية في دعم الرزيقات، بينما استمرت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان في تجنيد دينكا ملوال واستخدامها في مهمات مختلفة لتوطيد موقفها ضد الحكومة في الخرطوم. وعلى الرغم من أنّ الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وجيشها الشعبي لتحرير السُّودان، أوضحت بأنها تُقَاتِلُ من أجل قضية المهمشين في السُّودان في المنفستو الخاص بها، كانت أغلب محاربيها من جنوب السُّودان.

تم اســـتخدام الفوارق العرقية والإثنيـــة من قبل الحكومة السُّـــودانية لدعم الرزيقات بإعطائهم الأســـلحة واللوجستيات لشن الحرب ضد دينكا ملوال. عملت الحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان والجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان نفس الشيء لدعم دينكا ملوال ليدافعوا عن أنفســـهم من هجمات المراحيل، المليشيات القبلية التابعة للحكومة.

يُذْكّرُ أنّ الحكومة السُّـــودانية والحركة الشعبية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّـــودان كانا يتحاربان بالوكالة مســـتخدمتين الفوارق الإثنية الموجودة بين القبيلتين. ولم تفهم هذه السياســـة من قبل القبيلتين حتى قرر الزعماء القبليون تأسيس أســـواق السَّـــلام على الحدود كوســـائل لتعزيز المصالح المتبادلة. إنّ مســـاهمة القبيلتين في علاقات الشـــمال والجنوب، بوضـــع الاعتبار للتكوين الجغرافي، أمر مهم بشكلٍ ملحوظ.

الفصـــل الخامس

دور المجتمــع الدولــي في إدارة النزاع بين دينكا ملوال والرزيقات

بدأ تدخل المجتمع الدولي، وخصوصاً تلك المؤسسات المختصة بقيم حقوق الإنسان في الشؤون السُّودانية مبكراً بعد وصول ثورة الإنقاذ الوطني إلى السُّلطة في العام 1989م. كانت العبودية على قمة أجندة تدخل المجتمع الدولي في الشؤون الداخلية، إذ ورد ذكر الاتجار بالبشر والاسترقاق والعمل القسري في غرب السُّودان. وأصبح دينكا ملوال وجيرانهم من قبائل الرزيقات والمسيرية جزءاً من السياسة الدولية. عبرت عن هذه الاهتمامات العالمية، الحكومات الغربية، المنظمات غير الحكومية، الوكالات الدولية الأُخرى مثل الأُمم والإعلام الدولي.

تدرس هذه الدراسة دور الولايات المتحدة الأمريكية، والأُمم المتحدة، والإعلام الدولي والمنظمات غير الحكومية ودور بعض الدول الغربية، في معالجة القضايا الرئيسة التي تسببت في اندلاع الصراع بين دينكا ملوال والرزيقات. إنها تستكتشف كيف أصبحت قضية العبودية / الاختطاف مسألة اهتمام دولي.

الولايات المتحدة ونزاع دينكا ملوال والرزيقات

يمكن رؤية سياسة الولايات المتحدة في سياق أوسع لمصالحها في الإقليم كله. و يمكن أيضا رؤيتها بالمقارنة بسياستها في الشرق الأوسط. أعلنت إدارة بيل كلينتون سياسة العزلة والاحتواء لحكومة الخرطوم، لأنّها نظرت إليها كحكومة ضد سيادة حكم القانون والديمقراطية في السُّودان.

وقدم النظام أيضاً بعد استيلائه على السُّلطة في البلاد في العام 1989م، دعماً للإرهاب الدولي، مما جعل الإدارة في الولايات المتحدة تلفت انتباهه إلى أربع قضايا في الإقليم: الإرهاب الدولي كتهديد للسلم والأمن الدوليين، انعدام الاستقرار الإقليمي الذي تسببه الحكومات غير الشرعية التي يتم إنشاؤها دون تفويض من المواطنين، انتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى المساعدات الإنسانية سواء كان سببها عوامل طبيعة أو عوامل بشرية.

تحصر الدراسة نفسها في القضايا التي ترتبط بمجال البحث مع تلك العوامل التي تبرر تدخل الولايات المتحدة في النزاع بين دينكا ملوال والرزيقات. وهي دراسة الأنشطة المتعلقة بالاسترقاق والاختطاف في المنطقة.

أدانت الولايات المتحدة بشدة الحكومة السُّودانية وحاولت التدخل في سياساتها. ومنذ العام 1991م، قادت الولايات المتحدة حملة في أوساط شركاء التنمية الدوليين، مشيرةً إلى قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان، حتى العام 1998م عندما ضربت الولايات المتحدة مصنع الشفاء للصناعات الدوائية في الخرطوم، وقد أدى هذا القرار إلى نتائج عكسية ضد الولايات المتحدة، حيث استخدم السُّودان هذا الحادث ككبش فداء للإفلات من فظائعه التي ارتكبها، وبالتالي تراجع الممثل الأمريكي تاركاً تولي زمام المبادرة حول هذا الأمر للدول الأوروبية لتقود الحراك ضد النظام في الخرطوم.

وجاء في ورقة موجزة أعدها مكتب واشنطن للشؤون الأفريقية ما يلي:

"حتى العام 1998م، كانت الولايات المتحدة تتولى زمام المبادرة. وبعد تطوير موقفها بتفجير المصنع الواقع في الخرطوم؛ صارت الولايات المتحدة

تميل إلى الخضوع للمبادرات الأوروبية. حظيت قضية العبودية في السُّودان ببعض الاهتمام في قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان، مستشهدة بتجاهل الحكومة السُّودانية لحقوق الإنسان عندما وجدت نفسها معزولة دبلوماسياً"[1].

كان الأمر مؤسفاً للغاية بالنسبة للولايات المتحدة حينما رأت لجنة حقوق الإنسان تمرر قراراً بإسقاط كلمة "العبودية" وتبني كلمة "الاختطاف". اعتُبِرَ القرار من قبل الولايات المتحدة بغير العادل وأعلنت عن تحظفاتها عليه.

وعقب توليه للرئاسة، ورث جورج دبليو بوش الابن أوضاعاً متفجرة في السُّودان والسياسة الإقليمية والدولية. وادعت الحكومة السُّودانية بأن إدارة كلينتون قامت بنشر جيش في الدول المجاورة، وأعطت الدعم المالي والمادي للحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان. وزُعِمَ بأن الهجمات على مدينتي كسلا في العام 2003م وتوريت في العام 2004م دبرتها دولتي إريتريا وأوغندا على التوالي، لكن بدعم لوجستي من الولايات المتحدة.

دولياً، كانت هنالك محاولات لفرض عقوبات على السُّودان عن طريق اتهامه بالتخطيط لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك، وتم قطع جميع المساعدات المالية الغربية للسُّودان. وردت الحكومة السُّودانية بإيقاف جميع الشركات الغربية، وخصوصاً تلك التي أبدت رغبةً في الاستثمار في مجال النفط. وأخذت دول آسيا الشرقية مثل الصين، ماليزيا والهند وكوريا تلك الفرصة للاستثمار فيه.

فشلت سياسة كلينتون في الإطاحة بحكومة الخرطوم وخاصة بعد ضرب وتفجير مصنع الشفاء للصناعات الدوائية. وبدلاً عن ذلك، تم تحديد هدف

(1) مكتب واشنطن للشؤون الأفريقية: ورقة موجزة حول العبودية، السلام والحرب في السُّودان(25/ 2)1999م.

جديد لصياغة التعاون بين الولايات المتحدة والسُّودان لتحقيق السلام كقيمة إنسانية أساسية.

واقترحت ورقة مقدمة من معهد الدراسات الاستراتيجية في الولايات المتحدة كيفية إجراء سياسة جديدة مع وضع تسوية سلمية على رأس الأولويات. غير أنّ الرئيس كلينتون لم يكن يرغب في التراجع عن سياسة الاحتواء التي أعلنتها إدارته.

واجهت إدارة الرئيس بـــوش موقفين، الموقف الأول تمثل في طلب المجموعة الأُولى تغييرات في السياسة الســـابقة الخاصة بالمواجهة المباشرة، ودعا إلى هذا الموقف رجال من مجتمع الأعمال التجارية الذين تحججوا بأن السياسة الجديدة تسمح لهم بالاستثمار في السُّودان.

واعتقدت المجموعة الثانية بأن التعاون مع السُّـــودان، الذي هو أكبر منتهك لحقوق الإنســـان في العالم، يناقض القيم الأمريكية، ولذلك عارضوا التعاون مع الحكومة الإسلامية في الخرطوم. كانت سياسة المواجهة هذه تقودها غالباً الجماعات الدينية. وقِيلَ إنّ بوش نفسه كان مناصراً لهذه الجماعات.

بـــين هذا الموقـــف المحافظ من الكنائـــس والموقف المرن مـــن مجتمع الأعمال التجاريـــة، وجدت الإدارة الجديـــدة موضعاً لوضع سياســـاتها الخاصة التي تخاطب وتعالج مصالح المجموعتين. وقبلت الإدارة بالتعاون مع السُّـــودان بشروط.

تقتضي الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الإرهاب تعاوناً أوســـع، وخصوصاً مع دول الشرق الأوســـط، بما في ذلك السُّـــودان، الذي له معرفة أفضل بالإرهاب الإســـلامي. وعلى هذا النحو، رُسِمتْ مجالات التعاون مع

الحكومة السُّـــودانية بحيث تشتمل على الحرب ضد الإرهاب، تحسين أوضاع حقوق الإنسان، التسوية السلمية للصراع في الجنوب واستعادة الديمقراطية.

كان الاهتـــمام الفوري هنا هو تدخل الولايات المتحدة على أســـس إنســـانية في شـــؤون السُّـــودان الداخلية، وخصوصاً قضية الصراع بـــين دينكا ملوال والرزيقات على الحدود.

في 9 ســـبتمبر 2001م، قبل ثمانيـــة وأربعين (48) ســـاعة قبيل هجمات 11 ســـبتمبر، تم تعيين السيناتور الســـابق جون دانفورث، الذي كان رجلاً دينياً وكاهناً بالكنيســـة الأســـقفية، عُيِّنَ مبعوثاً خاصاً للرئيس بوش للسَّـــلَام في السُّودان. ويُشِيرُ هذا إلى قبول الكنيسة بالسياسة الجديدة للسُّودان وأنها لعبت دوراً في ترشيح المبعوث الخاص.

وخـــلال زيارته، اقترح دانفـــورث أن تُوضع نهايةً للاختطاف والاســـترقاق والعبودية من بين سلسلة من الخطوات التي تهدف إلى بناء الثقة بين الطرفين. في الواقع، لم تهدف الإجـــراءات المقترحة لبناء الثقة بين الحكومة السُّـــودانية والحركة الشعبية لتحرير السُّودان والجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان، لكنها كانت للتوفيق بين مصالح مجتمع الولايات المتحدة والحكومة في الخرطوم.

ولإنهاء العبودية / الاختطاف فوراً، كما اقترحه السيناتور دانفورث، أصدرت الحكومة قراراً بتمكين لجنة القضاء على خطف النســـاء والأطفال، وائتمنتها هذه المسؤولية.

وعلى الرغم من أن لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال ظلت تعمل عن كثب مع المنظمات الدولية في مجال القضاء على خطف النساء والأطفال، كانت

وجهة نظر الولايات المتحدة تقول إنه لم يتم اتخاذ الخطوات الجادة للقضاء على الظاهرة. كان هذا امتثالاً لموقفها القديم في وكالات الأُمم المتحدة.

كان من الصعب إقناع الوفـد الأمريكي أن يتبنى مصطلح "الاختطاف" وأن يسـقط كلمة "العبودية" أو "الاسترقاق"، حتى تم استخدام الكلمتين بشكل متزامن في نص اتفاق تم التوقيع عليه بين الحكومة السُّودانية والوفد الأمريكي الذي ناقش إجراءات بناء الثقة بالخرطوم في شهر يناير 2002م.

قبل أربعة أشـهر من تعيين دانفورث كمبعوث خاص في شهر مايو 2001م، عَيَّنَ الرئيس بوش أندرو ناتسـوس رئيسـاً لوكالة التنمية الدولية الأمريكية، ليكون منسـقه الإنسـاني "للسُّـودان الذي مزقته الحرب والإبـادة الجماعية والعبودية". في هذا الشأن، قال الرئيس بوش:

"هذه هي الخطوة الأُولى، وستتبع المزيد من الخطوات. لقد بدأت أعمالنا اليوم وستستمر إدارتي تتحدث وتتصرف لطالما أن الاضطهاد والانتهاكات مستمرة في السُّودان"[1].

وأضاف: "تم اختطاف النسـاء والأطفال وتم بيعهم ليُسـتعبدوا. وقدرت منظمة اليونيسـف أن أكثر من (12000) إلى (15000) شـخص محتجزين كعبيد في السُّـودان"[2]. إنّ التغيير الدرامي في السياسة بتعيين دانفورث بدلًا من ناتسـوس، كان مؤشراً للدور الذي لعبته المنظـمات الدينية في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالصراع في السُّودان.

(1) Bush New Max.com UIRES Saturday May 5 2001

(2) Ibid

وعلى الرغم من الجهود التي بُذِلَتْ لإنهاء العبودية/ الاختطاف، كان لا يزال هنـــاك اعتقاد في الإدارة الأمريكية بأن ممارســـات العبوديـــة، الاتجار بالبشر، الاســـترقاق، والعمل القسري لا تزال قائمة. وهكذا بقي اســـم السُّودان في قائمة الدول التي ترفض إنهاء انتهاكات حقوق الإنســـان. كان من المؤمل أن يســـتأنف البلدان العلاقات الدبلوماســـية بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل بنيروبي في 9 يناير 2005م، لكن الولايات المتحدة تراجعت عن وعودها التي قالت فيه إنّ صفحةً جديدةً ستُفتح بعد تحسين أوضاع حقوق الإنسان في إقليم دارفور غربي السُّودان.

لم تكن هناك اتصالات دبلوماســـية بين البلدين حتى شهر أغسطس 2007م، عندما زار وفد رفيع المستوى من وزارة الخارجية السُّودانية الولايات المتحدة لاستئناف الحوار حول تطبيع العلاقات بطلب من الحكومة في الخرطوم.

تم عقد جلســـة أُخرى في فرنســـا واُتفق على عقد اجتماع آخـــر في الخرطوم، ولكن نســـبة للتطورات في منطقة أبيي التي أدت إلى قتل ونزوح المواطنين من قبل القوات المسلحة السُّودانية في شـــهر مايو 2008م، لم تستمر المحادثات. ومع ذلك اســـتمرت الولايات المتحدة في الدفع بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل والاستقلال قدماً حتى انفصل جنوب السُّودان رسمياً في 9 يوليو 2011م.

دور الأُمم المتحدة في إدارة النزاع بين دينكا ملوال والرزيقات

برزت قضايا انتهاكات حقوق الإنســـان إلى السطح في السُّودان سنة 1987م حينـــما وقعت مجزرة كبرى في مدينة الضعين في جنوب دارفور. وأشـــار تقرير كتبه محـــاضران بجامعة الخرطوم إلى أن أكثر من ألف (1000) شـــخص من دينكا ملـــوال قُتِلُوا. ونقتبس من التقرير الفقـــرة التالية: "في مارس 28، قُتِلَ

أكثر من (1000) شخص من الأطفال والنساء والرجال من الدينكا من قبل بعض العرب الرزيقات".

وبحسب شهود عيان، شن المهاجمون هجوماً على عربة خشبية في محطة القطار وعلى متنها مئتي (200) راكب من الدينكا المسافرين. ألقوا القش واللُحفات (فراشات النوم) المشـــتعلة على العربة وأحرقوا الدينكا أحياءً حتى الموت[1]. الجديـــر بالذكر أن المجزرة نُفِذَتْ لمدة ثلاثة أيام متتالية من 27 مارس إلى 29 مارس 1987م.

وأكد التقرير بأن المجزرة أشرف عليها مســـؤولون حكوميون، وشارك بعضٌ من رِّجَال الشرطة في قتل أُناس أبرياء. وأكدت سلسلة من الأحداث المحيطة بالهجوم شـــكوكهم. أولاً، اختار المســـؤولون الحكوميون ترحيل الآلاف من الدينكا الذين قضوا الليل في حي السكة الحديد إلى محطة القطار، وتبعه هجوم الرزيقـــات وآخرين على الدينكا. التقى المســـؤولون الحكوميون والشرطة في محطة القطار لتقييم الأوضاع، واختفى هؤلاء المسؤولون لاحقاً عندما وقعت المجزرة[2]. في تصريحاتـــه لهيئة الإذاعة البريطانية (البـــي بي سي)، قال رئيس الوزراء الصادق المهدي: "كانت العملية رداً انتقامياً لما فعله الجيش الشـــعبي لتحرير السُّودان في سفاهة[3]".

وقدم وزير الشؤون الداخلية ســـيد أحمد الحسين شرحاً مماثلاً. الجدير بالذكر أن الجيش الشـــعبي لتحرير السُّـــودان هجم على منطقة ســـفاهة في شهر يناير

(1) سليمان وعشـــاري .. إنتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان: مجزرة الضعين والعبودية في السُّودان، 1987م صفحة (1 – 16).

(2) Ibid

(3) Ibid

1987م، وهزم مليشيات الرزيقات وأوقع فيها خسائر فادحة، وأكدت تصريحات رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية تورط الحكومة في الصراع القبلي، وأنها خططت لقتل النازحين من أبناء الدينكا في الضعين[1]. في أعقاب وقوع المجزرة بحق الأبرياء ورد الحكومة، زار محاضران من جامعة الخرطوم المكان الذي حدثت فيه المجزرة لإجراء تحقيق وكشف الجناة.

لم يتم اتخاذ أية خطوات عملية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في السُّودان حتى سنة 1992م، حينما زار غاسفر بيرو البلاد. وسلم تقريراً لمفوضية حقوق الإنسان في العام 1992م بصفته خبيراً مستقلاً. فتم حينها تعيين بيرو مقرراً خاصاً لحقوق الإنسان في السُّودان من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في العام 1993م. زار البلاد عدة مرات وسلم تقاريره حول انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العبودية، الاتجار بالبشر، الاسترقاق، والعمل القسري حتى تقدم باستقالته في العام 1999م. وأثناء فترته كان هناك تدهوراً حاداً في العلاقات السُّودانية مع المنظمات الدولية.

خلفه السيد ليوناردو فرانكو في سنة 1999م الذي زار البلاد في نفس السنة وسلم تقريره لمفوضية حقوق الإنسان. وقبل أن يتولى السيد فرانكو ملف حقوق الإنسان في سنة 1998م، زار وفد من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان السُّودان للتباحث في مجال حقوق الإنسان مع الحكومة ووكالات الأُمم المتحدة في السُّودان.

خلال هذه الفترة، كانت هناك اتصالات مكثفة بين الحكومة ووكالات الأُمم المتحدة لحل قضية انتهاكات حقوق الإنسان. وسلمت الحكومة السُّودانية

(1) Ibid

تقريراً للجنة الأُمم المتحدة الاقتصادية والحقــوق الاجتماعية والثقافية، نافيةً وجود أي نوع من التمييز.

وأكد تقرير آخر حول حقوق الطفل من المجلس القومي لرعاية الطفولة للجنة الأُمم المتحدة لحقوق الطفولة موقفه بأن الأطفال تم الاعتناء بهم اعتناءً حسناً. وسُــلم تقرير ثالث للجنة الأُمم المتحدة حول التمييز العرقي، مدعياً أن ليس هناك تمييزاً إثنياً وعرقياً. وتم إعداد تقرير مماثل آخر وجرى تسليمه أيضاً.

ســبق تدخل المنظمات الدولية في الأنشــطة الحكومية زيارة اللــورد ماكناير من مجلس اللــوردات البريطانية، الذي زار السُّــودان ليجــري تحقيقاً حول الادعاءات المتعلقة بالعبودية. زار اللورد ماكناير مواقع كثيرة وأصدر تقريره في شهر نوفمبر 1997م[1]. ونقتبس منه الآتي فيه :

"عدتُ منذ وقت قريب من زيارة عملية للسُّودان من يوم 4 إلى يوم 11 أكتوبر 1997م. كانت هذه الزيارة نتيجة للدراسة والفحص في مزاعم ضد الحكومة السُّــودانية، وقد أخذتني إلى ولايات جنوب وشــمال كردفان. كان انطباعي العام هو أن هناك شيئاً متفقاً عليه فيما يتعلق بهذه التقارير التي تقترح لي إمكانية وجود حملة متعمدة من بعض الدوائر لتشويه سمعة الحكومة".

وعــلى الرغم من أن اللــورد ماكناير لم يزر مناطق دينــكا ملوال والرزيقات، فإنه واضح جداً مما رآه في كردفان، موطن قبيلة المســيرية، التي شــاركت مع الرزيقــات في العبودية. أُخِــذَ كثيرٌ من أطفال الدينــكا بالقطارات إلى غرب كردفان. وبحســب التقرير، وجد اللورد ماكناير النســاء والأطفال الذين تم خطفهــم، إلّا أن حالتهم لم تكن حالة من هم في العبوديــة. وأثار هذا جدلاً

(1) Ibid

عظيماً في المجتمعات الأوروبية حول ما إذا كانت العملية اختطاف أم عبودية، وكُلِفَتْ الحكومة ببذل مزيد من الجهد للقضاء عليه.

امتثالاً لتوجيهات المجتمع الدولي، أسست الحكومة لجنة للقضاء على خطف النساء والأطفال، كمؤسسة أعطيت لها مسؤولية القضاء على خطف النساء والأطفال في مناطق النزاع القبلي. تم تكوين لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال في سنة 1999م بموافقة تامة من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الطفل وحماية الطفولة مثل اليونيسف ومنظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة. وأعطي بعض هذه المنظمات غير الحكومية أموالاً لمساعدة لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال في القيام بواجباتها.

وأثناء مهمة السيناتور جون دانفورث إلى السُّودان كمبعوث خاص للرئيس جورج دبليو بوش للسَّلَام في السُّودان في العام 2001م، تم تمكين لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال بقرار رئاسي، وجرى تفويض سلطات وزير العدل لها لتتمكن من التعامل مع القضاء على اختطاف النساء والأطفال في مناطق النزاع المسلح.

وأكدت التقارير المسلمة للجنة الأُمم المتحدة لحقوق الإنسان من قبل السيد ليوناردو بعد تأسيس لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال تقدماً في أوضاع حقوق الإنسان في السُّودان. ومع ذلك، دعت التقارير إلى مزيد من حرية الصحافة، حرية التجمع، الحرية الدينية للمسيحيين وسيادة حكم القانون والديمقراطية، ودعت التقارير أيضاً إلى إنهاء الحرب في السُّودان وإرساء دعائم السَّلَام في البلاد كطريقة لمخاطبة ومعالجة مصدر انتهاك حقوق الإنسان.

استبدل السـيد ليوناردو بالسيد غيارهرت بوام في العام 2001م، والذي زار البلاد ثلاث مرات لتقييم مستوى التقدم المحرز في أوضاع حقوق الإنسان. في الجلسة الثامنة والخمسين (58) للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أكتوبر 2002م، ضم قرار المجلس السُّودان في "التقرير الرئيس" الذي صدر، ومعناه أن على البلاد بذل مزيد من الجهود لتحسـين أوضاع حقوق الإنسان. ودعت كذلك إلى الدعم المادي والأخلاقي من المنظمات الدولية في هذا الصدد.

في مارس 2003م، صوتت مفوضية حقوق الإنسـان لصالح السُّـودان وتم سـحب اسمه من قائمة "التقرير الرئيس" إلى قائمة الدول التي تتعاون تعاوناً كاملاً في مجال حقوق الإنسـان. وتم نقد القرار من قبـل الولايات المتحدة، لكنها لم تصوت ضده نسبة لوجود الاجماع في مجلس الأمن الدولي.

هذا يعكس بأنها مهتمة بالتسوية السـلمية للنزاع في الجنوب، وعقدت الأُمم المتحـدة أول اجتماعاتها في أفريقيا بنيروبي في كينيا في شـهر نوفمبر 2004م. وناشد الاجتماع طرفي الحرب بإيقاف القتال والعمل من أجل تحقيق السَّلَام.

هـذا أدى أخيراً إلى توقيع اتفاقية السَّـلَام الشـامل في 9 ينايـر 2005م. في إبريل 2005م، عقد مجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة جلسـاته. ومن ضمن جلساته، جلسة خاصة بالسَّلَام في السُّودان، واتخذ عدة قرارات لدعم السَّلَام، بما في ذلك نشر قوات الأُمم المتحدة، وبعثة الأُمم المتحدة في السُّودان كحفظة سلَام.

تم ترشـيح جان برونك لرئاسة البعثة، وجرى طرده لاحقاً من قبل الحكومة، واسـتبدل بالسيد أشرف جيهاغر غازي. في أكتوبر 2007م، زار الأمين العام للأُمم المتحدة مدينة جوبا لبحث سير تنفيذ اتفاقية السَّلَام الشامل في السُّودان، حيث ناشد الأطراف بالعمل على تنفيذ اتفاقية السَّلَام الشامل.

آراء وسائل الإعلام العالمية حول الصراع بين دينكا ملوال والرزيقات

جرى تسليط الضوء على قضية العبودية في السُّودان، وخصوصاً، في الإعلام الغربي في منتصف الثمانينات من خلال مقالات الوزير السابق في الحكومة والصحفي المعروف، بونا ملوال مدوت، من دينكا تويج بإقليم بحر الغزال، ورئيس تحرير جريدة (سُّودان تايمز / *The Sudan Times*) الإنجليزية. وكشف مدوت عن تلك الممارسة في المجتمع السُّوداني. ولما كان منفياً في انجلترا؛ بدأ مدوت بنشر مقالات في جريدة (غازيت السُّودان الديمقراطي / *The Sudan Democratic Gazette*) مركزاً على العبودية في السُّودان.

في العام 1987م، كتب كل من عُشاري محمد، وسليمان علي بلدو من جامعة الخرطوم كتابهما الشهير، "حقوق الإنسان في السُّودان: مجزرة الضعين والعبودية في السُّودان"، وقد تم نشر نتائج هذا التحقيق في كثيرٍ من المؤسسات الإعلامية العالمية وإذاعته هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي) في 23 مايو 1987م.

في التسعينات، أصبحت قضية العبودية في السُّودان مسيطرة على حقل الصحافة. وعبرت الصحف مثل ذا نيويوركر (*The New Yorker*)، ذا لوس أنجلس تايمز (*The Los Angeles Times*)، ذا واشنطن بوست (*The Washington Post*)، ذا واشنطن تايمز (*The Washington Times*)، ذا بوسطن قلوب (*The Boston Globe*)، ذا نيويورك تايمز (*The New York Times*)، ذا آيريش تايمز (*The Irish Times*)، ذا إندبيندنت أون ساندي (*The Independent on Sunday*)، ذا إنترناشونال هيرلد تريبيون (*The International Herald Tribune*)، إلى جانب المجلات الشهرية مثل أتلانتيك (*Atlantic*) الشهرية

والإكونوميست(*Economist*) وبعض دور الصحافة الغربية والشرق أوسطية والأفريقية، عبرت عن القلق حول ممارسة العبودية في السُّودان.

كانت بعض الآراء تقول إن كبار القادة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، استخدموا الأوضاع ليشتروا حُرِّيَّة العبيد بالاحتيال في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

وكشفت كذلك كثير من هذه الصحف دور الحكومة في هذه الممارسة. منظمات أُخرى وخاصة منظمة التضامن المسيحي العالمي (*Christian International*) (*Solidarity*) والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية (*Anti-slavery International*) عملت بجدٍ لكسر الصمت الدولي حول العبودية في السُّودان. وبينما كانت الحملة جارية، أنكرت بعض دور النشر وجود العبودية. هذه الحملة المضادة قادها المجلس الأوروبي السُّوداني للعلاقات العامة في لندن. ونشر السيد ديفيد هولي مدير هذا المجلس أعمالاً كثيرةً في مجال حقوق الإنسان في السُّودان، مجال السَّلام، وسياسة الولايات المتحدة نحو السُّودان ومقالات أُخرى مماثلة في الصحف والمجلات. بصرف النظر عن مناهضة العبودية، واجه السُّودان إدانة دولية في أعقاب انتشار المزاعم بأن بعض المسؤولين في الحكومة حاولوا قتل الرئيس المصري حسني مبارك في العام 1996م.

وأصدر مجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة عدة قرارات، معتبراً الحكومة السُّودانية منتهكة لحقوق الإنسان، وزارت كثير من دوائر حقوق الإنسان السُّودان لإجراء تحقيقات في الادعاءات حول العبودية. ولم تخرج هذه الدوائر بأي اتفاق لحقيقة بسيطة وهي أن أولئك الذين قرروا زيارة جنوب السُّودان خاصة المناطق التي تسيطر عليها الحركة، جاءوا دون أي نتائج بوجود العبودية.

ولكـــن الذين زاروا الخرطوم، رفعوا تقارير لأوضاع مختلفة، ودعوا إلى الدعم الحكومـــي في القضاء عليها. والمثال على ذلك زيارة اللورد ماكناير إلى شـــمال السُّـــودان. وقد قسمت الحرب البلاد إلى قســـمين: وكان على الشخص الذي أراد الســـفر إلى الخرطوم طلب الفيزا من الحكومة السُّودانية. ولكن إن رغب شـــخص في زيارة المناطق المحررة في جنوب السُّودان، كان الإذن يُمنح له من قبل مكاتب الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان في الخارج.

حاولت الحكومة إقناع المحققين في حقوق الإنســـان بـــأن الذي ظل يجري هو اختطاف ناجم عن النزاعات القبلية عـــلى موارد الرعي في مناطق التلاقي. من جانب الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وقوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان، كان الـــزوار إلى مناطقها يتم إقناعهم بأن الذي ظل يجري عبودية واتجاراً بالبشر بالتمويل من قبل الحكومة.

كانـــت هذه الأوضاع بعينها ضـــارة بقيم حقوق الإنســـان لطالما أن الطرفين متنافســـان على السلطة في نفس البلد. ومع ذلك، وعلى نحو جلي، كانت أيضاً منافسة لكسب الدعم الدولي وتعاطفه.

وإذ أقنعتهـــم الفيديوهات التي عرضتها منظمة التضامن المســـيحي العالمي، والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية، وهي تقوم بفدية النســـاء والأطفال الذين تم استرقاقهم من تجار النخاســـة العرب، تبرع تلاميذ وتلميذات المدارس في الولايات المتحدة بثمـــن وجبات فطورهم لأطفال جنوب السُّـــودان الذين يواجهـــون المعاناة. ووجدت الحملة الإعلامية التي قامت بها منظمة التضامن المســـيحي العالمي والمنظمـــة الدولية لمناهضـــة العبودية، دعماً مـــن المجتمع المـــدني داخل الولايات المتحدة، وخصوصاً، من قبل المنظمات المســـيحية وفي الكونغرس.

وظهر القس ماريـــو ريفا، الكاهن الإيطالي الذي قضى أكثر من عشرين (20) ســـنة في جنوب السُّـــودان، وتمكن من تعلم اللغات المحليـــة، بما في ذلك لغة الدينكا، ظهر في البرنامج التلفزيوني على قناة السي إن إن التلفزيونية في برنامج (CBS في ســـتين دقيقة). كان موضوع مناقشة البرنامج هو فدية العبيد الذين حررتهم منظمة التضامن المسيحي العالمي في جنوب السُّودان. قال القس:

"المترجمـــون الذين رأيتهم في برنامج فدية إيبنر قاموا متعمدين بترجمة الكلمات بطريقـــةٍ خاطئةٍ، وعلى ســـبيل المثال قلـــتُ لهم: من فضلكم أســـألوا الأهالي لو أنهم الآن عبيد أو كنتم عبيداً في الســـابق. فقال لهـــم المترجمون: "هل أتيتم من دياركم؟" فأجابوا بالإجاب، فراهـــم الرَّجُل الأبيض وهم يُجيبون بإماءة الرأس"، لكنه لا يعرف على ماذا تدل إيماءاتهم"[1].

وأضـــاف: "تجار الرقيق من الأهـــالي المحليين، إنهم يُعطـــون أموالاً لتجميع القرويين ويأتون بهم للفدية. وأما الذين يقومون بتمثيل دور العبيد المسترقين، فقد يحصلون على نقودٍ قليلةٍ لإشباع خواء البطن".

يعتقـــد القس ريفـــا بأن إيبنر ومنظمـــة التضامن المســـيحي العالمي وآخرين، كانو يغشـــون ويحتالون. وأضاف قائلاً: "إنهم يعلمون، أنهـــم يريدون إنقاذ السُّودانيين، لكن هذه الطريقة خاطئة"[2].

وأوضح جون إيبنر، الناشـــط الأمريكي لحقوق الإنســـان، وواحد من أفراد منظمة التضامن المســـيحي العالمي بأن النقد لا أســـاس له قائـــلاً: "أنا متأكد تماماً بأن ما نقوم به عمل ذو مصداقية. الأموال التي أُرْسِـــلَتْ لنا لاستخدامها

(1) لقاء قناة السي إن إن التلفزيونية مع القس المبجل في برنامج CBS في ستين دقيقة في شهر فبراير 2002م

(2) المرجع ذاته .. Ibid

لهذا الغرض، يتم استخدامها لهذا الغرض، ويتم تحرير النساء والأطفال من الإساءات الفظيعة والاغتصاب والضرب. إن كل الفظائع هي جزء موروث من السُّودان".

وقدم الراحل سامسون كواجي، المتحدث الرسمي السابق باسم الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، ووزير سابق بحكومة جنوب السُّودان، نصيحة لجماعة كنسية اسمها كروسرودز/ *Crossroads* مقرها في مدينة أونتاريو، بالتخلي عن برنامج الفدية؛ وأن تنفق مساهماتها من الأموال على مشاريع أُخرى مثل حفر الآبار.

قال كواجي:

"هناك قضية أخلاقية متمثلة في اختطاف الأشخاص، واعتبار الحركة غير مبالية بما يحدث لأبناء شعبها"[1].

وكتب ديكلان وولش، مراسل صحيفة ذا إندبيندنت نيوز/ *The Independent News* بالمملكة المتحدة في 24 فبراير 2002م مقالاً تحت عنوان: "عملية غش في السُّودان: خدعة متقنة تتعلق بفدية وأخذ العبيد الأفارقة". كتب يقول:

"إنّ الناشطين الغربيين رفيعي المستوى الذين قاموا بإنفاق ملايين الدولارات في شراء حرية العبيد في السُّودان البلد الذي مزقته الحرب؛ هم ضحايا الغش والاحتيال، كما زُعِمَ. وقد قامت المنظمة الدولية لمناهضة العبودية بفدية أكثر من خمسة وستين ألف (65000) من الرقيق السُّودانيين من مالكيهم العرب خلال فترة السبعة الأعوام، عادة بدفع مبلغ خمسين (50) دولاراً مقابل حرية الفرد"[2].

---

(1) Ibid .. نفس المرجع السابق ..

(2) صحيفة إندبيندنت أون ساندي 24 فبراير 2002م: مقال "عملية غش في السُّودان: خدعة متقنة تتعلق بفدية وأخذ

كانت الجهـــات الخيرية الرائدة هـــي منظمة التضامن المســـيحي العالمي التي مقرها سويسرا، ومنظمة التضامن المسيحي في جميع أنحاء العالم، التي أسستها البارونة كارولين كوكس، نائبة مجلس اللوردات. وعلى الرغم من أن العبودية كانت حقيقة واقعية، ادعت صحيفة ذا إندبيندنت أون ســـاندي أن "الفدية" عادةً ما قامت بتدبيرها المنظمات الخيرية[1].

وبحســـب الشـــهود الذين أجرت صحيفـــة الإندبيندنت المقابلـــة معهم في السُّـــودان: "يتم تجميع القرويين ليمثلوا كعبيد حينما تصل الجماعات المسيحية بحقائـــب مليئة بالأمـــوال. كان الجنود المتمردون التابعون للحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان يتنكرون أحياناً كتجار رقيق"[2].

وأبلغ مبشر مسيحي إيطالي متقاعد منظمة التضامن المسيحي العالمي بأنه رأى أعضاء أبريشـــيته يمثلون كعبيد. ورأت عاملة إغاثـــة أطفالاً تعرفهم يمثلون بأنهم في العبودية. وقال قائد جيش ســـابق للمتمردييـــن إنّ أحد أقربائه وهو جندي بالجيش الشعبي لتحرير السُّودان، أجبر على تمثيل دور تاجر الرقيق.

انفصلـــت البارونة كارولـــين كوكس التي ظلت عضـــوة في منظمة التضامن المسيحي العالمي، عن المنظمة وأسست منظمة جديد اسمها "منظمة التضامن المســـيحي في جميع أنحاء العـــالم" في العام 1997م. وتركت أنشـــطة "منظمة التضامن المسيحي العالمي" لجون إيبنر وجيم جاكوبسون وذهبت إلى الجنوب بمفردها. وقررت جماعات مســـيحية أُخرى النأي بنفسها عن برنامج الفدية، وحتى المنظمة الجديدة التي أسستها السيدة كوكس توقفت عن برنامج الفدية وعملت ميدانياً، وقدمت إمدادات دوائية لجنوب السُّودان الذي مزقته الحرب

العبيد الأفارقة"

(1) Vick Ripping off the Redeemers Washington Post Tuesday February 26 2002

(2) المرجع ذاته ...

بدلاً عن تقديم أموال نقديـــة لفدية الأرقاء. ونشرت صحيفة ذا أيريش تايمز الأيرلندية يوم 23 فبراير 2002م تقول:

"في السُّودان، جمعت دول محاربة تجارة الرقيق والمنظمات الخيرية الغربية ملايين الدولارات لتحرير النساء والأطفال الذين تم استرقاقهم في الشمال"[1].

ومع ذلك، فإن برنامج الفدية رفيع المســتوى لآلاف الأرقاء كان مضرب مثل فاسد في التحقيق، تحدث وولش إلى الشــهود الذين شاهدوا عملية بيع أرقاء زائفة من قبل تجار رقيق زائفين قائلاً:

"أدت فدية الأرقاء إلى دراما إنســانية قوية. خرج صــف أطفال من الغابات الأفريقية وتاجر رقيق يســير أمامهم يلفه جلباب عربي أبيض، كان ينتظرهم رجل مســيحي أبيض ترقد عنــد قدميه حقيبة نقود. تمــت العملية تحت ظل شجرة. جرى ثمة نقاشٍ قصير، ثم تُبودلت الأموال. أومأ تاجر الرقيق فمشى الأرقــاء أحراراً طلقاء، بكى الناس من شــدة الفرح حينما تم إعادة لم شــمل عائلاتهم أخيراً"[2].

وركزت صحف كثيرة اهتمامها على هذه القضية. وقالت صحيفة "ذا واشنطن بوست" الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2002م: "تتزامن هذه القضية مع أوصاف الاحتيال التي أطلقها مســؤولون سُّودانيون وعمال إغاثة غربية، فقد قالوا إن الحجم الهائل للأموال المتدفقة إلى الجنوب جعل الفساد أمراً حتمياً"[3].

وقالت صحيفة "ذا إندبيندنت أون ســاندي" في واحدة من تقاريرها: "كانت الترجمة مفتاح للخداع".

---

(1) نفس المصادر السابق .. Ibid

(2) Vick op cit.

(3) المصدر نفسه ... Ibid

رد بعض قيادات في صفوف الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان بإدانة العملية الزائفة للفدية والتحرير واعتبروها إهانة وتحقير لمبادئهم وقيادتهم. وفي اجتماع للقيادة في شهر ديسمبر 1999م، رفع قائد الجيش الراحل ماريو مور مور، نائب قائد الجمعية السُّودانية للإغاثة والتأهيل (*SRRA*) التي تمثل جناح الإغاثة للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، رفع قضية "فدية الرقيق" للمناقشة.

أدان اجتماع كبار قيادات الجيش بالحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان الممارسة وطالبوا بالإنهاء الفوري لها. وأوضح القائد ماريو في شهر أكتوبر 2001م: "أنّ عدداً من السُّودانيين الجنوبيين المرافقين لمنظمة التضامن المسيحي العالمي، وهي منظمة تحت إدارة جون إيبنر فى جنوب السُّودان، وأغلبهم مسؤولون بالحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان؛ كانوا يقومون ببيع الأدوية التي تم التبرع بها، وتورطوا كذلك في عمليات الفدية الاحتيالية. إن الفدية مجرد عمل فاضح".

ومع ذلك، أقر القائد الدكتور جاستن ياج، بأن المتمردين حققوا أرباحاً باهظة من بيع الجنيه السُّوداني لمنظمة التضامن المسيحي العالمي في نهاية العام 1999م، كانت كافية لشراء آلاف جالونات الوقود، وعدد سبعة وعشرين (27) عربة لاندكروزر وعشرة ألف (10000) بزة عسكرية للجيش. وجعل الخلاف حول عمليات الفدية الفاضحة الأصدقاء السابقين أعداءً اليوم.

وتحدى بونا ملوال الرَّجُل الذي وصفته البارونة كوكس بأنه أحد شيوخ قبيلة الدينكا المحترمين، في رسالة إلى المجلس الأوروبي السُّوداني للعلاقات العامة، بشكل مباشر إدعاءات السيدة كوكس بأنها قامت بفدية وتخليص الأرقاء.

وقال رئيس وكالــة إزالة الألغــام الأرضية، وقائد الجيش الســابق بالحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، أليو أيينج أليو، إنّ أحد أقاربه كان نقيباً في الحركة الشعبية والجيش الشــعبي لتحرير السُّودان، تم إجباره ليمثل دور تاجر رقيق كوســيط عربي، يتهم ضباط الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّــودان بالتورط في تلقي أموال نقديــة لفدية العبيد من أجل تحقيق مصالح شــخصية. "لقد كانت خدعة متقنة"، هكذا قال أليو. وأصدر رئيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان، جون قرنق، أمراً مكتوباً منع بموجبه بونا وآخرين من السفر مستقبلاً لعمليات الفدية في جنوب السُّودان. واعتقدت اليونيســف بأن عملية دفع الأموال لتجار الرقيق ستشجع الممارسة بدلاً من إحباطها.

في شــهر فبراير 2002م، أعلنت منظمة التضامن المسيحي العالمي، لأول مرة بأنها حررت أربعة عــشر ألفاً (14000) من الأرقــاء دون أن تدفع أموالاً. وزعمت بــأن تحرير الأرقاء جرى من خلال المفاوضات بين شــيوخ القبائل الشمالية والجنوبية.

موقف المنظمات غير الحكومية الدولية حول النزاع بين دينكا ملوال والرزيقات

إن دور المنظمات غير الحكومية الدولية، ووكالات حقوق الإنسان، والقضايا التي تمت مناقشــتها في هذا الفصل لا يمكن التعامل معها بمعزل عن غيرها. إن الفرق الكبير هو كيف تنظر منظمة أو وكالة معينة إلى حالة حقوق الإنسان في السُّودان.

اعتقدت بعض المجموعات بأن هناك عبودية في المجتمعات السُّــودانية، بينما اعتبرتها مجموعــة أخرى نتاجاً ثانويــاً للحرب، وبالتالي لم يعتبروها مســألة

جادة ستنتهي بمجرد انتهاء الحرب. كانت ثمة مجموعة ثالثة ممزقة بين إعطاء تفسيرات بأن ممارسة الاختطاف معروفة في المجتمع السُّوداني، وسببها الصراعات القبلية في الحدود القبلية بين الشمال والجنوب وفي بعض الأحيان تحدث بين المجتمعات الجنوبية.

كان الفارق الكبير هو غياب تعريف واضح لما كان يجري. هل هي عبودية أم اختطاف؟ أفضى هذا الفارق المفاهيمي إلى عدم اتفاق بين جماعات حقوق الإنسان كيف ستتعامل المجتمعات مع الظاهرة. اعتقدت اليونيسف أن أفضل طريقة للتعامل مع هذه الظاهرة هي التعاون مع الحكومة، من خلال لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال لإيقاف الممارسة، ومن ثم استئصال اختطاف النساء والأطفال.

واعتبرت سياسة شراء حرية العبيد من قبل بعض منظمات حقوق الإنسان تشجيعاً وحافزاً في نفس الوقت لاستمرار تجار الرقيق في أنشطتهم، وأن الأموال المستخدمة لشراء حرية المُسْتَرَقِين يمكن أن تشكل أموالاً دورية في سوق الرقيق. على هذا النحو، كان الوضع معقداً.

في مدينة جنيف في شهر فبراير 1999م، أوضحت اليونيسف بأن السُّودانيين دعوا الوكالة لأول مرة لإجراء تحقيق في الاتهامات، مضيفة بأن السلطات تركت الباب مفتوحاً على مصراعيه لتحقيق كامل. قبلوا طلب الخرطوم بتقرير مفصل حول القضية. وعبرت الوكالة عن أملها في المنظمات الأُخرى، السُّودانية والدولية، في الانضمام إلى التحقيق.

وتبعت الدعوة ادعاءات جديدة ضد الحكومة تزعم أن العبودية/ الاختطاف لاتزال مستمرة لكن الحكومة تنفي ذلك، وادعت جماعات مسيحية بأنها

اشـــترت حرية أكثر من خمســـة ألف (5000) من الأرقـــاء في الجنوب باثنين وخمســـين ألف (52000) دولار في بداية العام 1995م، وناشـــدت منظمة التضامن المسيحي العالمي بالتدخل الفوري للأُمم المتحدة لإنهاء هذه الممارسة غير المقبولة واللا إنسانية.

ولكن اليونيســـف اعتبرت قبول الخرطوم بالتحقيق، بدلاً من الإنكار المعتاد للممارســـة، خطوة إلى الأمـــام يجب إعطاؤها الاعتبار. وأطلقت اليونيســـف هجوماً لاذعاً على ممارســـة منظمة التضامن المسيحي العالمي في شراء الحرية، مؤكدة أنها تشـــجع العبودية وتجارة الســـلاح في منطقـــة مزقتها الحرب. وتم مهاجمة اليونيســـف أيضاً من قبل عدة مؤسســـات حقوق إنسان، وخصوصاً المجموعـــات الدينية في الولايات المتحدة. واعتـــبرت موقفها الرافض لدعم عملية شراء حرية المستعبدين تعاطفاً مع الحكومة السُّودانية.

واتهمت المجموعـــة الأمريكية المناهضة للعبودية، في بيـــان لها في 16 مارس 1999م اليونيســـف بعدم القيام بشيء تجاه العبودية في السُّـــودان، واتهمتها بالبلادة الأخلاقية. وتم تأسيس المجموعة المناهضة للعبودية في سنة 1994م، وهي ليست لها صلة بالمنظمة الدولية المناهضة للعبودية، التي بدورها لم تساند اتهامات المجموعة الأمريكية ضد اليونيسف بأي طريقة.

ونقتبس مـــن قول المنظمة الدوليـــة لمناهضة العبوديـــة الآتي: "إنّ واحداً من الأهداف هو وضع حد لأنماط العبودية تماماً، وضمان أن لا أحد يتم استعباده في المقـــام الأول". وأوضع مايك دوتريـــدج، المدير العـــام للمنظمة الدولية لمناهضة العبودية:

"نحن ندرك أنه من المغري دفع فدية أو ســـداد القروض التي تبقي الناس في العبودية. ومع ذلك، عندما دفع النشـــطاء المناهضون للعبودية أموالاً لمالكي

العبيد فيما مضى، كثيراً ما أدركنا بعد ذلك أن نفس المالكين استخدموا الأموال التي تلقوها للحصول على المزيد من العبيد ليحلوا محل أولئك الذين تم إطلاق سراحهم، وبسبب هذا الخطر، فإننا لا ندعم مخططات دفع تكاليف إطلاق سراح العبيد"[1].

أضاف دوتريدج معلقاً أكثر على الأوضاع : "إنّ الضجة الحالية حول دفع ثمن العبيد في السُّودان تمنع معالجة القضايا الحقيقية؛ وتساهم الحكومة السُّودانية في سياستها المتمثلة في دعم غارات المليشيات، وما زال الأسرى يتعرضون للاستعباد. وفي ضوء رفض الحكومة تغيير هذه السياسة، ينبغي تشجيع وكالات الأُمم المتحدة مثل اليونيسف على التدخل لتأمين العبيد المفرج عنهم. إنه أمرٌ غير مقبول على الإطلاق، ولكن لأنه لم يتم العثور على حلول لإنهاء الحرب الأهلية في السُّودان، فإن العبودية سوف تستمر حتى القرن القادم".

يقول حسن عابدين وكيل وزارة الخارجية السُّودانية في 17 مارس 1999م، معلقاً على قضية العبودية في السُّودان: "الممارسة السلبية الناشئة عن أوضاع الحرب الأهلية والنزاع القبلي، لا يمكن تصنيفها كنوع من العبودية"[2].

أغضب هذا التصريح المنظمة الدولية لمناهضة العبودية لتقول: "عندما يتم احتجاز الناس بالقوة ويجبرون على العمل، فمن المثير للسخرية والسخافة أن نعترض على الكلمات ونتظاهر بأنها ليست عبودية". كانت هناك تقارير متسقة خلال اثني عشر عاماً تزعم أن المليشيات الحكومية المسلحة أخذت

(1) يان دوتريدج، المدير العام للمنظمة الدولية لمناهضة الرق حول السُّودان، واشنطن 3 مارس 1999م.

(2) حسن عابدين وكيل وزارة الخارجية السُّودانية معلقاً على قضية العبودية في السُّودان، لندن .. صحيفة الإندبيندنت في 14 يوليو 1999م

النســـاء والأطفال أسرى وأخضعتهم للعمل القسري. إن محاولات الحكومية السُّـــودانية لتجاهل الأمر واعتباره ممارســـات قبليـــة وإنكارها أنها ترتقى إلى العبودية لا تقنعنا نحن أو أي شـــخص آخر. هذه ببساطة محاولة لإيجاد العذر لعدم تحمل المسؤولية والتصرف ضد السجون غير القانونية والعبودية، ويعني أن الحكومة مذنبة بالتغاضي عن العبودية. إنّ سياسة منظمة التضامن المسيحي العالمي منذ العام 1995م هي المطالبة باســـتمرار بالتدخل الدولي لإيقاف ما سُمِّي الإبادة المنظمة الممنهجة وممارسة الرق في السُّودان[1].

كانـــت البارونة كوكس قبل انفصالها عن منظمة التضامن المســـيحي العالمي، تعمل مع جون إيبنر، المديـــر التنفيذي في برنامج فديـــة الأرقاء. دفعا أموالاً لمالكي العبيد لإطلاق سراح العبيد، وهـــو العمل الذي خلق خلافات بينهما وإدارة منظمة اليونيسف.

وقالت منظمة التضامن المســـيحي العالمي إنها أستطاعت إطلاق سراح أكثر من خمسة وستين ألف (65000) شخص، وأن هناك أكثر من مئتي ألف (200000) شخص لا يزالون في الاســـتعباد في الشمال. وانتقدت منظمة التضامن المسيحي العالمي موقف اليونيســـف حول التعاون مع الحكومة في عملية لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال.

بعد عودته من مهمة تقصي الحقائق بالسُّـــودان في يوليو 2001م، شـــجع إيبنر الرئيس بوش لاســـتخدام نافذة الفرصـــة الحالية لدعم جهـــود المجتمع المدني السُّوداني في تحرير العبيد فوراً. واعتقد "أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي في السُّودان لطالما أن النساء السوداوات الأفريقيات والأطفال يتم استعبادهم".

(1) المرجع نفسه ..

في شـــهر يناير 1999م، تم إطلاق برنامج سُـــوداني توثيقي جديد مشـــترك، بـــاشرت القيام به منظمة التضامن المســـيحي العالمـــي والمجموعة الأمريكية المناهضة للعبودية والقيادة الوطنية للزنوج، واستهدف مشروع التوثيق تمكين الحكومـــة ومنظمات حقوق الإنســـان والجمهور من فهـــم أفضل لمدى إحياء السُّودان لتجارة الرقيق من ناحية الكمية والنوعية. وأعلنت منظمة التضامن المسيحي العالمي أنها تمكنت من إطلاق سراح العبيد من العرب دون أن تدفع أموالاً؛ بل من خلال المفاوضات.

في شـــهر يونيو 2003م، أثناء مؤتمر مبيل بشـــمال بحر الغزال، دعت منظمة التضامن المســـيحي إلى اســـتمرار الحوار مع اليونيســـف حول قضية الرق في السُّودان. كان أول حوار بين منظمة التضامن المسيحي العالمي واليونيسف منذ العام 1999م. في ورقته التنويرية في 25 مايو 2000م، قال مكتب واشـــنطن للشؤون الأفريقية:

"إن عودة العبودية إلى الظهور في السُّـــودان تعود جذورها إلى الحرب الأهلية. ويعود تاريخ الدليـــل القوي على عودتها مجدداً إلى منتصـــف الثمانينات. لقد كانت تجارة العبيد تاريخياً سمة من سمات التنافس العرقي في السُّودان، لكنهم أعادوا إحياء هذه الممارســـة وزادوا من درجتها. بدعم من اليونيسف ومنظمة صندوق إنقـــاذ الطفولة، واصلت الحكومة السُّـــودانية إنكار وجود العبودية واختطاف النســـاء والأطفال تحت رعاية وزارة العدل التابعة لها في شهر مايو سنة 1999م"[1].

شُنت الغارات من أجل الحصول على العبيد أولاً في إقليم بحر الغزال بالاتفاق بين الحكومة السُّـــودانية ومليشيات البقارة المسلحة، وهم جماعة عرقية رعوية

(1) من ورقة مكتب واشنطن للشؤون الأفريقية ...

مستعربة تملك الماشـــية وتعرف باســـم المراحيل. وحاول عدد من الجماعات الدولية وأعضاء الكنائس والمدارس في الولايات المتحدة وضع حد للعبودية في السُّـــودان عن طريق شراء حرية أولئك الذين اســـترقوا، وجرى الترحيب بالتدخل الدولي من قبل عائلات الذين تم اســـتعبادهم وســـلاطينهم الذين اشتاقوا إلى إعادة لم شملهم بعائلاتهم.

ولكن بحســـب ديفيد هولي، رئيس المجلس الأوروبي السُّـــوداني للعلاقات العامة: "كانت هناك اتهامات بالاحتيال حيث قيل إنّ الجنوبيين عديمي الضمير اســـتعاروا أطفالاً لم يتم اختطافهم مطلقاً وعرضوهـــم كعبيد لزيادة عائدات الفدية. ويُشـــير بعض المراقبين إلى تورط الحركة الشـــعبية والجيش الشـــعبي لتحرير السُّـــودان وغيرها من هياكل الحكومة المحلية، وتستمر المخاوف من أن مـــشروع فدية العبيد يمكن أن يزيد الأموال المخصصة للأغراض القتالية، مما يضمن شراء المزيد من الأســـلحة لتأجيج الحرب. إنّ التدخل الذي حظي بتغطية إعلامية كبيرة قد يقوض جهود جنوب السُّـــودان لإيجاد حلول خاصة به لهذا المشكل"[1].

نشرت منظمة هيومن رايتس ووتش في مارس 2002م تقريراً مستحدثاً حول العبودية وفدية العبيد في السُّودان، واستنكرت المنظمة العبودية في السُّودان في سياق الحرب الأهلية التي دامت لمدة تسعة عشر عاماً. ووصفوا هذه العبودية الحديثة التي تقوم بها المليشـــيات المسلحة المدعومة من قبل الحكومة من قبائل البقارة الذين يشنون الغارات ليأسروا الأطفال والنساء الذين تم احتجازهم في أحوال العبودية في غرب السُّودان وفي أماكن أُخرى، تم إجبارهم على العمل

(1) ديفيد هولي .. سياســـة إدارة كلينتون حول السُّـــودان (1993 – 2002م) لندن المجلس الأوروبي السُّـــوداني للعلاقات العامة 2002م.

بلا أُجرة في المنازل والحقول؛ وتم معاقبتهم حينما رفضوا العمل، وتمت إساءة معاملتهم جسدياً وجنسياً في بعض الأحيان. كانت غارات الأسر موجهة عموماً ضد السكان المدنيين من الدينكا في بحر الغزال. ودعت منظمة هيومن رايتس ووتش الحكومة السُّودانية إلى اتخاذ الإجراءات لاستئصال العبودية ومحاكمة المسؤولين عن جريرة العبودية، بما في ذلك الضباط المسؤولين عن إنفاذ القانون الذين دُفِعَت لهم الأموال للمساعدة، اشتكى الضحايا وعائلاتهم باستمرار أن المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك الشرطة، نادراً ما يساعدونهم عندما يسافرون إلى غرب السُّودان كمحاولة منهم لتحديد أماكن أطفالهم المختطفين وتحريرهم. وهكذا كانت الحكومة السُّودانية مسؤولة ليس عن تسليح ونقل ومساعدة المليشيات التي تشن غارات من أجل أسر العبيد فحسب؛ بل كانت مسؤولة عن عدم إنفاذ قوانينها ضد الاختطاف والتعدي والعمل القسري.

كانت المنظمات الدينية المهتمة بقضية العبودية في السُّودان هي: "إننا نتمسك بهذه الحقائق" / *We Hold This Truths*، الرابطة الوطنية للإنجيليين (*National Association of Evangelicals*)، الكنيسة المعمدانية الجنوبية(*Southern Baptist Church* ، الكنيسة اللوثرية التبشيرية(*Lutheran Church Missionary*)، زمالة الخطوط الأمامية(*Front Line Fellowship*) ومنظمات أُخرى.

خلافاً لما تمت الدعوة إليه من قِبَل منظمة التضامن المسيحي العالمي والمنظمة الدولية لمناهضة العبودية ومنظمات أُخرى، وخاصة تلك التي مقرها الولايات المتحدة، اتخذت اليونيسف وصندوق إنقاذ الطفولة، موقفاً معتدلاً وطورت برامج عمل مع الحكومة السُّودانية في عملية القضاء على اختطاف النساء والأطفال عن طريق الدعم الفني والمالي للجنة القضاء على خطف النساء والأطفال.

نظمت اليونيسف ورش عمل كثيرة في الميدان ورسمت استراتيجية حول كيفية التعامل مع ممارسة الاختطاف. خلافاً لليونيسف، كان اشتراك منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة في برنامج القضاء على الاختطاف أقل كثافة.

منع الموقف الرسمي المنظمة من التدخل في الشؤون الداخلية والبحث عن الأطفال، ولكن أوتي بهم إلى رعاية المنظمة وتقديم المساعدة لهم. تم نقد موقف اليونيسف في عدم اعتبار حالة الأطفال فوق سن الثامن عشر من قبل أُسر الضحايا الذين تحججوا بأن أطفالهم تم اختطافهم عندما كانوا صغاراً ولا يجب نسيانهم وألا يُتركوا كعبيد في أيدي العرب لمجرد أنهم أصبحوا كباراً.

على الرغم من أن تفويضها لم يسمح لها بالانخراط بشكلٍ مباشرٍ في هذه العملية، تحجج أُناس كثيرون بأنه كان على المنظمة السماح للآخرين الانخراط في فدية الضحايا إذا لم يسمح تفويضها بالانخراط. في العام 1999م، استردت منظمة إنقاذ الطفولة في المملكة أربعمئة (400) طفلا من خلال الشرطة وزعماء القبائل. وقدمت دعماً مالياً للجنة المشتركة لتسهيل الحركة في منطقة الاختطاف.

وقدم برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع اليونيسف ووزارة الصحة مساعدات حول مسوحات الصراع وتحليل الخرائط في شهر أغسطس 2002م، معتبرين الصراع بين دينكا ملوال والبقارة (الرزيقات والمسيرية) تنافس على الموارد الطبيعية إلا أنه أصبح يحمل إيحاءات عرقية عنصرية.

واقترح برنامج الأُمم المتحدة الإنمائي برنامج حوار للتنمية البشرية المستدامة في السُّودان الذي مزقته الحرب. أنه يهدف إلى بناء الثقة بين الأطراف الرئيسة

للصراع بتوفير الفرصة لمناقشة القضايا الفنية والتنموية التي لها علاقة مباشرة بالمفاوضات السياسية[1].

اتخذت المنظمات المدنية الأُخرى مثل المجلس الأوروبي السُّوداني للعلاقات العامة موقفاً لدعم الحكومة السُّودانية ضد الدعاية التي تم إطلاقها من قبل الجماعات الدينية. واعتبرت المنظمة الدعاية شيئاً خططته إدارة الولايات المتحدة السابقة لإسقاط الحكومة في الخرطوم.

استمر ديفيد هولي ينتقد الممارسة قائلاً: "كان واضحاً أن الولايات المتحدة استخدمت المزاعم كدعاية ضد الحكومة السُّودانية في أروقة المجتمع الدولي. وما زالت الدعاية مستمرة ضد الحكومة السُّودانية". وبحسب وجهة نظره، تم تقديم الغارات القبلية والاختطاف من قبل الجماعات الأُصولية المسيحية مثل منظمة التضامن المسيحي العالمي ونشطاء آخرين بأنها عبودية. وبالرغم من أن الدينكا إنسانيون بأغلبية ساحقة، قدمت هذه الجماعات بالإضافة لذلك الصراع بين الدينكا والبقارة المستعربة كصراع ديني[2].

وبرر هولي عدم التدخل الحكومي في الشمال في ممارسة العبودية قائلاً: "ولو كان هؤلاء الناس معرضين لخطر استعبادهم من قبل الشماليين -كما زعمت منظمة التضامن المسيحي العالمي-، لما كانت الخرطوم هي ملجأهم الأخير. سيكون من غير المنطقي الذهاب إلى هناك مثلما كان الحال بالنسبة لليهود في أوروبا التي يحتلها النازيون الذين بحثوا عن ملجأ. يؤخذ هذا كدليل ضد

(1)) ورقة اليونيسف وبرنامج الأُمم المتحدة الإنمائي وMOHE مسوحات الصراع وتحليل الخرائط .. أغسطس 2002م ..

(2) David Hoile op cit

منظمة التضامن المسيحي الدولي"[1]. لم يكن هذا النوع من التصريحات جديداً، كانت هنالك ادعاءات تقول إن السيد هولي تم توظيفه من قبل النظام في الخرطوم وأنه دفعت له أموال للاحتجاج على مصالحه.

قضية العبودية / الاخطاف في اتفاقية السلام الشامل

تأتي ملاءمة هذا الموضوع لهذا الفصل نسبة لحقيقة أنّ اتفاقية السلام الشامل كانت ثمرة الجهود الإقليمية والدولية وضغطاً على طرفي الحرب في السُّودان. كان واضحاً كيف أن المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، والحكومات في الدول الغربية، والإعلام والصحافة العالمية مهتمة بقضية العبودية/ الاختطاف في السُّودان. وضع مبعوث الولايات المتحدة الخاص السيناتور جون دانفورث، قضية العبودية / الاختطاف في الجنوب في قمة أجندته حينما كان يتفاوض حول ما أسماه "خطوات بناء الثقة" بين الحكومة السُّودانية والحركة الشعبية لتحرير السُّودان / الجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

إنّ القلق من أن قضية العبودية / الاختطاف عادت إلى الظهور في منتصف التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين من قبل المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية؛ كان غائباً خلال مفاوضات اتفاقية السَّلام بين الحكومة السُّودانية والحركة الشعبية لتحرير السُّودان / الجيش الشعبي لتحرير السُّودان ولم تتطرق إليها اتفاقية السلام الشامل الموقع في بيروبي، 2005.

كان منع العبودية/ الاختطاف واحداً من القضايا التي تمت مناقشتها وتم التوصل إلى الاتفاقية في 2002م كخطوة لبناء الثقة. ومع ذلك، فأثناء المفاوضات في نيفاشا لم تبرز قضية العبودية / الاختطاف. وقد وضعها القس

(1) المرجع ذاته ...

دانفورث كواحدة من القضايا الأساسية التي تقود إلى السَّلام في السُّودان، ولكن تم إسقاطها أثناء المباحثات.

لم يتم تقديم شرح واضح بشأن هذا الأمر، ولكن للفوارق الموجودة بين المنظمات الدولية غير الحكومية عن طبيعة الممارسة؛ يمكن اعتبار الطريقة التي ردت بها الحكومة السُّودانية على الأوضاع سبباً وراء عدم قلق الوسطاء بالقضية وخلافاتها.

وناقش كبار أعيان شمال بحر الغزال في الحركة القضية وضرورة تضمين العبودية / الاختطاف في مفاوضات السلام مع جون قرنق، ولكن وفد الحركة الشعبية لم يناقش القضية على الطاولة مع وفد الحكومة.

ربما تجاهلها وفد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان نسبة لمجهودات أعضاء لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال الذين أرادوا اعتبار الممارسة اختطافاً وكانوا داعمين لاستئصالها. كانوا يتحركون بين الخرطوم ونيروبي بحثاً عن مزيد من السلطات لحل المشكل عن طريقة إعادة دمج هؤلاء الأطفال الذين فصلوا عن عائلاتهم بدعم من أطراف اتفاقية السلام. حصلت لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال على المساندة وتمكنت من إعادة لم شمل أكثر من ألف وخمسمئة (1500) طفل بعائلاتهم في نهاية العام 2005م.

كل هذه الأسباب جعلت اتفاقية السلام الشامل صامتة حول ممارسة العبودية / الاختطاف في جنوب السُّودان، ويتم ذكرها فقط كجزء من وثيقة الحقوق كما جرمتها القوانين الدولية.

لم يكن هناك موقف رسمي واضح سواء أكان في حكومة الوحدة الوطنية أم حكومة جنوب السُّودان عن مصير الأطفال والنساء الذين تم أسرهم / اختطافهم من قبل البقارة في شمال بحر الغزال، وفي شمال وغرب أعالي النيل إبان الحرب في الجنوب. الجهود القليلة التي بُذِلَتْ كانت خاصة ومبادرات شخصية من مجلس سلاطين دينكا ملوال الذي لم يقضِ أو يستأصل الظاهرة نهائياً وعلى نحو حاسم.

في مؤتمر القاعدة الجماهيرية للسلام بين دينكا ملوال والمسيرية في مدينة أويل في شهر مايو 2008م، دعا الأعضاء المجتمعون الحكومة لحسم عملية استئصال العبودية / الاختطاف النساء والأطفال عن طريق تمويل برامج لجنة القضاء على خطف النساء والأطفال. تعهدت حكومة جنوب السُّودان بمليون دولار لكن المشروع يحتاج إلى سبعة ملايين. انهار المشروع بعد استقلال جنوب السُّودان على الرغم من أن هناك أكثر من خمسين ألف (50000) شخص لا يزالون في العبودية في السُّودان.

الاستنتاج الختامي

لم تكن المجتمعات الغربية سعيدة مع حكومة ثورة الإنقاذ الوطني التي مثلها حزب المؤتمر الوطني. لهذه الحكومة اختلاف أيديولوجي جوهري مع الغرب. وجاءت الخلافات من ثلاثة مبادئ أساسية، الأول هو أن الغرب يؤمن بالحكم الديمقراطي، لكن حكومة ثورة الإنقاذ الوطني أزاحت حكومة ديمقراطية منتخبة بقيادة رئيس الوزراء الصادق المهدي عن السُّلطة.

المبدأ الثاني هو موقف حكومة ثورة الإنقاذ الوطني من حقوق الإنسان. ويعتقد كثيرون من ممثلي حقوق الإنسان أن الحكومة لم تحترم حقوق الإنسان.

وأرسلت الأُمم المتحدة كثيراً من المبعوثين لإجراء تحقيقات حول حالة حقوق الإنسان في السُّودان، ولسوء الحظ أظهرت تقاريرهم عدم تحسن في أوضاعها. وقعت قضية العبودية / الاختطاف تحت هذا المبدأ الذي هو نقطة تركيز هذه الدراسة. اتُهمت قبيلة الرزيقات باستعباد / اختطاف أطفال ونساء دينكا ملوال.

المبدأ الثالث هي قضية الإرهاب، إذ اتُهمت الحكومة بدعم التنظيمات الإسلامية التي تعتبر تنظيمات إرهابية. كان من المفترض عكس الجهود التي قامت بها الحكومات الغربية والمجتمع المدني في اتفاقية السلام، وبالتالي صمتت اتفاقية السلام الشامل عن قضية العبودية / الاختطاف. اعتقد المواطنون من دينكا ملوال أن على اتفاقية السلام الشامل عدم إهمال هذه القضية المهمة، لأن أكثر من خمسين ألف (50000) من النساء والأطفال كان يعتقد أنهم لايزالون تحت العبودية في مناطق قبائل الرزيقات والمسيرية.

الفصـل السادس

تأثيــر الاثنية والسياســة على وحدة السُّودان

إنّ معظم التهديدات الخطيرة المستمرة للسَّلام والاستقرار العالميين، لا تنشأ فقط من الصراعات بين الكيانات السياسية الكبرى، لكنها تنشأ أيضاً من التنافر المتزايد داخل الدول والمجتمعات والحضارات على أساس إثني أو عرقي أو ديني أو عنصري أو طبقي. إنّ انتشار الخلاف الداخلي هو نتاج للضغوط القوية على المجتمعات والمخاوف الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية[1].

يحتل السُّودان، أكبر بلدان أفريقيا، مساحةً إجمالية تبلغ مليون ميل مربع، بعدد سكان يُقدر بأكثر من ثلاثين مليون نسمة قبل العام 2005م، هذا يعني أن واحد ميل مربع هو نصيب كل ثلاثة أشخاص. يقطن هذه المساحة أكثر من خمسمئة (500) من القبائل التي تتحدث بأكثر من مئة (100) لغة، ويمتازُ بتنوعٍ عظيمٍ من ناحية الثقافات والأديان والأصول والبيئات. وظل أيضاً في دوامةٍ مِنْ الصِرَاعَات منذ الاستقلال في العام 1956م.

في دولٍ أُخرى مثل ماليزيا على سبيل المثال، تمَّ إدارة عنصر التنوع واستُخْدامه لأجل خير ورفاهية الشَّعب من خلال تطبيق نظام حكم صالح وديمقراطي، حيث يشعر المواطن بأنه في وطنه بنفس الحقوق ويقوم بالواجبات التي يجب أن يقوم بها المواطن.

لم يكن تنوع الأُمم مشكلاً في حد ذاته، ولكن إذا حُرِمَ النَّاس مِنْ حقوقهم وعاشوا في حالة إقصاء سياسي، فحينها يتحول الأمر إلى مشكلة. هذا قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تمرد أو انقلاب عسكري في بعض الدول. ولهذا

(1) Michael Klare War Weapons and Sustainability on Post-Cold War Era 1996 paws.hampshire.edu

السبب، ظل السُّـــودان يشهد كفاحاً سياســياً طويلاً بين الجنوب الذي يدين غالبية سكانه بالمســيحية، وهم من الأصول العرقية الأفريقية، والشمال الذي سكانه من الأصول العربية المسلمة.

ويصف دوغلاس جونســون الصراع في السُّــودان قائلاً: "تم إساءة الفهم عادةً للصِرَاع بين الشمال وجنوب السُّودان؛ لأنّ الجذور التاريخية للصِرَاع يتم تقديمها بصورةٍ زائفة"[1]. وواصل قائلًا: "يتم تقديم تفسيرين متعارضين في أحيانٍ كثيرةٍ لاستمرار التصدع"[2].

الأول: ينبنــي على الانقســام بين الشــمال والجنوب لقرون من الاســتغلال وغارات الرقيق التي قام بها الشمال "العربي" ضد الجنوب "الأفريقي".

الثاني: تم تقسيم السُّــودان اصطناعياً عن طريق التدخلات الإمبريالية حيث أن الإسلام السُّــوداني أفريقي وعربي، لا يفرض أي تقسيم طبيعي أو تاريخي بين المنطقتين، وبالتأكيد هناك اتفاق واســع بأن السُّودان، ظل يمر بعملية التعريب والأســلمة منذ أن تعرض للغزو من قِبَل القبائل العربية من مصر العليا وعبر البحر الأحمر في القرون الوسطى.

بعبارات بســيطة، بُنيت السياسة في السُّــودان على الخطوط العرقية والدينية حيث تشعر بعض القبائل، وقبائل أُخرى غير مسلمة، أنها تم إقصاؤها سياسياً وتهميشها في بلدها، الأمر الذي أدى إلى خلق الاضطراب في البلاد.

وعــلى هذا النحو، فمن الــضروري أن يتعامل القادة السياســيون في جنوب السُّــودان بعناية مع قضايا الأقليات العرقيــة والدينية لئلا تحدث نفس الحالة

(1) دوغلاس جونسون ... جذور الحروب الأهلية في السُّودان، 2002م صفحة (1)

(2) المرجع ذاته ... Ibid

في البـــلاد بعد انفصاله في 2011م. وتـــم تكليف الحكومة الجديدة في جنوب السُّـــودان بمســـؤولية تقديم النظام الســـياسي حيث يكـــون للمواطنين حق المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات المهمة التي تؤثر على حياتهم.

ويعتقد جونســـون أنّ "شمال السُّـــودان ظل موحداً بالإســـلام، ولذا، يقوم بمواجهة جنوب السُّودان بوحدة سياسية وثقافية يفتقر إليها الجنوب نفسه"[1].

رُبَّمَا لن تكون هذه هي الحالة، لأنّ جنوب السُّودان عموماً أفريقي: ولدى هذه القوميات الأفريقية ثقافات وتقاليد وتاريخ مشـــترك، المفاهيم القبلية الخاطئة الموجودة سببها الشمال ليخلق الاختلافات وسط الجنوبيين، لكيما يتمكن من كسب حرب التحرير في البلاد.

رُبَّمَا يعتقـــد بعض النَّاس أن الدعوة إلى الانفصال، لم تكن شـــيئاً حكيماً، لكن وحدة البلاد كانت تحت تهديد عوامل كثيرة: مثل التنافس على الهُوِيَّة، والمطالبة بالأقاليـــم، اســـتغلال وتوظيف العرق في الســـعي للحصول على السُّـــلطة، استغلال الدين لتحقيق الأهداف السياســـية والتجنيد للصراعات الحدودية وأثرها على وحدة السُّودان. وتمت مناقشة تداعيات وآثار الوحدة القسرية من قبل الشمال بالتفصيل أدناه.

التنافس على الهوية والمطالبة الإقليمية

يعتبر السُّـــودان من البلدان الأفريقية التي لم تحقق السَّلَام منذ تأسيسها ككيان مستقل في العام 1956م. قبل الاستقلال في 1956م، اندلع التمرد في الجنوب في أغسطس 1955م في حامية توريت العسكرية.

(1) المرجع نفسه ..

وقع اقتتال بين الجنوبيين في الجيش ضد زملائهم من الشمال، كان أغلب الضحايا من التجار السُّودانيين الشـــماليين الذين كانوا في المدينة، كان التمرد رد فعل ضد التهميش الخطير الذي تعرض له الجنوب على أيدي الشماليين إبان عملية استقلال البلاد. وكما قال جونسون إنّ الصراع بين الجنوب والشمال تم إساءة فهمه وبالتالي تم إساءة تفسيره وتعريفه[1].

مِـــنْ المهم جداً أن نعرف الأســـباب وراء تهميش الشـــمال للجنوب. من بين القضايا المؤكدة كانت قضية التنافس على هوية البلاد، يؤمن الشـــمال بتعريب البلاد عكس ما يعتبره الجنوب ككيان أفريقي. خلقت الفوارق المفاهيمية بين الشمال والجنوب تنافساً على السُّـــلطة السياسية في البلاد. ظهر هذا السيناريو بجلاء في العام 1954م إبان تطبيق سياسة سودنة الوظائف في الخدمة المدنية، حينما خصص الشمال نسبة 99 ٪ من الوظائف في الخدمة المدنية للشماليين.

مِنْ ناحية المناصب الدســـتورية، لم يشـــغل أي جنوبي ما يســـميه السياسيون المناصب السيادية مثل الرئاسة، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية ومناصب أُخرى، منذ الاستقلال حتى عهد اتفاقية السلام الشامل. إنه فقط في العام 1964م عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية، قامت نقابة المهنيين باختيار السيد سر الختم الخليفة، الذي كان معلماً في الجنوب قبل اندلاع الحرب، لقيادة الحكومة الانتقالية في السُّـــودان، وعُين كلمنت أمبورو، الســـياسي المخضرم، من جنوب السُّودان، وزيراً للداخلية في الفترة من 1964 حتى 1965م قبيل الانتخابات العامة في فترة الديمقراطية الثانية.

وأعتقد كثيرون أنّ سياســـة الاستيعاب في العروبة والإسلام التي تم تقديمها في الجنوب من قِبَل الرئيس الأســـبق إبراهيم عبود، في العـــام 1958م عندما تولى

(1) المرجع نفسه .. Ibid

السُّـــلطة، والتي قصد من خلالها عموماً حل قضية الهوية في البلاد، اعتقدوا أن النظام كان على خطأ في إيمانه بأنه لو أصبح أشخاص معينون مسلمين ويتحدثون اللغة العربية؛ فذلك كفيل أن يجعلهم يغيرون أصلهم ليصبحوا عرباً.

هـــذا بالضبط ما ظل يحدث في النيـــل الأزرق، جبال النوبـــة، البجا في شرق السُّـــودان ودارفور حيث تم إجبار الأفارقة ليصبحوا عرباً. يمكن للدولة أن تتبنى اللغة العربية كلغةً رسميةً والإسلام كديانة للأغلبية، لكن ذلك لا يقود إلى أُمَّة عربية تلقائياً.

على ســـبيل المثال، الصومال، قبـــل أزمتها الحالية، كانـــت عضوة في الجامعة العربية، لكنها احتفظت بكيانها الأفريقي. وكذلك موريتانيا عضوة في الجامعة العربية، ومعظم مواطنيها مســـلمون ويتحدثـــون العربية، ومع ذلك يميزون أنفســـهم كأفارقة. غالبية المواطنين في نيجيريا مســـلمون، ولكن ذلك لم يجعل الدولة دولة عربية.

وبحســـب محمد ســـليمان محمد: "النخب الشـــمالية التي هيمنت على الدولة والسوق كانوا عرباً ومسلمين مســـتعربين منحدرين من وسط السُّودان، من السكان الذين يعيشون على ضفاف نهر النيل، وبما أنهم قاموا بفرض هيمنتهم على الاقتصاد والسُّلطة السياسية، قصدوا بذلك فرض هوية العروبة والإسلام على بقية الشعب السُّوداني"[1].

يعتبر الكثير من النّاس هذه الهيمنة سبباً وراء اعتبار بعض المواطنين، مواطنون من الدرجة الثانية في بلادهم، الأمر الذي تســـبب في كثير من المشـــكلات في السُّودان والذي قد يقود إلى تجزئة بعض الأجزاء من البلاد.

(1) محمد سليمان محمد .. السُّودان: حروب الموارد والهوية .. دار كمبردج للنشر، كمبردج المملكة المتحدة ، الطبعة الأُولى 2000م.

تم اعتبار الجنوب حاجزاً أمام أسلمة وتعريب السُّودان منذ الاستقلال في العام 1956م. ومن المدهش أن نرى بعض النّاس من دارفور – التي تم اعتبارها مركز الإسلام في السُّودان – يغيرون نبرتهم ويتحدثون ضد ما عُرِفَ كهيمنة عرقية، ويعتبرون أنفسهم غير عرب، وليس لديهم علاقة بالهوية العربية والدولة الإسلامية في السُّودان. يُؤمن الكثير من النّاس في غرب السُّودان بأن الحرب في دارفور هي تنافس على الهوية السياسية للإقليم، يقول الباقر مختار، وهو زميل يحظى بمقام عالٍ في المعهد الأمريكي لدراسات السلام:

"إنّ الهوية العربية التي بناها الشماليون تضع الدارفوريين على الهامش، الشماليون لا يتناسبون مع النموذج الأُول للهوية العربية، ولا الدارفوريون في الشمال ينسجمون مع الوهم الذي بناه الشماليون"[1].

الجدير بالذكر، تشكل قضية الهوية تهديداً لوحدة البلاد. والخوف هو أن انفصال جنوب السُّودان سيتسبب في حدوث مزيد من الانفصالات في السُّودان، بحيث يتبعه الغرب والشرق. فكثير من القضايا المتعلقة بالهوية ودور الدين في السياسة الذي وقف حاجزاً أمام الاتفاق أثناء المفاوضات في كينيا مستكنة. يؤمن زعيم الحركة الشعبية وقائد الجيش الشعبي لتحرير السُّودان، الدكتور جون قرنق، بأن التنافس على الهوية ظل هو مشكلة السُّودان، يقول: متحدثاً إلى صحيفة واشنطن بوست في 11 فبراير 2005م.

"كان ذلك في سنة 1974م، عندما أتينا إلى الولايات المتحدة، أنا وزميلي الذي كان رائداً في الجيش السُّوداني من الشمال مع مئات آخرين من أنحاء العالم، للتدريب العسكري في فورت بانينغ. قضت المجموعة أسبوعاً في واشنطن في التوجيه والتعريف بتاريخ الولايات المتحدة، الدستور، ونظام الحكم. وأثناء

(1) الباقر مختار .. تقرير حول هوامش الهوية الشمالية: ما المفقود في عملية سلام دارفور؟ وشنطن دي سي، يوليو 2006م.

واحدة من جلسات التدريب، طُلِبَ من الأفارقة النهوض من مقاعدهم ليُحسبوا؛ لكنْ سُودانيان بقيا جالسين. وعندما تمت مناداة أهل الشرق (الشرق الأوسط) للنهوض، بقي الاثنان جالسين. في النهاية، كانا الاثنين الباقيين".

يُعتقد أن الارتباك والتشويش حول الهُوِيَّة تم معالجته بشكل كافٍ في اتفاقية السلام الشامل، لكن يبدو أن الحزب الحاكم في الخرطوم (المؤتمر الوطني) لم يرَ الخطورة التي تواجه البلاد من خلال سياساته المثيرة للانقسام منذ وقت محادثات السلام في أبوجا في العام 1992م. كان مطلوباً أن تكون الشريعة الإسلامية مركز أيِّ اتفاق يتم التوصل إليه مع الجنوب. تم تقديم نفس الموقف وتطويره من الحكومة السُّودانية حتى تم تقديم مفهوم "دولة واحدة بنظامين" في نيفاشا كترتيب مؤقت لفترة ست سنوات ونصف الانتقالية (2005 – 2011م). وقاد هذا إلى اختيار الحركة الشعبية لتحرير السُّودان لحق تقرير المصير كموقف تكتيكي تراجعي.

إنّ عناد الحكومة الإسلامية في الخرطوم شكَّل حاجزاً كبيراً أمام وحدة البلاد في نهاية الفترة الانتقالية، كانت هناك مواجهة مستمرة بين الحركة الشعبية لتحرير السُّودان وحزب المؤتمر الوطني، حول تنفيذ بعض القضايا في اتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك الترتيبات الأمنية، بروتوكول منطقة أبيي، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بتاريخ 1956م، ولاتزال بعضها عالقاً إلى هذا اليوم.

واقتنع كثير من المحللين السياسيين بأن نتائج الاستفتاء ستكون انفصال الجنوب. قبل وفاته في تحطم الطائرة، قال زعيم الحركة الشعبية الراحل الدكتور قرنق والقائد الأعلى لقواتها، يوم الاثنين 15 مايو 2005م، في مدينة رومبيك وهو يقدم تحذيراً للسُّودانيين الجنوبيين ألا يكونوا مواطنين من

الدرجة الثانية، عندما يأتي الوقت للاستفتاء، لقد ناشد أولئك الذين لم يختبروا حياة النضال في الأدغال ليقوموا بأفضل ما لديهم، حينما يأتي دورهم في سنة 2011م. وهو الطلب الذي أكرمه الجنوبيون في 9 يناير 2011م، بالتصويت للحرية، وأصبحوا مواطنين من الدرجة الأُولى في دولتهم.

وأثارت نتيجة الاستفتاء أسئلة أُخرى: ما هو مستقبل المناطق المهمشة الأُخرى مثل جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق، وإقليم دارفور، وهل سيجلب انفصال الجنوب الاستقرار للبلاد؟ ولمثل هذه الأسئلة والنواحي الأُخرى ذات الصلة، تقدم الدراسة أجوبة في الفصل الثامن. ومع ذلك ردَّ على بعض هذه الأسئلة الرئيس سلفا كير أثناء إعلان الاستقلال في 9 يوليو 2011م، عندما أعلن في خطابه بأنهم لن يخونوا قضية الشَّعْب السُّوداني المهمش في جبال النوبة، جنوب النيل الأزرق ودارفور. ومن ثم عمل بجدٍ على تحقيق السلام في السُّودان في أكتوبر 2020م، وانضم بعض الرفاق السابقين في الكفاح إلى الحكومة الانتقالية في السُّودان. وبحسب البيان السياسي للحركة الشعبية لتحرير السُّودان لسنة 1983م (المنفستو)، والذي تم تعديله في العام 2008م، 65 ٪ من سكان البلاد من الأصول الأفريقية، استناداً إلى التعدد السكاني لسنة 1956م، ومع ذلك اعتبرت البلاد دولة عربية من قبل الأحزاب الطائفية[1].

تنظر الحركة الشعبية لتحرير السُّودان إلى التهميش في السُّودان كعملية ممنهجة مبنية على الاستغلال العرقي من قبل القبائل المستعربة على طول نهر النيل في وسط السُّودان، هذا الاستغلال العرقي شوَّه هوية البلاد بإعلان السُّودان دولة عربية، الفكرة التي قاومها الجنوب منذ الاستقلال في العام 1956م.

(1) مانفيستو الحركة الشعبية لتحرير السُّودان لسنة 1983م المعدل في سنة 2008م

قوضت أيضاً حركة الأنيانيا في الخمسينات ذات القضية وحولتها إلى مشكل جنوبي يمكن حله عن طريق فصل الجنوب عن الشمال. ومع ذلك، عرفت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان حجم المشكل الناجم عن جهل الحكومات المتعاقبة في الخرطوم، عن واقع التنوع السُّوداني التاريخي والمعاصر.

فشلت الحكومات المتعاقبة في تطوير الهوية السُّودانية، والقواسم السُّودانية المشتركة، والكومنولث السُّوداني الذي يضم كل تعهدات السُّودانيين، وولاءً موحداً بصرف النظر عن دينهم، عرقهم أو قبيلتهم[1].

إنّ بناء السُّودان الديمقراطي على مبادئ العدالة، الحرية، سيادة حكم القانون، وحقوق الإنسان، والسلام والحكم الصالح، هو ما تسميه الحركة الشعبية لتحرير السُّودان "السُّودان الجديد". لقد راوا أن هذا الإعلان هو الحل لنموذج "السُّودان القديم" الذي يتميز بالظلم، غياب العدالة، والتمييز الإثني والعرقي[2].

بكلمات بسيطة، ينبغي قبول الواقع بأن السُّودان دولة يُهيمن عليها الأفارقة، وهويتها غير عربية؛ بل أفريقية. على الرغم من هذا، اعتبر كثيرٌ من المحللين السياسيين هذا التيار تياراً غير جدير بالأخذ ، بسبب التأثير والنفوذ من الأقليات العربية في البلاد التي يمكنها أن تعارض فكرة السُّودان الجديد.

وصل أمر رفض الشمال الواقع إلى الذروة أثناء إحصاء سكان السُّودان والتعداد المنزلي الخامس، عندما رفض حزب المؤتمر الوطني تضمين معلومات تتعلق بالعرق والدين في استمارات التعداد، حتى لا يتم مواجهتها بواقع السُّودان، والذي كان سيجبرهم على مراجعة هوية البلاد من هوية دولة عربية وإسلامية. إذا كان على

(1) المرجع نفسه ... Ibid

(2) المرجع ذاته ... Ibid

الوحدة أن تسـود، فعلى السُّودان مواجهة الواقع وخلق هوية سُّودانية حقيقية تسع جميع المواطنين وتناسب شعوبه وأراضيه.

استغلال الاثنية في السعي للحصول على السُّلطة

ظلت التعبئـة الاثنية المصدر الرئيس للـصراع في أفريقيا جنـوب الصحراء منذ الاستقلال، وتشـكل واحدة من الحواجز الرئيسة للتنمية البشرية والاقتصادية في المجتمعات الأفريقية[1].

إن البلدان مثل رواندا، كوت ديفوار، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد وغيرها كثير؛ اختبرت الأزمات السياسية بسبب الانقسامات العرقية التي أدت إلى التمييز الاجتماعي والسـياسي والإقصاء السـياسي. استُخدمت الهوية العرقية من قبل بعض الصفوة في القارة منذ وقت إنهاء الاستعمار للحصول على السُّلطة السياسية. وقد تم ذلك إمَّا عن طريق الانقلابات العسكرية أو من خلال الديمقراطية الموجهة القائمة على القبيلة، العشـيرة والانتماءات للأقسام الفرعية للقبيلة، وفي بعض الأحيان من خلال التمردات.

إنّ هذا الصراع المستمر على السُّلطة السياسية وثروات الدولة في أفريقيا يعتبر مهماً من قبل النُّخْبَة للاستيلاء على مركز السُّلطة في الدول. وفي بعض الأحيان تنتهي هذه العملية بإبادات جماعية في بعض البلدان.

إنّ هذا الاستخدام الاستغلالي للعرق، يسيطر على التنافس السياسي، ويقوض المسـاعي لبناء الأُمَّة؛ لطالما أنه بناء مصطنع إلى حدٍ كبـيرٍ. يمكن تقليل هذه القبلية من خلال السلوك المسؤول من قبل النُّخَبْ.

(1) Alex Rawinson The Political Mobilization of Ethnicity in Africa 2003. www.insolens.org

لم تكن قضيــة التعبئة العرقية والصراع فقط تحديــاً للتحول الديمقراطي؛ بل ظلت أيضاً عاملاً في عدم الاستقرار وتهديداً للاتحاد في أفريقيا[1]. على الناس رؤيــة خطورة التعبئة العرقيــة والإثنية للحصول على السُّــلطة من خلال ما يســميه مارينا أوتاوي "الانفتاحات السياســية"[2]. "تسود أوضاع الانفتاح الســياسي عندما تكون الدولة مفتوحة على نظام تعــددي جزئياً ودكتاتوري جزئياً"، هكذا قالت، وتحاجج مضيفة: "لا تغير الانفتاحات السياسية الميزان فقط بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني الموجودة؛ بل تخلق مســاحة لإنشاء منظمات جديدة"[3].

يعتبر هذا الوضع عادلاً لأنّ الاســتقرار السياسي في كثير مِنْ البلدان الأفريقية حلم. في بعــض الأحيان يأتي التغيــير بين ليلة وضحاهــا، ويتم حرق جميع المؤسسات التي تم بناؤها ويبدأ عهد جديد. وبالقيام بهذا العمل، تبرز منظمات مجتمع مدني جديدة، ورُبَّــمَا تظهر أو لا تظهر القديمة، إمَّا بنفس الشــكل أو بشكل مختلف. في بعض الأحيان، لا يُرِيدُ الزعماء الجدد منظمات المجتمع المدني الموجودة، وسرعان ما يبدؤون بتكوين المنظمات الجديدة التي تعتبر الأســاس الناشئ للمشاركة السياســية. لا تقود الهوية العرقية دائماً إلى الصراع العرقي. يمكن أن يتعايش أُناس ينتمون لجماعات عرقية مختلفة غالباً دون مشــكلات. ومع ذلك، في حالات تتغير بوتيرة سريعة تكون فيها السُّلطة جاهزة للاستيلاء عليها، يمكن أن تصبح الهويات العرقية أدوات ســلطة بسهولة، وهكذا تقود إلى الصراعات.

(1) المرجع السابق ..

(2) المرجع نفسه ..

(3) مرينا أوتاوي .. التحدي الديموقراطي في أفريقيا 2003م ..

في واقــع الأمر، لاحــظ كثير من القــادة الأفارقة منذ وقــتٍ قريبٍ خطورة الاستغلال العرقي للحصول على مكاسب سياســية، وبدأوا الدعوة إلى بناء الأُمَّة، وتغلبوا على الخلافات وعملوا على تطوير هوية مشــتركة وســط جميع المواطنين في الدولة. تم إعلان الحدود الاســتعمارية حدوداً مقدسة وتم رفض الاعتراف بالحركة الانفصاليــة. وقد بُذِلَتْ الجهود نحــو توحيد أفريقيا من خلال الاتحاد الأفريقي.

لم يكن السُّــودان اســتثناءً، بل تم تقسيمه عرقياً إلى قســمين رئيسين: العرب والأفارقة. ومنذ الاستقلال، ظل العرب والقبائل المستعربة على طول نهر النيل وسط السُّودان مسيطرين على أهم المؤسسات وثروات الدولة، وقد استخدموا هذا الامتياز ضد الأفارقة الزنوج والقبائل غير العربية في كل أنحاء البلاد.

تُرِكَ الشَّــعْب السُّوداني المهمش بلا خيار ســوى التمرد للمطالبة بحقوقه في جنوب السُّــودان، جبال النوبة، النيل الأزرق، وشرق السُّــودان، ودارفور. في بعض الأحيان وُصِفَتْ المحاولات الانقلابية الفاشــلة في الخرطوم من قبل النظام كهجمات عنصرية.

قيل إنّ الانقلاب الذي قاده حسن حسين من كردفان في سنة 1976م، والآخر الذي قاده بول جوك من جنوب السُّودان في العام 1985م، قيل إنها حركات عنصرية. بينما لم ينطبق هذا الوصف على الانقلابات التي قادها الجنرال إبراهيم عبود، الكولونيل جعفــر نميري والعميد عمر حســن في الأعوام 1958م، 1969م و1989م على التوالي.

حينما استولى على مقاليد السُّلطة في العام 1958م، طبق الجنرال إبراهيم عبود سياســات قصد منها تقوية وتعزيز الدولة العربية في السُّودان. قام بتغيير لغة

التخاطب في جنوب السُّـودان من الإنجليزية إلى العربيـة؛ وقام أيضاً بتغيير المناهج الدراسية وأمر بإخراج الجماعات الإرسالية المسيحية من البلاد فوراً.

تـم النظر إلى النظام كنظام يعمل على إقصاء القوميات الأفريقية مِنْ السُّـلطة السياسـية، وإضعافها وحرمانها من التمتع بالثـروات والموارد، وضاعفت هذه السياسـات من انعدام الأمن وسـط الجنوبيين، والمسـيحيين الآخرين، فخلص الناس حول العالم إلى أنه لا بديل لهذه السياسات سوى تقديم الدعم للمتمردين في الجنوب.

عندما اسـتولى على السُّـلطة، بدأ نظام مايو حركةً يساريةً بلا هوية عربية ولا تعاليم إسـلامية، هذا عزز من شأن قضية جنوب السُّـودان، وقاد إلى توقيع اتفاق سلام في أديس أبابا في العام 1972م. أعطى الاتفاق حكماً ذاتياً للجنوب وظل مشـاركاً بالحد الأدنى في الحكومة المركزية. وتم منعه من جميع الحقائب الوزارية السـيادية مثل الدفاع، الداخلية، والشـؤون الخارجية، التي ذهبت جميعها للشمال. كانت الرئاسة أيضاً محجوزة للمسلم من الأُصول العربية، لا سيما أولئك القاطنين على طول نهر النيل.

تم النظـر إلى اتفاق أديـس أبابا كاتفاق غـير فاعل لانجاز قضية الشَّـعْب السُّـوداني المهمش. بالإضافة إلى ذلك، انتهك الرئيس نميري محتويات اتفاق أديس أبابا عن طريق إعلان إعادة تقسـيم الجنـوب إلى ثلاثة أقاليم بدلاً عن إقليم واحـد. أدت هذه المظـالم إلى بداية تمرد آخر؛ الحركة الشـعبية لتحرير السُّـودان والجيش الشـعبي لتحرير السُّـودان في العام 1983م. وعندما تم خلع نميري عن السُّـلطة، اقتفت الأحزاب السياسـية الشـمالية التي تولت السُّـلطة في الخرطـوم أثر نظـام مايو، الأمر الذي تسـبب في انـدلاع مزيد من الحروب.

في العام 1989م، استولت ثورة الإنقاذ الوطني على السُّلطة في الخرطوم، كان النظام نظاماً قوياً مبنياً على الأصولية الإسلامية، أعطى للمسلمين من الأصول العربية معاملة خاصة. وتسبب هذا في الصراع بين المسلمين غير العرب والمسلمين العرب، لا سيما أولئك الذين في دارفور التي اعتُبرت حصناً للإسلام. ويقول المحللون السياسيون إنّ الحكومة قدمت دعماً للمليشيات العربية –الجنجويد– في حربها مع المسلمين الأفارقة السود في دارفور، لغزو الأرض وتغيير هويتهم الأفريقية[1].

لم يتسببوا فقط في حدوث صراع بين الإخوان المسلمين فحسب؛ بل أيضاً حاولوا قلب القبائل الأفريقية ضد بعضها ليحتفظوا بالسُّلطة في الخرطوم، كما ظهر إبان حرب التحرير في جنوب السُّودان (1983 – 2005م).

استُخدمت القبائل العربية مثل الرزيقات في جنوب دارفور والمسيرية في جنوب كردفان للقتال ضد جيرانها في بحر الغزال وشمال أعالي النيل، مما أدى إلى علاقات قبلية مريرة في حدود الجنوب والشمال، وتقويضاً لحقيقة أن هناك مصالح بين هذه القبائل.

لن تتغير علاقات الجيرة بين قبيلة الدينكا في الجنوب وقبائل البقارة في الشمال بسبب الانفصال أو الوحدة بين الجنوب وشمال السُّودان، ولذا فمن المهم لهذه القبائل أن تحمل في ذاكرتها أن المؤسسات السياسية تتغير لكن الجيرة لا تتغير، إلّا إذا قرر أحدٌ أن يرحل إلى مكان آخر، وذلك شيء مستحيل حدوثه لقبائل مثل دينكا ملوال والرزيقات.

إنّ الاستراتيجية السياسية التي تعتمد على الصراعات القبلية لكسب السُّلطة، لعبت دوراً كبيراً في الانفصال، لأنّ البلاد ضربتها الانقسامات، ولم تكن

(1) لباقر مختار .. تقرير حول هوامش الهوية الشمالية: ما المفقود في عملية سلام دارفور؟ وشنطن دي سي، يوليو 2006م.

الحكومة قوية بما يكفي لتحافظ على وضعها القائم في المركز، فكان صعباً أن تدافع عن الهامش.

استغلال الدين لتحقيق المرامي السياسية

إنّ فكرة وضع الدين في مركز السياسة ليست من صنع الإنسان بحسب الإسلام. يؤكد علي حسن الساعوري بشكلٍ قاطع أنها من القرآن الكريم: "... وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ ..." سورة النمل الآية الثانية والستين (62). تم تبني هذا البيان الثيوقراطي للمرة الأُولى في نظام الحكم الإسلامي في دولة المدينة التي حكمها النَبِّي والرَّسُول محمد بن عبد الله. وعُرِفَ أَوَّل دَسْتُور لهذه الدولة الإسلامية ب"صحيفة المدينة" أو "دستور المدينة" الذي ينظم العلائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة. وتم الاهتمام بالأقليات غير المسلمة الأُخرى التي كانت تعيش في الدولة. ويطلب الله من الحاكمين الشورى في أُمورٍ تتعلق بالشؤون العامة. "وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ" سورة الشورى الآية الثامنة والثلاثين (38)[1].

يمنع الإسلام بشدة مفهوم فصل الدين عن أُمور الدولة. وبحسب المسلمين، الدولة هي مشهد سياسي ومذهبها الدستوري هو الشَّعْب أو السكان، البيئة، والكيان الجغرافي والسُّلطة الحاكمة. بينما يعتبر الدين مجموعة من الأعراف والسلوكيات والقوانين الناتجة عن المعتقدات لا يمكن فصله عن الدولة[2].

(1) حسن علي الساعوري .. التأصيل والمشاركة السياسية، دار جامعة أفريقيا العالمية لطباعة والنشر، الخرطوم 1999م

(2) علي عيسى عبد الرحمن .. الحركة الإسلامية السُّودانية: من التنظيم إلى الدولة (1949 – 2000م) مطبعة التيسير – الخرطوم، 2006م.

ولهذا السبب، في الدولة الإسلامية، ليس لغير المسلمين نفس الحقوق والواجبات مثل نظرائهم المسلمين. حقوق غير المسلمين في الدولة تقررها درجة علاقتهم بالحاكم (الوالي). تُعْرَفُ هذه العلاقة في الإسلام بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين[1].

في الدولة الإسلامية، يقرر الوالي مَنْ يتم تعيينه لمهمة من بين غير المسلمين، لكن هذه الحقوق والواجبات ليست شاملة، إن منصباً مثل منصب الرئيس، رئيس الوزراء، قائد الجيش وقائد المخابرات ومناصب القضاة لا يعين فيها غير المسلمين. إنّ تهميش غير المسلمين في الدولة الإسلامية هو ما تسبب في وقوع الصراعات في بعض الأقطار العربية حيث يتم حرمان الأقليات غير المسلمة من حقوق المواطنة. يتم التقاط هذه القضية في بعض الأحيان من قبل القوى الخارجية ويأخذونها كمثال لعدم التسامح الديني[2]. الصراعات الناجمة عن الدين هي الأكثر صعوبة على الحل لأنّ المؤمنين يعتقدون أن الكفار يقاتلون ضد الله تعالى، وليس ضد البشر، إنهم يصبحون متعصبين ومتطرفين في الاعتقاد بأن الله سيقودهم إلى النصر، وبهذا الفهم، فإن الخيار الوحيد لغير المسلمين الذين يريدون التمتع بحقوق المساوية والحرية في الدولة الإسلامية هو إمَّا اتحاد فيدرالي أو انفصال.

تصبح الحرب ضد الإرهاب مثيرةٌ للعاطفة، لأنّ هناك اعتقاد لدى التنظيمات الإسلامية بأنها تحمي دينها من الغزو. وحينما يتخذ الصراع شكل التمييز الديني، فإنّ احتمالات خروجه من الأيدي الداخلية مواتٍ للغاية. ويقول النذير صالح: بأن الشمال حاول أن يقلل من الناحية الدينية في النزاع بين

(1) النذير صالح.. الحقوق الدستورية للأقليات الدينية في الدولة الإسلامية بالتركيز على السُّودان، الخرطوم 2007م/ صفحة (25).

(2) المرجع نفسه..

الشـــمال والجنوب، لكيما يوقف التدخل من قبل الجهات الأجنبية الفاعلة[1]. ولكن بلا شـــك هذا ما كان يحدث في السُّـــودان، فقد استخدمت الحكومة في الخرطـــوم إزدواجيةً في المعايير لتخدم أجندات مختلفة داخلياً وخارجياً. قالت للعالم العربي والإســـلامي إن الحرب نزاع بين المســـيحيين والمسلمين، وللعالم الخارجي، لا سيما الدول غير الإســـلامية، إن الصراع موجهٌ سياسياً من أجل السُّـــلطة، وبالتالي كانت هناك حاجة إلى الحلول السياسية المبنية على التقاسم العادل للسُّلطة والثروة بين الجنوب والشمال.

مِنْ وجهة نظر الدكتور جون قرنق، مؤسس السُّودان الجديد:

"الديـــن علاقة بين الفرد البشري والخالق. وبالتـــالي فإن هذه العلاقة محكومة بالقوانين الدينية، حيث أن العلاقة بين الإنســـان ومصنوعاته مثل السيارات، والفنادق والدولة إلى آخرها، ينبغي أن تكون مختلفة تماماً، لأنّ الدولة مؤسسة اجتماعية سياسية صنعها الإنســـان، وليس الله. ومع ذلك، يظل الله هو خالق كل البشر. وبالتالي، يجب أن تكون العلاقـــة بين الذي خلقنا، والذي صنعناه مختلفة. وهاتان علاقتان مختلفتان متمايزتان"[2].

ويُعتقد أنّ قضية الأســـلمة في السُّـــودان لفتـــت انتباه العديـــد من اللاعبين والفاعلين عندما عملت ثورة الإنقاذ الوطني على ترويج الإســـلام من النوع المحافظ للغاية كهـــدف مركزي عندما تولت السُّـــلطة في العام 1989م. إنّ برنامـــج "المشروع الحضاري" للحكومة الذي هندســـه حســـن الترابي، لديه أجندة اجتماعية شـــاملة[3]. والصراع في السُّـــودان متعـــدد الطبقات ومتعدد الأوجه لدرجـــة أنه من الصعب حقاً تحديد عنـــصر مهيمن واحد. الدين هو

(1) نفس المرجع ..

(2) الدكتور الوثق كمير .. جون قرنق ورؤيته للسُّـــودان الجديد وإعادة بناء الدولة السُّـــودانية، ماســـتر للطباعة، سبتمبر 2005م.

(3) ICG God Oil and the Country 2000

قطعـــاً واحد من أكبر القضايا. يقول تقرير مجموعة الأزمات الدولية في ســـنة 2002م:

"العلاقـــة بين الدين والدولة رُبَّما هي الأكثر أثـــارةً للجدل من بين كل القوى التي تقود الصراع في السُّودان. لقد ســـيطر الإسلاميون على الحكومة الحالية منذ مجيئهم إلى السُّـــلطة. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى جعل الاختلاف بين مصالـــح الحكومة ومصالح الحركة الشـــعبية والجيش الشـــعبي لتحرير السُّـــودان ذات العقلية العلمانية تبدو غير قابلة للتوفيق ومتعذرٌ إرضاؤها"[1]. ويُعْرِّفُ البيان الســـياسي للحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان (المنفستو) طبيعة الصراع بالقول:

"إنّ المشـــكلة المركزية للسُّودان هي أن واقعه، ســـواء من منظوره التاريخي أو في سياقه المعاصر، يتعارض بشكل أســـاس مع سياسات الحكومات المختلفة التي تعاقبت على السُّـــلطة في الخرطوم منذ الاستقلال في العام 1956م. وقد تم تطبيق واتباع هذه السياســـات بلا عقاب وكادت أن تتجاهل التنوع الغني للبلاد وتاريخه وجغرافيته وشعوبه وثقافاتها"[2].

يدعم هذا اندلاع الحرب في دارفور وشرق السُّودان، حيث لدى غير المسلمين حقوق متساوية. وعلى الرغم من أن دارفور جرى أسلمتها لعدة قرون، وجدت نفسها في صراع مع الحكومة في الخرطوم بسبب الاختلاف العرقي. إن كونك مسلماً لا يكفي لوضعك في حالة المواطن من الدرجة الأُولى في السُّودان؛ أنت في حاجة أيضاً أن تكون من الأُصول العربية. ويرى السياســـيون في الخرطوم أنه لا ينبغي ربط الإقليم أو المنطقة بقبيلة الفور؛ بل ينبغي إعادة تسميته كأرض للعـــرب والتخلص مِنْ كل مَنْ يقاوم هذه الفكـــرة. وذهب البعض أيضاً إلى

(1) المرجع ذاته ..

(2) البيان للحركة الشعبية لتحرير السُّودان (المانفيستو) ..

أبعد من هـذا وزعموا بأن الحكومة ظلت تأتي بمسـتوطنين جدد من أُصول عربية من الدول المجاورة لتنزيح السـكان من الشـعوب الأصلية، لكن هذه المعلومة لاتزال غير مؤكدة.

والحرب المسـتمرة كذلك في أجزاء البلاد، لا سـيما الأجزاء التي تمت أسلمتها والتي تخوضها الحكومة الإسـلامية في الخرطوم، تؤكد حجة الحركة الشـعبية لتحرير السُّـودان بأن أسـباب الصراع في السُّـودان هي التنوعـات التاريخية والمعاصرة، وليست أسلمة البلاد وحدها. الصراع في دارفور ليس قضية مباشرة لهذه الدراسة، بل تم تقديمه هنا كمثال.

لندرس الآن المحاولات التي قامت بها الأحزاب السياسية الشمالية في الخرطوم للإتيان بفكرة الدستور الإسـلامي إلى الدولة، وكيف قادت هذه المحاولات إلى الصراع في جنوب السُّودان.

بادي ذي بدء، بدأ تاريخ النظام السـياسي السُّوداني الحديث قبل استقلال البلاد عن طريق بروز الأحزاب الشـمالية التي دعت إلى الأيديولوجيات الإسـلامية كأسـاس للحقوق والواجبـات في البلاد، بـدلاً من المواطنة. ويـأتي هذا من حقيقة أن أحزاباً مثل حزب الأُمَّـة والحزب الاتحادي الديمقراطي اللذان أعلنا انتصارهما باسـتقلال البلاد، لديهما جذور في الطوائف الإسلامية مثل الأنصار والختمية، ولاحقاً برزت مجموعة صغيرة اسـمها جبهة الميثاق الإسلامي، كان اهتمام كل هذه الأحزاب السياسـية هو كيفية جلاء المسـتعمرين لكيما تؤسس الدولة الإسلامية في السُّودان، المهمة التي كانت مستحيلة في أعقاب الاستقلال.

جرت المحاولة الأُولى أثناء مؤتمر المائدة المستديرة في العام 1965م، حينما اقترحت الأحزاب الإسلامية الدستور الإسلامي، كحل لمشاركة الأقليات غير المسلمة في

مؤسسات البلاد[1]. تم رفض هذه الفكرة كلية واعتُبرت وسيلة لتكثيف الحرب في الجنوب.

وظهر المقترح مرة أُخــرى في البرلمان الوطني في العــام 1969م، لكنه قوبل بكثير من المقاومة من قبل النواب من الجنوب. وتوقفت هذه الخطوة بســبب حل البرلمان في نفس السنة والاستيلاء المفاجئ على السُّلطة من قبل نظام مايو في العام 1969م.

قام بالمحاولة الثانية الرئيس نمــيري في العام 1983م، حينما قام بتنفيذ بعض القوانين الإسلامية في مجال القانون الجنائي، عُرِفَتْ ب"قوانين سبتمبر". اقتنع أولئك الذين نظروا إلى الأمر في السياق الديني بالانضمام إلى التمرد في الجنوب. عندما حاول الرئيس نميري مراجعة القرار بإلغاء تلك القوانين الإســلامية، قامت الأحزاب الإســلامية بقيادة الجبهة الإســلامية القومية وقائدها حسن عبد الله الترابي، بتعبئة الرأي العام وإثارته ضد الرئيس نميري وأطاحت به في انتفاضةٍ شعبية في العام 1985م.

كان أكبر تحول للحركة الشــعبية والجيش الشــعبي لتحرير السُّودان هو إزالة القوانين الإسلامية كخطوة أولية نحو أية تسوية سلمية في السُّودان. تجلى هذا في إعلان كوكادام في العام 1986م، وكذلــك أثناء اتفاق (الميرغني- قرنق) في العام 1988م. لكن حزب الأُمَّة الذي كان يومذاك حزباً سياســياً رئيســاً في الحكومة الائتلافية، كان لديه رأيٌ مختلفٌ عن الســلام مع الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

(1) علي عيسى عبد الرحمن .. المرجع السابق ..

استمر النضال من أجل التحرير حتى مجيء حكومة الإنقاذ إلى السُّلطة في العام 1989م، وأعلنت عن نفسها كحكومة إسلامية في السُّودان. وخلال فترة حكومة الإنقاذ أصبحت الأجندة الإسلامية للحرب في الجنوب واضحة لكل النّاس. قام الترابي بصياغة دستور إسلامي في العام 1998م. تتحدث واحدة من مواده بوضوح عن الكتاب والسُّنَة كمصادر تشريع القوانين في السُّودان. نقتبس من المادة (65) من دستور 1998م ما يلي:

"تكون الشريعة الإسلامية والتوافق الوطني من خلال التصويت، والدستور والأعراف مصادر للقوانين، ولا يجوز سن أي قانون يخالف هذه المصادر إلّا مع مراعاة الرأي العام للأُمَّة وجهود علماء الأُمَّة. وينبغي أن يأخذ جزء من القانون الأعلى للبلاد هذا الواقع بعين الاعتبار"[1].

أُعلنت الحرب في الجنوب كحرب جهادية ضد الوثنيين أو الكُفَار في الجنوب. تم اختطاف النساء والأطفال ونُهِبَتْ الممتلكات تحت ذريعة أنها غنائم حرب، وهو أمرٌ حلالٌ وشرعي بحسب الإسلام. كل هذه أخطاء ارتكبها الأفراد والجماعات وساهمت الحكومة في بلورة جنوب السُّودان لرأي سلبي حول فرص الوحدة مع الشمال.

العامل الآخر المهم الذي دفع الجنوب نحو الانفصال، هو موقف الحكومة في عملية المفاوضات وصناعة السلام منذ تأسيسها في العام 1989م، احتلت قضية علاقة الدولة والدين نقطة مركزية في محادثات السلام. رفضت الحكومة السماح بأي مساومة حول القضية حتى برزت فكرة دولة واحدة بنظامين، والحكم الذاتي لأهل جنوب السُّودان. تم انتقاد الحكومة لمساومتها وحدة

(1) دستور السُّودان لسنة 1998م ..

البلاد بسبب المصالح الضيقة لقيادتها. وبهذه الخلافات، اعتقد الكثيرون أنه ليست هناك فرص حقيقية للوحدة.

التجديد للصراعات الحدودية وأثره على وحدة السُّودان

الصراعات في المناطق الحدودية بين الجنوب والشمال صراعات قديمة (انظر الملحق رقم 2)، ولكن تم تقديمها إلى الواجهة رسمياً من حركة الأنيانيا أثناء المفاوضات مع نظام مايو في أديس أبابا في العام 1972م. ولكن لا يمكن الخلوص إلى أن القضية لم تكن موجودة في أذهان الجنوبيين.

منذ القرن السادس عشر، ظلت قبائل دينكا ملوال والرزيقات نموذجاً للصراع الحدودي بين الجنوب والشمال في الصراع على مناطق الرعي حول نهر كِير (بحر العرب). ظل نفس الصراع جارياً في غرب بحر الغزال وجنوب دارفور بين حفرة النحاس وكفيا قنجي، وفي ولاية واراب وفي كردفان في النزاع على منطقة أبيي.

تأثر بحر الغزال بشدة بالنزاعات الحدودية المتكررة لأنّ المستعمرين جعلوا المناطق الشاسعة ذات الكثافة السكانية في بحر الغزال والاستوائية منطقة إقليمية واحدة في الأربعينيات. وحَوَّلَ الإداريون البريطانيون بعض الأجزاء المحاذية لإقاليم دارفور وكردفان إلى الشمال من بحر الغزال. ويقول دوغلاس جونسون، وهو خبير أتت به حكومة جنوب السُّودان لتقديم المشورة لها حول قضايا الحدود:

"تم إنشاء الحدود الإقليمية للسُّودان الأنجلو مصري شيئاً فشيئاً خلال الأربعة وخمسين عاماً من الحكم الثنائي. ورُسِمَت الحدود السابقة على الخرائط قبل

أن يكون لدى الحكومة فهم واضح للجغرافيا والطبوغرافيا والديمغرافيا في البلاد، وتم وصفها بعبارات أكثر عمومية في تقارير الأقاليم"[1].

العناصر الثلاثة: الجغرافيا والطبوغرافيا والديمغرافيا التي ذكرها جونسون هي أكثر جوهرية لترسيم أي حدود. العوامل التي لم توضع في الاعتبار من قبل الحكم الاستعماري حينما رسموا الحدود في غاية الأهمية في ترسيم الحدود. وإن وُضع هذا في الاعتبار، لما ذهبت الدينكا إلى كردفان، وكذلك لما رُسِمَ جنوب نهر كِير منطقة رعي للرزيقات. يمكن السماح للرزيقات أو أي قبيلة أُخرى بالرعي في أراضي الدينكا دون رسم الخطوط للرعي؛ شريطةً أن يكون هناك اتفاق مجتمعي لشرعنة الممارسة.

إن جهل الإدارة الاستعمارية بالجغرافيا أو بالوضع الطبوغرافي لأهل السُّودان خلق أزمة سياسية بعد الاستقلال في العام 1956م. إن معرفة الوضع الديمغرافي للجنوب كان من شأنه أن يساعد حتى في اقتراح نوع الإدارة التي ستتخذها الحكومة الجديدة، بعد الاستقلال، لمعالجة قضايا التفرد وتجنب هيمنة مجموعة عرقية واحدة.

القضية المهمة الأُخرى التي ترتبط بترسيم الحدود في السُّودان كانت عملية نقل السُّلطة من الحكم الأنجلو مصري إلى الزعماء السُّودانيين في العام 1954م. لم تضع عملية نقل السُّلطة في الاعتبار قضايا الصراعات المحتملة التي ستسبب المشكلات في البلاد، مثل مشاركة كل الاثنيات في شؤون الأُمَّة، ترسيم الحدود بين السُّودان ودول أُخرى مجاورة، والحدود الداخلية بين الأقاليم والمحافظات. واقتنع جونسون: "تم القيام بهذا لأنّ تاريخ إعلان الاستقلال

(1) دوغلاس جونسون .. تقرير حول حدود السُّودان الجنوبي، جوبا أغسطس 2007م.

تم تحديده من قبل البرلمان ببضعة أيام فقط قبل الأول من يناير 1956م. لم يتم القيام بأي مسوحات للحدود الداخلية للأقاليم في انتظار إعلان الاستقلال. هناك بعض الغموض حول ما كانت عليه الحدود في ذلك التاريخ"[1].

تحت الظروف العادية، ما كانت قضية الحدود الوطنية مشكلة إذا كان الساسة صادقين فيما يتعلق بوحدة البلاد، والشروع في عملية بناء الأُمَّة، وترقية وتعزيز الوطنية والوحدة عن طريق خلق نظام سياسي صالح حيث يُشارك المواطنين بفعالية بلا تمييز. وبدلاً عن ذلك، نفذت الأحزاب السياسية المهيمنة في ذلك الوقت- التي تفاوضت حول الاستقلال- سياسات أنانية لإقصاء بعض مواطني بلادهم من عملية المشاركة في السُّلطة والثروة. وكلفت هذه العملية حيوات كثيرة وموارد، وسيأخذ تصحيحها كثير من الوقت.

إن سوء إدارة المسائل الإدارية على مستوى القاعدة الجماهيرية يضع احتمالات التحول إلى حرب. كانت هناك بعض قضايا الحدود التي احتاجت للمعالجة بشكل دقيق بين تلك المجتمعات التي تشارك الحدود. وتشتمل هذه القضايا على التجارة الحدودية وصيد الأسماك، ولا تقتصر على أراضي الرعي والمياه للرزيقات والمسيرية ومواشيهم في بحر الغزال، استمرت هذه القضايا تخلق مشكلات وسط المجتمعات التي تشارك الحدود.

كان تنقيب واكتشاف النفط في بعض المناطق على الحدود بين الجنوب والشمال عنصراً آخر أدى إلى تعقيد العلاقات في السُّودان. جعل هذا الأمر الحكومات في الخرطوم تغير الحدود نحو الجنوب؛ كلما كان هناك استخراج للنفط في الجنوب. قال صاحب الفخامة سلفا كير ميارديت الذي كان نائباً أول لرئيس الجمهورية

(1) المرجع نفسه ... Ibid

ورئيس حكومة جنوب السُّودان في برنامج (الخط الساخن) بالتلفزيون القومي، قدمه الزبير أحمد حسن في العام 2006م.

"إن رد الفعل على إعادة رسم حدود إقليم الوحدة وكردفان من قبل الجنوب في العام 1983م بعد اكتشـــاف البترول في المنطقة يثير كثير من التساؤلات حول ما إذا كانت بانتيو ليست جزءاً من السُّودان؟ ولماذا فكر نميري أن تكون المصفاة في الشمال بدلاً من الجنوب، بينما يشكل الجنوب والشمال كياناً واحداً؟ وهل الجلابة حقاً راغبين في الوحدة؟"

كانت كل هذه الأسئلة ترن في أذهان الجنوبيين. وعندما فشلوا أن يجدوا أجوبة لها، قرر عددٌ مقدرٌ منهم الذهاب إلى الغابة وحاربوا نميري في العام 1983م. إنـــه واضح بالدليل بأن التنقيب عن النفط في منطقة أبيي هو ســـبب النزاع في المنطقة، ما جعل الوصول إلى مســـاومة بين الحركة الشـــعبية لتحرير السُّودان وحزب المؤتمر الوطني مستحيلةً.

كان هناك شـــكٌّ بأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه حول منطقة أبيي، من قبل الرئاســـة في يونيو 2008م بالخرطوم ســـيتم تنفيذه كامـــلاً، وخصوصاً إذا لم يوضع تقاسم النفط في الاعتبار. وأكد تقرير مجموعة الأزمات الدولية في العام 2002م ذلك بقوله: "لقد أدى النفط إلى زيادة المخاطر في حالة الحرب، ومنح كلا الجانبين التزاماً متزايداً في ســـاحة المعركة. أي اتفاق سلام عادل سيقتضي شكلاً من أشكال تقاسم عائدات البترول"[1].

وهكـــذا فإن بروتوكول تقســـيم الثروة وضع هذه القضيـــة في الاعتبار، وتم تقســـيم البترول الذي يتـــم إنتاجه في الجنوب بعدالة بين الجنوب والشـــمال.

(1) تقرير مجموعة الأزمات الدولية .. 108 – 100) .(ICG. God Oil and the Country op cit pp

وخلص الشاب الذي تم إجراء المقابلة معه لهذه الدراسة إلى استنتاج يزعم أن هذا لن يجعل الوحدة جاذبة بين الجنوب والشمال. "سيختار جنوب السُّودان الانفصال ليحصل على كل عائدات نفطه. على أي حال أننا نشـــتري حريتنا"، هكذا اختتم حديثه.

باعتبارها ســـلعةً حساسةً، تم لفت انتباه كثير من السُّودانيين إلى أن الاكتشاف والتنقيب عن النفط سيؤدى إلى إشعال وتأجيج الحرب بين الجنوب والشمال. ويؤكد جونسون: "أن السبب الرئيس الذي يجعل الشمال يقاوم دوماً الانفصال الجنوبي هو ثروة الجنوب من الموارد، ويحتل النفط مكانة مركزية بشكل خاص في المعادلـــة الحالية"[1]. اعتقد بعض الناس الذين تم إجراء مقابلات معهم أن الحكومة في الخرطوم كانت أكثر اهتماماً بالأرض من الشَّعْب الذي في الأرض. كان الصراع في الحدود بين الحركة الشـــعبية لتحرير السُّـــودان وحزب المؤتمر الوطني، صراعاً على الموارد، الأمر الذي كان من شـــأنه أن يعيق التوصل إلى حلٍ دائمٍ إذا حصل كل طرف على نصيبه المتساوي.

أُجْبِرَتْ القبائل على الاقتتال ضد بعضها، كما كانت الحالة في شمال بحر الغزال بين دينكا ملوال والمســـيرية في ديسمبر 2007م، في ولاية الوحدة بين المسيرية والنوير في إبريل 2008م، وفي منطقة أبيي بين دينكا نقوك والمســـيرية في مايو 2008م. وفي كل هذه الاشتباكات القبلية، ورد بأن القوات الحكومية (القوات المسلحة السُّودانية) والجيش الشعبي لتحرير السُّودان كانا وراء الاقتتال.

كان الهدف الجزئي لهذا البحث هو اقتراح الحلول للنزاعات الحدودية، ودراسة كيفية مساهمة مثل هذه الصراعات في المسائل المتعلقة بالوحدة والانفصال في

(1) دوغلاس جونسون .. جذور الحروب الأهلية في السُّودان، 2002م

السُّودان. في حال كانت هناك منافسة على الموارد من قبل الجماعات العرقية في دولة واحدة، كانت الوحدة في خطورة، ويمكن أن يقود هذا إلى الاستنتاج بأن النتيجة الحتمية لحق تقرير المصير لأهل جنوب السُّودان في 2011م، سيكون الانفصال، كما عبر عنه كثير من المشاركين في الفصل السابع.

كان السؤال الذي ظل يدور هو: هل سيجلب الانفصال السلام في مناطق الاتصال والتلاقي بين الجنوب والشمال، وخاصة في الحدود؟ يبقي هذا تحدياً كبيراً للباحثين في مجال السلام في المنطقة لمخاطبته ومعالجته، سائلين الله عز وجل أن يعين في جلب السلام للشَّعْب.

الاستنتاج الختامي

القضايا التي تمت مناقشـــتها في هذا الفصل قضايا ذات أهمية: الهوية والمطالبة بالأقاليم، اســـتغلال العرق في السعي للحصول على السُّلطة، استغلال الدين لتحقيق المرامي السياسية، والتجنيد للصراعات الحدودية وآثارها على وحدة السُّودان، وهي قضايا في غاية الأهمية في السياسة السُّودانية. ليس لأنّها مصادر النزاعات بين الجنوب والشـــمال؛ بل لأنها خاصة بعوامل مهددة لوحدة البلاد قاطبة. إنّ أزمة الهوية والتمييز الإثني امتدت لتشمل أجزاء أُخرى من السُّودان مثل دارفور، جبال النوبة، النيل الأزرق وشرق السُّودان وأقصى الشمال الذي يقطنه النوبيون.

أوضحت كل هذه الأعراق موقفها بصوتٍ عالٍ حول ما قِيْلَ بأنه هيمنة للهوية العربية في السُّودان. تم تطبيق الانتماء العرقي من قبل النُّخَبْ السُّودانية كآلية للســـعي إلى السُّلطة سواء مِنْ قِبَل مَنْ هم في السُّلطة بالفعل، والذين يحاولون الحفاظ عليها أو أولئك الذين يرغبون في الحصول على نفس السُّلطة السياسية.

وبالتالي، ظلت فكرة القبائل كعناصر للدفاع أو الوصول إلى السُّـلطة وسيلة وأداة. هـذه الخطوة خطيرة على وحـدة البلاد. ويجـب أن تُبنى الإجراءات السياسية على الأيديولوجية السياسية، وليس على الانتماءات العرقية.

تُظهر الدراسة كذلك دور الدين في النظام السياسي السُّوداني كعنصر للوصول إلى الغايات السياسية. ويعتبر الإسلام كديانة للأغلبية في البلاد من قبل بعض القادة المسـلمين غير قابل للفصل عن السياسة، ونتيجةً لذلك تُعَانِي الأقليات غير المسلمة من الإقصاء السياسي في السُّودان.

لم يترك هذا خياراً لغير المسـلمين سـوى التفكير في ترك السُّـودان القديم، والبحـث عن الدولة التي للنّاس فيها حقوق وواجبات متسـاوية كمواطني دولة واحدة. ولم يكن من المتوقع أن يخـوض أحدٌ حرباً دينيةً؛ لأنّ خيار ترك الدولة الثيوقراطية في الشـمال من خلال حق تقرير المصير في العام 2011م، نصت عليه اتفاقية السلام الشامل.

كانت هناك حالتان يمكنهما إعادة إشعال الحرب مع الشمال، كما وضحها بجلاء كثيرٌ من المشـاركين في هذه الدراسـة: الأَوّلى عدم الاعتراف بنتيجة الاستفتاء لأهل جنوب السُّودان من قبل أي قوى سياسية في البلاد. والثانية أي محاولات لإعادة رسـم حدود الشمال والجنوب بحسب رغبات حكومة الخرطوم، بحيث يتـم اقتطاع بعض المناطق مـن الجنوب واتباعها للشـمال. أي محاولة للاخلال بهاتين القضيتين ستؤدي على الفور إلى الحرب.

آخر موضوع جرى دراسـته في هذا الفصل هـو النزاعات الحدودية المتكررة التي يسـببها البحث عن المـوارد الطبيعية في المنطقة. إنّ مسـألة البترول في الحدود الجنوبية الشمالية مشـكلة تعقِّد ترسيم الحدود. وبطريقة مشابهة، كان

رفض حـــزب المؤتمر الوطني لتقاريـــر مفوضية حدود أبيـــي مرتبطاً بحقول البترول في المنطقة. هناك شـــكاوى من الحركة الشعبية لتحرير السُّودان تزعم بأن حـــزب المؤتمر الوطني يحتفظ ببعض الثكنات العســـكرية في الجنوب على الرغم مـــن أن بروتوكول الترتيبات الأمنية يطالب بانســـحاب جميع القوات المســـلحة السُّودانية للشمال بحسب حدود 1956م، بنهاية السنة الثانية لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

وبدراســـة كل هذه العوامل، يعتقـــد المرء أن فرص الحفـــاظ على الوحدة في السُّـــودان من خلال الاســـتفتاء في 2011م قليلة. وهـــذا يقودنا إلى تصريح الدكتور جون قرنق دي مبيور – مؤسس ثورة الشَّعْب السُّوداني المهمش – في مدينة رومبيك في 15 مايو 2005م حين قال:

"أنا والَّذِينَ انضموا إليَّ في الأحراش، وحاربنا لأكثر مِن واحد وعشرين عاماً، أحضرنا إليكم اتفاقية السَّـــلَام الشَـــامِل على طبقٍ مِن ذهب. انتهت مهمتنا، وحان دوركم الآن، لا ســـيما الذين لم تتســـنَ لهم الفرصة لخوض تجربة الحياة في الأدغال. حينما يأتي الوقت لتصوتوا في الاســـتفتاء، سيكون ذلك خياركم الذهبي لتقرروا مصيركم، هل تودُّون أن تصوتوا لتكونوا مواطنين مِن الدرجة الثانية في دَوْلَتِكُم؟ الخيار خياركم كلياً"[1].

الفصـــل السابع

دراسة تطبيقيـــة حـــول دينكا ملوال والرزيقات

يُشكِّلُ هذا الفصل دراسةً تطبيقيةً وتحليليةً لتأثير السياسة الإثنية التي تمارسها الحكومات المتعقبة علي السودان ضد المجتمعات في الجنوب والشمال، خاصة حالة دينكا ملوال والرزيقات. تعيش هاتان القبيلتان في شمال بحر الغزال وجنوب دارفور على التوالي.

ينقسم الفصل إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يتناول تعريفاً مختصراً للمجتمعين، كما تم تناول ذلك في الفصل الأول من قبل، ويتناول القسم الثاني كيفية أخْذ العينة من سكان المجتمعين، أما الجزء الأخير من هذا الفصل، فهو تحليل لنتائج الدراسة لمعرفة مدى استيفائها لفرضية هذه الدراسة.

تعريف المجتمعات محل الدراسة

يُشَارِكُ المجتمعان المجاوران حدود جنوب وشمال السُّودان وكانا يتقاتلان على المراعي. وفي بعض الأحيان تم تسييس هذا النزاع من قبل الحكومات في الخرطوم وحركات التحرر في الجنوب.

إن هذا التسييس لهذه القضية المحلية سهَّل تَحَوُّل النزاع من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني. إن آثار الحرب مثل العبودية/ الاختطاف وانتهاك حقوق الإنسان، استرعت انتباه المجتمع الدولي، تحت ذريعة الحفاظ على القيم الدولية في السُّودان، فاتخذ الصراع شكلاً دولياً. ولذلك، فهذه دراسة صراعات بدأت محلياً ولكنها تصاعدت وأصبحت دولية وهي أطروحة' منحت الدارس درجة الدكتوراة.

القضية الهامة الأُخرى هي أن دينكا ملوال في شمال بحر الغزال مجموعة عرقية أفريقية، معظمهم مسيحيون. بينما قبيلة الرزيقات في جنوب دارفور من

أُصول عربية ومعظمهم مسلمون. تم تقديم تفاصيل وافية حول المجتمعين في الفصل الأول.

الاستبيان ومجتمع العينة

الاستبيان الذي استُخدم قُصِدَ منه أغراض تحليلية حول موقف المجتمعين من سياسة التمييز الاثني وأثرها على العلاقت بين الجنوب و الشمال. والدراسة بحسبانها دراسة اجتماعية سياسية، استخدم البحث فيها العينات غير الاحتمالية، وخاصة ما يعرف بأساليب أخذ العينات الحصصية والتي ترتبط باختيار أخذ العينات الملائمة ضمن المجموعات السكانية. ويرجع ذلك إلى طبيعة الموضوع الذي يجب معالجته بتمثيل واسع لآراء الفئات المستهدفة.

تشمل هذه الفئات السياسيين، السلاطين، القوات المسلحة، الموظفين الحكوميين، المزارعين، الرعاة، التجار، والموظفين في المنظمات غير الحكومية، والطلاب وأولئك الذين لا يعملون في القطاع العام أو القطاع الخاص (عاطلين عن العمل).

العينة التي أُخِذَتْ من كل فئة كانت تمثل خمسة أشخاص من دينكا ملوال وخمسة من قبيلة الرزيقات. قسمت الأسئلة إلى فئتين، كانت الفئة الأُولى عبارة عن معلومات عن الخلفية الشخصية للمشارك للمساعدة في تحليل الأوضاع الديمغرافية والاجتماعية للمشاركين. تضم المعلومات عن الخلفية الشخصية أسماء المشاركين، السن، النوع من حيث الجنس، السكن، القبيلة، والديانة، والمهنة.

تتناول الفئة الثانية من الأسئلة المعلومات التي كان لها دور حيوي في إبداء الرأي حول الموضوع مثل أسباب الصراع في المنطقة، فرص الحل، نتائج الاستفتاء في 2011م، وما إذا كانت هذه النتيجة سيتم احترامها من قبل

أطراف الاتفاقية أم لا؟

وضع النـــوع (الجنس) في الاعتبار، ومن بين المئة (100) شـــخص الذين تم اختيارهم لتمثيل الســـكان، كان ثلاثون (30) منهم إناث. وتناولت الدراسة التأثيرات الجغرافية، مثلاً اعتبار الخرطوم عاصمة سياسية للسُّودان، بالإضافة إلى مدينة أويل، عاصمة ولاية شمال بحر الغزال، ونيالا عاصمة جنوب دارفور. ويمكن ملاحظة أن من بين العدد الإجمالي للمشـــاركين لم يجب ستة أشخاص عن أســـئلة الاستبيان. من بين هؤلاء أُناس من دينكا ملوال والرزيقات بنسبة 4:2 على التوالي.

الاستبيان والتحليل

إن توضيح البيانات في الجداول والأشـــكال أمرٌ بالغ الأهمية في فهم التحليل، ويتم شرح كل عينـــة وفقاً لذلك. وتظهـــر نتائج هذه الدراســـة في الجداول والأشكال الواردة في هذا الفصل، والتي جاءت تفاصيلها كما يلي:

1- توزيع العينات للمســـتجيبين وغير المســـتجيبين، الجـــدول رقم (7.1) والأشكال (7.1)، (7.2)، (7.3)، (7.4) و(7.5).

2- المشاركون بحسب السكن والإقامة، الجدول (6.2) والأشكال (7.6)، (7.7)، و(7-8).

3- المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات حسب المهنة، الجدول (7.3).

4- المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات حسب أعمارهم، الجدول (7.4).

5- المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات حســـب الديانة، الجدول (7.5) والشكل (7.9).

6- أسـباب الصراع في المنطقة مـن وجهة نظر المشـاركين، الجدول (7.6) والأشكال (7.10)، (7.11) و(7.12).

7- الحلول المقترحة لحل النزاع حسـب المشاركين، الجدوال (7.7) والشكل (7.13).

8- النتائج المتوقعة لاستفتاء جنوب السُّودان في 2011م للمشاركين، الجدول (7.8) والأشكال (7.14)، (7.15) و(7.16).

9- رأي المشاركين حول ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء في سنة 2011م ستحترم من قبل الأطراف أم لا، الجدول (7.9) والأشـكال (7.17)، (7.18) و(7.19).

الجدول (7.1) توزيع العينات للمستجيبين وغير المستجيبين.

الرقم	القبيلة	المستجيبون الذكور : الإناث	غير المستجيبين الذكور : الإناث	العدد الاجمالي
1	دينكا ملوال	34 : 12	01 : 03	50
2	الرزيقات	35 : 13	.... : 02	50
العدد الكلي		69 : 25	01 : 05	100

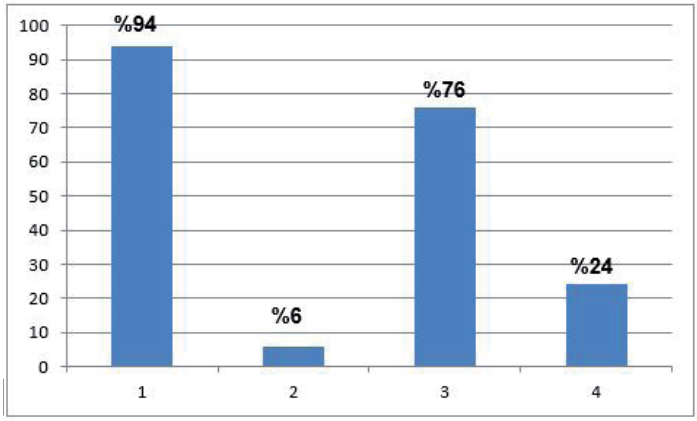
المصدر: نتائج العمل الميداني

من أصل مئة (100) عينة سكانية، استجاب أربعة وتسعين (94) شخصاً. كان المشـاركون من قبيلة دينكا ملوال ستة وأربعون (46) وثمانية وأربعون (48) مشاركاً من الرزيقات. تلقى ستة أشخاص فقط الاستبيان ولم يستعيدوه. كان أربعة (4) منهم من دينكا ملوال واثنان من الرزيقات.

ومن بين الأربعة والتسعين (94) الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان، كانت هناك خمس وعشرين (25) من المشاركين إناث. اثنتي عشرة (12) من دينكا ملوال وثلاث عشرة (13) من قبيلة الرزيقات.

الشكل (7.1) توزيع العينات بحسب المستجيبين وغير المستجيبين، ذكور وإناث من الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان.

1	أجابوا
2	لم يجيبوا
3	الذكور
4	الاناث

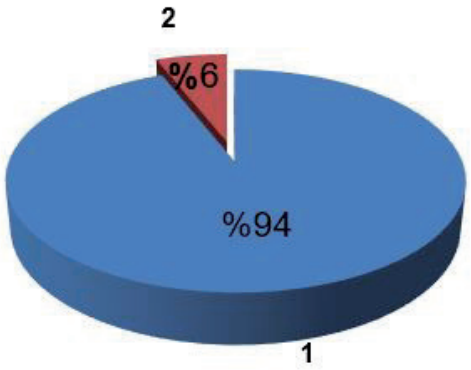


المصدر: نتائج العمل الميداني

تلقى نسبة 94 ٪ استبيانات وأجابوا عن أسئلتها واعادوها، بينما تلقى 6 ٪ الاستبيانات ولم يعيدوها. وكان 76 ٪ من المشاركين من الذكور و24 ٪ من الإناث.

الشكل (7.2) توزيع العينات بحسب الذين استجابوا والذين لم يستجيبوا.

1	المستجيبون
2	غير المستجيبين

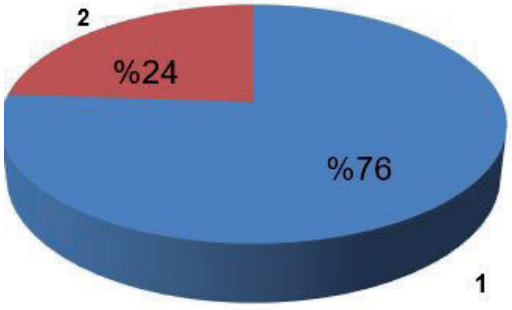


المصدر: نتائج العمل الميداني

استجاب 94 ٪ من إجمالي السكان الذين تقلوا الاستبيانات، بينما لم يستجب 6 ٪.

الشكل (7.3) تمثيل المشاركين بحسب النوع.

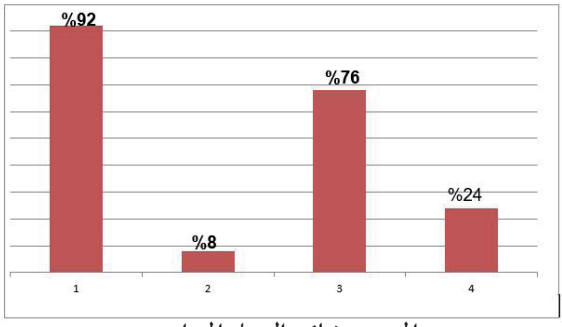
1	المستجيبون من الذكور
2	المستجيبات من الإناث



المصدر: نتائج العمل الميداني

الشكل (7.4) المشاركون من دينكا ملوال الذين استجابوا والذين لم يستجيبوا، بالإضافة إلى المشاركين من الذكور والإناث المستجيبين.

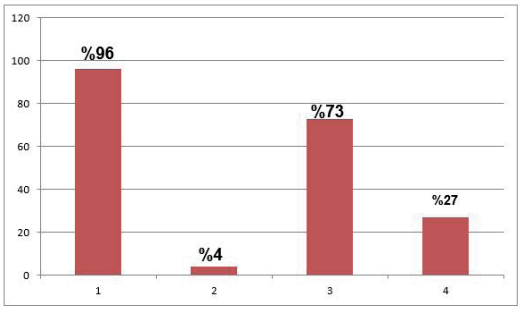
1	المستجيبون
2	غير المستجيبين
3	المستجيبون الذكور
4	المستيجيبات من الإناث



المصدر: نتائج العمل الميداني

أجاب 92 ٪ من المشاركين من دينكا ملوال على أسئلة الاستبيان، بينما فشل 8 ٪. من 74 ٪ من هؤلاء الذين أجابوا عن الأسئلة ذكور و26 ٪ من الإناث.

1	أجابوا
2	لم يستجيبوا
3	المستجيبون من الذكور
4	المستجيبات من الإناث



المصدر: نتائج العمل الميداني

أجاب 96 ٪ من الرزيقات عن أسـئلة الاستبيان، بينما لم يجب 4 ٪. 73 ٪ من الذين أجابوا ذكور و27 ٪ إناث.

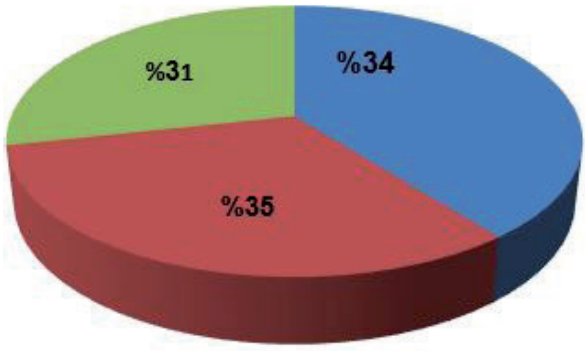
الجدول (7-2) المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات بحسب السكن.

الرقم	القبيلة	الخرطوم	شمال بحر الغزال	جنوب دارفور
1	دينكا ملوال	14	32	--
2	الرزيقات	15	--	33
المجموعة		29	32	33

المصدر: نتائج العمل الميداني

جاء 33 من المشاركين من جنوب دارفور، بينما كان 32 من شمال بحر الغزال و29 من هؤلاء المشاركين من دينكا ملوال والرزيقات يعشيون في الخرطوم.

الشكل (7.6) المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات بحسب السكن.

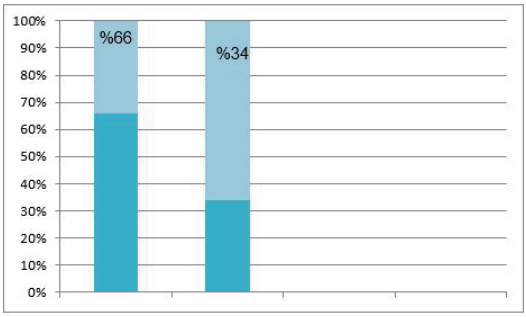


المصدر: نتائج العمل الميداني

كان 34 ٪ من المشاركين يعيشون في شمال بحر الغزال و35 ٪ في جنوب دارفور و31 ٪ من دينكا ملوال والرزيقات يعيشون في الخرطوم.

الشكل (7.7) المشاركون من دينكا ملوال بحسب السكن.

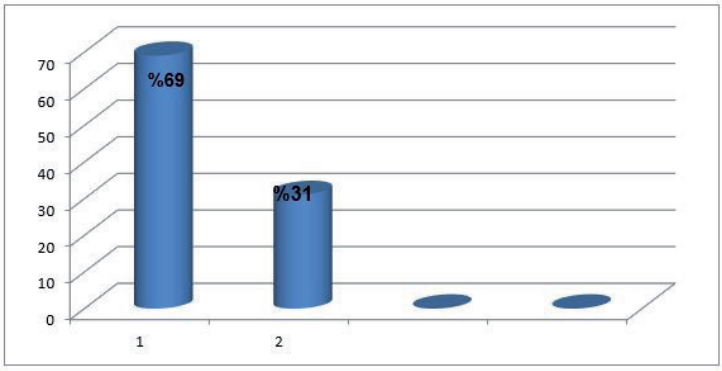
1	شمال بحر الغزال
2	الخرطوم



كان 34 ٪ من هؤلاء الدينكا الذين شـــاركوا في الدراسة يعيشون في الخرطوم و66 ٪ من شمال بحر الغزال.

الشكل (7.8) المشاركون من الرزيقات بحسب السكن.

1	الخرطوم
2	جنوب دارفور



المصدر: نتائج العمل الميداني

يعيش 31 ٪ من هؤلاء الرزيقات الذين في الدراسة في الخرطوم، بينما 69 ٪ منهم من جنوب ولاية دارفور.

الشكل (7.3) المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات بحسب المهنة.

الرقم	القبيلة	السياسيين	السلاطين	المزارعين	التجار	الرعاة	الحكومة	المنظمات	الطلاب	القوات النظامية	العاطلين
0		ا---ل	ا---ل	ا---ل	ا--ل	ا-ل	ا---ل	ا----ل	ا--ل	ا--ل	ا--ل
1	دينكا ملوال	0 : 5	0 : 5	0 : 5	1:4	1:4	0 : 5	0 : 5	1 : 4	0 : 5	0 : 5
2	الرزيقات	0 : 5	0 : 5	0 : 5	0:5	0:5	1 : 4	0 : 5	1 : 4	0 : 5	0 : 5
	المجموعة	0 :10	0 : 10	0 : 10	1:9	1:9	1:9	0 :10	2 :8	0 : 10	0 :10
	المجموعة الكلي	ا---ل 5 : 95									

المفتاح:
ا: استحاب
ل: لم يستجيب

المصدر: نتائج العمل الميداني

تلقت جميع المجموعات الاستبيانات وأعادوها إلا التجار، والموظفين الحكوميين وأفراد القوات النظامية، لم يعد كل فرد من هذه المجموعات الاستبيانات. لم يعيد اثنان من الطلاب الاستبيانات.

الشكل (7.4) المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات بحسب السن.

الرقم	القبيلة	5 – 17 سنة	18 – 35 سنة	36 – 53 سنة	أكثر
		عدد المستجيبين	عدد المستجيبين	عدد المستجيبين	عدد المستجيبين
1	دينكا ملوال	32	291	11	31
2	الرزيقات	41	18	17	9
المجموعة		73	471	28	121

المصدر: نتائج العمل الميداني

تظهر الدراسة أن نصف هؤلاء المشـــاركين الذين أجابوا عن أسئلة الاستبيان كانوا بين الأعمار 18 إلى 35 سنة. وغالبية الذين لم يجيبوا كانوا صغار أقل من 18 سنة. وجرى الاعتقاد بأن السبب وراء عدم إجابتهم للأسئلة هو جهلهم بأهمية الدراسة.

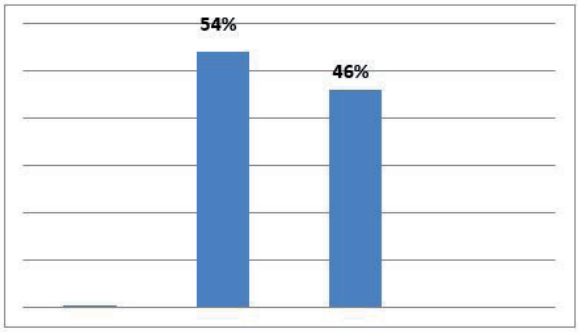
الجدول (7.5) المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات بحسب الديانة.

الرقم	القبيلة	المسيحيين	المسلمين	المجموعة
1	دينكا ملوال	43	3	46
2	الرزيقات	--	48	48
المجموعة		43	51	94

المصدر: نتائج العمل الميداني

كان 51 شـــخصا مســـلماً بما في ذلك 3 من دينكا ملوال، بينما كان 43 شخصاً مسيحياً. كان هؤلاء المسيحيون من دينكا ملوال.

الشكل (7.9) المشاركون من دينكا ملوال والرزيقات بحسب الديانة.



المصدر: نتائج العمل الميداني

54 ٪ من المشاركين مسلمون و46 ٪ مسيحيون. من بين المسلمين كان 3 من المشاركين من دينكا ملوال.

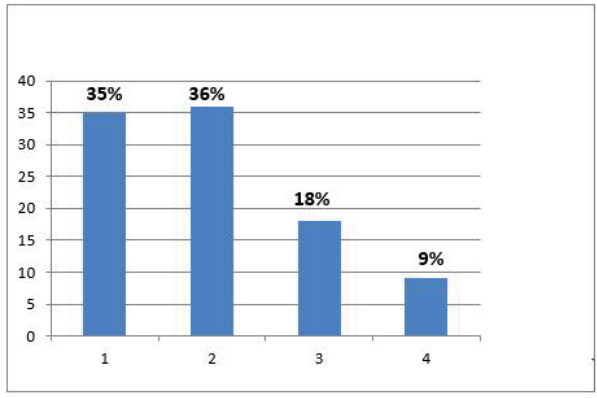
الجدول (7.6) أسباب الصراع في المنطقة بحسب المشاركين.

الرقم	القبيلة	المنافسة على موارد الرعي	الفوارق الاثنية والدينية	التجاوز السياسي والإقليمي	آخر
1	دينكا ملوال	11	08	22	5
2	الرزيقات	23	09	13	3
المجموعة		34	17	35	8

يؤمن 35 شخصاً بأن سبب الصراع كان التعدي السياسي والإقليمي، ويعتقد 34 شخصاً أن سبب الصراع كان المنافسة على موارد الرعي، وقال 17 شخصا إن الصراع كان بسبب الفوارق الاثنية والدينية. ويعتقد 8 أشخاص فقط بأن الصراع كان لأسباب أُخرى وامتنعوا عن ذكرها.

الشكل (7.10) أسباب الصراع في المنطقة بحسب المشاركين.

1	المنافسة على موارد الرعي
2	الفوارق العرقية والدينية
3	التعدي السياسي والإقليمي
4	آخر

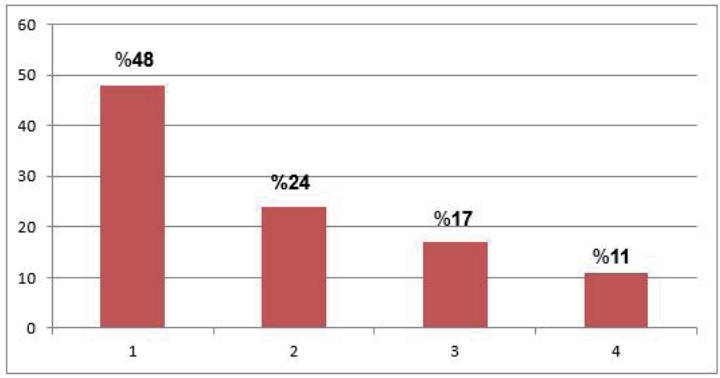


المصدر: نتائج العمل الميداني

كان المشـــاركون الذين يعتقدون أن أســـباب الصراع كانت التجاوز السياسي والإقليمـــي 35 ٪، والذين يعتقدون بأن الصراع منافســـة على موارد الرعي 36 ٪. والذين يظنون أن الصراع كان بســـبب الفوارق الإثنية والدينية 18 ٪. بينما يعتقد 9 ٪ بأن الأسباب كانت لعوامل أُخرى.

الشكل (7.11) أسباب الصراع بحسب دينكا ملوال.

1	المنافسة على موارد الرعي
2	الفوارق العرقية والدينية
3	التعدي السياسي والإقليمي
4	آخر

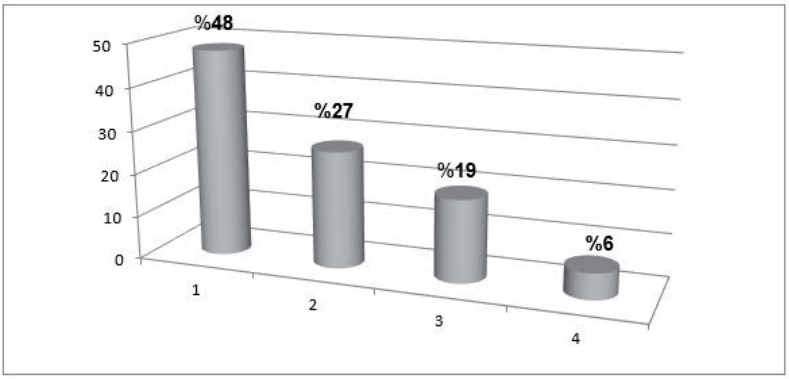


المصدر: نتائج العمل الميداني

48 ٪ من دينكا ملوال الذين شـــاركوا يعتقدون أن أســـباب الصراع سياسية والتجاوز الإقليمي. ويعتقد 24 ٪ أن الســـبب هو المنافسة على موارد الرعي، ويؤمن 17 ٪ أن الفوارق الاثنية والدينية هي السبب، ويعتقد 11 ٪ أن السبب عوامل أُخرى.

الشكل (7.12) أسباب الصراع بحسب المشاركين من الرزيقات

1	المنافسة على موارد الرعي
2	الفوارق العرقية والدينية
3	التعدي السياسي والإقليمي
4	آخر



المصدر: نتائج العمل الميداني

48 ٪ من المشـــاركين من الرزيقات يعتقدون بأن ســـبب الصراع المنافسة على مـــوارد الرعي، بينما يعتقد 27 ٪ أن الســـبب التعدي الســـياسي والإقليمي. ويعتقد 19 ٪ بأن السبب هو الفوارق الإثنية والدينية، بينما يؤمن 6 ٪ بعوامل أُخرى كمسببات للصراع.

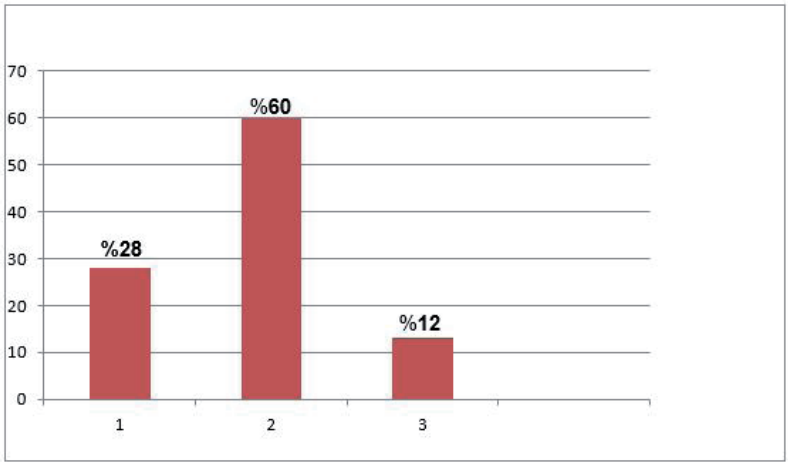
الجدول (7.7) الحل المقترح للصراع من وجهة نظر المشاركين.

الرقم	القبيلة	الحياة الاجتماعية والاقتصادية	الانفصال	آخرون	المجموعة
1	دينكا ملوال	4	39	3	46
2	الرزيقات	22	18	8	48
المجموعة		26	57	11	94

المصدر: نتائج العمل الميداني

يؤمن 57 شـــخصا من الذين شـــاركوا بأن الحل للصراع هو من خلال فصل الجنوب عن الشـــمال. كانت غالبية المشـــاركين من دينكا ملـــوال. يعتقد 26 شـــخصا أن الحل عن طريق تقديم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. كانت غالبية هذه المجموعة من الرزيقات. ويعتقد 11 شـــخصا فقط أنه يجب أن يكون الحل مختلفاً عن الحلول المذكورة.

الشكل (7.13)الحل المقترح للصراع من وجهة نظر المشاركين.



المصدر: نتائج العمل الميداني

1	تنمية اجتماعية اقتصادية
2	انفصال
3	أخرى

يعتقد 60 ٪ من المشاركين أن الحل للصراع يجب أن يكون انفصالا، وغالبيتهم من دينكا ملوال. ولكـــن 28 ٪ يعتقد أنه يجب حل الصراع عن طريق التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وغالبية المشاركين من الرزيقات. يؤمن 12 ٪ بعوامل أُخرى كحلول.

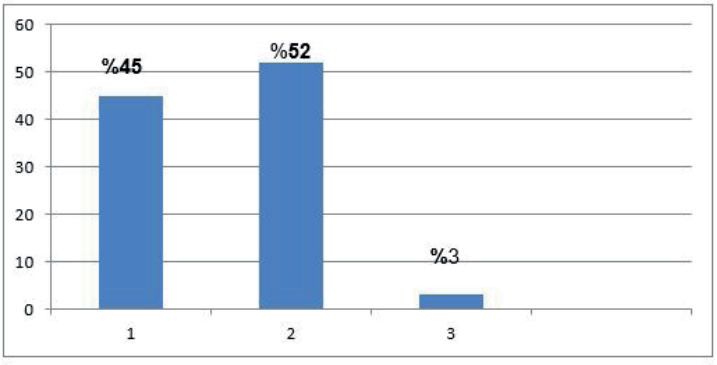
الجدول (7.8) النتائج المتوقعة لإستفتاء جنوب السُّودان بحسب المشاركين.

الرقم	القبيلة	الوحدة	الانفصال	لن يحدث
1	دينكا ملوال	04	42	--
2	الرزيقات	38	07	03
المجموعة		42	49	03

يعتقد 49 شـــخصا بأن نتائج الاســـتفتاء في العام 2011م ستكون انفصالا. وغالبية هـــذه المجموعة من دينكا ملـــوال، ويعتقد 42 شـــخصا أن النتيجة ســـتكون للوحدة، وغالبيتهم من الرزيقات. يعتقد ثلاثة أشـــخاص فقط بأن الاستفتاء لن يحدث بسبب الصراعات في جنوب السُّودان. هؤلاء المشاركون من الرزيقات.

الشكل (7.14) النتائج المتوقعة لاستفتاء جنوب السُّودان في 2011م بحسب المشاركين.

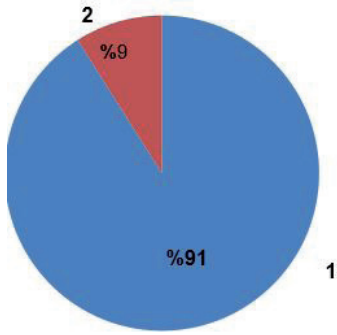
1	الوحدة
2	الانفصال
3	لن يحدث



يعتقد 52 ٪ من المشـــاركين أن نتائج الاســـتفتاء للجنوب ستكون انفصالاً، ويعتقد 45 ٪ أن النتائج ســـتكون وحدةً، بينما يعتقد 3 ٪ بأن الاســـتفتاء لن يحدث نسبة للنزاعات في جنوب السُّودان.

الشكل (7.15) توقعات مشاركو دينكا ملوال حول نتائج الاستفتاء في 2011م

1	الوحدة
2	الانفصال

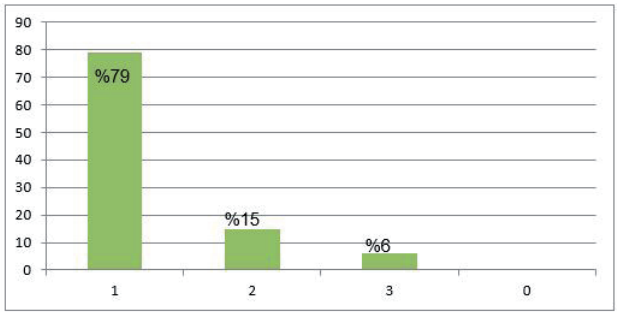


المصدر: نتائج العمل الميداني

يعتقد 90 ٪ من دينكا ملوال أن نتيجة الاستفتاء في العام 2011م ستكون انفصالاً، بينما يعتقد 9 ٪ بأن النتيجة ستكون وحدةً. والجدير بالذكر أن نسبة 9 ٪ هذه التي تؤمن بالوحدة، يعتبر نسبة 75 ٪ منهم مسلمين.

الشكل (7.16) توقعات مشاركو الرزيقات حول نتيجة الاستفتاء في العام 2011م.

1	الوحدة
2س	الانفصال
3	لن يحدث



المصدر: نتائج العمل الميداني

يعتقد 79 ٪ من الرزيقات بأن النتيجة ستكون الوحدة. ويعتقد 15 ٪ بأن النتيجة ستكون الانفصال، ولكن 6 ٪ تؤمن بأن الاستفتاء لن يحدث نتيجة للنزاعات الجنوبية الجنوبية.

الشكل (7.9) رأي المشاركين حول ما إذا كان نتيجة الاستفتاء في 2011م ستحترم من الأطراف الموقعة على الاتفاقية.

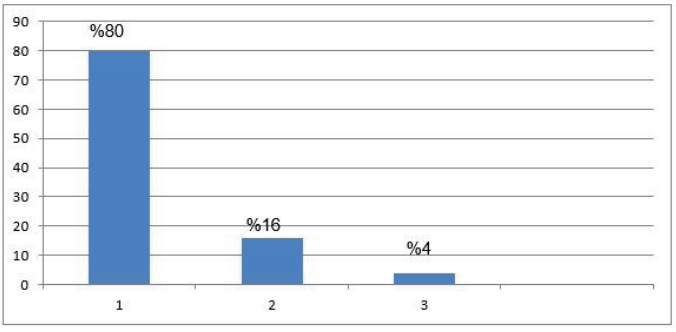
الرقم	القبيلة	ستحترم	لن يحترم	غير معروف
1	دينكا ملوال	37	09	--
2	الرزيقات	38	06	04
المجموعة		75	15	04

المصدر: نتائج العمل الميداني

من بين 94 من الذين شاركوا، يؤمن 75 بأن نتيجة الاستفتاء ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية. ويعتقد 15 أن النتيجة لن تحترم من قبل أطراف الاتفاقية. وأظهر 4 أربعة أشخاص فقط أنهم لا يعرفون ما سيحدث.

الشكل (7.17) رأي المشاركين حول ما إذا كان نتيجة الاستفتاء في 2011م ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية أم لا.

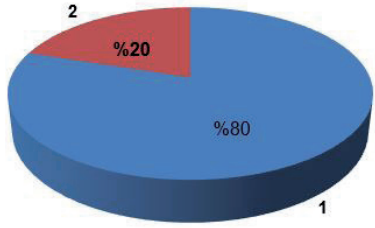
1	ستحترم
2	لن تحترم
3	غير معروف



يعتقد نسبة 80 ٪ من السكان أن نتيجة الاستفتاء ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية، ويعتقد 16 ٪ بأن نتيجة حتماً ستحترم، بينما لم يعرف نسبة 4 ٪ أي شئ عن المسألة.

الشكل (7.18) رأي دينكا ملوال حول ما إذا كان نتيجة الاستفتاء في 2011م ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية أم لا.

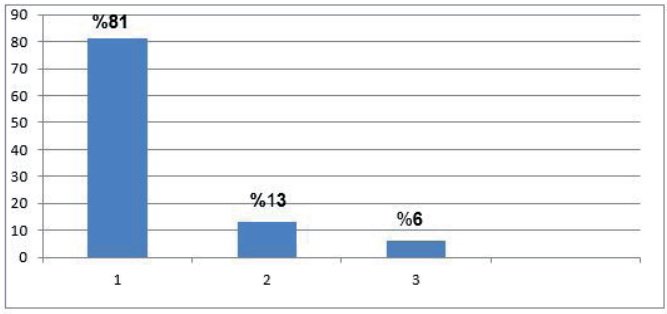
يحترم	1
لن يحترم	2



المصدر: نتائج العمل الميداني

يعتقد نسبة 80 ٪ من المشاركين من دينكا ملوال بأن نتيجة الاستفتاء ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية، بينما يؤمن 20 ٪ بان النتجية لن تحترم.

الشكل (7.19) رأي المشاركين من الرزيقات حول ما إذا كانت نتيجة الاستفتاء في 2011م ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية أم لا.



ستحترم	1
لن تحترم	2
غير معروف	3

المصدر: نتائج العمل الميداني

يعتقد 81 ٪ أن النتيجة ستحترم من قبل أطراف الاتفاقية، بينما يعتقد 13 ٪ أن النتيجة لن تحترم، ولا يعرف 6 ٪ من المشـــاركين ما إذا كانت النتيجة ستحترم أم لا.

الخلاصة

لقد حقق موضوع الدراســة حول دينكا ملوال والرزيقات أهدافه. تم معالجة المســائل التي جرى الاعتقاد بأنها مسببات النزاع بين دينكا ملوال بشمال بحر الغــزال والرزيقات في جنوب دارفور من خلال الاســتبيان، وقدم 94 ٪ من المشــاركين المختارين آراءهم بوضوح حول هذه المســائل. ومع ذلك، يؤكد البحث أنه مثلــما يوضع رأي الأغلبية موضع اعتبــار، فلا يمكن تجاهل آراء الأقلية. إنها مسؤولية المؤسســات المعنية أن تعالجها كليةً. إن التمثيل الأوسع للمشــاركين الذي وضع الاعتبار للنوع من حيث الجنس، والســن والموقع والمهنة والديانة مناسب جداً في دراسات العلوم الاجتماعية.

الأمر الذي لا شــك فيه أنه يمثل العامل الرئيس حــول القتال بين مجتمعات دينــكا ملوال والرزيقات طوال هذا الوقت هو القناعة بأن التجاوز والامتداد الســياسي والإقليمي هما من مســببات النزاع الطويل. إنها ديناميكية السلوك البشري التي تعطي الأولوية للقضايا الراهنة بدلاً من الماضية. إن مسائل مثل

التنافس عـــلى المراعي والمياه والفوارق الإثنية والدينيـــة حظيت باهتمام أيضا من قبل أغلبية المشـــاركين. ويرى مجتمع الرزيقات بأن الأمر تسبب فيه غياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. وبالتالي فإن توفير المشاريع التنموية يمكن أن يســـاعد في تخيف التوتر في المنطقة. وبالعكـــس، يؤمن دينكا ملوال بالانفصال كخيار وحيد متاح لوضع حدٍ لهذه النزاعات الطويلة. يجب وضع الاعتبار لهذه الآراء المتناقضة.

لن يكون تنفيذ مشـــاريع التنميـــة في المنطقة في هذه الفترة القصـــيرة كافيا لإنقاذ الأوضاع. ومع ذلك، سيساعد تنفيذ مثل هذه البرامج في تقليل الصراعات ويزيد من فرص السلام المســـتدام إذا كانت البلاد موحدة أم مقسمة. بينما على أطراف اتفاقية السلام بدايةً الاستعداد الفوري للانفصال لئلا يتفاجأ الناس بالحدث.

يعتقد غالبية المشـــاركين من دينكا ملوال أنه لم تتبـــقَ فرصة لوحدة البلاد بعد الذي حدث للجنوب. ومن الجانب الآخر، يعتقد المشـــاركون من الرزيقات أنه يجب أن يعطى للسُّـــودان مزيدا من الفرص للبقاء موحداً. ويمكن القيام بهذا عن طريق تنفيذ مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتنازع عليها في حدود الجنوب والشـــمال. ونتيجة لوجـــود الفقر في المنطقة، لن يخلق الانفصال الاستقرار بســـبب نمط حياة البدواة لدى تلك القبائل التي تعيش على حدود الجنوب والشـــمال؛ لكنه من المؤكد أنه سيخلق حدوداً دوليةً حيث تكون الدولة هي المسؤولة عن الإشراف عليها بدلاً من المجتمع.

إن خطورة هذا التغيير في الأدوار هو أن أي مواجهة في الحدود ستكون مواجهة بين دولة ودولة أُخرى، بعد أن كانـــت مواجهة بين مجتمع ومجتمع آخر، وهو وضع قد يؤدي إلى حرب شاملة بين الكيانين.

للهـــدوء والطمأنينة فرصة تحت حالـــة واحدة، وهي أن تتغـــير طريقة حياة هـــذه القبائـــل الحدودية تغيـــيراً جذرياً من حيـــاة البدواة إلى حياة مســـتقرة في مكان واحد.

تم اختبار الرأي والشعور العام نحو الاســـتفتاء في 2011م، وكانت النتيجة أن غالبيـــة الناس من الجانبين، من مشـــاركي دينكا ملـــوال والرزيقات، قد توصلوا إلى قناعة بأن نتيجة الاســـتفتاء في 2011م ســـتحترم من قبل أطراف اتفاقية السلام.

ويعتقد قلة من المشاركين من الرزيقات أن الاستفتاء لن يتم إجراؤه نسبة للنزاع الجنـــوبي الجنوبي الذي يعتقدون أنه ســـيمنع في النهاية نجاح الفترة الانتقالية. كانت بعض هـــذه التنبؤات حادثة مثل الأحداث التـــي جرت في ملكال بين قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان ومليشيات غابريال تانقينيانق المدعومة من قبل القوات المسلحة السُّـــودانية في يناير 2009م، والنزاعات القبلية بين المجتمعات السُّودانية الجنوبية في ولايات كثيرة.

الفصـــل الثامن

تمظهرات سياسة التمييز الإثني كما جرى التكهن بها

إنّ الغرض من هذه الدراسة هو نيل درجة الدكتوراة في دراسات السَّلام والتنمية بجامعة جوبا. وأُجْرِي هذا البحث قبل توقيع اتفاقية السَّلام الشامل في العام 2005م، ونشر قبيل استفتاء 2011م في جنوب السُّودان. في الطبعة الأُولى لنشر كتاب الأطروحة، تنبأ الكاتب بتنبؤات تحققت. من بين هذه التنبؤات أن أكثر من 94 ٪ من السُّودانيين الجنوبيين سيصوتون للانفصال، وهو ما تحقق فعلياً.

كان التكهن الثاني أنه سيكون هناك صراع حدودي بين السُّودان ودولة جنوب السُّودان الحديثة. حدث هذا أيضاً في أبيي، فانطو/ هجليج وراجا في العام 2012م. وأخيراً، تنبأ الكتاب بأنه سيكون هناك صراع إثني داخلياً بين السُّودانيين الجنوبيين وقد حدث في سنة 2013م. قدم البحث توصيات لإنقاذ الأوضاع، لكن تم تجاهلها من قبل صناع السياسة وأصحاب القرار من السُّودانيين والسُّودانيين الجنوبيين على السواء.

انفصال جنوب السُّودان بنسبة 98.83 ٪

في الدراسة، يدعو الكاتب أصحاب المصالح إلى العمل لتجنب إراقة الدماء في عملية الانفصال بين دولتي السُّودان. تقول التوصية رقم (14) من الدراسة في طبعتها الأُولى: **"وأخيراً، لطالما أنّ الدراسة تُظْهِرُ احتمالية قوية لانفصال الجنوب، فمن المستحسن اتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن انفصالاً سلمياً بدلاً عن الانفصال الفوضوي"**.

يدعو الكاتب أصحاب المصلحة إلى ضمان حماية إرادتهم بعد أن يتخذ الشعب قراره بدلاً من المحاولة لفرض الوحدة عليهم: **"على الطرفين الموقعين على اتفاقية السَّلام الشامل والمجتمع الإقليمي والدولي،العمل عن كثب لتنفيذ**

إرادة أغلبية الشـــعب بجنوب السُّودان. ومن غير الحكمة الاعتقاد بأن الوقت المتبقي من الفترة الانتقالية سيجعل الوحدة جاذبة"[1].

عندما تم إجراء الدراسة التي أفضت إلى نشر هذا الكتاب في سنة 2004م، بعد سنتين من التوقيع على حق تقرير المصير لأهل جنوب السُّودان بمشاكوس في شهر يوليو 2002م، تنبأ المشاركون بأن أهل جنوب السُّودان سيمارسون حق تقرير المصير الذي رسخته اتفاقية السَّلَام الشامل والدستور في سنة 2005م.

تم نشر نتائج الدراســة لأول مرة في سنة 2009م، ســنتان قبيل الاستفتاء في 2011م. وعلى الرغم من أن الدراســة قد تنبأت بأن نتائج الاستفتاء ستكون بنســبة 94 ٪ لصالح الانفصال، تحقق الانفصال بنسبة 98.83 ٪[2] في شهر يناير 2011م، ولاحقاً بعد ستة أشهر، شهد جنوب السُّودان إعلان الاستقلال في 9 يوليو 2011م.

العقبات التي وضعها حزب المؤتمر الوطني

لولا حكمة قيادة الحركة الشــعبية لتحرير السُّــودان التي قادت الشــعب إلى الانفصال، لجعلت سياســات حزب المؤتمر الوطني تحقيق الانفصال السلس أمراً صعباً. كان القصد من تلك السياســات تخريب الاســتفتاء. استُخْدِمَت المجموعات السُّــودانية الجنوبية المســلحة المتحالفة مع حكومة حزب المؤتمر الوطني لزعزعة اســتقرار عملية الاستفتاء التي تصدى لها الرئيس سلفا كير. لقد بادر ب**"الحوار الجنوبي الجنوبي"** في جوبا، انتهى باســتيعاب هذه القوات

(1) وول، ضيو م. دينق: "سياســة التمييز العرقي في السُّــودان: مبرر لانفصال جنوب السُّــودان"، نت ميديا، كمبالا، الطبعة الأُولى 2009م / ص (224).

(2) مركز كارتر، مراقبة إستفتاء 2011م لتقرير مصير جنوب السُّودان .. التقرير النهائي / ص (35).

المسلحة، بما في ذلك قوات فاولينو ماتيب نيال، غابريال تانقينانق والتوم النور في الجيش الشعبي لتحرير السُّـــودان في العام 2006م. انضم الذين ظلوا مع الحكومة في الخرطوم أيضاً في 2010م بوقت قصير قبيل الاستفتاء.

كانت العقبة الأُخرى لعملية الاستفتاء، تراخي قيادة حزب المؤتمر الوطني في صياغة قانون يقود عملية الاســـتفتاء. ولأنّ الحركة الشعبية لتحرير السُّودان لم تكن لديها أغلبيـــة في البرلمان لإجازة مثل هذا القانون، اعتمدت على تعاون حزب المؤتمر الوطني ودعمه. ونســـبة لهذا الـــتردد والممانعة، لجأت الحركة إلى تعبئة الجماهير لدعم إجازة القانون، مســـتخدمةً وسائل مثل مقاطعة الحكومة والأعـــمال البرلمانية واســـتخدام التظاهرات الشـــعبية[1]. كان الحاجز الثالث لعملية السَّـــلام تمويل تنفيذ اتفاقية السَّلام الشـــامل. ساعدت الاستراتيجية التي تبنتها الحركة الشعبية لتحرير السُّـــودان الاحتفاظ ب٪50 من عائدات النفط الذي يتم إنتاجه في جنوب السُّودان الحكومة الإقليمية بجوبا في معالجة احتياجات السَّـــلام والأمن بما في ذلك تنفيذ حق تقرير المصير لشعب جنوب السُّودان من خلال الاستفتاء.

كانت عائدات النفط تُنفق على أفراد الجيش الشعبي لتحرير السُّودان بوصفهم الضامنـــين لتنفيذ حق تقرير المصير وإجراء الاســـتفتاء في يناير 2011م، بدلاً من تنفيذ مشـــاريع تنموية في الإقليم. المـــشروع التنموي الوحيد الذي جرى العمل فيه أثناء هذا الوقت هو طريق جوبا – نمولي السريع الذي يربط جنوب السُّـــودان بشرق أفريقيا عبر أوغندا. تم تمويل هذا المـــشروع من قبل منظمة العون الأمريكي.

(1) Termination of Southern Sudan Final Report pp. 35.

كان فشل الحكومة السُّودانية في إنفاذ مشـــاريع التنمية للجنوبيين حافزاً كافياً على التصويت للانفصال. كانت كل هذه العوامـــل بمثابة بناء لتلك اللحظة التي رفع فيها صاحب الفخامة الرئيس ســـلفا كير علم جنوب السُّـــودان في جوبا كأحدث دولة في العالم في 9 يوليو 2011م.

الحرب الأهلية في جنوب السُّودان

في 16 ديســـمبر 2013م، أعلن الرئيس ســـلفا كير عن محاولة انقلابية فاشلة ضد حكومته. وظهـــر أمام الصحافيين وهو يرتدي زي المقاتل العســـكري، معلناً أن **"رياك مشار ومجموعته خططوا ونفذوا انقلاباً، لكنه تم احتواؤه"**[1]. وأعلن بأن أغلب **"مدبري الانقلاب تـــم اعتقالهم، وأن بعضهم هرب، بما في ذلك قائدهم رياك مشار تينج"**. وكشف عن أن رياك مشار قام بتعبئة الرِّجَال من قبيلته في الحرس الرئاسي للاســـتيلاء على السُّلطة بالقوة[2].أسأت القوات شـــبه العسكرية في جوبا فهم هذا الإعلان، وبدأت بقتل المدنيين في الضواحي (107)، والجبل وقوديلي. واتُهِمَ فاول ملونق، الحاكم الســـابق لولاية شـــمال بحر الغزال بقيادة تلك القوات. انتشرت أنباء عن استهداف مليشيات الدينكا للنوير في جوبا بسرعة في أعالي النيل الكبرى، وخاصة في ملكال، بانتيو، أيود، النـــاصر ومقاطعات أُخرى. دفع هـــذا كرد فعل الجنود من أبنـــاء النوير، في صفوف القوات النظامية ومليشـــياتهم (الجيش الأبيض)،على تنفيذ هجمات انتقامية في تلك المدن وقتلوا أبناء الدينكا الأبرياء.

وأعلـــن كثيرٌ من الجنود من أبناء قبيلة النوير تحـــت قيادة اللواء بيتر قاديت في جونقلي والفرقة الرابعـــة بقيادة اللواء جيمس كوانق في ولاية الوحدة، أعلنوا

(1) تلفزيون السوُّدان الجنوبي 16 ديسمبر 2013م

(2) المرجع نفسه ..

عن ولائهم لرياك مشار، الذي احتضن علانيةً تبنيه الكفاح المسلح للمقاومة ضد الحكومة في جوبا، معلناً عن تمرده؛ بينما كان يُخاطب أنصاراً له من أبناء قبيلته في منطقة قاديانق بولاية جونقلي.

وكررت ذات الجذور المسببة للصراع التي أوضحتها مجموعته أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقدوه في دار الحركة الشعبية لتحرير السُّودان في 6 ديسمبر 2013م. قالت المجموعة إنّ الصراع بدأ في الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وتسبب في حدوثه عدم الشفافية في الحزب، وأن القتال كان نتيجة لمحاولةٍ غير ديمقراطيةٍ من الرئيس سلفا كير للقضاء على منتقديه من السياسيين في الحزب والحكومة[1]. وفي المؤتمر الصحفي، حددت المجموعة الأسباب التي جعلتهم يعتقدون بأن الحزب قد فشل على النحو التالي:

انعدام الديمقراطية الداخلية والحوار في الحركة الشعبية

بحسب المجموعة، تم إهمال دستور الحركة الشعبية وهياكلها وأجهزتها التنظيمية من قبل قيادة الحزب. كان الجهاز الوحيد الذي يعقد اجتماعاته في بعض الأحيان هو المكتب السياسي. وفي كثيرٍ من الأحيان، لم تُنفذ توصيات وقرارات المكتب السياسي بالكاد بسبب شكوك الرئيس في ولاء الأمين العام والكوادر الأُخرى في السكرتارية القومية[2].واتهمت المجموعة رئيس الحركة بتنمية النزعات الدكتاتورية التي جعلته من الصعب عليه قبول الآراء المختلفة داخل الحزب. ولهذا السبب قرر الرئيس أن يتجنب اجتماعات أجهزة الحزب، ولجأ إلى اللوبي الإقليمي وإدارة شؤون الحزب إثنياً. وأعتقدوا بأن الحركة الشعبية لتحرير السُّودان أصبحت حزباً حاكماً لا يَحْكُم. وقدمت المجموعة

(1) تصريحات ربيكا دي مبيور لإذاعة البي بي سي الإنجليزية يوم 17 ديسمبر 2013م.

(2) البيان الصحفي للمجموعةبمقر الحركة الشعبية لتحرير السُّودان 6 ديسمبر 2013م.

كثيراً من التأكيدات بأن التعيينات للمناصب العليا في الدولة، وإعفاء القيادات من الحكومة، لا يتم تحضيرها للمناقشة وإخضاعها لقرارات الحزب.

وتم اختيار المرشحين لتمثيل الحزب في انتخابات 2010م بشكلٍ سيىء، الأمر الذي قاد إلى تنافس كثير من الكوادر كمرشحين مستقلين. وبعد الانتخابات، عَيَّنَ الرئيس حكومته بناءً على مشاورات إقليمية وإثنية. وتم تعيين أشخاص من الذين خسروا الانتخابات أعضاءً بالبرلمان من خلال القرارات الرئاسية، وهكذا أعطيت المناصب المهمة لأشخاص لم تكن مساهماتهم واضحة للسُّودانيين الجنوبيين في تاريخ الكفاح من أجل التحرير.

وكرر الرئيس نفس الخطأ عن طريق حلِّ الحكومة وتعيين أغلبية من الوزراء لم يكونوا أعضاءً بالحركة الشعبية؛ بل من قبيلته وأصدقائه، هكذا أصرت المجموعة، وسلمت لجنة تعديل الدستور تقريرها، وأوصت بإجراء بعض التعديلات في الدستور، بما في ذلك طريقة التصويت، اختيار القادة لمختلف الهياكل الحزبية وتكويناته والترشيحات للمؤتمر القومي. وعبَّر أعضاء المجموعة الذين كانوا أعضاء المكتب السياسي عن مخاوفهم في الاجتماع، واختاروا آلية التصويت السري والانتخابات المباشرة وإلغاء سياسة تعيين 5٪ للمؤتمر القومي العام من الذين يختارهم الرئيس. لكن تم تجاهل مخاوفهم، إذ كانوا أقلية في الاجتماع.

ويعتقد كثيرٌ من المحللين السياسين بأن الرئيس شعر بالخيانة من قبل هذه المعارضة وقرر محاربتها عن طريق إعادة تشكيل الحكومة التي أقصى منها الذين تحدثوا ضده، حتى نائب الرئيس. واتهمت المجموعة الرئيس باتخاذ خطط تمثل تقويضاً لرفاقه. كما اتهموه بمحاولة إقصائهم من الحزب عن طريق توريطهم في جرائم. وأكدوا بأن الرئيس أعلن عن حل هياكل الحزب من جانب واحد

إلّا مكتبه في خطوةٍ أدهشت كل الناس في الحركة الشعبية لتحرير السُّودان.

وبرر الرئيس قراره موضحـــا أنه كان عليه حل كافة هياكل الحزب عدا مكتبه لانتهاء فترة تلك الهياكل، بصورة مخالفة للقوانين ولوائح الحزب. وبحســـب دســـتور الحزب، فإن القوانـــين واللوائح وأجندة اجتماعـــات مجلس التحرير القومي ينبغي أن يعدها المكتب السياسي أو ثلث ⅓ أعضائه. لم يحدث هذا على الإطلاق في الاجتماع الأخير لمجلس التحرير القومي في 14 ديسمبر 2013م، والذي تسبب في حدوث القتال في 15 ديسمبر 2013م.

أقـــصى الرئيس المكتب الســـياسي وعقد اجتماع مجلس التحريـــر على الرغم من دعوات محبي السَّلام والقادة الدينيين إلى تأجيل الاجتماع والاستجابة للأصوات الداعية للمصالحة. ادعت المجموعة بأنها ألغت ندوتها التي كانت مقررة في نفس اليوم لاجتـــماع مجلس التحرير القومي. وادعت المجموعة بأن الرئيس اســـتغل ذلك لصالحه ومضى قدماً بخططـــه. وعندما ذهبت المجموعة لحضور الاجتماع الذي توقعوه أن يكون حواراً آملين أن يكون قد تعلم شيئاً أو شيئين عن الحوكمة المفتوحة من الاحتفال بـــإرث الرئيس مانديلا، لكن توقعاتهم كانت خائبة. لقد جعل الرئيس المجال صعباً على تلك الأُمنيات والآمال.

أثناء اجتماع مجلس التحرير القومي الذي عقد يوم 14 ديسمبر 2013م، اتهمت المجموعة الرئيس بإلقاء خطاب إزدرائي مهين لم يترك فيه مجالاً للحوار. ففي خطابه، خدش الرئيس الجروح القديمة عن طريق مطالبة الاجتماع بالمصادقة على توصيته بإقالـــة الأمين العام من المكتب وجميـــع هياكل الحزب. وقررت المجموعـــة مقاطعة الاجتماع في اليوم التالي، الأمـــر الذي أثار غضب الرئيس أكثر وردَّ بتجريم المجموعة بالتورط في انقلاب فاشـــل لإيجاد العذر على قتل واعتقال خصومه، حسبما زعمت المجموعة.

الجدير بالملاحظة أن جميع الخلافات في الحزب تمت معالجتها في أروشا بتنزانيا، وكان من المفترض أن تتوحد الجماعات المختلفة للحركة الشعبية لتحرير السُّودان تحت قيادة صاحب الفخامة سلفا كير ميارديت، رئيساً للحركة الشعبية، ورياك مشار نائباً أول لرئيس الحزب، وجيمس واني نائباً لرئيس الحزب، وباقان أموم أميناً عاماً للحزب. ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل إلى هذا اليوم، وهناك احتمالية أن يؤسس كل من رياك مشار وباقان أموم الذي مايزال في المعارضة حركتين منفصلتين: الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة) والحركة الشعبية لتحرير السُّودان (الأصل) على التوالي.

انتهاك دستور جنوب السُّودان لسنة 2011م

اتهمت المجموعة الرئيس سلفا كير بانتهاك الدستور لمصالحه الشخصية. لقد زعموا أن إقالة الحاكمين المنتخبين بولايتي البحيرات والوحدة لم تكن دستورية[1]. تشكك الرئيس في أن شول تونق مايايي وتعبان دينق قاي أنصاراً لنائب الرئيس رياك مشار.

كانت مواد الدستور التي استُخْدِمَتْ في قرارات الإقالة غير ذات صلة بالأوضاع القائمة في الولايتين بحسب وجهة نظر المجموعة. اقتبس الرئيس المادة (101) التي تعطيه سُّلطات لإقالة الحكام في الحالات الأمنية الخطيرة التي تهدد مصلحة الوطن. وتعتقد المجموعة أنه لم تكن هناك أوضاعاً مثل هذه في ولايتي البحيرات والوحدة. وأكدت المجموعة بأن مثل هذا القرار كان ملائماً لحالة ولاية جونقلي التي كانت تواجه أوضاعاً أمنية شديدة. ومع

(1) البيان الصحفي للمجموعة .. دار الحركة الشعبية لتحرير السُّودان 6 ديسمبر 2013م.

ذلك، لم يتم إقالة كوال منيانق الذي كان مؤيداً قوياً للرئيس، الأمر الذي أظهر كيف تم التلاعب بالدستور لخدمة مصالح الرئيس.

وتؤمن المجموعة إيماناً قوياً أنّ في البلدان الديمقراطية، يصبح ترشح نائب الرئيس جزءاً من البرنامج الانتخابي، ويشكل مكوناً تكاملياً للأصوات المؤيدة للرئيس المنتخب؛ وبناءً على هذا، لا يجب إقالة المرشح لمنصب نائب الرئيس قبل نهاية الولاية الانتخابية. ولكن الرئيس اختار إقالة نائبه دون أسبابٍ واضحة. وعلى أية حال، زُعِمَ بأن إقالته نبعت من إبدائه الرغبة في الترشح للرئاسة في الانتخابات المقبلة. لم يتم مناقشة إقالته في أروقة الحزب أو في البرلمان، بل جاءت على نحوٍ مخالفٍ للدستور.

وقالت المجموعة إنّ الدستور ينص على أن رئيس البرلمان يتم انتخابه بأغلبية أعضائه في جلسةٍ مفتوحة. انتهك الرئيس هذه المادة بتعيينه مناسي ماقوك روندیال رئيساً للبرلمان وتهديده للأعضاء الذين يجرؤون على معارضة اختياره. وادعت المجموعة بأن جهاز القضاء تحت تأثير قيادة الرئيس سلفا كير،وأنه أصبح جزءاً من الجهاز التنفيذي. ساوم الرئيس استقلالية هذا الفرع المهم من فروع الحكومة وتدخل في عمله مراراً في كثيرٍ من القضايا عن طريق استدعاء رئيس القضاء وتقديم الأوامر له. وبحسب المجموعة، فإن قضية حظر باقان أموم من السفر دون الاستشهاد بمادة قانونية تمنع سفره، كانت مثالاً على وجود نظام قضائي تم إضعافه. وزعمت المجموعة بأن رئيس القضاء شان ريج مادوت قام بشل النظام القضائي، وأقال القضاة المؤهلين لمطالبتهم بمؤسسة قضائية مستقلة.

الفيدرالية

ظلت الفيدرالية مطلباً وقضيةً للجنوبيين منذ أيام مؤتمر جوبا في العام 1947م. ولسوء الحظ، تم رفضها في الدستور الانتقالي لجمهورية جنوب

السُّودان لسنة 2011م، بعد استقلال البلاد. ويجدر بنا أن نذكر أن الدستور الانتقالي لسنة 2005م، الذي كان مشتقاً من اتفاقية السلام الشامل، كان على مستوً متقدمٍ من اللامركزية. وبدلاً من الاستفادة من نموذج اتفاقية السلام الشامل، قررت حكومة جنوب السُّودان التراجع عن الفيدرالية عن طريق مركزة بعض السُّلطات في الدستور الانتقالي لسنة 2011م. فجرى مركزة قضاء الدولة والنظام القانوني وجميع مؤسسات إنفاذ القانون.

تم تركيز السُّلطات في أيدي الرئيس ورئيس السُّلطة القضائية ووزير العدل. مُنِحَ الرئيس سلطاتٍ واسعةٍ لتعيين القيادات والحكام المنتخبين وأعضاء البرلمان كما يراه مناسباً. وتم اتهام الراحل جون لوك جوك،وزير العدل ورئيس لجنة المراجعة الدستورية قبل إعلان الاستقلال، بتدبير الأزمة الدستورية في البلاد. طالب شعب إقليم الاستوائية الكبرى وحكوماته باستمرار الترتيبات الفيدرالية كنظام صالح للحكم في السُّودان الجنوبي. وأشارت توصيات المؤتمر الأول والثاني والثالث لإقليم الاستوائية الكبرى إلى هذه الحقيقة. ووصل وفد يمثل الإقليم إلى مقر مفاوضات السلام في أديس أبابا في مطلع شهر مايو 2014م، حاملاً رسالة فحواها أن الإقليم يُطالب بتبني الفيدرالية فوراً كنظام حكم خلال الفترة الانتقالية.

كان رئيس الوفد كليمنت واني كونقا، حاكم ولاية الاستوائية الوسطى، ولويس لوبونق لوجوري، حاكم ولاية شرق الاستوائية، وجوزيف بنغازي باكوسورو، حاكم ولاية غرب الاستوائية. وأوصت القيادات الكنسية في وثيقتهم المقدمة لفريق وساطة (الإيقاد)، بحضور أطراف الحرب والمبعوثين والمراقبين في اجتماعٍ مفتوح لجميع أصحاب المصلحة بأديس أبابا، بالنظام الفيدرالي كنظام أفضل للحكم الذي من شأنه أن يفضى إلى حل الصراع الحالي في البلاد.

في الاجتماع التشاوري للحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة) الذي عقد في مقاطعة الناصر بولاية أعالي النيل في الفترة من 15 إلى 18 إبريل 2014م، وحضره ممثلو القوى المختلفة، بما في ذلك أعضاء الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدينية، روابط شبابية ونسائية، المعاقون والمحاربون المتطوعون (الجيش الأبيض)، قرر الجميع بأن الفيدرالية هي أفضل نظام حكم في جمهورية جنوب السُّودان، ويجب تنفيذها على الفور إذا كانت الحكومة تُرِيد معالجة الصراع الحالي في البلاد. إنّ مثل هذا النظام يجب أن يُخاطب القضايا الأساسية ويستعيد السلام والعدالة والمساواة والازدهار[1].

ولسوء الحظ، بدلاً من أن يتبنى رئيس الحركة الشعبية (في المعارضة) الفيدرالية بناءً على قرارات وتوصيات المؤتمر الأول والثاني في كل من الناصر وفقاك، اختار المحافظات الاستعمارية كنموذج للحكم المحلي خياراً له، والأسوأ بكثير، قام بتشويه الحدود بإنشاء ولايتي عدار ولاتجور كطريقة لاستيعاب أبناء الدينكا في الرنك وملوط وفلوج على حساب أبناء النوير في منطقتي مايووت وفقاك.

كان مقار رئاسة الولايتين في كل من الناصر وفقاك على الرغم من حقيقة أن الرنك كانت إقليماً منفصلاً إبان الحكم الاستعماري. كان المقصود من هذه المحاولة هو خلق الهيمنة الإثنية للضفة الشرقية لنهر النيل. هذا التشويه للحدود الاستعمارية من قبل قيادة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة)، كان إشارة واضحة بأن القادة في جنوب السُّودان يتبنون الأشياء لكنهم لا يلتزمون بضرورة تنفيذ خططهم عندما يحصلون على الفرصة ليحكموا.

(1) المؤتمر الأول للحركة الشعبية لتحرير السُّودان في المعارضة بالناصر، إبريل 2014م .. جنوب السُّودان.

التهميش والإقصاء السياسي

كان التهميش والإقصاء السياسي من القضايا الأساسية التي دفعت بجنوب السُّودان لرفع السلاح ضد الشمال في العام 1955م، وفي العام 1983م على التوالي. ويعتبر جزءاً من السياسة الاستعمارية. ويوضح المانفيستو (البيان السياسي) للحركة الشعبية لتحرير السُّودان عوامل وأشكال الاستعمار، ويرى بأن الفكر الاستعماري ليس له لون أو حدود، إذ يمكن للناس أن يستعمروا أقربائهم ومواطني بلادهم.

المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في جنوب السُّودان متهمة بأنها تسيطر عليها بعض القبائل، ولن يجلب هذا السلام والاستقرار للدولة. ويمثل اتفاق السلام الحالي فرصةً فريدةً لجنوب السُّودان لتصحيح جميع الأخطاء التي تمت صناعتها إبان فترة تنفيذ اتفاق السلام الشامل وما بعده. خاضت حرب التحرير جميع القبائل في جنوب السُّودان، والذين أطعموا الجنود لكيما يخوضوا الحرب ضد الظالمين هم مُحَرَّرِونَ أيضاً. إن استقلال البلاد الذي بدأ ككفاح مسلح وانتهى بأوراق وصناديق الاقتراع، لم يكن من صنع قبيلة واحدة، بل جاء نتيجةً للتضحيات من كل القبائل في جنوب السُّودان منذ وقت حركة الأنيانيا الأُولى والثانية، والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان. إنه لأمر مهم جداً وحتمي أن تعتبر مساهمة جميع القبائل التي خاضت الحرب ضد الأنظمة المتعاقبة في السُّودان نسبية ومختلفة من قبيلة لأُخرى ومن إقليم لإقليم آخر.

تختلف درجة المساهمة كذلك من فرد لآخر، فهناك من ضحوا بحياتهم في الجبهات القتالية (الأبطال والبطلات) والذين جُرِحُوا (الأبطال والبطلات الجرحى) وأولئك الرجال الشجعان والنساء الشجاعات من قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان الباسلة الذين خاضوا الحروب من أجل التحرير في الجبهات القتالية

بلا خوف. كان هناك أيضاً أولئك الذين ساهموا بجمع الغذاء واللوجستيات لإطعام المقاتلين والذين خاضوا حروب المخابرات والفكر بتقديم المعلومات وتوضيح موقف الحركة على هذا المنوال.

ساهمت كل هذه الفئات في التحرير الوطني وتعترف قيادات الحركة الشعبية لتحرير السُّودان بجميع مساهماتهم في خطاباتهم العامة. تضم جبهة المهجر (الدياسبورا) الذين يقيمون في الدول الأجنبية والسُّودانيين الجنوبيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة داخل السُّودان. ولذا، فمن غير المعقول أن تُنكر أدوار الآخرين، والزعم بأن الحرب خاضتها بعض القبائل أو الأفراد.

أن تُعزى عملية الكفاح وتحرير البلاد برمتها لبعض القبائل بعينها في جنوب السُّودان هو خطأ تاريخي، ويمكن أن يقوض مجهودات الشعب في جنوب السُّودان في عملية بناء الدولة. إن هذا الزعم الخطير المنسوب لأفراد يجب أن يُدحض ويعتبر معيب وشائن. يجب أن تؤسس المؤسسات بعيداً عن الانتماءات القبلية والعرقية.

انتهاكات حقوق الإنسان

كانت انتهاكات حقوق الإنسان من ضمن أسباب التمرد ضد الحكومات المتعاقبة في السُّودان. في العام 1983م فرض الرئيس السُّوداني الأسبق جعفر نميري قوانين الشريعة الإسلامية على السُّودانيين الجنوبيين وأُناس آخرين ممن تم قطع أيديهم في شمال السُّودان بسبب مزاعم السرقة. وليهربوا من الظلم انضم كثيرون منهم إلى التمرد. وبعد استقلاله، اتخذ السُّودانيون الجنوبيون مركزاً رائداً باستمرار في قائمة انتهاكات حقوق الإنسان بحسب منظمات حقوق الإنسان الدولية[1].

(1) United Nations Human Rights Council Commission 20 February 2019

حينما اندلعت الحرب في العـــام 2013م، اتخذت (الإيقاد) والاتحاد الأفريقي خطوتين مهمتين، كانت الأُولى تكوين لجنة الوساطة بقيادة الاتحاد الأفريقي، وكانـــت الثانية تكوين مفوضية لإجـــراء التحقيق بقيـــادة الرئيس النيجيري الأسبق أولوسيغون أوباســـانجو. كانت العمليتان كلٌ تكمل الأُخرى، فبينما اعتُبِرَتْ الأُولى طريقة لايجاد الحلول، اعتُبِرَتْ الثانية حفراً في جذور المشـــكل ومسببات الصراع. ســـواء نجحت اللجنتان في تحقيق مهامها أو فشلت، فهذا ليس من أهداف نشر هذا الكتاب.

الجوهـــر هـــو أن لجنة الوســـاطة واجهـــت صعوبـــات في القيـــام بواجباتها ومسؤولياتها. برزت عملية الوســـاطة هذه إلى السطح نتيجة لزيارات بعض وزراء الشـــؤون الخارجية التابعين لدول (الإيقاد) إلى جوبا، بعد وقوع القتال بين قوات الحرس الرئاسي وحدوث موجة مـــن أعمال القتل الاحتجاجية في جوبا ومدن أُخرى في أعالي النيل.

اقترح مجلس وزراء (الإيقاد) عملية الوســـاطة وخطط لقمة دول (الإيقاد) في مدينة نيروبي. وعُقِدَتْ القمة في 27 ديسمبر 2013م، وأوصت بحل ومعالجة قضايا الصراع في جنوب السُّـــودان بما في ذلك الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وعملية الوساطة ووصول الإغاثة الإنسانية للمتضررين من الصراع.

تم اختيار سيوم مســـفن من إثيوبيا لقيادة الوساطة مع لازاراس سيمبوبو من كينيا ومحمد أحمد المصطفى الدابي من السُّـــودان. كانت واحدة من مشكلات مجموعة الوساطة هذه عدم التوافق في عملها. كانت دول (الإيقاد) قد انقسمت وانحازت وقدمت الدعم والمساندة لطرفي الصراع في جنوب السُّودان. قدمت كينيا وأوغندا مساندتها للحكومة في جوبا، بينما تعاطفت إثيوبيا والسُّودان مع المتمردين. أثرت هذه الظروف سلبياً على عملية الوساطة والوسطاء، بدلاً من

أن يعملوا بشـــكلٍ وثيق لسد الفجوة بين طرفي التفاوض؛ وسعوا الفجوة عن طريق خلق شروط غير ملائمة مما أدى لتعطيل العملية.

في بعـــض الأحيان كان طرفـــا المفاوضات هما من ينقذ الوســـطاء لايجاد حل للخلافات حول المسائل الإجرائية في المفاوضات.على سبيل المثال، كان مسفن يُصر على مشاركة منظمات المجتمع المدني في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشـــعبية (في المعارضة)، لكن ســـيمبويو اعترض على الفكرة، وأصر على أن يتم اختيار ممثلي المجتمع المدني في جوبا. كان الوســـطاء كذلك منقسمين حول مفهوم "الحلول الأفريقية للمشـــكلات الأفريقية"، بينـــما تؤيد إثيوبيا تدخل الفاعلين من خارج القارة، كان السُّـــودان مقاوماً لمشاركة المجتمع الدولي في عملية السلام. لم تســـمح هذه الأوضاع للوسطاء أن يكتبوا معاً وثيقة لمعالجة جذور الصراع، وبالتالي انهارت الاتفاقية بعد ثلاثة أشـــهر من تكوين حكومة الوحدة الوطنية، وعاد مشار إلى التمرد.

في يوم 30 ديســـمبر 2013م بمدينة بانجول بدولة غامبيا، طالبت لجنة الســـلم والأمن بالاتحاد الأفريقي بإجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والفظاعات الأُخـــرى التي تم ارتكابها أثناء الصراع المســـلح في جنوب السُّـــودان، وقدمت توصيات حول أفضل الطرق والوسائل التي تضمن المحاسبة والمصالحة والتعافي وسط المجتمعات بجنوب السُّودان[1].

في 7 مارس 2014م، تم تكوين اللجنة بتفويض يســـتمر لمدة ثلاثة أشهر للقيام بمهامها. وترأس اللجنة الرئيس النيجيري الأســـبق أولوســـيغون أوباسانجو. وتألفت اللجنة من القاضية صوفيا أ.ب أكوفو، رئيسة المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ورئيس المحكمة العليا في غانا القاضي والبروفيسور

(1) Final Report of the African Union Commission of Inquiry on South Sudan 27 October 2013

محمود ماميداني، المدير التنفيذي لمعهـد ماكريري للأبحاث الاجتماعية، بجامعة ماكريـري في كمبـالا أوغندا ومحاضر بجامعـة كولومبيا بالولايـات المتحدة، وبنيتا ديوب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي لشـؤون المرأة، وأستاذة السلام والتنمية، والبروفيسـور باسـيفيك مانيركيزا، عضو مفوضية الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتخصص في القانون الجنائي[1].

وفي نتائجها، حددت اللجنة الأفراد الذين زُعِمُوا بأنهم المسـؤولون عن قتل المدنيين في جوبا، وأوصت بإنشـاء آلية قانونية تحت الاتحاد الأفريقي بمساندة المجتمع الدولي لمحاكمة هؤلاء الأشخاص[2].

اختلف أعضاء المفوضية حول منهج العمل وقرروا تسـليم تقريرين مختلفين. وبينما يعتقد بقية أعضاء المفوضية بأن العنف في جنوب السُّودان جريمة؛ يؤمن البروفيسور ماميداني بأنه سياسي، وأن لكل من المفهومين مكوناته من العدالة والمحاسبة. وقرر نشر تقريره الذي سُمي لاحقاً ب"تقرير الأقلية". على الرغم من عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي للتحقيق حول العنف في جنوب السُّودان، كانت منظمات حقوق الإنسان على المستوى الدولي منشغلة بجنوب السُّودان. كان مهتمة مخافة أن المفوضية لن تنشر التقرير في الوقت المحدد أو تقوم بوضعه على الرف[3]. وبناءً على ذلك، بدأت بعض المجموعات نشر تقاريرها الخاصة بها. على سـبيل المثال، الأُمم المتحدة، منظمة العفو الدولية، ومبادرة سـيادة حكم القانون، قامت جميعها بنشر تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسـان في جنوب السُّودان.

(1) نفس المصدر ..

(2) نفس المصدر ..

(3) المرجع ذاته ..

وجـــدت مفوضية التحقيق للاتحاد الأفريقي في جنوب السُّـــودان دلائل على انتهاكات واســـعة النطاق لحقوق الإنســـان تورطت فيهـــا الحكومة وقوات المتمردين، وأنه يجب تقديم أولئك الذين ارتكبوا الجرائم للمحاكمة. واقترحوا إنشاء آلية فنية قانونية أفريقية للتعامل مع الاتهامات[1]. في ملاحظة منفصلة، وكجزء مـــن تقريره طالب اتفاق الســـلام لفض النـــزاع في جمهورية جنوب السُّـــودان تكوين محكمة هجينة ينشئها جنوب السُّـــودان والاتحاد الأفريقي. كان هذا البند قضية رئيســـة أرادت منظمات حقوق الإنســـان الدولية تنفيذه. وناشـــدت طرفي الصراع بإعادة نفـــس البند أثناء المفاوضـــات حول اتفاقية السلام المنشط لحل الصراع في جنوب السُّودان بأديس أبابا في العام 2018م.

كجـــزء من بعثـــة الأُمم المتحدة في جنوب السُّـــودان، تم خلق قســـم حقوق الإنســـان في السُّودان في العام 2011م برئاســـتها في جوبا وفروعها في أويل، بانتيـــو، بور، كواجوك، رومبيـــك، توريت، واو، ويامبيـــو[2]. كان تفويضها مراقبة أوضاع حقوق الإنســـان في البلاد. ومثال ذلك النزاعات المجتمعية في جونقلي الكبرى، قتل وجرح الكثيرين، وجرى اختطاف النساء والأطفال وتم اغتصاب النساء[3]. تزايدت غارات نهب وسرقة الأبقار بين قبائل المورلي، لو نوير، ودينكا بور في مناطق ولايات الوحدة، البحيرات وواراب التي سميت ب"مثلث الموت" بشكل جذري خلال السنتين السابقتين.

انتقدت منظمات حقوق الإنســـان القيـــود المفروضة على حريـــة التعبير، حرية التجمـــع، الحركة والتنقل من قبل الحكومة والجماعات المتمردة. ونفذ المتمردون

(1) المرجع نفسه ..

(2) United Nations Human Rights Office of the High Commission UN Human Rights in South Sudan June 2020

(3)

والحكومة اعتقالات تعسفية، محاكمات خارج نطاق القضاء، جرائم اختطاف، جرائم اغتصاب، وإغلاق طرق ونصب كمائن. ويعتقد كثير من الخبراء الأمنيين أن الأوضاع ستتحسن مع توحيد ونشر القوات التي كانت لاتزال في مراكز التدريب. بينما تسير المفاوضات في روما ونيروبي أيضاً لإقناع الجماعات المعارضة الرافضة بالانضمام إلى عملية السلام في البلاد.

الفساد والمحسوبية

تشجع مؤسسات الحكم الضعيفة في البلاد الفساد والمحسوبية وتسييس الخدمة العامة. وقبل وبعد اتفاقية السلام الشامل، كان التوظيف يتم على أساس صلة القرابة. ويعيَّن الوزراء الموظفين من قبائلهم وليس على أساس المؤهلات والجدارة. هناك "متلازمة العراب" في كل عمليات التوظيف لمقدمي الطلبات المؤهلين الجديرين الذين ليس لديهم أعمام أو أقارب في عملية التوظيف. تم إنشاء مفوضة مكافحة الفساد، لكن لم يُسمح لها العمل بحرية. وتدعي المفوضية إن قضايا فساد كثيرة فشلت في الوصول إلى المحاكم بسبب المؤسسات الضعيفة، وغياب إرادة سياسية قوية لمحاربة الفساد والتدخلات المستمرة.

السياسة الخارجية

تحتاج السياسة الخارجية لجنوب السُّودان بعد الاستقلال إلى انتباه خاص. استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان الحفاظ على علاقات قوية مع كثير من البلدان التي سهلت النضال من أجل التحرير وساعدت لاحقاً في عملية الاعتراف بجنوب السُّودان كدولة مستقلة. ولسوء الحظ، لم تستطع جمهورية

جنوب السُّودان إدارة سياسة التحرير جيداً وتحول كثير من الأصدقاء السابقين إلى أعداء!

كان التوظيف في البعثات الخارجية مبنياً على المحسوبية والانتماء القبلي، لم يتم وضع معايير الجدارة في الاعتبار. هيمنت جماعة إثنية واحدة على الخدمة في الخارجية. اشتكى الناس بأن غالبية السفراء الموزعين المعتمدين في البعثات الدبلوماسية الخارجية من قبيلتين.

استغلال الموارد الطبيعية وتوزيع الثروات وإدارتها

جنوب السُّودان بلد منعم عليه بالموارد الطبيعية ولم يستغل الكثير منها بعد. سوى النفط، ليس هناك خطة واضحة أو استراتيجية لاستغلال هذه الموارد. ولذا، تعتمد البلاد على عائدات البترول ب90 ٪ من ميزانيتها. لم يكن توزيع عائدات النفط بين الولايات عادلاً من جهة، وبين الوزارات والمؤسسات الحكومية من جهة أُخرى.

على سبيل المثال، تأخذ الحكومة الاتحادية 90 ٪ من أموال النفط، تاركة الولايات والمناطق الإدارية تتقاسم 10 ٪. تأخذ وزارات مثل وزارة الدفاع ووزارة المالية والتخطيط نصيب الأسد من الميزانية الوطنية. قاومت بعض المؤسسات نظام الكشف الإلكتروني للرواتب والمراجعات المالية حتى تستمر في نهب الأموال عن طريق استخدام الأسماء الوهمية ghost names.

منذ وقت قريب، جاءت مجموعة "الائتلاف الشعبي للعمل المدني" ودعت إلى المظاهرات في كل البلاد للإطاحة بحكومة الوحدة الوطنية المنشطة بقيادة سلفا كير. ولكن كثير من المحللين السياسيين يعتقدون أن الرئيس سلفا كير رمز موحد لشعب جنوب السُّودان، وأن أيَّ تغييرٍ لا يضع التحول الديمقراطي

في الاعتبار لن ينجح. لابد أن يكون الرئيس كير جزءاً من العملية السياسية لتحقيق التحول السلمي للسلطة والتحول الديمقراطي.

الحركة الشعبية "في المعارضة" وسياسة التمييز الاثني

الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان (في المعارضة)، مؤسسة يُنظر إليها على أنها حركة نضال من أجل التحرير الوطني، ويمكنها أن تكون منبراً سياسياً يدعو إلى التغيير،ويجمع شعب جنوب السُّودان من مختلف مشارب الحياة. ولكنها ابتليت وتعاني من نفس الأخطاء التي تجعلها منظمة سياسية قبلية، برزت إلى السطح لأول مرة حينما التقت لجنة وساطة (الإيقاد) بوفد المعارضة بقيادة تعبان دينق قاي في 4 يناير 2014م.

في الجلسة الأُولى، طُلِبَ من الوفد الحديث عن نفسه للاجتماع وتقديم شرح حول كيف بدأ الصراع في جوبا.وعلى أي أساس وخلفية، جاء اسم الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة) إلى حيز الوجود. وحين زارت لجنة وساطة (الإيقاد) رياك مشار في منطقة قاديانق في 27 ديسمبر 2013م، أعطى للجنة قائمة بأسماء فريق وفده المفاوض بقيادة باقان أموم، ووضع في القائمة اسم تعبان دينق وأسماء كل الأفراد الذين كانوا في المعتقل في "بلو هاوس"[1]. كان الكاتب وحسين مار، إستيفن فار كوال، جزءاً من وفد مشار، لكن كنا في شرق أفريقيا. طلب رياك من ثلاثتنا الانضمام إلى تعبان دينق في أديس أبابا للتفاوض حول إطلاق سراح بقية الزملاء.

كان ذلك قبل إطلاق سراح المجموعة الأُولى من معتقل بلو هاوس بعدة أسابيع ، ولم يكن رئيس الفريق المفاوض من بين السبعة الأوائل الذين تم

(1) بلو هاوس اسم لرئاسة جهاز الأمن الوطني في جوبا.

إطــلاق سراحهــم في 29 ينايــر 2014م. في 12 فبرايــر 2014م، وصلت المجموعة الأُولى بقيادة دينق ألور كوال إلى مقر المفاوضات.

تــم الترحيب بالمجموعة بحفاوة من قبل وفد الحركة الشــعبية (في المعارضة) وعقدا جلســة تنويرية مشــتركة. ولسوء الحظ، أدهشــت المجموعة الحركة الشــعبية (في المعارضة)، عندما طلبت عدم الكشــف عــن هويتهم كطريقة لحماية حياة رفاقهم الذين لايزالون في بلو هاوس. كانت حجتهم هي أنهم إذا انضموا إلى الحركة الشعبية (في المعارضة)، فسيؤكدون بذلك أنهم كانوا جزءاً من التمرد، لطالما أن الحركة الشــعبية (في المعارضــة) أعلنت عن تمردها ضد الحكومة، وســيكون ذلك خطراً على أولئك الذيــن لايزالون قيد الاحتجاز، وسيؤثر ذلك سلباً على أية دعوى قضائية كانوا يخططون لها.

في تلك الأثناء، كان رياك مشار لايزال في جونقلي وكان تعامله مع الاتصالات صعباً. طَلَــبَ من الفريق زيارتــه في قاديانق لكن الفريق رفض. وأســمت المجموعة نفســها أولاً ب"مجموعة (7)" قبل أن ينضم إليهم باقان، وغيرت اســمها لاحقاً إلى "المعتقلين السياسيين السابقين". سُــمح لهم بالانضمام إلى المفاوضات وأعطيت لهم فرصة لتقديم تظلماتهم في المنبر التفاوضي العام.

أُطلــق سراح باقان أموم كما تم إطلاق سراح بقية رفاقه وأُرســلوا إلى نيروبي حيث قُدِّمَ لهم حق اللجوء الســياسي في 25 إبريل 2014م، قبل وصول رياك مشــار إلى أديس أبابا ببضعة أيام لأول مرة للاجتماع مع الرئيس كير في 9 مايو 2014م. انضم باقان إلى زملائه في أديس أبابا للمشاركة في المفاوضات، وتم إلغاء اسم "مجموعة (7)"، واستُبدل باسم "الحركة الشعبية لتحرير السُّودان – القادة المعتقلين السياسيين السابقين"، ولأن الاختصار كان طويلاً ومجهداً؛ تم تقصيره ليكون "الحركة الشعبية – المعتقلين السابقين".

إنّ أول اجتماع ضم قيادة "الحركة الشعبية – في المعارضة" مع "الحركة الشعبية – المعتقلين السابقين" بقيادة باقان كان مواجهة بين "الحركة الشعبية – المعتقلين السابقين" و"الحركة الشعبية – في المعارضة"، وجه اتهامٌ للحركة الشعبية – في المعارضة بأنها حركة نوير. ووجهوا بانتقاد لتكوين قيادتهم وهياكلها بمؤسسات تسيطر عليها إثنية بعينها هي قبيلة النوير.

وتحدى باقان تفسير وجود الكاتب بالحركة حيث أن 90 ٪ من المقاتلين ينحدرون من جماعة عرقية واحدة، قائلاً إن الدينكا والنوير سيعتبرون الكاتب عميلاً. وقدم نصيحة للكاتب بالعودة إلى الرئيس كير أو البقاء في منزله. ولسوء الحظ، لم يتذكر باقان تلكم الأيَّام حين قاد جيش لا ينحدر من قبيلة شلو بالحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان.

وتساءل باقان غاضباً عن تعيين ألفريد لادو قوري نائباً لرئيس الحركة الشعبية(في المعارضة)، مؤكداً أن لادو لم يكن عضواً في المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السُّودان، وأنه ينبغي أن يتخلى عن ذلك المنصب. وردت الحركة الشعبية (في المعارضة) بإتهام المعتقلين السابقين بإشعال الحرب في جوبا ويحاولون النأي بأنفسهم بعيداً عنها، بقولهم إن أيدي الرئيس كير ورياك مشار تلطخت بدماء المدنيين الأبرياء، وأن من صنع الحرب إنما أوجدها كطريقة لعزل الرجلين: الرئيس كير ورياك مشار عن السلطة.

دافع لادو قوري عن موقفه واتهم باقان بالجهل والخداع، الذي قاد إلى تبدد رؤية الحركة الشعبية لتحرير السُّودان. وقارن بين دورته كمفكر للحركة الشعبية لتحرير السُّودان في الثمانينات مع دورة باقان كأمين عام للحركة. وأعتقد أن باقان يفتقر إلى الخبرة والتأييد الشعبي الذي يجعله شخصية قيادية رفيعة المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السُّودان. وهاجم صغار الضباط

الحاضريـــن في الاجتماع المعتقلين الســـابقين، واتهموهم بأنهـــم قوى الصدام بين الرئيس كير ومشـــار من أجل الاســـتيلاء على السلطة، وأقسموا بأنهم لن يسمحوا بحدوث ذلك تحت سمعهم وبصرهم.

تحـــول الاجتماع الذي قُصِدَ منـــه تعزيز المصالحة إلى اصطـــراع وتصدع وانتهى بخروج باقان منه، دون الوصول إلى أي قرار آخر سوى تكوين حركته، "الحركة الشـــعبية – المعتقلين الســـابقين". خلق خروج باقان أموم وزملائه من المعتقلين السابقين، الذين كان غالبيتهم من قيادات الحركة الشعبية من غير المنتمين للنوير فراغاً للتوازن العرقي في قيادة الحركة الشـــعبية لتحرير السُّـــودان في المعارضة؛ باســـتثناء بضعة قيادات من مختلف أنحاء جنوب السُّـــودان مثل ألفريد قوري، أقري إدري، مارتن أبوشا من الاســـتوائية، ضيو مطوك، مبيور قرنق، وأبي أبي أكول من الدينكا، كانت بقية القيادات جميعاً من النوير.

لقد سيطر على التنظيم أقســـام النوير (بانتيو، الناصر، فنجاك وأكوبو) والتي تعـــرف ب(بنفا/ BNPA). كان تمثيل كل واحدة من هذه الأقســـام في هياكل الحركة هو نفس التمثيل لكامل إقليم بحر الغزال والاســـتوائية. تم تمثيل جميع الدينكا من بحر الغزال بمنصب وزاري واحد، بينما كان يجب تمثيل قســـمٌ من البنفا في مجلس الوزراء.

لم يتوقف هذا التمييز أثناء التمرد، بل استمر أيضاً في جوبا بعد أن خرج مشار من الحكومة. وأصبح أكثر ســـوءاً حينما تولى تعبان دينق منصب النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السُّـــودان، مع إيزيكيال لول مستشـــاراً مقرباً له. في التشـــكيل الحكومي في العام 2016م، تم تمثيل أبنـــاء لو نوير وحدهم بأربعة وزراء؛ لأنّ الحركة الشـــعبية (في المعارضة) رشحت اثنين لتعيينهما في مناصب وزارية، ورشـــحت الحركة الشـــعبية في الحكومة وزيراً واحداً، وهكذا فعلت

الحركة الشـــعبية –مجموعة المعتقلين السابقين. وحدث نفس شئ لأبناء النوير من الناصر الكـــبرى حيث عينت الحركة الشـــعبية (في المعارضة) منهم ثلاثة وزراء.

وكمحاولـــة لخلق التـــوازن الإقليمـــي في قيادتهـــا، عينت الحركة الشـــعبية (في المعارضة) مشـــار رئيســـاً للحـــزب، وألفريد لادو قوري نائبـــاً للرئيس والكاتـــب أمينـــاً عامـــاً للحركة. يتـــم تعيين الأمـــين العام مـــن قبل مجلس التحريـــر القومـــي، وهو جســـم ينحـــدر 80 ٪ مـــن أعضائه مـــن مجموعة قبيلـــة واحدة،الأمر الذي يشـــكل تحدياً للمنافســـين من القبائـــل المختلفة. لكن تم اختيار الكاتب للمنصب نسبةً لتاريخه في الحركة، كأول دينكاوي من بحر الغزال ينضم لمشـــار في الغابة. تم اختياره بدعم من مشار نفسه وزوجته أنجلينـــا تينج. كان المنصب محدداً ليتنافس عليه فقـــط أبناء إقليم بحر الغزال كطريقة لخلق التوازن في قيادة الحزب. وإضافة لذلك، تمتع الكاتب بعلاقات ودية مع كثير من القيادات من أبناء النوير الذين يؤمن بقوميتهم ويؤمن أيضاً بأنهم ذخرٌ للوطن.

وصـــل الكاتب إلى أديـــس أبابا في الثاني مـــن يناير 2014م لينضـــم إلى فريق التفاوض، وغادر إلى منطقة قاديانق في 23 يناير، والتقى بمشار الذي وصل إلى هناك بعد مغادرته مدينة جوبا. كان هناك جدل في الحركة الشعبية (في المعارضة) حول ما إذا كان يجب على الكاتب مرافقة فريق وســـطاء (الإيقاد) إلى قاديانق أم لا. عبر النَّاس عن مخاوفهم بأن الكاتب يمكن أن يقتله "الجيش الأبيض" بسبب مظالمه ضد الدينكا. أصر الكاتب على مرافقة وفد (الإيقاد). وأصر مشار أيضاً على الذهاب إلى قاديانق مع وســـطاء (الإيقاد). حاول مشار التحجج كثيراً بأن

الحرب ليست بين الدينكا والنوير لكن الجيش الأبيض رفض تصديق حججه. إن كان مشار محقاً أم لا، فالأمر بنسبة لهم يتعلق بالدينكا.

هــرب واحد من المدربين من أبناء الدينكا في مركز التدريب بفقاك من الموت، لأنه كان يقول إنّ الحرب ليســت بين الدينكا والنوير، لكنها تتعلق بخلافات سياسية داخل الحركة الشعبية لتحرير السُّودان.

أثناء المؤتمر الأول للحركة الشــعبية لتحرير السُّودان في المعارضة بالناصر، في إبريل 2014م، قــدم المؤلف ومبيور قرنق وهما من مجموعــة الدينكا الإثنية أمثلة لقيادات من أبناء النوير الذين يقاتلون إلى جانب الرئيس كير بما في ذلك قائــد هيئة الأركان جيمس هوث ماي وآخرين، لإقناع الحاضرين بأن الحرب ليست بين الدينكا والنوير.

لكن بالنســبة للجيش الأبيض، لم يكن هؤلاء سوى وكلاء وعملاء للدينكا. كان هذا نفــس الشيء للأفراد من الدينكا الذين انضموا إلى الحركة الشــعبية لتحرير السُّودان في المعارضة. في هذه الحالة، كان باقان محقاً بأن الحرب كانت ذات طابع قبلي، وأن أولئك الذين في الاتجاهات المعاكسة سيتم التضحية بهم. كانت مهمة مســتحيلة لإقناع الناس، وخصوصاً الجيش الأبيض، بأن الحرب لم تكن حرباً قبلية. لم يقتصر الأمر على باقان وحده، بل واجه الكاتب تحديات كثيرة على أيدي زملائه الذين يعتقدون أنه لا يجب أن يمثل الحركة الشعبية (في المعارضة) كأمين عام أو أمين العلاقات الخارجية.

كانت واحدة من مســؤولياته هو تسويق رؤية الحركة وإقناع العالم بأن الحركة الشعبية (في المعارضة)، كانت تقاتل من أجل التحول الديمقراطي، بناء الأُمَّة، والمساواة. لم تكن مهمة سهلة لأنّ الكثيرين من الأصدقاء حول العالم يعتقدون

بأن الحركة الشعبية (في المعارضة) أسوأ بكثير من الحركة الشعبية في الحكومة، من ناحية إشراكها للاثنيات الأُخرى، تدمير المدن التي تم الاستيلاء عليها من العدو، الحفاظ على حياة أسرى الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

أي مدينة تستولى عليها الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان (في المعارضة) يتم تحويلها إلى مدينة أشباح بسبب النهب والدمار. تم تدمير مدينة ملكال كليةً بسبب التناوب في الاستيلاء عليها بين الجيش الأبيض والجيش الشعبي لتحرير السُّودان ثلاث مرات. تراجعت الصين عن مبادئ سياستها الخارجية التي استمرت لفترة طويلة في استقبال الجهات الفاعلة غير الحكومية. تم استقبال الكاتب في بكين من قبل وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي كأول قائد متمرد تستقبله الحكومة في تاريخها.

كانت الحكومة الصينية قلقة على موظفيها وعلى الإنشاءات في حقول النفط في ولايتي أعالي النيل والوحدة. كانت زيارة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان في المعارضة إلى بكين للحوار وإرسال التأكيدات والتطمينات لهم بأن ممتلكاتهم لن تتعرض للتخريب في تلك المناطق.

ليس للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان (في المعارضة)، تاريخ في الحفاظ على حياة أسرى الحرب، وخاصة مع مجموعة الدينكا الإثنية. إن الأسرى الذين تم أسرهم، بما في ذلك المدنيين في الناصر، أكوبو، أيود، بانتيو وبور، تم قتلهم جميعاً. لم يصل جنود "مثيانق أنيور"*[1] الذين انسحبوا من أرض المعارك في أعالي النيل إلى ديارهم على الرغم من أن مشار حاول أن يخلق مخرجاً آمناً لهم عن طريق إرسال الرسائل لمختلف الوحدات العسكرية.

(1) مثيانق أنيور، اسم تم إطلاقه على المليشيات الحكومية التي قاتلت في حرب 2013م في جنوب السُّودان. ويعني الاسم حرفياً "ثور الجاموس".

في العـــام 2016م، عندما اندلع القتال في القصر الرئاسي، والمعروف باســـم (جي ون / J-1)، وهرب مشـــار إلى جمهورية الكونغو، كان هناك ضباط من أبناء الدينكا تم ترشيحهم من رئاسة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان (في المعارضة) للانضمام إلى اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار بجوبا. تم تجميعهـــم في كالداك قبل أن يتم ترحيلهم إلى جوبا للتدريب. ولســـوء الحظ اندلعت الحرب في (جـــي ون) وقُتِلَ هـــؤلاء الضباط من قبل زملائهم تحت قيادة جونسون أولونج بأعالي النيل.

في مدينة فقاك، في شـــهر ديســـمبر 2014م، أثناء المؤتمر العـــام الثاني للحركة الشـــعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّـــودان (في المعارضة)، سمع واحد من الجنرالات اســـم الكاتب يُنده في المؤتمر، فذهب إليه وأخبره بأنه استطاع إنقاذ حيـــاة الكثيرين من أبناء الدينكا بتصريحاته إلى "راديو تمازج". كان قد قِيلَ بأن هذه الحرب حرب بين الدينكا والنوير، لكن خطاب الكاتب في "راديو تمازج" الذي أشار فيه إلى أن ليس للحرب علاقة بقبيلة الدينكا، أنقذ حياة الكثيرين.

في المؤتمر، تم تكوين لجنة لصياغة السياسات والاستراتيجيات وتحديد نوعية الخطاب السياسي حول كيف يجب خوض الحرب في جنوب السُّودان. ولسوء الحظ، حددت وصاغت اللجنة سياســـة توطد للنعـــرات القبلية بالتركيز على قبيلة الدينكا في شمال بحر الغزال، واراب و ولاية البحيرات كأعداء للحركة الشـــعبية وجيشـــها في المعارضة، وأن منســـوبي القبائل الأُخرى ليسوا أعداءً للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان (في المعارضة).

أثار الكاتب تســـاؤلات حول هذه السياســـة وأين يقف هو شـــخصياً وغير المنتمين للدينكا في معســـكر الرئيس كير فيما يتعلق بهـــذا الاقتراح. تعرضت الوثيقة الخاصة بالسياســـة للنقد من قبل رياك مشار ومدام أنجلينا تينج أيضاً.

ولم يبق للجنة أي شـــئ سوى سحب الاقتراح نهائياً. ويُعتقد بأن وثيقة سياسة إدارة الحرب على الرغم من نقدها علانيةً من قبل قيادة الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّودان (في المعارضة)، ظلت سارية لدى بعض الأفراد الذين لديهم أجندة قبلية في الحركة.

عندما تم اختيار الكاتب أميناً عاماً للحزب، غضب بعض الزملاء والأصدقاء المقربين لأنّ الحركة الشـــعبية والجيش الشـــعبي (في المعارضة) ارتكبت خطأً خطيراً بتعيين الدينكاوي لقيادتها. كانوا قلقين على أنّ مشـــار لربما ســـيحكم البلاد لولايتين ثم يتنحى عن السلطة، بينما نظروا إلى ألفريد لادو قوري كرَجُلٍ كبير في السن، وربما لن يكون لائقاً لقيادة الحزب بعد عشر سنوات. ولذا فإن تعيين الكاتب في أعلى الهرم ســـيقود تلقائياً إلى توليه لقيادة الحركة الشعبية (في المعارضة)، ونتيجةً لذلك سيصعد الدينكا لقيادة الدولة مجدداً.

أثناء زيارة قيادة الحركة الشعبية (في المعارضة) إلى الولايات المتحدة الأمريكية، زعم إيزيكيال لـــول قاتكوث في خطابه بأن الحكومة في جوبا يســـيطر عليها الدينكا، وأن الدينكا يقومون بنهب وســـلب الدولة. وعدَّد كل المناصب التي يشغلها أبناء الدينكا، بما في ذلك المديرين الإداريين، وختم بأن دورهم كقبيلة نوير لنهب الدولة قد حان. واســـتند بشكلٍ خاطئ باستمرار إلى كتاب مشيلا رونق: **"حان دورنا لنأكل: قصة المخبر الكيني عن المخالفات"** *It's Our Turn to Eat: The Story of a Kenyan Whistle-Blower* في إشـــارة إلى كلام قاله صديق كيني جون غثونغو. في العام 2016م، رشـــح تعبـــان دينق إيزيكيال وزيراً للنفط، وبدأ بتنفيذ هذه السياســـة مع عدد مـــن الأصدقاء، تاركاً قبيلة النوير برمتها بعيداً.

في معسكر الرئيس كير، هناك من يعتقدون بأن قبيلة النوير لا يجب السماح لها بحكم البلاد بغض النظر عن مساهماتها في النضال من أجل تحرير جنوب السُّودان. إنّ دعم ومساندة قائد ينتمي لقبيلة النوير تعد جريمة يعاقب عليها بالموت. اعتُقِلَ المؤلف في جوبا في 2016م من قبل مجموعة من أبناء الدينكا الذين يكرهون رياك مشار وقبيلة النوير، لكنه تم إنقاذه بعد ذلك بوقتٍ قصير. فتح بلاغاً ضد هؤلاء المجرمين، إلّا أنه أدرك بأن هؤلاء الشباب ضحايا، وأن محاولة إغتياله دبرتها دوائر بعينها. لاحظ أيضاً بأن استمراره في تنفيذ الدعوى القضائية سيعرض هؤلاء الشباب للعقاب، ولذلك قرر مسامحتهم من أجل تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة.

إنّ سياسة التمييز الإثني في جنوب السُّودان تمارسها جميع الأحزاب السياسية. ورد أن توماس شريلو سواكا، من قبيلة الباري،رفض قبول فاول ملونق في تحالف معارضته، "تحالف الحركات في جنوب السُّودان" الذي يعرف اختصاراًب(سوما/ SSOMA)، لأنّ قائد أركان الحرب السابق بالجيش الشعبي لتحرير السُّودان الذي وصل إلى مفترق الطريق مع الرئيس كير وتمرد، ينتمي لقبيلة الدينكا، وهو لا يُريد الدينكا في تحالف (سوما). في الاستوائية، أُطلق على الدينكا اسم إم تي إن (MTN) من قبل المنتسبين لحركة توماس شريلو، وفقد كثير من المدنيين الأبرياء حياتهم، وخصوصاً، النساء والأطفال في الاستوائية. المعارضة تعد معارضتها (سوما) كونها تنظيم قبلي تهيمن عليه الجماعات التي تتحدث بلغة الباري. في بعض الأحيان، تدفع تصرفات الجماعات المعارضة النّاس إلى الاعتقاد بأن الرئيس كير يتم استهدافه ليس بسبب أخطاء قام بارتكابها؛ بل بسبب قبيلته.

في الخرطوم، كان صعباً على الحركة الشعبية (في المعارضة) توقيع اتفاق السلام دون ضغوط من الرئيس عمر البشـــير. كانت العـــودة إلى حكومة الدينكا في جوبا خطأً أحمر لكثيرين من قادة الجيش في الحركة الشـــعبية والجيش الشعبي (في المعارضة). قدم كثير من قيادات الحركة الشعبية (في المعارضة) استقالاتهم لرئيس الحركـــة متزمرين من ســـوء الإدارة في الحزب. تم اتهام رياك مشـــار بتحويل الحركة الشـــعبية (في المعارضة) إلى تنظيم عائلي بسبب تعيينه للأقرباء والأصدقاء في مناصبٍ كبيرة بالحكومة. اتهم بعض هذه القيادات الذين قدموا استقالاتهم من الحركة الشعبية والجيش الشعبي (في المعارضة)اتهموا مشار بأنه قبلي وعشائري، وأن الكراهية ضد الدينكا كانت فيزا لكثير من الأفراد الذين وصلوا إلى مناصب كبيرة في الحكومة. كلما كرهت الدينكا أكثر، كلما حصلت على منصبٍ كبير. لكن ليس هناك دليل على هذه المزاعم.

في العام 2015م، ألف أحد أقرباء مشـــار، يدعى يوهانس موسى فوك، كتاباً زَعَمَ فيه بأن مشار يُسيطر عليه أفراد عائلته، وأشار إلى أن أنجلينا تينج وتعبان دينق تيلاران*[1]. كان يُشـــير بتيلار إلي الراحل تيلار رينق دينق الذي جرى اتهامه بالاســـتغلال والســـيطرة على قرارات الرئيس كـــير في العام 2012م. وبالمقاربة، يعني هذا أنه إذا كان الرئيس كير قد ســـمح لتيلار بإفســـاد قيادته، فإن رياك مشار أسوأ لأنه لديه تيلاران: أنجلينا وتعبان. كان موسى غير دقيقٍ في حكمه وإلّا ما كنا قد شـــهدنا الحرب في العـــام 2016م. عندما حُرِمَ تعبان دينق من التعيين كوزير للنفـــط. وأن مجموعة كيتقوانق الغاضبة، التي يقودها

(1) كتـــاب .. "موقعة القصر الجمهوري: القصة التي زلزلت جنوب السُّـودان" الخرطوم 2016م، فوك يوهانس موسى

سايمون قارويج وجونســون أولونج، مثالاً آخر يشرح طبيعة التنظيم الذي يُدعى الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة).

في الختام، الرحلة نحو الدولة التي يمكن أن يقول كل السُّــودانيين الجنوبيين بفخر: "هذه دولتنا" لاتزال بعيدة المنال، وتتطلب أن يســير الناس كشخص واحد، وأن ننبذ الصراعات على السلطة ونسعى لبناء الدولة لأنّ الديمقراطية تتعلق بمؤسسات الحوكمة، وإلا فإننا ســنخسرها جميعاً. لا يحتاج النَّاس إلى أن يكونوا منتمين لمجموعة عرقيــة واحدة أو حتى إقليم واحد ليبنوا الدولة، يمكنهم القيام بذلك جماعياً لأنّ أكثر الدول جمالاً هي التي تمتاز بالتنوعات.

الصراع الحدودي بين جنوب السُّودان والسُّودان

تنبأت هذه الدراســة بالحرب الحدودية والمطالبة بالمناطق بين جنوب السُّودان والسُّودان منذ العام 2004م، قبيل توقيع اتفاقية السلام الشامل، وتم نشرها في العام 2009م قبيل استقلال جنوب السُّودان. بخلاف منطقة أبيي، كانت هناك مناطق كثيرة متنازع عليها بما في ذلــك منطقة كافيا قينجي، منطقة الميل 14، فانطــو (هجليــج)، كاكا التجارية والمناطق المحيطة بهــا، بابنيس، جبل المقينص ومنطقة جودة الحدوديــة[1]. كانت هناك مواجهات في كافيا قينجي، ولكن ليس هناك بيان مفصل هنا بشأنها.

الصراع في منطقة أبيي

تم تحويل هــذه المنطقة التي تنتمــي لدينكا نقوك إلى إقليــم كردفان في العام 1905م، إذ كان صعبــاً على الإدارة البريطانية الاســتعمارية إدارتها من مدينة

(1) Craze Joshua Contested Borders: Continuing Tensions Over the Sudan-South Sudan Border 2014

واو. وخلال مفاوضات السلام في نيفاشا بكينيا، كان مقترح الحركة الشعبية لتحرير السُّودان أن يتم تحويل أبيي إلى بحر الغزال بقرار إداري كما تم في العام 1905م، لكن الحكومة السُّودانية رفضت الاقتراح وأصرت على بقاء المنطقة جزءاً من كردفان. ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأنها، فعادا إلى مقترح إقامة استفتاء في المنطقة طلباً لرأي دينكا نقوك حول ما إذا كانوا يريدون أن يكونوا جزءاً من بحر الغزال أو يبقوا في كردفان. كان إقامة استفتاء منطقة أبيي أمراً تفويضياً نصت عليه اتفاقية السلام الشامل.

عند دراسة بروتوكول أبيي الذي وقعت عليها الحكومة السُّودانية في العام 2005م، ووضع الإصرار الذي يمتلكه دينكا نقوك في الاعتبار، يمكن أن يصل الإنسان العادي الملتزم بالقانون إلى استنتاج، وهو أن أبيي كانت ستكون جزءاً من بحر الغزال؛ إذا ما تم إجراء استفتائها بالتزامن مع استفتاء جنوب السُّودان في 9 يناير 2011م.

وبنظرة تحليلية لاتفاقية السلام الشامل، والدستور الوطني الانتقالي للسُّودان، والدستور الانتقالي لجنوب السُّودان وقرار محكمة التحكيم الدائمة، جائزة تحكيم أبيي، سيبدأ الإنسان يصدق ويؤمن بالكتاب الذي ألفه أبيل ألير: **"جنوب السُّودان: التمادي في نقض العهود والمواثيق"**.ليس التركيز هنا على كيف تم نقل المنطقة إلى كردفان؛ بل على التحديات التي تواجه تنفيذ بروتوكول أبيي.

في نيفاشا، رفض حزب المؤتمر الوطني، رفضاً كلياً مناقشة قضايا ما بعد حدود الجنوب والشمال عند تاريخ 1/ 1/ 1956م، محتجاً بأنه لم تتناولها وثيقة

مشاكوس[1] لإعلان المبادئ الأساسية. وبينما كانت الحركة الشعبية لتحرير السُّودان تدعو إلى إعادة نقل أبيي إلى بحر الغزال من خلال قرار إداري من الرئاسة، كانت الحكومة السُّودانية مصرة على بقاء أبيي في كردفان. تؤمن الحركة الشعبية لتحرير السُّودان أنه لطالما أن المنطقة تم نقلها من بحر الغزال إلى كردفان من قبل النظام الاستعماري، فعلى الحكومة في الخرطوم مراجعة القرار إدارياً بإصدار قرار إداري آخر. واقترح الوسطاء في العملية التفاوضية برئاسة الولايات المتحدة الموقف الوسطي الذي يتوسط الموقفين: موقف الحركة الشعبية وموقف الحكومة السُّودانية، مقترحين إقامة استفتاء في أبيي كموقف رابح لكلا الطرفين.

ويجدر بنا أن نذكر بأن صمت اتفاق مشاكوس كوثيقة توجيهية لعملية السلام، حول وضعية المناطق الثلاث: أبيي جبال النوبة والنيل الأزرق، عزز موقف الحكومة السُّودانية، وأعطى لوفدها المفاوض الشرعية للمناورة حول قضايا المناطق الثلاث.

بعد قبول وفد الحركة الشعبية بالوثيقة التي حملت موقف الوسطاء التي قدمتها الولايات المتحدة، طلب الوفد الحكومي مزيداً من الوقت للتشاور قبل أن يقدموا رأيهم النهائي للوساطة. سافر الوفد إلى الخرطوم وقاد نقاشاً مستفيضاً في مكتب قيادة الحزب وقبلوا بالموقف الأمريكي. إنّ وضع أبيي تحت رئاسة الجمهورية بانتماء المواطنة المزدوجة لكل من إقليمي بحر الغزال وكردفان خلال الفترة الانتقالية كان طريقة للتوفيق بين الموقفين المختلفين

(1) كان بروتوكول مشاكوس اتفاقاً إطارياً بين طرفي الشمال والجنوب، تم توقيعه في مشاكوس بكينيا في 12 يوليو 2002م. ويعطي لأهل جنوب السُّودن الحق في ممارسة تقرير المصير بعد فترة ست سنوات ونصف الإنتقالية.

حتـــى يتم إجراء اســـتفتائها. وبالرغم من ذلك، بروتوكـــول أبيي أكثر وثيقة متأثرة بالانتهاكات والإهمال من ناحية التنفيذ.

بعد توقيع الاتفاقية، تأخر تكوين الإدارة التي تحكم المنطقة لثلاث ســـنوات. وتم حرمان المنطقة نصيبها من نسبة 2 ٪ من عائدات النفط. وهاجمت عناصر من مليشـــيات الحكومة السُّودانية والقوات المســـلحة السُّودانية أبيي وقتلت المدنيين الأبرياء. وتم إغلاق الطرق المؤدية إلى المنطقة باستمرار لإعاقة عملية العودة الطوعية إلى أبيي.

إنّ العاصفة التي ســـببها خطاب الرئيس السُّـــوداني عمر البشـــير في جنوب كردفان حينما قال إنهم لن يعترفوا باستقلال جنوب السُّودان إذا ضم دستوره منطقـــة أبيي، والذي اعتُـــبر بأنه خطاب جاء بدافع الحمـــى الانتخابية، لكنه يمكن أن يكون إعلان حرب أيضاً في المنطقة؛ لأنّ عملية الاســـتفتاء كان خطاً أحمر بالنسبة لكثير من السُّودانيين الجنوبيين.

وقد ذُكِر قبل بنود اتفاقية الســـلام الشامل، وخصوصاً فيما يتعلق ببروتوكول أبيي، الذي يفصل بوضوح أنه يجب إجراء الاستفتاء في أبيي متزامناً مع استفتاء جنوب السُّودان لتأكيد رأي سلطنات دينكا نقوك التسع وغير المنتمين لدينكا نقـــوك المقيمين في أبيي حول ما إذا كانوا يريـــدون البقاء في كردفان أو يعودوا إلى بحر الغزال. أثناء المفاوضات في نيفاشا، كان السؤال الحاسم المطروح على الطاولـــة هو: ما هو حدود المنطقة الذي نُقِلَ مـــن بحر الغزال إلى كردفان من الإدارة الاســـتعمارية في العام 1905م؟ في محاولة للإجابة عن هذا الســـؤال، تم تكوين مفوضية ترسيم حدود أبيي، وحددت لها مهام تحديد حدود منطقة أبيي التي تم تحويلها إلى كردفان.

وُضِعَت اختصاصات عمل مفوضية ترسيم حدود أبيي بحيث تقوم بأداء وظيفتها بسلاسة، وضمت عضويتها الحكومة السُّودانية، الحركة الشعبية والخبراء من الدول الوسيطة، بتمثيل كل طرف بخمسة أعضاء. كان أهم بند من اختصاصات عمل المفوضية يقول إن نتائج المفوضية وتقرير مفوضية ترسيم حدود أبيي ستكون نهائية وملزمة.

وحينما سلمت المفوضية تقريرها لقيادة الطرفين، رفضت الحكومة التقرير بحجة أن المفوضية نقضت التفويض الممنوح لها في تحديد حدود إقليم منطقة أبيي في تقاريرها، وأن المفوضية لم تجد المنطقة التي تم نقلها بالضبط من بحر الغزال إلى كردفان في العام 1905م. وجادلت الحكومة بأنه كان على المفوضية عدم إصدار التقرير الذي يخالف تفويضها لطالما أنها فشلت في تحديد المنطقة المتنازع عليها في رأيهم، كان الأمر خرقاً تاماً لاختصاصات العمل.

أصبحت مسألة أهلية وحقية التصوِّيت مشكلاً مركزياً، وكان أمراً خطيراً خلال المفاوضات، فلم يحظَ السؤال حول مَنْ يحق له أو لا يحق له التصويت في الاستفتاء بالاهتمام كثيراً، وخرج حتى من الجداول ونماذج مصفوفات التنفيذ. كان الرأي الساحق لدى المجموعات المتفاوضة أن مشكل أبيي مرتبط بالحدود أكثر من مسألة الأهلية للتصوِّيت، وبالتالي وُجِه الاهتمام نحو حل ذلك المشكل، ومن ثم أُخِذَ إلى لاهاي للتحكيم كنتيجة للفشل المستمر للأطراف في الوصول إلى حل بعد حوارات طويلة.

في محكمة لاهاي، حددت المحكمة بوضوح حدود سلطنات دينكا نقوك فيما يتعلق بالحدود الشمالية مع كردفان كما طلبها الأطراف حينما قدموا أوراقاً تحمل مواقفهم للمحكمة. أكد كل طرف للمحكمة والحضور التزامه بقرار المحكمة مهما كانت النتائج.

قبلت الحكومة بقرار محكمة التحكيم الدائمة أولاً بالزغاريد والتصفيق وهتافات التكبير: "الله أكبر .. الله أكبر" في إشارة إلى أنهم قد كسبوا القضية؛ لأنّ عشرة كيلومترات تم استردادها من تقرير مفوضية ترسيم حدود أبيي، وتُبِّعت لكردفان بقرار من المحكمة. كانت هناك احتفالات في الخرطوم، الفولة، المجلد والميرم. وسبحوا علانيةً رب محمد رسول الله الذي لم يخذلهم، وبرهن بأنهم على حق ضد موقف مفوضية ترسيم حدود أبيي. ولخيبة أولئك الراغبين في حل المشكل، رفضت الحكومة بنفس الطريقة التي رفضت بها تقرير مفوضية ترسيم حدود أبيي بعد تأكيداتها بأنها ستحترم نتيجة الحكم، واستعدادها للوفاء بتقرير مفوضية أبيي الذي تراجعت عنه لاحقاً. كانت الحكومة انتقائية في تنفيذ قرار حكم محكمة لاهاي بإصرارها على أن منطقة فانطو أعطيت لها بموجب قرار المحكمة.

خلال بضعة أشهر وبعد دراسة الحكومة الأمر بعناية، وجدت أن تحكيم المحكمة، لم يكن بحسب توقعاتها، وأن المنطقة التي تُبِّعَتْ لكردفان بقرارٍ من المحكمة بها فقط حقل نفطي واحد مهم. الجزء المتبقي به كمية كبيرة من النفط، الأمر الذي جعل الحكومة تتراجع عن احترامها لقرار المحكمة، وبدأت بصناعة استراتيجيات مختلفة لتجنب تنفيذ بروتوكول أبيي. الرعاة من المسيرية الرحل متورطون في هذه الاستراتيجيات الجديدة والسيناريوهات التي تم تصميمها لتخريب تنفيذ بروتوكول أبيي. كان من الواضح أن المشكل ليس له علاقة بمناطق الرعي لقبائل المسيرية؛ لأنّ محكمة التحكيم الدائمة أعطت للرعاة حقوق الرعي في منطقة أبيي وما بعدها.

بالإضافة لذلك، كل المناطق والأقاليم المجاورة للسُّودان مثل بحر الغزال، ولاية الوحدة، أعالي النيل وواراب؛ رحبت بقرار القيادة في جنوب السُّودان،

وعبرت عن استعدادها لاستقبال الرعاة من العرب الرحل من جنوب كردفان، جنوب دارفور، النيل الأبيض والأزرق لاستخدام مراعيها. وهذا يدحض مزاعم الحكومة بأن المشكل يتعلق بحقوق الرعي. كان هناك ارتباك حول الاتجاه الذي اختارته الحكومة. ليس للأمر علاقة بالمسيرية الرحل، بل يُعتقد بأنه يتعلق بالمطامع النفطية في المنطقة.

أورد مصدر لم يتم الكشف عنه أنه في واحدة من اجتماعات اللجنة الفنية، اقترح مسؤول حكومي رفيع من الوفد الحكومي بأنه على جنوب السُّودان أن يخصص نسبة من النفط الذي يتم إنتاجه في دولة جنوب السُّودان للخرطوم لكيما يسمح السُّودان لأبيي بالانضمام إلى جنوب السُّودان. وطلب ممثل من الحركة الشعبية لتحرير السُّودان من الوفد الحكومي تسليم موقفهم هذا مكتوباً ليُناقش في الأجندة القادمة كمقترح حينما يتم استئناف الاجتماع. على أي حال، ولدهشة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان، تنازل ممثلو الحكومة السُّودانية عن اقتراحهم وكرروا موقفهم السابق، والذي جعل الحفاظ على السلام في المنطقة أمراً صعباً.

في الإطار القانوني لبروتوكول أبيي، اتفقت أطراف اتفاقية السلام على أن يتمَّ حكم أبيي من خلال الرئاسة بمواطنة مزدوجة في كل من السُّودان وجنوب السُّودان قبل إجراء استفتائها. ولكيما يصبح هذا الوضع لزاماً يحتاج إلى أن يجعله الدستور ضرورة لكلا من السُّودان وجنوب السُّودان ليُنظم بالقانون في البلدين. وهذا ما حدث بالضبط في جنوب السُّودان بعد الاستقلال في العام 2011م.

ظهرت إدارة منطقة أبيي في المادة (183) من الدستور الوطني الانتقالي للسُّودان والمادة (176) من الدستور الانتقالي لجنوب السُّودان. كانت

النســـختان صورتين متطابقتين. اقتضى اســـتقلال جنوب السُّـــودان مراجعة الدستور في البلدين امتثالاً للأوضاع الناشئة. مضت الخرطوم قدماً في تعديل دســـتورها دون أن تقدم المسألة لمنبر اللجنة السياسية المشتركة لتقديم التوصية بشـــأن كيفية ربـــط الفقرات والمواد والأحـــكام المتعلقة بـــإدارة منطقة أبيي، والتعامل معها لطالما أن الرئاســـة المشـــتركة لن تكون موجودة بعد استقلال جنوب السُّودان في 9 يناير 2011م.

علاوة على ذلك، فشل المبعوث الرئاسي للولايات المتحدة اسكوت غريشون، ورئيس لجنة حكماء أفريقيا ورئيس جنوب أفريقيا الأســـبق، ثامبو أمبيكي، في لفت انتباه الرئاســـة للأمر في آخر اجتماع لها قبـــل 9 يوليو 2011م، وقررت الحكومة السُّودانية الاحتفاظ بأبيي في دستورها بنفس الوضعية، إدارة منطقة أبيي تحت الرئاســـة. إنّ تضمين منطقة أبيي في الدستور السُّوداني بلا مشاورة مع قيادة جنوب السُّـــودان أو اللجنة السياســـية المشتركة لشركاء السلام، قاد حكومة جنوب السُّودان إلى نفس الشيء، بتضمين أبيي كذلك في دستورها.

إنّ عملية محادثات الســـلام بين جنوب السُّودان والسُّودان التي نسقتها الآلية التنفيذية رفيعة المســـتوى للاتحاد الأفريقي برئاســـة ثامبـــو أمبيكي، وضعت الهياكل والآليات لمخاطبة ومعالجة القضايا في الفترة ما بعد الاستقلال. بمعزل عن آلية الرئيسين: "البشـــير وسلفا كير"، كانت هناك هياكل أُخرى بما في ذلك الآلية السياسة الرفيعة المستوى التي ترأسها باقان أموم ممثلاً لجنوب السُّودان وعبد الرحيم حسين ممثلاً للحكومة السُّودانية.

تم تأســـيس اللجان الفنية حول قضايا مختلفة؛ لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة المواطنة والهجرة، لجنة لشـــؤون قضايا الأمن، لجنة ترسيم الحدود ولجنة أبيي.

ترأس كل لجنة عضو رفيع المستوى من الحزب الحاكم أو وزير من حكومة كل بلد. تم اعتماد اللجان لإنهاء أو تأجيل ورفع القضايا العالقة إلى المستوى السياسي الأرفع وآلية الرئيسين البشير وسلفا كير، إلّا أن جميع الجهود فشلت.

تمكنت آلية الرئيسين البشير وسلفا كير من إدارة الأمور بكفاءة واستطاعت فتح نافذة الفرصة الأخرة بعد أن وطأت أبوات الجيشين المنطقة والأراضي التابعة للبلدين في العام 2011م. وحلت آلية الرئيسين البشير وسلفا كير كثير من القضايا العالقة بما في ذلك المواجهات العسكرية، إنشاء المنطقة الحدودية العازلة الآمنة منزوعة السلاح، نقل النفط، إنشاء المعابر لحركة الناس والبضائع، منح الحريات وتقديم المساعدات المالية للسُّودان.

لكن في 14 نوفمبر 2013م، لم تقرر آلية الرئيسين البشير وسلفا كير موعداً لبداية الاستفتاء في أبيي. وعندما نشرت الآلية التنفيذية رفيعة المستوى بالاتحاد الأفريقي مقترحها حول الوضع النهائي لمنطقة أبيي في سبتمبر 2012م، صادق عليه مجلس السلم والأمن الأفريقي شريطة أن تصل الدولتان إلى إجماع حول المقترح في غضون ستة أسابيع، على الرغم من أن المجلس كان مدركاً بأنه لن يكون هناك إجماع بين البلدين. تبرر السجلات هذا الزعم منذ وقت المفاوضات في قضايا ما بعد الاستفتاء. إنها في حالة اللاإجماع هذه وصلت قضية استفتاء منطقة أبيي إلى الآلية التنفيذية رفيعة المستوى بالاتحاد الأفريقي، وخلافاً لذلك، كان عليه إجراؤها بالتزامن مع استفتاء جنوب السُّودان في 9 يناير 2011م.

غابت هذه النقطة على مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، حين قام في شهر ديسمبر 2012م بإحالة قضية أبيي لآلية الرئيسين البشير وسلفا كير التي اجتمعت عدة مرات حول نفس القضية دون إحراز تقدم. وبدلاً من مباركة

المقترح بأنه نهائي ومُلْزَم، وطلب المباركة من مجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة لضمان إنفاذه، طُلب مجدداً الاجماع من آلية الرئيسين البشير وسلفا كير.

أعلن الرئيس كير مراراً عن توصله إلى طريق مسدود مع الرئيس البشير حول قضية منطقة أبيي، وناشـــد المنظمات الإقليمية والدولية بالبحث عن خيارات أُخرى ممكنة. ولســـوء الحظ، طالب مجلس الســـلم والأمن بالاتحاد الأفريقي باستمرار آلية الرئيسين البشير وسلفا كير بعقد الاجتماعات للوصول إلى إجماع حول قضية منطقة أبيـــي. كان واضحاً بأن الأطراف مختلفة اختلافاً شـــديداً حول أهلية التصوِّيت. لم يفهم جنوب السُّودان المنطق وراء السماح للرعاة من كردفان بالمشاركة في الاستفتاء.

تم حل قضية مشاركة الرعاة والبدو في الاستفتاء ودياً في الاتفاقية حول منطقة أبيي،والمقترح الخاص بالوضع النهائي بنفســـه، يؤكد بوضوح أن ليس للرعاة تاريخياً الحق في الاســـتفتاء. وحددت الآلية التنفيذية رفيعة المســـتوى بالاتحاد الأفريقي شهر أكتوبر 2013م موعداً لإجراء الاستفتاء في أبيي، لكن لم تلتزم به أطراف الصراع، وخاصة الحكومة السُّـــودانية. وبعد ملاحظتها بأن الأمور ليســـت على ما يُـــرام في المنطقة، وأن ليس هناك من يعمل بمشـــورتهم، حذر مجلس الســـلم والأمن الأفريقي الأطراف من مغبة اتخاذ قرارات أُحادية حول منطقة أبيي، لكن هذا ما حدث.

على أية حال، أصرَّ مواطنو أبيي على إجراء اســـتفتائهم التاريخي وكان ناجحاً، وصوَّتوا فيه لصالح الانضمام إلى جنوب السُّودان، لكن لم يتم الاعتراف بهذه النتيجـــة. ويمكن التعلم مـــن درس تيمور الشرقية في العـــام 1999م عندما أجرت الأُمم المتحدة بقيادة كوفي أنان اســـتفتاءً ناجحاً دون أن تأثر إندونيسيا فيه. هناك حاجة إلى دراسة القصص الناجحة من البلدان الأُخرى التي جلبت

السلام والاستقرار من قبل اللجنة التي كونها الرئيس كير منذ وقت قريب في مايو 2021م لمعالجة الوضع النهائي لمنطقة أبيي كما نص عليه اتفاق السلام الشامل. من المفترض أن تجتمع اللجنة التي كونها الرئيس كير برئاسة توت قلواك مانيمي، ونائبه دينق ألور كوال،مع نظرائهم من السُّودان ليجدوا حلاً للقضية. ولكن حتى موعد نشر هذا الكتاب، لم يعقدوا أي اجتماع.

فانطو / هجليج

قرية هجليج، وتعرف محلياً بفانطو، وتتبع لدينكا فانرووبمنطقة روونق الإدارية، لم تكن جزءاً من غرب كردفان كما ادعى نظام الرئيس السابق عمر البشير في الخرطوم. بدأت عملية ضم المنطقة لكردفان أثناء حكم نظام ثورة الإنقاذ الوطني. برزت المنطقة إلى السطح لأول مرة في العام 1997م، عندما زار الرئيس عمر البشير فانطو لتدشين إنتاج النفط. وأصدرت حكومة الولاية التي يقودها عبد الرحمن مختار أمراً لمحافظ السلام الذي يضم منطقة أبيي، الميرم والمجلد بنقل مواطني دينكا نقوك الساكنين في أبيي ومحيطها إلى مقر الاحتفال في فانطو / هجليج. كان الهدف من ذلك هو استقبال الرئيس والمشاركة في المناسبة اعتقاداً بأن المنطقة جزءاً من أبيي ومملوكة لدينكا نقوك.

لم تكن هذه الاستراتيجية معلومة للحكومة وقتها في ولاية الوحدة. لم يكن مايكل ماييل شول الذي كان والياً (حاكماً) لولاية الوحدة يعلم بهذه المؤامرة. وعندما وصل حاكم ولاية الوحدة إلى مكان الاحتفال مع أعضاء حكومته، وجد بأن المكان والمناسبة قد تم اختطافهما من قبل المسؤولين من حكومة ولاية غرب كردفان وجماهير من منطقة أبيي. تم الترحيب بهم كضيوف من ولاية مجاورة. ولم تُعطَ له فرصة في فقرة تقديم الخطابات في المناسبة، بل أعطي عبد

الرحمن مختار الفرصة لتقديم كلمة الترحيب كحاكم ولاية مستضيفة، وطُلِبَ منه الترحيب بالرئيس لإلقاء خطابه وليقوم بتدشين المشروع رسمياً.

وعند تلقيه نسخةً من الفقرات الخاصة بالبرنامج، اعترض عليها مايكل ماييل فوراً .. وتبادل الحاكمان الشتائم ومشادات كلامية فيما يتعلق بِمَنْ تتبع له المنطقة أمام الرئيس الذي كان من المزمع أن يقدم خطاباً في المناسبة. تدخل الرئيس وطلب من الحاكمين تقديم خطابيهما،قائلاً إنّ المنطقة تتبع لكل السُّودانيين. على أي حال، تم تدشين حقول النفط رسمياً على اعتقاد بأن المنطقة تتبع لغرب كردفان، وليس لولاية الوحدة. في العام 1999م، عندما تم شحن أول شحنة بترول وتم نقلها إلى الاسواق العالمية من خلال ميناء بورتسودان، أُعطيت الفرصة للولايات المنتجة للنفط مجدداً، وطُلِبَ من حاكمي غرب كردفان والوحدة تقديم خطابيهما.

وتباعاً في العام 2004م، أصبحت مؤامرة ضم فانطو / هجليج للسُّودان حقيقة من خلال التقارير السنوية من حكومات الولايات لمجلس الوزراء. وفي واحدة من اجتماعاته، شهد مجلس الوزراء برئاسة الرئيس عمر البشير، جدلاً ساخناً بين أعضاء الحكومة من الشمال من جانب والجنوب من الجانب الآخر ، وعندما قدم حاكم ولاية الوحدة تقريره حول الوضع في منطقة فانطو؛ طلب منه المدعو عبد الحميد موسى كاشا وزير التجارة، شطب فانطو فوراً من خريطته، محتجاً بأن المنطقة لم تكن جزءاً من ولاية الوحدة. ثبت أعضاء الحكومة من الجنوب الذين كانوا حاضرين في الاجتماع، بما في ذلك الكاتب على موقفهم، وساندوا الحاكم جوزيف مونجتويل ونجحوا في الحفاظ على فانطو في الخريطة كجزء من جنوب السُّودان. وتبعاً لذلك، كتب بعد الاجتماع

نافــع علي نافع الذي كان مســؤولاً عن ديوان الحكــم الفيدرالي إلى جوزيف مونجتويل لإسقاط فانطو من خريطة ولاية الوحدة، تجاهل جوزيف الطلب ولم يرد على نافع.

أصبحت الأوضاع معقدة عندما تم توقيع اتفاق الســلام الشــامل، وتكوين مفوضية ترســيم حــدود منطقة أبيي، وتم تفويضها بترســيم حــدود أبيي. ارتكب الخبراء خطــأً في ضم فانطو ومناطق أُخرى غربي أبيي الي المنطقة. ربما كان الافتراض هو أنــه لطالما كان هناك ارتباكاً يكتنف وضعية فانطو، فيمكن معالجته بشكل أفضل عبر آلية مفوضية ترسيم حدود أبيي.

إنه بنــاءاً على هذا الافتراض خرجت محكمة التحكيم في لاهاي لتنفي المزاعم بأن فانطو / هجليج لم تكن جزءاً من أبيي. وأشار القضاة إلى ما كان يفترض أن تكــون عليه حدود أبيي، وتركوا ما اعتقدوا أنــه لم يكن جغرافياً جزءاً من تلك المنطقة؛ وليس بالــضرورة أن تكون جزءاً من كردفان. هذه هي الطريقة التي أصبحت بها فانطو / هجليج جزءاً من المناطق المتنازع عليها بين جنوب السُّودان والسُّودان.

فسرت الحكومة السُّودانية التحكيم بشكلٍ خاطئ عمداً، واستغلته مدعيةً أن قرار المحكمة أكد صحة مزاعمها بالمطالبــة بفانطو / هجليج، لطالما أن قرار التحكيم اســتقطعها من منطقة أبيي دون أن تعــرف أنها تُركت عن قصد، إذ ليس لها علاقة بتقرير مفوضية ترسيم حدود أبيي وحدود منطقة أبيي أصلا". كان مدهشــاً أن أعرف أن الحكومة السُّــودانية رفضت جــزءاً من التحكيم وقبلــت بجزء آخر من نفس القــرار الخاص بالتحكيم، عن طريق تمســكها بفانطو كمنطقة تابعة لها ورفضت الاعتراف بأبيي كجزء من جنوب السُّودان.

إنّ المعلومات المتعلقة بحقيقة أن المنطقة جرى المطالبة بها كجزء من غرب كردفان وليس جنوب كردفان مهمـــة للقراء، حتى يروا درجـــة الارتباك والالتباس وضعف الموقف من جانب الحكومة السُّـــودانية حول فانطو / هجليج. هذا مهم لأنه سيمكننا من ربط الجغرافيا السياسية للمنطقة والأحداث التاريخية؛ لأنّ إقليم جنوب كردفان الـــذي يجاور دينكا فانروو كان المفترض أن يُطالب بملكية فانطو/ هجليج، وليس غرب كردفان. كان الصراع حول الملكية أيضاً متوقعاً أن يكون بين مايكل ماييل شول، حاكم ولاية الوحدة يومئذ، والراحل مجذوب يوســـف بابكر، حاكم ولاية جنوب كردفان في ذلك الوقت، وليس بين مايكل ومختار. لكن لأنّ المؤامرة تمت حياكتها لجعل المنطقة جزءاً من أبيي المتنازع عليها، مضى السيناريو هكذا بهذه الطريقة.

في 10 إبريل 2012م، اســـتولت قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان على فانطو / هجليج، لكنها أُدِينَتْ على نطاق واســـع مـــن المجتمع الدولي الذي ناشد جنوب السُّودان بالانســـحاب من المنطقة. عمل السُّودانيون على تعبئة أنفسهم لإعادة الاستيلاء على فانطو، لكنهم لم يقدروا على استردادها بالقوة. واستجابةً للنداء الدولي والإقليمي، أمر الرئيس كير القوات بالانسحاب من المنطقة وبدأت بالانســـحاب قبل أن يستردها الجيش السُّوداني. كان هذا خطأ آخر لأنّ الانسحاب من منطقة متنازع عليها بلا شروط أمر غير مألوف وغير اعتيادي. كان ينبغي على الحكومة السُّـــودانية إجراء مقايضة حيث أن قضايا الفترة ما بعد الاستقلال لم يتم حلها. الضغوط الدولية ممارسة عادية لأنّ ليس هناك مَنْ يمكنـــه أن يدعم المطالبة بالأقاليم عن طريـــق القوة دون التفاوض عليها ولكن من موقف القوة.

كان الخطأ الأول عندما ضمت مفوضية ترسيم حدود أبيي التي كان القصد من تكوينها ترسيم حدود أبيي، منطقة فانطو/ هجليج إلى إقليم أبيي كجزء منها في لاهاي، وفشلت في الدفاع عن ضمها في المحكمة. كان الكاتب قد تمت دعوته من قبل اللجنة الرفيعة من الخبراء بالاتحاد الأفريقي ليقدم محاضرة حول منطقة "14 ميل" في شمال بحر الغزال الذي ورد بأنها منطقة متنازع عليها بين جنوب السُّودان والسُّودان في الاتفاقيات التعاونية. وبعد محاضرته، أُعْطِي الفرصة ليطرح أسئلة للجنة. فسأل عن وضعية فانطو/ هجليج لأنّها كان مسكوتٌ عنها كمنطقة متنازع عليها. فقالت اللجنة إن هناك خطأً تم إرتكابه حين أُخِذَتْ مسألة منطقة فانطو/ هجليج إلى لاهاي كجزء من منطقة أبيي، ولتصحيح الخطأ، قدموا نصيحة لجنوب لسُّودان بالعودة إلى المحكمة بحجة جديدة ودليل يبرر بأن المنطقة لم تكن جزءاً من أبيي.

الصراع في "منطقة 14 ميل"

منطقة "14 ميل"، على الرغم من أنه تم تحديدها تاريخياً كمنطقة رعي للرزيقات، لم يتم إدخالها في أي اتفاق سلام بين شمال وجنوب السُّودان في الحدود التي تفصل بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور. لم تكن جزءاً من اتفاق أديس أبابا،ولم يتم إدخالها في اتفاق السلام الشامل. ظهرت فقط في الاتفاقيات التعاونية كمنطقة متنازع عليها بين جنوب السُّودان والسُّودان في سبتمبر 2012م. أدهش هذا الموضوع كثير من السُّودانيين الجنوبيين، وخصوصاً مواطني شمال بحر الغزال، الذين يعرفون بأن المنطقة تعد معبراً للرعي بالنسبة لقبيلة الرزيقات في جنوب دارفور.

التاريــخ المختصر لتطور الأحداث في هــذه المنطقة المتنــازع عليها في العهد الاســتعماري،هو أنه في 21 فبراير 1922م، اشتبك الجيش البريطاني من واو تحت قيادة بيمباشي ميدلتون مع قوات موالية لأرياطديت / *Ariathdit* وانتصر عليها في منطقة أكويا (ألوك) عند نهر فنقو[1].ووصلت المعركة إلى منطقة وون دييِنق/ *Wundiing* رئاســة المقاومة فدمر قاعدتها، لكن القائد لاذ بالفرار إلى قرية مرينق / *Mareng* على مقربة من مدينة أويل.

في 7 مارس 1922م، استســلم أرياطديت للسُّــلطات الاستعمارية في مرينق دون خسائر.وتم اعتقاله وأرســل إلى واو للسجن، وجرى تحويله منها إلى أم درمــان، ومن ثم إلى الدامر أخيراً، حيث قضى أربعة عشر ســنةً حتى إطلاق سراحه في العام 1936م[2].

اختفى الشــاب بول يل، رَجُلٌ من عشيرة فارياط الفرعية من قرية وون دييِنق بمنطقة أبيم الغربية من بين الســكان المحليين عــام 1915م، وعاد إلى الديار بعد ســنتين وهو يحمل عصاً غريباً واسماً إلهياً مقدســاً "أرياطديت". وزعم أنه استدعاه الله ليمنحه ســلطة إلهية ليقود بها قومه الدينكا إلى أرض السرور والبهجة حيث لا توجد حكومات. وقــام بصناعة معجزات وآيات كثيرة في أبيم، وفي مناطق تويج ونقوك والتي أقنع بها السكان المحليين بأنه نبي مرسل.

في العام 1918م، هاجمــت مجموعة من الأهالي الغاضبين من وجود الحكومة وطريقة جمعها للضرائب، في نياملیل، حيث القاعدة التي تم تأسيســها هناك منــذ العام1911م. كانت الأوضاع في نياملیــل هادئة قبل إعلان أرياطديت

(1) Majak D.D. The Northern Bahr el Ghazal People Alien Encroachment and Rule 1856 – 1956 Unpublished Dissertation for PhD University of California 1989

(2) نفس المرجع .. Ibid

عن مقاومته ضد السلطات الاستعمارية. وأدى هذا إلى الاعتقاد أنه مَنْ أثر على المجموعة وقام بتعبئتها.

وصلت رسائل تعاليمه إلى المناطق الأُخرى المجاورة في تونج، رومبيك، راجا و واو، فخشيت الإدارة الاستعمارية من أنه إذا استمرت الأوضاع هكذا، فستؤدي إلى تقويض سلطتها في بحر الغزال. ولذا، صدر أمر بإرسال الجيش لاعتقاله بعد أن رفض المبادرات الحكومية بالتسوية السلمية. وجاء إعلان المقاومة ضد الإدارة الاستعمارية في بحر الغزال بقيادة أرياطديت، بعد وقتٍ قصير من انهيار سلطنة علي دينار عام 1916م.

ولعبت الرزيقات والمسيرية، كقبائل من أصولٍ عربية، دوراً كبيراً في انهيار مملكة الفور في دارفور. فقد كانت متعاونة للغاية مع السلطات البريطانية في الإطاحة بالمملكة. كان هذا ما أدى إلى ظهور اتفاقية سافيل بارغس واتسون في العام 1918م حول حقوق الرعي للعرب الرعاة كمكافأة لهم بصفتهم حلفاء.

ويمكن تفسير اتفاقية سافيل واتسون بطريقتين: أولاً، أنها مكافأة للرزيقات على دورهم في القتال إلى جانب الجيش البريطاني ضد علي دينار. وثانياً، على أساس أن الدينكا عدوانيون للإدارة الاستعمارية، وبالتالي،يشكل انتشار تمردهم خطورة في كل أقاليم الدينكا، وخصوصاً في الجزء الشمالي من المنطقة؛والذي يمكن تقليله من خلال السماح للعرب الرعاة برعي مواشيهم بأربعين(40) ميلاً جنوب نهر كير، الأراضي التي تغطي معظم منطقة فجوك. في ذلك الوقت، كان إقليم دينكا ملوال مقسوم إلى قسمين، قسم يغطى أراضي فجوك الممتدة إلى شمال نهر كير حتى نهر لول، وأراضي فاليوفينج التي تمتد من جنوب نهر لول إلى الحدود مع غرب بحر الغزال.

كان السـلطان أوتياك مجاك (شاكشاك) قائداً بارزاً في منطقة فاليوفينج، ويقيم في نياملیل حيث أسست السلطات الاسـتعمارية قاعدة في العام 1911م من خلال غزوة لاحتلال المنطقة من غرب بحر الغزال. وقد ورد بأن شاكشاك هو أول سـلطان لدينكا ملوال أرسل مبعوثاً برسالة تأييد للسلطات الاستعمارية في مدينة واو (استفان، 1977م).

كانت المنطقة الثانية هي فجوك، والتي حكمها وال دورجوك كسلطان عمومي، بالإضافة إلى آخرين. وبعد وفاته، تولى ابنه يور وال مقاليد السـلطنة، ولم تكن علاقاته جيدة مع الإدارة بسبب عداواته السابقة للحكم التركو مصري، الذي سـجنه في واو. غدر تاجرٌ يُدعى ضرار علي يتحدث الدينكا بطلاقة بالسلطان يور وال وقدم تقريراً للسـلطات بأن يور وال هو من وراء رفض أرياطديت للتسوية السـلمية (دوت، 1984م). ولهذا السبب تم استهداف المنطقة على نحو سيء عن طريق تخصيص جزء من أراضيهم للعرب الرعاة.

بعد أن تم قمع المقاومة، أُلْقِي القبض على قائدها، ونقلت الحكومة رئاسـتها من نياملیل إلى أويل في العام 1922م، وأصبح السيد ب. أوين محافظا لإقليم شـمال بحر الغزال. لفت السـلاطين انتباه محافظ المنطقة إلى قضية الحدود مع الرزيقات كأمر عاجل، فأخذ زمام المبادرة وكتب إلى الحاكم مقترح عقد اجتماع يجمع السلطات والزعماء المحليين بدلاً من عقد الاجتماعات الرسمية لمناقشة الشـؤون المجتمعية، وهو ما حدث منذ توليه لمنصبه. تم النظر في سـعيه وتم اقرار عقد الاجتماع في شهر إبريل 1924م، في وقت كان الزعماء مجتمعين عند نهر كير. في 22 إبريل 1924م، انعقد الاجتماع في أديم (سفاهة) وحضرت فيه الشخصيات الآتية :

1- السيد م. ج وايتلي، حاكم إقليم بحر الغزال،

2- السيد ب. مونرو، حاكم إقليم دارفور،

3- السيد ب. أوين، محافظ منطقة شمال بحر الغزال،

4- السيد إي إس فيديز (*E.S Fiddes*) محافظ منطقة جنوب دارفور،

5- السيد آر. تي جونسون مساعد محافظ منطقة البقارة (وول، 2009م).

تم تمثيل قبائل الرزيقات بأحد عشر مندوباً بقيادة الناظر إبراهيم موسى مادبو، ضم الوفد أخاه يحيى موسى، أمير المنعم، داؤود أبو خليخي، عبد الله أبو القاسم، فضل الله بومبوم، محمد النور ود حامد، بشير عبد الله، يونس دماس، ومحمد دوم فلاتي وخير النور. بينما تألف وفد الدينكا من ثمانية سلاطين وهم: أوتياك أكوت، لوال داو مراج، أنيوان أتورجونق، دينق وول، نيانق أماج، تونق بيك، قووت تونق، ولوال حبيشي.

اتخذ الاجتماع قرارات وتوصيات بمراجعة اتفاقية سافيل بارغس واتسون لسنة 1918م، وتم تقليل المسافة إلى "14 ميلاً" بدلاً من "40 ميلاً". ومضى النقاش قدماً بشكل ايجابي وفي نهاية الاجتماع، تم تضليل مناديب الدينكا بأنه تم إلغاء اتفاق سافيل بارغس واتسون. تمت مناقشة القضايا الأُخرى بما في ذلك اختطاف الأطفال، صيد الأسماك، صيد الحيوانات البرية والتجارة ومن ثم تم إعلان نهاية الاجتماع. وسميت الاتفاقية الجديدة باسم الحاكمين: اتفاقية وايتلي مونرو.

لم تتغير الأوضاع على الأرض في السنة التالية. كان العرب الرعاة ما يزالون يعبرون نهر كير. وذهبوا إلى أبعد من ذلك بطلب الإذن من سلاطين الدينكا بالسماح لهم بالذهاب إلى النهر. ومرة أُخرى، طالب سلاطين الدينكا بعقد الاجتماع، لكنه عُقِدَ في عهد الحاكم الجديد لبحر الغزال، السيد إنجليسون

في العـــام 1935م. وبدأت قبائل الرزيقات من جانبها بإعادة تســـمية ووات (مناطق) تابعة للدينكا والواقعة على ضفتي نهر كير والقريبة منه.

على سبيل المثال، تم تغيير اسم منطقة "مجوت"إلى (دار الحرر) وأصبحت "فينج طواه" (دار الهجليج) وأعيد تســـمية منطقة "كانق أبار" ب(البخيلي) و"كانق قوك، أديم أجيواك" التابعة للســـلطان أنيوان أتورجونق؛ إلى (عقار والسفاهة والســـليمي) على التوالي. وتم تغيير اســـم منطقة "بور فينج"التابعة للسلطان نقانق جونقكور إلى (الدموق الطلحة)، وسُمِّيت منطقتي "كانق بيك"،"وويرليت"التابعتين للسلطان دينق وول ب(جباية وأبو قوما) على التوالي. تم تغيير اســـم منطقة "دووب" التابعة للســـلطان نيوال دينق إلى (عردية)، وسُمِّيت منطقة "كانق اديت"التابعة للســـلطان أشـــين يور (الحمرة)، وسُمِّيت منطقة "فينج قوت" التابعة للسلطان دينق مجوك (الجريف).

عندما علم ســـلاطين الدينكا بأنه تم تحديد أراضيهم كمعبر رعي للرعاة من الرزيقـــات، وأن القادمين الجدد أعادوا تســـمية مناطقهم، أرســـلوا وفداً إلى أويل للقاء محافظ المنطقة الجديد الكابتن جي إم اســـتاب، الذي تولى المنصب من الســـيد أوين. أخذ المحافظ الجديد الأمر بجدية وأقنع حاكم بحر الغزال السيد ب. إنجليسون بعقد اجتماع كوسيلة لتخفيف التوتر. تم عقد الاجتماع وحضره الســـيد سي جي دبيوس، حاكم دارفور وزعـــماء قبائل الرزيقات في العام 1935م.

تم تلاوة توصيات اتفاقية وايتلي مونرو لأول مرة لوفد الدينكا عام 1935م، فاحتج الســـلطان أنيوان أتورجونق وخرج مـــن الاجتماع. لم تتحقق توقعات الدينـــكا، وبالتالي، كتبوا مرةً أُخرى لحاكم الاســـتوائية الذي كان أيضاً يحكم بحر الغزال حينما تم ضم الإقليمين ودمجا كوحدة إدارية واحدة. في 25 نوفمبر

1938م، كتب الحاكم للسكرتير الإداري في الخرطوم مناشداً إياه بالإلغاء الفوري لاتفاقية وابتلي مونرو. وجاء في المناشدة: **"هناك شعور بالظلم من قبل الدينكا في التطبيق الحالي لاتفاقية مونرو وايتلي، ويجب إلغاؤها"** (مذكرات الحاكم، 1938م).

أرسل السكرتير الإداري رسالة حاكم الاستوائية لمحافظ منطقة جنوب دارفور بالانابة، السيد إي إتش نايتنقل قائلاً: **"إذا تم تنفيذ التغييرات التي دعا إليها حاكم الاستوائية، فإن الرزيقات سيشعرون شعوراً كبيراً بالظلم"**. ومن هذه النقطة، غير السكرتير الإداري الأمر ولم يكتب مجدداً للحاكم.

دعونا نعود إلى الشروط أعلاه كأسباب أعطى بها الحكم الاستعماري منطقة "14 ميل" التابعة للدينكا معبراً لرعي رعاة الرزيقات، ونتفق على أن تلك الأسباب كانت غير منطقية، وأن القصد الحقيقي كان التعايش السلمي بين المجتمعين عبر الحدود، ولذلك لم تهلك مواشي العرب. وإذا أخذنا هذا الافتراض الأخير كسبب حقيقي، فسنجد أنه ليس هناك سجلات تثبت حرمان الدينكا لجيرانهم حقوق الرعي في التاريخ. إنه الساسة من الرزيقات في بعض الأحيان هم الذين يخضعون للخرطوم ويحاولون تشويش التعايش السلمي بين المجتمعين.

إنّ حقوق الرعي ليست مشكلاً بين دينكا ملوال والرزيقات. ولكن إذا استمرت الخرطوم في تحريض القبائل المجاورة كوسائل وأداوت لتنفيذ أجندتها، فستعاني المجتمعات الرعوية الموجودة على الحدود مع جنوب السُّودان كثيراً. على الزعماء القبليين من الرزيقات الاستمرار في الدفع بالتعايش السلمي قدماً مع نظرائهم في حدود جنوب السُّودان، وعليهم ألا يستمعوا للسياسيين من الخرطوم الذين ليست لأهدافهم علاقة بما يجري على

الأرض، بل لديهم أجندات خفية. ولطالما أنهم سيقفون لدعم السلام، فلا شيء سيمنع مواشيهم من الإتيان إلى نهر كير.

الاتفاقيات التعاونية سبتمبر 2012م وتصعيد الصراع في منطقة 14 ميل

هناك دلائل كثيرة لإثبات أن الإدارة الاستعمارية خلقت قضية "14 ميل"/ Mile 14 لوصول العرب الرعاة إلى المراعي. تم تخصيص المنطقة معبراً للرعي في المؤتمرات السنوية للسلام التي كانت تُنظم لمعالجة قضايا الرعاة الناشئة لعقود. إنّ الاتفاقيتين – اتفاقية أديس أبابا للسلام في سنة 1972م التي خلقت حكومة إقليمية في جوبا بحدود 1/ 1/ 1956م– واتفاقية السلام الشامل الموقعة في نيروبي في سنة 2005م – لم تذكر منطقة "14 ميل" ضمن الحدود. ولذلك كان مدهشاً لأهل شمال بحر الغزال أن طالبت بها الحكومة السُّودانية أثناء مفاوضات اتفاقيات التعاون في أديس أبابا في 27 سبتمبر 2012م. تعالج الاتفاقيات التعاونية التي وقعتها الحكومتان الترتيبات الأمنية، الأمر الذي يستلزم التفعيل الفوري للمنطقة الحدودية الآمنة العازلة منزوعة السلاح، وبتركيز خاص على منطقة "14 ميل" في شمال بحر الغزال.

كانت هذه المنطقة الحدودية العازلة الآمنة المنزوعة السلاح واحدة من قضايا ما بعد الاستقلال التي اتفق عليها البلدان لمنع الاضطراب على الحدود بعد استقلال جنوب السُّودان. وتعالج الاتفاقيات الأمنية أيضاً الاتفاق حول القضايا الحدودية، وخصوصاً ترسيم الحدود، التي اتفق عليها مجلس الحدود المشترك ومجلس الدفاع المشترك. ووقع القادة أيضاً بروتوكولات أُخرى في مجال التعاون الاقتصادي بما في ذلك التجارة، القطاع المصرفي، النفط والمواصلات النهرية والسكة حديد.

إن ضم مسألة تخصيص منطقة "14 ميل" كطريقة لتوسيع المنطقة الحدودية العازلة الآمنة منزوعة السلاح، بين البلدين أثار موجة من الانتقادات، خرج مواطنو جنوب السُّودان في العاصمة جوبا ومدينة أويل – حاضرة ولاية شمال بحر الغزال – في مظاهرات احتجاجية أدانت ضم منطقة "14 ميل" في الاتفاقيات التعاونية. وتباعاً لذلك، كون مجتمع أويل في جوبا لجنة برئاسة السلطان الراحل بيو تيم كواج نقور، الذي كان أيضاً عضواً بالبرلمان القومي ممثلاً لدائرة أويل الشرقية، لإجراء تحقيق حول الأمر، وانخراط في حوار مع الحكومة حول كيفية حل المسألة ودِّياً. زارت اللجنة المنطقة وكتبت تقريراً حدد قرى دينكا ملوال التي تأثرت بسياسة تجريد السلاح في الحدود بين جنوب السُّودان والسُّودان. سجلت اللجنة أيضاً القرى الواقعة على شمال نهر كير.

وفي المجلس التشريعي القومي في جوبا، صوَّت غالبية النواب الذين يمثلون المنطقة ضد الاتفاقيات التعاونية، على الرغم من أن الاجتماعات التشاورية التي عقدها الحزب – الحركة الشعبية لتحرير السُّودان – والتي قصد منها إقناع النواب على التصويت لصالح الاتفاقيات التعاونية. انتهز الراحل بلاريو أهوي نقونق، نائب البرلمان القومي الذي يمثل أويل الجنوبية الفرصة وقال: **"وجدته صعباً عليَّ أن أقبل بالاتفاقيات، وخاصة الجزء المتعلق بمنطقة 14 ميل. ولذلك قررتُ أن أصوَّت ضد الاتفاقيات التعاونية"**. وأثناء المظاهرات في أويل وفي جوبا، قام المواطنون بحشد أنفسهم بالوقوف في الخطوط الأمامية، إذا ما تم تنفيذ الاتفاق الأمني الموقع في 27 سبتمبر 2012م بين جنوب السُّودان والسُّودان بأديس أبابا، وتم سحب قوات الجيش الشعبي لتحرير السُّودان من المنطقة. وأعلن الراحل كواج مكوي ميار، الذي كان محارباً قديماً في حركة الأنيانيا، ومحارباً أيضاً في حرب الحركة الشعبية والجيش

الشعبي لتحرير السُّودان، وكان رئيساً لمجتمع أويل في جوبا، أعلن في ندوة عامة نظمها المجتمع في جوبا عن أنهم لن يقاوموا الضغوط للتنازل عن منطقة "14 ميل" لصالح السُّودان؛ بل سيطالبون بدلاً من ذلك حكومة جمهورية جنوب السُّودان أن تبين لهم حدودهم الجنوبية مع الدولة الجديدة لكيما ينضموا للسُّودان. انتهت الندوة بتهديدات للحكومتين في جوبا والخرطوم فحواها ألا تفكرا في منطقة "14 ميل" كحدود.

قام رؤساء مجتمع أويل في المهجر بحشد المجتمع وتبرعوا بالأدوية للجنود الموجودين في الجبهة في مناطق مجاك وواي، وار قويت وكير أديم في استعدادٍ للحرب إذا ما تم التنازل عن منطقة "14 ميل" للسُّودان. وتم وصف الاتفاق ب"الاتفاق الدموي"، لأنّه لن يؤدي إلى سلام بين المجتمعات؛ بل من شأنه أن يؤدي إلى خلق صراعات جديدة حادة غير مسبوقة، بحسب مقابلة تم إجراؤها مع يل نيانق قوم. وسلك المجلس التشريعي الولائي في مدينة أويل نفس المسلك، وعقد جلسة طارئة رفضت القبول بالاتفاقيات التعاونية، وخصوصاً الجزء المتعلق بمنطقة "14 ميل". وحذرت الحكومة الولائية في أويل ضد محاولات التنازل عن المنطقة للسُّودان. حذرت بأن هذه العملية ستتسبب في حدوث اضطرابات كبيرة، وطالبت قبيلة الزريقات بالخروج لتوضيح موقفها إذا كانت تريد الأرض أو تريد المراعي والمياه مع اقتراب موسم الصيف.

وبعد اختتام اتفاقيات التعاون في 27 سبتمبر 2012م، تم الترحيب بوفد جنوب السُّودان الذي تم إرساله إلى أديس أبابا بالمظاهرات، لأنّ الاتفاق الذي فاوض بشأنه يعتمد تجريد منطقة "14 ميل" من السلاح. وأصدر بعض أعضاء الوفد المفاوض بياناً يشبه تلك البيانات التي كانت يصدرها الإداريون البريطانيون

إبان العهد الاستعماري. وقال إن مجتمع دينكا ملوال أساء فهم الاتفاقيات، مثل التصريحات التي أصدرها المؤقر مايكل مكوي لويث في برنامج "ويك آب جوبا / *Wake Up Juba* " الإذاعي وفي ندوةٍ أقامتها صحيفة (المصير) التي تصدر باللغة العربية. وفي اجتماع مع الرئيس كير في شهر مايو 2013م، أثار ممثلو مجتمع أويل بجوبا هذه القضية بغضب ومرارة. أدان الرئيس الأمر واعتذر بشأن البيانات والتصريحات التي صدرت من قبل السياسيين الذين شاركوا في محادثات أديس أبابا. عكس ما كان يعتقد بأنه اتفاق عادل، ثبت بأن دينكا ملوال كانت محقة، إذ واجه تنفيذ سياسة نزع السلاح في منطقة "14 ميل"، كما تقترح وثيقة "المنطقة العازلة الآمنة منزوعة السلاح" التي وقعتها الحكومتان صعوبات في جنوب السُّودان. أسس مجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة قوات الأُمم المتحدة الأمنية المؤقتة في منطقة أبيي (اليونيسفا/ UNISFA) تحت القرار رقم (1990) في 27 يونيو 2011م، والذي صدر بعشر أيام قبل إعلان استقلال جنوب السُّودان.

مُنحت القوات مهمة حفظ السلام في منطقة أبيي المتنازع عليها، كما أُعطيت تفويضاً لاستخدام القوة في سبيل حماية المدنيين والعاملين في المجال الإغاثي الإنساني. وعلى الرغم من تفويضها القوي تحت الفصل السابع لمجلس الأمن الدولي التابع للأُمم المتحدة، فشلت قوات اليونيسفا في القيام بأداء مهامها بشكل كافٍ. وقتلت قبيلة المسيرية الناظر العمومي لمنطقة أبيي كوال دينق كوال (كوال أدول) بدم بارد أمام جنود قوات اليونيسفا.

في 16 نوفمبر 2012م، تبنى مجلس الأمن الدولي بالأمم المتحدة قراراً رقم (2075) قضى بإنشاء المنطقة العازلة الآمنة منزوعة السلاح نتيجةً للمواجهات

المستمرة في المناطق الحدودية. في الاتفاقيات التعاونية، اتفقت الأطراف على إنشاء "خط الصفر/ *zero line*"بانسحاب جيش البلدين بمسافة عشرة كيلومترات إلى الوراء. إنّ إنشاء خط الصفر في وضع لم تحدد فيه الحدود بوضوح يشكل تحدياً. طلبت الحكومة السُّودانية من حكومة جنوب السُّودان الانسحاب من منطقة "14 ميل"، قبل أن يوضع "خط الصفر" والذي دخل بعمق إلى رئاسة أراضي الدينكا بمنطقة قوك مشار في أويل الشمالية.حاولت قوات اليونيسفا بالتفويض الممنوح لها من قبل المجلس الدولي التابع للأمم المتحدة ترسيم المنطقة العازلة خلف منطقة "14 ميل" جنوباً،والتي أصبحت مشكلاً لسكان القرية الذين يعيشون في المنطقة العازلة. أدى هذا إلى تظاهرات من قبل المدنيين في أويل الشمالية الذي طالبوا بخروج قوات اليونيسفا من المنطقة فوراً. ووجه دينكا ملوال تُهماً ضد قوات اليونيسفا بالتسلل إلى أراضي أجدادهم كجزء من السُّودان، وبناءاً على هذا، طالبوا بمغادرتها فوراً. إنّ الزعم بأن منطقة "14 ميل" كانت جزءاً من منطقة تابعة للرزيقات أمر غير معقول بالنسبة لدينكا ملوال. إنهم يعتقدون أن حدودهم مع الرزيقات هي (38) ميلاً شمال نهر كير (بحر العرب).

خاتمة

كما تم التوضيح في المقدمة، كان الهدف من هذه الدراسة هو نيل درجة الدكتوراة في دراسات السلام والتنمية، بالتركيز على الإثنية والسياسة، وخصوصاً دورهما في انفصال جنوب السُّودان عن السُّودان. أصبحت كثير من القضايا التي تم التكهن بها حقيقةً في السنوات التي تلت، كما تم شرحها في هذا الفصل، وكان هذا هو السبب الذي جعل المؤلف يراجع الكتاب ويقوم باصدار طبعة مستحدثة.

خواتيم واستنتاجات عامة

من خلال الدراسة، ظهرت كثير من القضايا المتعلقة بالعلاقات المجتمعية بين دينكا ملوال وقبائل الرزيقات. تم استغلال ما اعتُبر أنه نزاع مجتمعي على المراعي ومصادر المياه، في المنطقة من قبل السياسيين السُّودانيين. وتم تحويل هذا الصراع المجتمعي إلى مستوى الصراع الوطني لمقاومة التهميش والإقصاء الذي هندسته الأنظمة المتعاقبة في الخرطوم ضد الجنوب. كانت نتيجة هذه المقاومة القهرية استقلال جمهورية جنوب السُّودان.

من المؤسف أن نفس قضايا الدولة وبناء الأُمَّة في الدولة الناشئة التي خرجت من حروب طويلة، لم يتم التعامل معها لمعالجتها بالاجماع والوفاق، وبدلاً من ذلك، قوبلت بالعنف. كانت القضايا التالية مهمة في فهم المواجهة بين الشمال وجنوب السُّودان، لكن بفهم أن ذات القضايا ساهمت في حدوث الصراع الداخلي في جنوب السُّودان، كما تم مناقشتها في الفصل الثامن:

1 –مصادر الصراع بين دينكا ملوال والرزيقات

بدأ الصراع في المنطقة كتنافس على موارد الرعي بين المجتمعات. وتم استغلال هذا من قبل السياسيين بعد استقلال البلاد لتحقيق مرامٍ سياسية. علاوة على ذلك، تصعيد الصراع من منافسة على موارد الرعي لتوتر ذي توجه سياسي جذب الفاعلين الأجانب للتدخل فيه تحت شعار "حماية حقوق الإنسان" مثل العبودية / الاختطاف إلى آخره. هذا أيضاً ما حدث في دارفور حيث اُتهِمَ مسؤولون كبار، بما في ذلك الرئيس البشير بارتكاب الجرائم ضد السكان في إقليم دارفور. وتم نشر قوات الأُمم المتحدة وقوات من الاتحاد الأفريقي لحماية المدنيين، وأصبح السُّودان تحت مجهر المجتمع الدولي.

2 – دور الدين في الصراع

لم يكن الدين في الماضي جزءاً من الصراع بين دينكا ملوال والرزيقات. وقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الصراع بعد أن حقق السُّودان استقلاله في العام 1956م، الوقت الذي تولت فيه الحكومات الوطنية مقاليد السلطة السياسية في البلاد. ولكن يعتقد كثيرون في مناطق دينكا ملوال بأن الإسلام ساهم بشكل كبير في تدهور علاقات الشمال والجنوب، وخصوصاً في عهد حكومة ثورة الإنقاذ الوطني في الخرطوم. ويعتقد دينكا ملوال بأن الجنوب تم دفعه نحو الانفصال من قبل الأُصوليين الإسلاميين في شمال السُّودان. وتحققت نتائج هذا الافتراض في استفتاء سنة 2011م.

3 – دور الإثنية في الصراع

اكتسب استخدام الانتماء العرقي للحصول على مكاسب سياسية مكانةً هامةً في السياسة السُّودانية. ويمكن رؤية ذلك في مختلف جبهات الحروب التي تجري بين مختلف الأقليات الإثنية التي تسيطر على السلطة في المركز، وتلك الجماعات العرقية الموجودة في هامش الدولة،والتي تُحارِبُ من أجل تقاسم السلطة والتوزيع العادل لثروات البلاد. اعتُبرت هذه النزاعات من قبل الكثيرين أنها حروبٌ بين العرب وغير العرب في السُّودان، نتيجةً للاستغلال العرقي من قبل النخبة الشمالية. برر استخدام سياسة التمييز الاثني انفصال جنوب السُّودان.

4 – مشكل التجاوز والتمدد الحدودي

يعتبر التوتر الزائد بشأن قضية الحدود حديث عهد على الرغم من أنه ظاهرة قديمة في السُّودان. لقد بدأ أثناء التمرد الأول للجنوب كقضية، وخصوصاً في اتفاقية

أديس أبابا بـــين حركة الأنيانيا ونظام مايو في العـــام 1972م. وتباعاً، أصبحت القضية مهمة بعد التنقيب عن النفط في الجنوب في الســـبعينيات. يكتسب ترسيم الحدود بين الجنوب والشـــمال الجاري حالياً أهميته في المناطق الواقعة على الحدود بين الجنوب والشمال. يريد الشمال السيطرة على هذه الحقول النفطية، الأمر الذي يعتبره الجنوب عدواناً لا يمكن تجاهله.

التوصيات

على الرغم من أن النتائج التي تم التوصل إليها حول القضايا العامة في هذه الدراسة مهمة، لكن نترك التقييم للقراء. وكنتائج لدراسة اجتماعية، يجب وضع شيئين في الاعتبار: الأول، ليس هناك يقيناً ملموساً للنتائج، والثاني المسائل السيوسولوجية قابلة للتغيير بحسب الظروف السائدة.

في الماضي، اعتقد الكثيرون أن سبب الصراع هو التنافس على موارد الرعي. ولاحقاً، اعتقدت الأغلبية، وخصوصاً، من دينكا ملوال أن الصراع سببه خلافات سياسة بين الجنوب والشمال، والتعدي والتجاوز الإقليمي لكل طرف على إقليم الآخر. بالإضافة إلى ذلك، مسألة استخدام العرق للوصول إلى أهداف سياسية أثرت على وحدة البلاد. يمكن رؤية هذه الأفكار المتغيرة منسوبة إلى بيئةٍ سياسيةٍ متغيرة في السُّودان، بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في العام 2005م. ارتفعت توقعات الجنوب نتيجةً للحصول على حق تقرير المصير من الشمال.

هناك بعض القضايا التي تتطلب مواقفاً ثابتةً، والتي تعمل كقواعد استرشادية في المحاولة للوصول إلى الاستنتاجات النهائية. تشمل هذه القضايا، ولا تقتصر على الإعداد الجغرافي للمنطقة (صعوبات الرعي)، طبيعة الناس الذين يسكنون المنطقة (التنوعات الثقافية واختلاف العادات) درجة حدة الحرب المتعلقة بالمشكل (العبودية/ اختطاف النساء والأطفال)،وتأثير الهوية العرقية المتنوعة (الإثنية والسياسة) فوارق سياسية ودينية (الدولة الإسلامية في السُّودان)، التعدي والتجاوز الإقليمي (المطالبة بحقول النفط).

تَبَرْهَـنَ أن لكل هذه القضايا مركزاً هاماً في أي حل مقترح والتوصيات المقدمة. من المهم أن نذكر بعض هذه التوصيات التي نُفِذَتْ وأصبحت مصادر للسـلام والطمأنينـة على الحدود بين مجتمعـات دينكا ملوال والرزيقـات وخصوصاً، التوصية رقم (6). منذ عام 2008م، اسـتمر تنظيم مؤتمرات السـلام السنوية المشـتركة بلا توقف، التي سـاهمت بفاعلية لأنها ما تزال ملائمة على الرغم من استقلال جنوب السُّودان، وهي على النحو التالي:

1- معالجـة صعوبات الرعي من خـلال تقديم الإجـراءات مثل صياغة القواعد والقوانين التي تحكم الرعاة والمزارعين. توفير المشاريع التنموية في قطاعي الماشية والزراعة.

2- التوفيق بين مسـألة التنوع الثقـافي عن طريق تقويـة الجوانب الثقافية المشـتركة بين المجتمعين، وجعلها عوامل موحدة بين القبيلتين. ويجب احترام الاتجاهات الثقافية غير المتجانسة والعادات من أبناء المجتمعين: دينكا ملوال والرزيقات. أدى تسـييس هذه القضايا الاجتماعية الثقافية إلى تعقيد الأوضاع.

3- حل قضيـة العبودية/ الاختطـاف بطريقة أفضل من خـلال التفاهم المتبـادل. ويقتضي التفاهم المتبادل أن تعـترف وتعتذر جماعة الرزيقات لدينكا ملوال والقبائل السُّـودانية الجنوبية الأُخرى على ما قاموا به فيما يتعلق بالعبودية/ الاختطاف، وتحاول إعادة هؤلاء الأطفال والنسـاء الذيـن ما يزالـون في العبودية في دارفور وكردفـان. ويتطلب هذا من دينكا ملوال والمجتمعات المتضررة الأُخرى في جنوب السُّودان مسامحة الرزيقات والمسيرية، وأن يبدؤا عهداً جديداً حيث احترام قيم الإنسانية والهوية واحترام الثقافات الأُخرى.

4- على حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السُّـــودان،دعوة المجتمع الدولي للعمل بالتعاون مع لجنة القضاء على اختطاف النســـاء والأطفال لاستئصال ممارسة العبودية / الاختطاف واســـتعادة الأطفال والنساء الذين تم اختطافهم إبان الحرب.

5- ينبغي عـــلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السُّـــودان، اتخاذ الإجراءات لمعالجة الأمور السياسية، بما في ذلك أحوال حقوق الإنسان في الخرطوم وجوبا. هذه هي الطريقة الوحيد لإيقاف التدخل الأجنبي في الشـــؤون الداخلية، وخلافاً لذلك، سيظل الناس يشتكون باستمرار ضد التدخلات الخارجية.

6- إحياء منابر مؤتمرات الســـلام التقليدية، التي أثبتت بأنها آليات فعالة في حل النزاعات التقليدية.

7- هناك ضرورة لتكوين محاكم مشتركة للسلاطين بين القبيلتين على المناطق الحدودية لمعالجة الجرائم المشتركة التي ترتكب في المنطقة. تم اقتراح هذا كترتيب مؤقت حتى وقت انفصال جنوب السُّودان.

8- تقوية الإدارة الأهلية عن طريق إعطائها مزيداً من الســـلطات في الأمن والقضاء لمعالجة الجرائم على المستوى المحلي حتى يتم تأسيس مؤسسات ووكالات إنفاذ القانون الحديثة.

9- تأسيس منظمات المجتمع المدني المشتركة تعمل بالتعاون لتحقيق التنمية وتعزيز السلام المستدام في المنطقة.

10-ضرورة انخراط القبيلتين في الأنشطة التجارية الحدودية لتبلغ ذروتها في مكاسب السلام لهؤلاء المواطنين الذين يشاركون الحدود.

11- جمع الأسلحة الصغيرة من أيدي المواطنين وإيقاف التجارة غير المعتمدة للأسلحة في المنطقة.

12- هناك حاجة للتفاوض وترسيم وتحديد المعابر لمنطقة الرعي خلال المناطق الزراعية. يمكن أن تسهل هذا عملية الوفاق بين الرعاة والمزارعين.

13- هناك حاجة لنشر الوعي ببنود اتفاقية السلام الشامل في المنطقة، لكيما يتم توضيح القضايا المتعلقة بترسيم الحدود، وحق تقرير المصير لأهل جنوب السُّودان للمواطنين.

14- وأخيراً، لطالما أن الدراسة تظهر احتمالية قوية لانفصال الجنوب، تم تقديم توصية حينئذٍ بإتخاذ الإجراءات التي تضمن انفصالاً سلمياً بدلاً من الانفصال الفوضوي. تم تقديم التوصية لطرفي اتفاقية السلام الشامل والمجتمع الإقليمي والدولي للعمل عن كثب لتنفيذ إرادة غالبية أهل جنوب السُّودان. وينصح الكاتب أنه من اللا حكمة الاعتقاد بأن الوقت المتبقي من الفترة الانتقالية سيساعد في جعل الوحدة جاذبة. إنّ وجود دولتين مسالمتين ومستقرتين، خيرٌ بكثير من دولة فاشلة يسودها الخراب والفوضى.

البيبلوغرافيا

قائمة المراجع الإنجليزية:

كتب:

» Ahmed Abdel Ghaffar Moham (1989) (Ed.) Management of Crises in the Sudan Khartoum University Press Khartoum 1989.

» Akol Lam (2001) SPLM/SPLA: Inside an African Revolution Khartoum University Press Khartoum Sudan.

» Ali Taiser M & Robert O. Matthew (Ed.) (1999): Civil War in Africa McGill Queen's University Press London.

» Arop Madut Arop (2006): Sudan's Painful Road to Peace Book Durge ILC London.

» Bakheit G.M.A (1985): Native Administration in the Sudan and its Significance to Africa in Hassan Y.E (Ed.): Sudan in Africa 2nd edition Khartoum University Press 1985.

» Baldo Suliman Ali and Ushari Ahmed Mahmoud (1987): Haman Rights Violations in the Sudan 1987: The Daien Massacre: Slavery in the Sudan 1987 (Scheduled for translation from Arabic).

» Beshir Mohamed Omer (1968): The Southern Sudan from Conflict to Peace C. Hurst and Company London.

» Beshir Mohamed Omer (1984): Regionalism and Religion: Selected Essays (Graduate College Publication No. 10) University of Khartoum Khartoum.

» Binsberger Wim Van (1981): Religion Change in Zambia: Exploratory Studies Kegam Paul Int London.

» Blaxter Lorine (1966): How to Research Philadelphia Open University Press Buckinggham.

» Deng Francis Mading (1972): The Dinka of the Sudan Reinehart and Winston Holt New York.

» Deng Francis Mading (1982): Recollections of Babo Nimir Ithaca Press London.

» Hoile David (Ed.) (2002): The Search for Peace in the Sudan: A Chronology of the Sudanese Peace Process (1989 – 2001)... The European Sudanese Public Affairs Council 1 Northumberland Avenue London 2002.

» Force Majeure: The Clinton Administration's Sudan Policy (1993 – 2002) The European-Sudanese Public Affairs Council London 2002.

» Craze Joshua: Contested Borders: Continuing Tensions Over the Sudan-South Sudan Border 2014.

» Johnson Douglas H. (2002): The Causes of Sudan's Civil Wars The International Institute in Association with James Currey Indiana University Press Oxford Blomington.

» Jok Jok Madut (2001): War and Slavery in Sudan University of Pannsylvania Press Philadelphia Pennsylvania.

» Lemke Douglas (2002): Region of War and Peace Cambridge University Press Cambridge.

» Machakos Framework Agreement between the Government of the Sudan & SPLM signed in Machakos Kenya on July 12 2002.

» Majak Domasio Dut (1990): The Northern Bahr el Ghazal: People Alien Encroachment and Rule (1856 – 1956) Unpublished Doctoral Thesis University of California.

» Sudan's Constitution 1998.

» Wol Dhieu Mathok Diing (2009): Politics of Ethnic Discimination in Sudan: A Justification for the Secession of South Sudan Uganda Kampala Netmedia Publishers.

» Wol Dhieu Mathok Diing (2003) Malual Dinka-Rezeigat Relations: The Role of the Third Party (Unpublished M.A Thesis) University of Juba – Khartoum.

» Perodicals and Reports النشرات الدورية والتقارير

» Abdin Hassan (Under Secretary for Foreign Affairs/Sudan Comments on the Issue of Slavery in Sudan African Union of Inquiry on South Sudan Final Report 27 Oct. 2015.

» Assistant District Commissioner Bagara Report to Governor of Darfur 1926 & 1941 Khartoum Central Records Office Khartoum.

» BBC English Channel Interview Rebecca de Mabior 17 Dec. 2013.

» Carter Center Observing the 2011 Referendum on the Self-determination of Southern Sudan Final Report.

» Civil Secretary Files (1924 & 1925) Khartoum Central Records Office Khartoum.

» Malual Dinka Rezeigat (MDR) Report on Grassroots Peace Conference in Addis Ababa Ethiopia February 2004.

» Dottridge Mike "Statement by Mike Dootridge Dircetor General of ASI on Sudan" Washington Post March 3 1999.

» John Garang de Mabior Public Statement Rumbek 2005.

» Mukhtar Albagir report on the Fringes of Nothern Indentity: What's Missing in the Darfur Peace Process Institute of Peace. Washington D.C July 2006.

» Nye Joseph S (Jr.): Understanding International Conflicts Longman New York 2002.

» Independent on Sunday (The) "Scam in Sudan: An Elaborate Hoax Involving Take Africam Slaves and less then Honest Interpreters in Duping Concerning Westerners" 24 February 2002.

» International Eminent Group Report on Abduction Slavery and Servitude in the Sudan Khartoum 2002.

» Irish Times (The) "The Great Slave Scam" The Irish Times 23 February 2002.

» McNair (Lord) Report on Slavery in Sudan Londonm 411 October 1997.

» El-Mufti Ahmed The Experience of "Committee for Eradication of Abduction of Women and Children" (CEAWC) Sudan Gathering Information Training and Reunification of Persons Abducted during Armed Conflicts Khartoum January 2003.

» SPLM Manifesto 1983 Amended 2008.

» SPLM Leaders' Press Conference in the SPLM House Dec. 6 2013.

» SPLM-IO First Conference in Nasir South Sudan April 2014.

» Stubb J.M (Captain) Notes on MALUAL Section Central Records Office Khartoum 1930.

» Sudan Tribune Report Rebecca Nyandeng de Mabior Dec. 18 2013.

» UNICEF UNDP and HOHE Conflict Surveys and Mapping Analysis August 2002.

» United Nations Human Rights Council Commission Final Report of the African Union Commission Nairobi/Geneva 2o February 2019.

» UN NEWS Reader United Nations Human Rights 15 March 2021.

» Washington Office on Africa Briefing Paper Issue on Slavery War and Peace in Sudan Washington 25 February 1999.

» Washington Post Vick "Ripping off the Redeemers" Tuesday February 26 2002.

» Internet Sources مصادر من الإنترنت

» Bush George (U.S.A President) News MAX.com UUIRUS American News Page Saturday 5th 2003.

» Klare Michael War Weapon and Sustainability in Post-Cold War Era 1996 paws. hamshire.edu/

» Ottaway Marina Challenge of Democracy in Africa 2003 www.carnegieendowment.org

» Rawinson Alexis The Political Manipulation of Ethnicity in Africa 2003 www.insolens.org

» Interviews المقابلات

» A/Bagi Akol Agany (Dinka Chief) Northern Bahr el Ghazal (April 2004).

» Ahmed El Mufti Chairman of CEAWC and Director General of Khartoum Center for Huamn Rights (May 2004).

» Albino Akol Akol (Major General) Former Anya Nya One Officer Ex-Governor of Northern Bahr el Ghazal and Current Minister of GOSS (June 2004).

» James Aguer Alic Chairperson of Dinka Community working with CEAWC in field of Slavery/Abduction (March 2004).

» Mohammed Issa Chairperson of Rezeigat Consultative Council Khartoum (May 2004).

» Other people including students youth women and intellectuals in both area (different dates during 2004).

مراجع اللغة العربية:

» أحمد إبراهيم أبو شـــوك "الإدارة الأهلية: النشاة والتطور"، الخرطوم دار الوثائق المركزية، 1993م

» "الإدارة الأهليـــة بين الإلغـــاء والإبقاء"، الخرطـــوم دار الوثائق المركزية 1993م

» أحمد عبد الله آدم "قبائل السُّودان: نموذج النماذج والتعايش"، الخرطوم، شركة مطابع السُّودان للعملة المحدودة ، 1990م.

» آدم الزيــن محمد "رؤى حــول النزاعــات القبلية في السُّــودان" معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم ، 1988م.

» التجاني مصطفى محمد صالح "الصراع القبلي في درافور: أسبابه وتداعياته وعلاجه"، الخرطوم ، شركة مطابع السُّودان للعملة المحدودة ، 1999م.

» جــون وول ماكينج "القانون العرفي للدينكا في السُّــودان"، ترجمة هنري رياض وعمر محمد الطاهر ، بيروت لبنان ، دار الجيل 1991م.

» حامد البشــير إبراهيم "محاولة لفهم العلاقات القبلية وديناميات الحرب والسَّــلام في جبال النوبة" .. ترجمة عائشة برعي (بلا ناشر) ، (بلا مكان) ، 2002م.

» حســن علي الساعوري "التأصيل والمشاركة السياسية" دار جامعة أفريقيا العالمية للطباعة والنشر، الخرطوم 1999م.

» الصديــق عمر الإمــام "التطورات التاريخية لمشــكلة جنوب السُّــودان (1821 – 1989م)"، أم درمان ، مركز عمر بشير للدراسات السُّودانية، 1998م.

» علد الغفار محمد أحمد وشريف عبد الله حرير"المجتمع الريفي السُّوداني: عنصر حركته واتجاهاتها" .. مركز الدراسات والبحوث الألمانية ، جامعة الخرطوم 1981م.

» عبد الله محمد آدم "الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السُّــودان" ، الخرطوم ، جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية (اصدارة رقم 44)، 2001م.

» عزام أبو بكر علي "معوقات الوحدة بين الشمال والجنوب السُّوداني"، الخرطوم، شركة مطبعة النيلين، 1999م.

» علي عيسى عبد الرحمن "الحركة الإسلامية السُّودانية: من التنظيم إلى الدولة (1948 – 2000م)، مطبعة التيسير، الخرطوم 2006م.

» مادينق فرانسيس دينق "الدينكا في السُّودان" ... ترجمة شمس الدين الأمين ضو البيت، الخرطوم، مركز الدراسات السُّودانية 2001م.

» محمد إبراهيم نقد "علامات الرق في المجتمع السُّوداني"، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، 2003م.

» محمد سلمان محمد "السُّودان: حروب الموارد والهوية"، دار كمبردج للنشر، كمبردج، المملكة المتحدة، الطبعة الأولى، 2000م.

» محمد هارون كافي "نزاع السُّودان"، مطبعة أرو، الخرطوم، 1999م.

» مصطفى عثمان إسماعيل "النظام العالمي الجديد: قوة القانون أم قانون القوة؟"، دار الأصالة للصحافة والنشر والإنتاج الإعلامي، 2003م.

» "ملف السكرتير الإداري في عهد الحكومة البريطانية المصرية (1899 – 1900م"، الخرطوم، دار الوثائق المركزية

» النذير صالح الخليفة "الحقوق الدستورية للأقليات الدينية في الدولة الإسلامية بالتركيز على السُّودان"، (بلا مكان، بلا ناشر أو تاريخ).

» الواثق كمير .. "جون قرنق: رؤيته للسُّودان الجديد وإعادة بناء الدولة السُّودانية"، ماستر للطباعة – سبتمبر 2005م.

» يوهانس موسى فوك "موقعة القصر الجمهوري: القصة التي زلزلت جنوب السُّودان"، الخرطوم 2015م.

الملحق رقم (1)

جامعة جوبا

مركز دراسات السلام والتنمية – برنامج الدكتوراة

استبيان البحث

أثر السياسة العرقية على علاقات الجنوب والشمال: دراسة في حالة دينكا ملوال والرزيقات

إلى السيد/ السيدة: .....
.....

تكمن أهمية هذا الاستبيان في حقيقة أن موضوع البحث حساس، ولكن في غاية الأهمية من أجل التعايش في الدولة واستقرار البلاد، وخصوصاً،في الحدود بين جنوب وشمال السُّودان. يطرح الاستبيان أسئلة تمكن الدراسة من الوصول إلى مسببات الصراع والحلول الممكنة. يتكهن الاستبيان أيضاً حول نوعية العلاقات التي ستكون بين الجنوب والشمال بعد الاستفتاء لشعب جنوب السودان في العام 2011م، الذي سيقرر فيه الاختيار ما بين الوحدة والانفصال. ويُرجى من خلال البحث الوصول إلى أفضل الوسائل لاستعادة الثقة بين دينكا ملوال والرزيقات، وبالتالي، التكهن بالعلاقات المستقبلية بين الجنوب والشمال والعمل من أجل تحسينها منذ الآن فصاعداً.

مع أطيب التحايا،

ضيو مطوك ديينق وول، فبراير 2005م

الاستبيان

الاسم: .....

.

ضع علامة (√) أو تحقق من المربع

كم تبلغ من العمر؟

- 7 – 17
- 18 – 35
- 36 – 53
- فوق سن 53

النوع:

- ذكر .....
- أنثى .....

إلى أي قبيلة تنتمي؟

- دينكا ملوال .....
- الرزيقات .....
- أُخرى .....

الديانة

- المسيحية .....

- الإسلام .....
- أُخرى .....

أين تسكن؟

- شمال بحر الغزال
- جنوب دارفور
- مكان آخر

ما هي مؤهلاتك الأكاديمة؟

- التعليم الإبتدائي
- التعليم الثانوي
- التعليم الجامعي
- دراسات عليا

أين تعمل؟

- موظف حكومي
- موظف لدى منظمات غير الحكومية
- عمل خاص
- عاطل عن العمل

في رأيك، ما هي أسباب الصراع بين دينكا ملوال والزريقات؟

- منافسة على موارد المراعي والمياه
- فوارق عرقية ودينية
- التعدي والتجاوز السياسي الإقليمي
- أُخرى

كيف يمكن معالجة هذا الصراع؟

- تقديم مشاريع اجتماعية واقتصادية
- فصل الجنوب عن الشمال
- أسباب أُخرى

ما هي توقعاتك لنتائج استفتاء جنوب السودان في 2011م؟ إذا كانت اجابتك هي الخيار رقم (3)، فمن فضلك قدم لنا شرحاً:

- الوحدة
- الانفصال
- لن يحدث .....

ما هو رأيك في إستفتاء 2011م؟

- سيتم احترامه من قبل أطراف اتفاقية السلام الشامل
- لن يتم احترامه من قبل أطراف اتفاقية السلام الشامل
- لا أعلم

بارك الله فيك

الملحق رقم (2)

الجدول رقم (7.1) التغييرات المسجلة حول الحدود (1905 – 1960م)

التاريخ	التغيير الذي تم تسجيله	المصدر
1905م	نقل دينكا نقوك من بحر الغزال إلى كردفان	SIR 128 AR 1905
1912م	نقل دينكا تويج من كردفان إلى بحر الغزال	KRWWN
1912م	تعديل بين إقليمي أعالي النيل وكردفان في محيط منطقة كاكا	AR 1912
1913م	انفصال إقليم جبال النوبة عن إقليم كردفان	SGG AR 1913
1917م	تعديل في حدود أعالي النيل وإقليم غرب النيل الأبيض	SGG 227 AR 1913
1918م	تعديل في حدود إقليم أعالي النليل وإقليم غرب النيل الأبيض	SSG 337
1920م	تعديل في حدود إقليم أعالي النيل وإقليم غرب النيل الأبيض	SGG 363
1921م	تعديل في حدود إقليم أعالي النيل وإقليم جبال النوبة	SGG 386
1923م	نقل منطقة كاكا من إقليم أعالي النيل وإقليم جبال النوبة	SSG 414
1925م	نقل داقا من الفونج إلى إقليم أعالي النيل	AR 1925
1926م	تحويل تونجا وموواردا من إقليم أعالي النيل إلى إقليم جبال النوبة	SGG 480
1927م	تحويل النوير والدينكا من إقليم جبال النوبة إلى إقليم بحر الغزال	SGG 489 SMIR 399

1927م	نقل منطقة كاكا من إقليم كردفان إلى إقليم أعالي النيل	MRS 1927
1928م	دمج إقليمي جبال النوبة وكرفان	SGG 511 AR 1928
1928م	تحويل تونجا وموردة من إقيلم جبال النوية إلى إقليمي أعالي النيل	SGG 511
1931م	نقل دينكا رووينق من إقليـــم كردفان إلى إقليم أعالي النيل	SGG 511
1938م	تحويل قبائل كوما، مابـــان وأودوك من النيل الأزرق إلى إقليم أعالي النيل	SGG 600
1953م	نقل كوما وأودوك من إقليم أعالي النيل ولإقليم النيل الأزرق	SGG 858
1956م	تعديل في حدود إقليم أعالي النيل وإقليم النيل الأزرق	SGG 896
1960م	نقل حفرة النحاس من إقليم بحر الغزال إلى دارفور	SGG
AR	التقرير الســـنوي (تقرير حول الإدارة المالية والإدارة العامة وأوضاع السُّودان).	
BGP	إقليم بحر الغزال	
BNP	إقليم النيل الأزرق	
KRWWN	كردفان وإقليم غرب النيل الأبيض	
MRS 1927	السُّـــودان الأنجلو مصري (الخريطـــة القبلية) التي طبعها مكتب المسح الذخائري، ساوثامتون 1928م، هيئة الأركان العامة التقرير العسكري عن السودان، في إقليم أعالي النيل 1931م صفحة (450)	
NMP	إقليم جبال النوبة	
SSG	الصحيفة الرسمية للحكومة السودانية	
SIR	تقرير المخابرات السودانية	

UNP	إقليم اعالي النيل	
U N P 1931	ويليس سي أ، دليل إقليم أعالي النيل: تقرير عن الشعوب والحكومة في جنوب السودان 1931م، دوغلاس جونسون، مطبعة جامعة أوكسفورد للأكاديمة البريطانية 1995م.	
WNP	إقليم غرب النيل الأبيض	

المصدر: تقرير دوغلاس جونسون لحكومة جنوب السودان حول قضايا ترسيم الحدود بين الجنوب والشمال، أغسطس 2007م.

الملحق رقم (3)

الوثائق الموقعة أثناء عملية صناعة السلام

اتفاقية وايتلي مونرو

الرزيقات والدينكا (ملوال)

ج

تم صناعة الاتفاقية التالية في اجتماع عقد بمنطقة سفاهة في 22 إبريل 1924م.

الحاضرون:

- حكام إقليم بحر الغزال ومفوض منطقة إقليم دارفور
- مفوض إقليم المنطقة الغربية
- مفوض إقليم منطقة بحر الغـــزال، مفوض إقليم البقارة، منطقة دارفور، الناظر إبراهيم موسى
- العمدة أمير المؤمنين، العمدة جواد أبو خليخ، العمدة عبد الله أبو القاسم
- العمدة محمد النور ود حامد، الشيخ بشير عبد الله
- الشـــيخ يونس دماس، الشيخ محمد الدوم فلاتي، الشيخ خير النور، السلطان أكول شاكشـــاك، الســـلطان لوال داو مراج، الســـلطان أنيوان أتورجونق، السلطان دينق وول
- الســـلطان نيانق أماج، السلطان تونق بيك، الســـلطان قووت تونق، السلطان لوال حبيشي

بنود الاتفاق:

- يتم الاقرار ببحر العرب والبلدات الواقعة على النهر بمسافة حوالي "14 ميلاً" داراً الرزيقات.

دون الإخـــلال بما ورد في الفقرة رقم (1) أعلاه، يعطى لدينكا ملوال إذن عام من قبل ناظر قبيلة الرزيقات للاســتمرار في الحصول على الماء لمواشــيهم في الضفـــة الجنوبية لبحر العرب، دون إذن مـــن حاكم بحر الغزال. ممنوع دخول العرب إلى دار دينكا ملوال للقيام بالصيد البري أو لأغراض أُخرى.

دون الإخـــلال بمضون الفقرة أعلاه، لا مانـــع في أن يقوم العرب بالزيارة إلى منطقة نياملیل، مدينق أويل أو مدن أُخرى في بحر الغزال لأغراض بيع الأبقار والحصين والخراف أو أي بضائع تجارية قانونية، شرطاً أن يلتزموا بالســـير في الطرقات الحكومية.

يتم حل القضايا الناشـــئة المتعلقـــة بحالات العبيد بـــين القبيلتين من خلال الاســـتماع إليها في اجتماع سنوي في بحر العرب بين مفوضإقليم منطقة البقارة ومفوض إقليم منطقة شمال بحر الغزال.

للعرب حـــق الإذن العام للدخول إلى إقليم منطقة غـــرب بحر الغزال لرعي مواشيهم بين نهر سوفو ناحية الشرق، ونهر شليكة ناحية الغرب، شمال الخط المرسوم بحوالي عشرين ميلاً جنوباً لنهر أمبلاشا.

للعرب حـــق الدخول إلى المنطقة الغربية لبحر الغزال للصيد البري، شرطاً أن يلتزموا بالســـير غرباً للخط المرسوم من ســـاحل بحر العرب إلى ملتقى أنهار سوفو وبورو، شرطاً أن يحملوا إذناً كتابياً باللغة الإنجليزية من ناظر القبيلة.

ينبغـــي أن يحصلوا أيضاً على الإذن من الســـلطان المحلي الذي يعتزمون القيام بالصيد البري في بلاده.

النقيب م. ج وايتلي مير

حاكم إقليم بحر الغزال (النقيب)

ب مونرو.

جدول الاختصارات

» AASG المجموعة الأمريكية المناهضة للرق

» ABC مفوضية ترسيم حدود أبيي

» ADC مساعد محافظ الإقليم

» ARSISS اتفاق فض النزاع في جمهورية جنوب السُّودان

» ASI المنظمة الدولية لمناهضة الرِّق

» AU الاتحاد الأفريقي

» AUCISS مفوضية السلام التابعة للاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق في جنوب السُودان

» AUHIP الآلية التنفيذية الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي

» AUPSC مفوضية السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي

» BBC هيئة الإذاعة البريطانية

» BGAA منطقة بحر الغزال الإدارية

» BGP إقليم بحر الغزال

» BNP إقليم النيل الأزرق

» Brig عميد (رتبة عسكرية)

» CDR قائد الجيش (الكوماندر)

» CEAWC لجنة القضاء على اختطاف النساء والأطفال

» CIC القائد الأعلى للجيش

» CIS منظمة التضامن المسيحي العالمي

» CNN قناة أخبارية أمريكية

» Col. عقيد (رتبة عسكرية)

» CPA اتفاق السلام الشامل

» NBL القيادة القومية للزنوج

» NCP حزب المؤتمر الوطني

» NGOs المنظمات غير الحكومية

» NMP إقليم جبال النوبة

» NSR ثورة الإنقاذ الوطني

» PBPSM آلية الرئيس البشير والرئيس سلفا كير

» PCA محكمة التحكيم الدائم

» PDF قوات الدفاع الشعبي

» POWs أسرى الحرب

» R-ARSISS اتفاقية السلام المعاد تنشطيها لحل النزاع في جمهورية جنوب السُّودان

» SANU الحزب الاتحادي الوطني السُّوداني الأفريقي

» SBC الكنيسة المعمدانية الجنوبية

» SCUK منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة

» SGG غازيت حكومة السُّودان

» SIR تقرير المخابرات السُّودانية

» SMIR تقرير المخابرات السُّودانية الشهري

» SPLM/A الحركة الشعبية لتحرير السُّودان/ الجيش الشعبي لتحرير السُّودان

» SPLA/M-IO الجيش الشعبي لتحرير السُّودان / الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة)

» SPLM-FDs الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (جناح المعتقلين السابقين)

» Real-SPLM الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (الأصل)

» SRRA المفوضية السُّودانية للإغاثة وإعادة التأهيل

» SSU الاتحاد الاشتراكي السُّوداني

» TMC المجلس العسكري الانتقالي

» TV التلفاز

» UK المملكة المتحدة

» UN الأُمم المتحدة

» UNICEF منظمة الأُمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)

» UNMISS بعثة الأُمم المتحدة في جنوب السُّودان

» UNP إقليم أعالي النيل

» UNSC مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة

» USA الولايات المتحدة الأمريكية

» WHTT We Hold These Truths إننا نتمسك بهذه الحقائق

» WNP إقليم النيل الأبيض

» CSOs منظمات المجتمع المدني

» CSW التضامن المسيحي حول العالم

» DC محافظ المقاطعة

» DCC لجنة سلاطين الدينكا

» DDR برنامج التسريح وإعادة الدمج

» DP إقليم دارفور

» DMR الدينكا والمسيرية والرزيقات

» DTC لجنة الدينكا القبلية

» DUP الحزب الاتحادي الديمقراطي

» Ed. محرَّر أو مراجع

» ESRC مجلس العلاقات الأوروبية السُّودانية

» EU الاتحاد الأوروبي

» FPD المعتقلون السياسيين السابقين

» FLF زمالة الجبهة الأمامية

» GOS حكومة السُّودان

» GOSS حكومة جنوب السُّودان

» H.E. صاحب/ صاحبة الفخامة

» HPL مستوى سياسي رفيع

» HQ الرئاسة/ المقر الرئيس

» HRD قسم حقوق الإنسان

» ICESCR المفوضية الدولية للاقتصاد والحقوق الاجتماعية والثقافية

» IEPGمجموعة الشخصيات البارزة دولياً

» IGAD الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق أفريقيا

» INGOs المنظمات الدولية غير الحكومية

» IPF ملتقى شركاء الإيقاد

» JTC اللجان القبلية المشتركة

» KICHR مركز الخرطوم الدولي لحقوق الإنسان

» KP إقليم كردفان

» LCM إرسالية الكنيسة اللوثرية

» Liet. Col: مقدم (رتبة عسكرية)

» MA خبير في مجال الفنون

» NA المجلس الوطني/ المجلس التشريعي القومي

» NAE الجمعية الوطنية للمبشرين

نبذة عن الكاتب

عمل الدكتور ضيو مطوك دييِنق وول، أستاذاً مشاركاً بمركز دراسات السلام والتنمية في جامعة جوبا. ويعمل حالياً وزيراً للاستثمار، وفي نفس الوقت مقررا" للجنة وساطة السلام حول الصراع السُّوداني المسلح. مُنح الدكتور وول جائزة السلام وسُمِي سفيراً للسَّلام من قبل اتحاد السَّلام الدولي لدوره في وساطة السَّلام السُّوداني في العام 2020م. نشر له عديدة من مقالات علمية في مجال دراسات السلام وفض النزاعات في الدوريات العالمية.

انشق ضيو مطوك، في العام 2013م عن حكومة جنوب السُّودان الحالية، بعد أن عمل فيها رئيساً لديوان مظالم العاملين، وانضم إلى حزبٍ سياسي منشق ومتمرد، الحركة الشعبية لتحرير السُّودان (في المعارضة)، بزعامة نائب الرئيس السابق عندئذٍ الدكتور رياك مشار. وساد توتر سياسي بين الرئيس سلفا كير والدكتور رياك مشار بسبب التنافس على قيادة الحركة الشعبية لتحرير السُّودان. واتسعت رقعة التوتر بين القوات الموالية للرئيس كير ومشار في الحرس الرئاسي الذي يعرف باسم "تايقر"، ودُفِعَ بجنوب السُّودان إلى أتون حربٍ أهلية.

في الطبعة الأُولى لهذا الكِتَاب، التي نشرت في العام 2009م، بنسختيها: الورقية، والإلكترونية على موقع "أمازون" للكتب، تنبأ الكاتب بهذه الحرب الأهلية، بينما كان سيصوِّت غالبية السُّودانيين الجنوبيين للانفصال عن السُّودان في سنة 2011م. كانت هناك حاجة إلى أن تضمن السلطات، بعد الانفصال، بألا ترقى الأوضاع إلى حالة التمييز العرقي التي قد تقود إلى صراعٍ

قبلي في الدولة الجديدة. وتكهنت الدراسة أيضاً بالصراع الحدودي بين جنوب السُّودان والسُّـــودان بســـبب الموارد الطبيعية في المناطق الحدودية التي لم يتم ترسيم حدودها بعد.

وقـــد تحقق ما تم التهكن به على الرغم من التفســـيرات التي لا تُحصى حول ما حدث في جنوب السُّودان منذ تكوين الحكومة. يتناول هذا الكِتَاب الأحداث التي جرت من منظور أفضل، لأنّ رواية الكاتب ليست مجرد إشاعات. يتخذ الكتاب صورة رواية الأحداث الموثوقة بها منذ وبعد الانفصال.

المحتويات

شكر وعرفان 8

تقديم..... 10

الكتاب والشعب..... 10

تمهيد 31

مستخلص الدراسة 35

مقدمة عامة 37

مدخل..... 49

الفصل الأول: دينكا ملـــــوال والرزيقات:الشعب والأرض..... 59

الفصل الثانى: نشوء وتطور العلاقات القبلية بين دينكا ملوال والرزيقات 73

الفصل الثالث: دور الحكومات الوطنية المتعاقبة في العلاقات

بين قبيلتي دينكا ملوال والرزيقات 103

الفصل الرابع: أثر الحركات التحررية في جنوب السُّودان

على العلاقات بين قبيلتي دينكا ملوال والرزيقات..... 133

الفصل الخامس: دور المجتمع الدولي في إدارة النزاع بين دينكا ملوال والرزيقات 153

الفصل السادس: تأثير الاثنية والسياسة على وحدة السُّودان 189

الفصل السابع: دراسة تطبيقيـــة حـــول دينكا ملوال والرزيقات..... 219

الفصل الثامن: تمظهرات سياسة التمييز الإثني كما جرى التكهن بها ... 243

خواتيم واستنتاجات عامة 300

التوصيات 303

البيلوغرافيا 307

جدول الاختصارات 323

نبذة عن الكاتب..... 329

النخبة
للنشر والطباعة والتوزيع
2023